جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

تقييم أثر تحرير التجـارة الخارجيـة على الصناعات التحويلية في الأردن

Evaluation of the Impact of Foreign Trade Liberalization on Manufacturing Industries in Jordan

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد

إعداد الطالب
فائق محمد النقرش

إشراف
الدكتور معتز نعيم
أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق
(المشرف العلمي)
و
الدكتور أحمد ملاوي
أستاذ الاقتصاد في قسم اقتصاديات المال والأعمال في جامعة مؤتة الأردنية
(المشرف المشارك)

العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

شكر وتقدير

بعد الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي أراد، والصلاة والسلام على رسول الله، يسعدني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم إمتناني إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور معتز نعيم ، على ما بذله من جهد وما قدمه لي من مساعدة خلال فترة إعداد هذه الدراسة ؛ حيث كان لملاحظاته القيّمة ولسديد نصحه وإرشاداته الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل بالصورة التي عليها . كما ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور أحمد ملاوي على تفضله بقبول المشاركة في الإشراف على هذه الدراسة، وعلى ما كرسه من جهد ووقت في قراءة ومتابعة لتفاصيل العمل ، ولما أبداه من ملاحظات قيّمة ساهمت في إثراء الدراسة وإخراجها بصورتها الحالية. كما أود أن أشكر الدكتور نادر الوقفي على تدقيق الدراسة من الناحية اللغوية وتصويب ما ورد بها من اخطاءٍ لغوية.

وأرى لزاماً علي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الزملاء في وزارة الصناعة التجارة ، لا سيما أسرة مديرية السياسات التجارية، وعلى رأسهم الآنسة مها علي، والأخ زياد علاوي والأخ يوسف الشمالي ، على ما أحاطوني به من دعم وتعاون وتشجيع أثناء فترة الدراسة. كما وأشكر جميع من ساعدني في جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات في المؤسسات والدوائرالمختلفة، وأخص بالذكر الزملاء في دائرة الإحصاءات العامة ، ودائرة الجمارك العامة ، والبنك المركزي الأردني، لهم مني جميعاً كلَّ الشكر والتقدير.

الإهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى والدتي أطال الله عمرها

إلى زوجتي الغالية وإلى أبنائي وبناتي فلذات كبدي

إلى إخواني وأخواتي وإلى عمّي العزيز

حفظهم الله جميعاً

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	أ
الإهداء	ب
محتويات الدراسة	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	و
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ح
الإطار التمهيدي للدراسة	١
– المقدمة	٢
– مشكلة الدراسة	٣
– أهمية الدراسة	٤
– أهداف الدراسة	٥
– فرضيات الدراسة	٥
– مجتمع الدراسة	٥
– منهجية الدراسة	٦
– الإطار النظري	٨
– الدراسات السابقة	٩
– ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة	
الفصل الأول	
الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني	
المقدمة	١٠
المبحث الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له:	
أولاً : مراحل تطور الناتج المحلي الإجمالي	١٢
ثانياً : التغيّرات الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي	١٦

المبحث الثاني: وضع ميزان المدفوعات الأردني وأثر التجارة الخارجية فيه :
المقدمة ١٨
المرحلة الأولى : مرحلة الرخاء الاقتصادي (١٩٧٣- ١٩٨٢) ٢٠
المرحلة الثانية : مرحلة الركود الاقتصادي وعدم الإستقرار (١٩٨٣-١٩٩١) ٢٣
المرحلة الثالثة : مرحلة التصحيح والتكيّف الهيكلي الأولى (١٩٩٢-١٩٩٨) ٢٥
المرحلة الرابعة : مرحلة التصحيح والتكيّف الهيكلي الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٦) ٢٦

المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية في الأردن
المقدمة ٢٧
أولا: التجارة الخارجية الأردنية:
١. أهمية الصادرات السلعية في الاقتصاد الأردني ٢٩
٢. التركيب السلعي للصادرات الأردنية ودرجة تركزها:
- التركيب السلعي للصادرات الأردنية ٣٣
- درجة التركز السلعي للصادرات الأردنية ٣٧
٣. التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية ودرجة تركزها:
- التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية ٤١
- درجة التركز الجغرافي للصادرات الأردنية ٤٤
٤. أهمية المستوردات السلعية في الاقتصاد الأردني ٤٧
٥. التركيب السلعي للمستوردات الأردنية ٥٠
٦. التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية ٥٤
ثانياً : سياسة التجارة الخارجية الأردنية وتطورها ٥٩
ثالثاً : الاتفاقيات التجارية ٦٢
١. اتفاقية الجات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ٦٣
٢. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٦٤
٣. اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ٦٥
٤. اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ٦٦
٥. اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية ٦٦
رابعاً : خلاصة الأسباب التي أدت إلى تحرير التجارة الخارجية الأردنية ٦٧

الفصل الثاني

واقع قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

المقدمة ٧١

المبحث الأول : تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ٧٤

المبحث الثاني : تطور الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية ٨٦

المبحث الثالث : تطور الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ٩٨

المبحث الرابع : تطور الهيكل الإنتاجي:

١. التغير في نوع المنتجات ووزنها النسبي ١١٩

٢. التغير في حجم المنشأة الصناعية ١٢٢

٣. التغير في نسب مزج عناصر الإنتاج ١٢٦

المبحث الخامس: تطور المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية الصناعية:

١. معيار فارل للكفاءة الاقتصادية ١٣٣

٢. مؤشر العلاقة بين الأجر وإنتاجية العامل ١٣٥

٣. مؤشر فجوة الميزان التجاري للمنتجات الصناعية ١٣٩

خلاصة التغيّرات الديناميكية في قطاع الصناعة التحويلية في إطار تحرير التجارة الخارجية ١٤٢

الفصل الثالث

تقييم تجربة تحرير التجارة الخارجية الأردنية قياسياً

المقدمة ١٤٥

المبحث الأول : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات من منتجات الصناعة التحويلية وفروعها. ١٤٦

المبحث الثاني : قياس أثر الاتفاقيات التجارية التي أدت إلى تحرير التجارة الخارجية على المستوردات من منتجات الصناعة التحويلية ١٥٨

المبحث الثالث : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها. ١٦٦

المبحث الرابع : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها. ١٧٧

النتائج والتوصيات ١٨٨

المراجع ١٩٤

الملاحق الإحصائية ٢٠٠

الملخص

الهدف الرئيس من الدراسة هو الكشف عن أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية، على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠٠٦ ، وذلك باستخدام المنهج القياسي والتحليل الإحصائي.

بيّنت الدراسة أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد حقق معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة وصل معدلها السنوي إلى ١٠.٩٪ بالأسعار الثابتة ، جعلته يحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى وبنسبة وصلت إلى ٢٠.٢٪ . كما وأظهرت النتائج أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد إتجه نحو تكثيف عنصر العمل أكثر من رأس المال، مستفيداً بذلك من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهميته في تشغيل الأيدي العاملة ليصبح ثاني أكبر قطاع في تشغيل الأيدي العاملة بعد قطاع الخدمات بنسبة وصلت إلى ١٧.٤٪ . كما وأظهرت النتائج تحسناً في القدرة التنافسية للصناعة التحويلية على الصعيد الداخلي والخارجي، مما خفض من نسبة مساهمتها في العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني.

بيّنت الدراسة أن التحرير التجاري قد ساهم في رفع معدل النمو السنوي للمستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية بصفة إجمالية بما نسبته (١٠٪) سنوياً نتيجة إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الصناعية، وبما نسبته (٠.٠٤ %) لكل (١٪) تخفيض في التعرفة الجمركية. وفي الوقت نفسه ساهم التحرير التجاري في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية من السلع الصناعية بنسبة قدرت بـ ١٥٪ سنوياً .

كما بيّنت الدراسة أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد ساهمت في رفع معدل النمو السنوي للصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية إلى الدول العربية بما نسبته ٢١٪، في حين لم تظهر النتائج وجود دور يذكر لها في نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الدول العربية . وكذلك اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، لم يظهر لها دور يذكر في نمو المستوردات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان لها دور إيجابي في نمو الصادرات الأردنية من الألبسة والمنسوجات إلى السوق الأمريكية،

وساهمت في رفع معدل النمو السنوي للصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية بما نسبته ٧٢٪. اما اتفاقية الشراكة الأردنية – الاوروبية فقد بيّنت الدراسة أنها لم تلعب دورٌ إيجابي في نمو الصادرات الأردنية الصناعية إلى الإتحاد الاوروبي، بينما ساهمت في رفع معدل النمو السنوي للمستوردات الأردنية الصناعية من الإتحاد الأوروبي بما نسبته (٤٪) .

في إطار سياسة التحرير التجاري ، بيّنت الدراسة أن قطاع الصناعة التحويلية استطاع أن يوسع من عملياته الإنتاجية ، وأن يزيد من فعاليّة استخدامه للعناصر الإنتاجية المتاحة ، فوصل بذلك إلى مرحلة العائد المتزايد بالنسبة للحجم ، وقد ظهر ذلك في جميع القطاعات الصناعية الفرعية باستثناء صناعتين هما: الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية، نظراً لارتباطهما المباشر بمنتجات القطاع الزراعي الذي يتسم بالضعف في الأردن .

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها: تشجيع الصناعات التصديرية التي تعتمد على الموارد المحلية المتاحة ، والاستفادة من فرص تراكم المنشأ الممنوحة في إطار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة ، ودعم وتشجيع قيام الصناعات الكبيرة وحث الصناعات الصغيرة المتماثلة والمتكاملة على الإندماج لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها للاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير .

Abstract

The main aim of the study is to investigate the effect of the foreign trade liberalization on the Jordanian manufacturing sector , collectively and individually, by using econometrical approach and statistical analyses with time series for the period 1973 – 2006.

The study revealed that the Jordanian manufacturing sector within the framework of the free trade policy, recorded remarkable value added growth rates, reached in average about 20.1% in constant prices, thus it's contribution to GDP inched up to reach 19.1% , consequently, it captured the second place among the other sectors. The results of the study also showed that the manufacturing sector within the framework of the free trade policy tended to intensify labor more than capital , benefiting from available cheep trained labor forces , which increased it's capacity and role in occupying labor forces ,accordingly, it became the second sector after services sector by an average of 17,4%. As the results of the study showed improving in the competitiveness capacity of the Jordanian manufacturing sector, internally and externally , therefore, it's share in the trade deficit has been decreased.

The study showed that the trade liberalization inched up the annual growth rate of the Jordanian imports of industrial products by 10%, as a result of eliminating the imports quantitative and qualitative restrictions, and by 0.04% for each 1% decrease in the tariff rate . In the same time it increased the annual growth rate of the Jordanian industrial exports by 15%.

The study showed that the Pan-Arab Free Trade Area Agreement inched up the annual growth rate of the Jordanian industrial exports to the Arab countries by 21% , and it had no effect on the Jordanian industrial imports from the Arab countries. Similarly, the free trade agreement between Jordan and the USA , and the Agreement of Qualified Industrial Zone , had no effect on the Jordanian industrial imports from the USA , but they had a positive effect on the Jordanian exports from clothes and textiles to the USA , thus it increased the annual growth rate of Jordanian exports to the USA by 72%. While the Jordanian- EU Association Agreement had no positive effect on the Jordanian industrial exports to the EU Member States ,but it increased the annual growth rate of the Jordanian industrial imports from EU Member States by 4%.

Within the framework of the trade liberalization, the study showed that the Jordanian manufacturing sector, was facing an increasing economic of scale , as a result of more effective utilization of the

available production resources and of extended production processes, this position was noticed in all different Jordanian industrial groups, except two groups: food and wood products industries , since these two groups depend directly on the agricultural sector, which is very weak sector in Jordan.

Several recommendations where introduced with the purposes of giving more attentions to the Jordanian manufacturing sector ,most of which is encouraging exporting industries which are depends on the local resources and raw materials, benefiting from available origin accumulation opportunities afforded within the framework of the bilateral and multilateral free trade agreements , and support and encourage establishing large industries ,and encourage the small identically and complementary industries to be merged together ,so as to increase there competitiveness, and to get benefit from advantages of the economic of scale.

الإطار التمهيدي للدراسة

المقدمة

في ظل ما يشهده العالم من ترويج لمزايا العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية ، لجأت العديد من الدول العربية إلى تحرير تجارتها الخارجية ، للاستفادة من مزايا التحرير والفرص المتاحة لها في الأسواق الدولية ، باعتباره يساعد الدول الصغيرة على التخلص من ضيق السوق المحلية، ويفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها ، ويمنحها فرصا لتنمية وتطوير طاقاتها الإنتاجية .

ويعد الأردن واحدا من هذه الدول ، لحق بالركب وخطى باتجاه تحرير تجارته الخارجية، فخفض القيود الكمية والتعرفة الجمركية على كثير من السلع منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي اعتمدها بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وواصل تحريره للتجارة الخارجية بصورة أعمق في السنوات اللاحقة من خلال إنضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، التي أصبح الإنضمام اليها ضرورة ملحة لجميع الدول، للاستفادة من حقوق العضوية فيها ، وخاصة المتعلقة منها بنفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية في إطار تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) على الدول الاعضاء ، التي أصبحت تسيطر على أكثر من ٩٢٪ من التجارة العالمية.

كما ووقع الأردن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول والتجمعات المختلفة، منها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تأسيس منطقة تجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، التي التزم بموجبها بتخفيض الحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة الخارجية، وذلك مقابل التزام الأطراف الأخرى بالمثل ، لغرض فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأردنية، ورفع كفاءة أداء المؤسسات الخاصة بإخضاعها للمنافسة الدولية وتوسيع مشاركتها في قيادة العملية التنموية، وكذلك رفع مستوى جودة المنتج المحلي وزيادة تنافسيته مع المنتج الأجنبي.

لا شك أن تحريرالتجارة الخارجية استناداً إلى مبدأ الميزة النسبية يساعد على رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، ويحفز المنافسة التي تؤدي إلى بقاء منتجي السلع الأكثر كفاءة والأقل هدراً للموارد الطبيعية، ولكنّ تحرير التجارة الخارجية قد ينطوي على انعكاسات سلبية إذا

لم يكن هناك علاقات تجارية متكافئة ، وسياسات تجارية حكيمة تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الاقتصادية المحيطة. إن توزيع مكاسب التجارة الخارجية أو تكاليفها يختلف من دولة إلى أخرى استناداً إلى طبيعة اقتصاداتها؛ من حيث درجة تطورها الاقتصادي والصناعي ومن حيث إنتاجية القوى العاملة والكفاءة الإدارية والاقتصادية لديها، إضافة إلى ما تملكه الدولة من مزايا نسبية في قطاعاتها الإنتاجية السلعية والخدمية .

كان لسياسة التحرير التجاري التي اتبعها الأردن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، أثار مختلفة على بنية الاقتصاد الأردني بكافة مجالاته وقطاعاته، وتأثر بزخمها سلباً وإيجاباً، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية الذي أُولي اهتماماً زائداً من قبل الحكومات المتعاقبة؛ لكونه يمثل المحرك الأساس لعملية التنمية الاقتصادية ؛ لإرتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولقدرته الكبيرة على امتصاص الفائض من العمالة؛ ولكونه يعد المؤشر الأساس لتطور الدول او تخلفها.

٢- <u>مشكلة الدراسة :</u>

يعد الأردن من الدول الصغيرة في المساحة وعدد السكان، الأمر الذي جعل من اقتصاده اقتصادا محدود الموارد، صغير الحجم، ضيق السوق، يعاني من ضعف في بنية الطلب لديه وتدني في مرونة جهازه الإنتاجي، اعتمد سياسة التحرر الاقتصادي كوسيلة للتخفيف من حدة أثار هذه العوامل ، وأصبح اقتصاده من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجي مقارنة مع غيره من الدول النامية، وقد علق المخططون الاقتصاديون اماالاً كبيرةً على هذه السياسة؛ لتنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، لما لها من دور في فتح الأسواق الخارجية الكبيرة أمام المنتجات الأردنية، مما يتيح فرصاً أكبر لزيادة حجم

الإنتاج، وتوسيع وتطوير المصانع القائمة، وإقامة المصانع الجديدة ، والاستفادة من وفورات الحجم، على الرغم من المحاذير الكبيرة التي أشار اليها البعض، التي تكتنف هذه السياسة من جراء المنافسة الشديدة المتوقعة أمام منتجات الصناعة الأردنية من قبل المنتجات الأجنبية المنافسة بعد التحرير التجاري وإزالة الحماية الجمركية وغير الجمركية.

في ضوء ذلك ولتقييم مدى نجاح سياسة التحرير التجاري وأثرها على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذا الموضوع وذلك من خلال الإجابة عن الاسئلة التالية:

- هل تحرير التجارة ساهم فعلا في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية ؟
- هل تحرير التجارة الخارجية أدى إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية أم زيادة حجم المستوردات الصناعية وأي الأثرين كان أكبر؟
- ما هي الاتفاقيات التي كانت أكثر جدوى بالنسبة للاردن :اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أم اتفاقية الشراكة الاوروبية ، أم اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وما أهمية اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في نمو الصادرات الأردنية ؟ وهل إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية أثر ايجاباً او سلباً على قطاع الصناعة التحويلية؟
- ما أثر تحرير التجارة الخارجية على استخدام الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية ؟
- ما أثر تحرير التجارة على انتاجية عناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ؟ وما هي القطاعات التي استطاعت أن تستفيد من وفورات الحجم في إطار سياسة التحرير التجاري ؟

٣- <u>أهمية الدراسة :</u>

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس وتحلل أثر تحرير التجارة الخارجية في الأردن على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها، من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الأردن خلال الفترة الاخيرة ، هذا القطاع الذي يحظى بأهمية بالغة في اقتصاديات الدول، باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول أو تخلفها ، وفي الوقت نفسه شرطاً أساسياً من شروط التنمية الاقتصادية؛ لارتباطه الوثيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي مع الناتج القومي الإجمالي . ولقطاع الصناعة التحويلية في الأردن أهمية خاصة في كونه يساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ويوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل .

٤- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التغيرات التي حدثت على سياسة التجارة الخارجية الأردنية خلال العقدين الماضيين وعلى دوافع التغيير .
- التعرف على أهم اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الأردن خلال الفترة الماضية ، وعلى أبرز ملامح دخول الأردن في منظمة التجارة العالمية.
- التعرف على التغيرات الكمية والهيكلية التي جرت على الصادرات والمستوردات الأردنية السلعية ، وعلى التوزيع الجغرافي لها في إطار سياسة التحرير التجاري.
- التعرف على تطورات قطاع الصناعة التحويلية في الأردن من حيث: القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، التغيرات الهيكلية ، انتاجية عوامل الإنتاج ، المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية الصناعية.
- التعرف على الأثار التي تركتها سياسة التحرير التجاري على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها من حيث :الصادرات الصناعية ، المستوردات الصناعية، القيمة المضافة ، وكذلك التعرف على القطاعات التي استطاعت أن تستفيد من وفورات الحجم في إطار سياسة التحرير التجاري.
- معرفة أكثر اتفاقيات التجارة الحرة مردوداً بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية.

٥- فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية :

أولاً: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة حجم المستوردات والصادرات الأردنية من السلع الصناعية ، ولكن الزيادة المتوقعة في المستوردات أكبر.

ثانياً: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة، ويمنح الشركات الصناعية الكبرى فرصة الاستفادة من وفورات الحجم.

ثالثاً: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تراجع الصناعات الأردنية الصغيرة غيرالقادرة على المنافسة والتي لا تعمل بكفاءة عالية، وقد يخرجها من السوق، في حين يبقي على الصناعات المنافسة الكبيرة والتي تتمتع بمزايا نسبية عالية ويزيد من فعاليتها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي .

رابعاً: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لها تأثير إيجابي على الصناعة الأردنية أكثر من الاتفاقيات التجارية الأخرى.

٦- **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في الصناعات التحويلية الأردنية في قطاعاتها المحتلفة التي تشمل: الصناعات الغذائية، النسيج والملبوسات، الخشب والأثاث، الورق والمطبوعات، الكيماويات، المنتجات المعدنية الفلزية، المنتجات المعدنية اللافلزية، الألآت والمكائن.

٧- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي في عرض وتحليل البيانات ذات الصلة بموضوع البحث ؛ حيث تم إعداد مجموعة من الجداول وتحليلها بما يخدم أهداف الدراسة ، كما إعتمدت الدراسة وبصورة أساسية على المعادلات القياسية لتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية؛ من حيث حجم المستوردات الصناعية، وحجم الصادرات الصناعية، ومعدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى القطاعات الصناعية الفرعية المتخصصة، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

٨- **الإطار النظري للدراسة:**

تعد السياسة التجارية إحدى السياسات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها الدول لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بواسطة أدواتها المختلفة ، ولقد عرفت الأدبيات الاقتصادية سياستين تجاريتين رئيسيتين هما: سياسة التوجه للخارج والتي تقوم على تحرير التجارة من القيود الجمركية والكمية والإدارية ، وسياسة التوجه للداخل والتي تقوم على تقييد التجارة وإحلال المستوردات لتحقيق الاعتماد على الذات، عن طريق انتاج سلع محلية بديلة لما يستورد. ولقد

تعددت الاراء حول مدى فعالية استخدام أي من هاتين السياستين منذ العصر الكلاسيكي ولغاية العصر الحالي.

يرى أصحاب الفكر الكلاسيكي ومن يؤيدهم أن تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية والإدارية والرسوم الجمركية، يلعب دوراً هاماً وبارزاً في التنمية الاقتصادية لجميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، من خلال تغيير هياكل الإنتاج والإنتاجية وتوزيع عناصر الإنتاج توزيعا أمثلا يحقق كفاءة اعلى للاستخدام ؛ لكونه يفسح المجال أمام تعميق التخصص وتقسيم العمل ، فتتمكن كل دولة من أن تتخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية طبيعية ومكتسبة ، تستطيع انتاجها بتكاليف أقل نسبيا من غيرها وفقا لما تملكه من عناصر انتاج ، ونتيجة لهذا التخصص القائم على تحرير التجارة فإن كافة الدول تستفيد من جراء الاستخدام الاكفأ لعناصر الإنتاج واتساع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج وزيادة التشغيل والاستفادة من مزايا حجم الإنتاج الكبير [١].

ويرى كل من : هيكشر (Heckscher) و اولين (Ohlin) ، وستوبلر (Stopler) وساملسون (Samuelson) في نظرياتهم المعروفة المبنية على الفكر الكلاسيكي ، إن الحماية التجارية تزيد الإيراد النسبي للعناصر الإنتاجية النادرة– العمالة في الدول المتقدمة ورأس المال في الدول النامية– وفي حال التحرير التجاري الإيراد النسبي للعمالة (العنصر الوفير) في الدول النامية سيزداد وسيزداد الطلب عليه بحكم تخصصها في انتاج سلع كثيفة العمالة في إطار المنافسة الدولية ، بينما في الدول المتقدمة والتي تتسم بوفرة عنصر رأس المال ، الإيراد النسبي للعمالة سينخفض وستتخصص في انتاج سلع كثيفة رأس المال ، ولكون رأس المال والعمالة الماهرة متلازمين ويسيران بنفس الاتجاه ، سيزداد الطلب على العمالة غير الماهرة في الدول النامية ، في حين سيزداد الطلب على العمالة الماهرة في الدول المتقدمة [٢].

وترى النظريات الحديثة أن لتحرير التجارة الخارجية أهمية بالغة في تراكم رأس المال البشري والمادي في الدول النامية ، من خلال زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وما يصاحبها من نقل للإدارات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والتقنية العالية ، ومن خلال زيادة الاتصال المباشر بين التجار والوسطاء التجاريين بين الدول المختلفة ، الذي يساهم في نقل المعرفة الفنية والتجارب العملية وتبادل المعلومات عن الأسواق وعن احتياجات واذواق المستهلكين في دول كلا الطرفين [١] .

---

[١] Arora , Anil(2007) , International Trade Theories and Current Trends in the Globalized World, Deep & Deep Publications PVT, New Delhi ,pp. 58-70.

٢) Arbache , Jorge Saba (2004), Trade Liberalization and Wages in Developing Countries, The Economic Journal, 114 (February) ,pp f75 –f 77.

[١] يمكن الرجوع إلى :

وبالمقابل يرى بعض الاقتصادين أن الأثر المباشر لتحرير التجارة الخارجية سلبي على كافة القطاعات الإنتاجية في الدول النامية ،لا سيما على القطاع الصناعي ، حيث إن الكثير من الصناعات المحلية في الدول النامية لا تستطيع أن تعمل إلا في إطار حماية تجارية، فبمجرد زوال الحماية عنها ستتعرض لمنافسة خارجية تؤدي إلى خروجها من السوق وخروج موظفيها وعمالها من سوق العمل، وبالتالي زيادة البطالة وإنخفاض الأجور . والتخصص الدولي بما هو عليه الأن عمل لصالح المجتمعات الصناعية الكبرى وزادها غنى ، في حين لم يزد الدول النامية والفقيرة إلا فقرا وبطالة .

على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول الأثار المترتبة عن تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول ، إلا أن ما هو ثابت هو أن تحرير التجارة الدولية ظاهرة لا يمكن إغفالها أو تجنب أثارها ، وأصبحت من أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، ولا شك أن تحرير التجارة الخارجية، يفقد القطاعات المنتجة المحمية والموجهة أساساً للسوق المحلية كثيراً من أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، ويعرضها لمزيد من المنافسة الدولية من قبل المستوردات السلعية المماثلة ، وتصبح أكثر عرضة للانكماش والتخلي عن عدد من عامليها؛ لأن وجودها يعتمد إلى حد كبير على الحماية التجارية ، أما الصناعات التصديرية والصناعات الأخرى المنافسة فمن المتوقع أن تستفيد من سياسة التحرير التجاري والتنويع والتوسع في الإنتاج.

٩- <u>الدراسات السابقة:</u>

تناول الباحثون موضوع التجارة الخارجية وانعكاساتها المختلفة على اقتصاديات الدول النامية في العديد من الدراسات السابقة ، وقد توصل معظمهم إلى أن التجارة الخارجية تعمل كمحرك أساسي لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية ، كونها تعمل على مواجهة أعباء التنمية وتوفير مستلزمات الإنتاج من الألآت والمعدات، وكذلك تصريف الفائض من الإنتاج . أما التحرير التجاري فقد اختلفت أثاره من دولة إلى اخرى تبعا لمرونات العرض والطلب الخاصة بالجهاز الإنتاجي لديها ولمدى استجابتها لتغيرات محددات الاستيراد والتصدير .

من هذه الدراسات ، دراسة قام بها الباحثان " Thrilwall & Amelia " خلال العام ٢٠٠٤ على ٢٢ دولة نامية، لمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات

- Berman ,E, Bound (1998) ,Implication of skill biased technological change ,Quarterly Journal of Economics ,vol.113.pp. 45-79.
- Feliciano ,Z.(2001), Workers and trade liberalization :the impact of trade reforms in Mexico on wages and employment ,Industrial and Labor Relations Review ,vol.55,pp 95-115.
- Grossman & Helpman (1994), Endogenous Innovations in the theory of growth ,Journal of Economic Perspective , 8 (1) ,pp: 23-44.

والمستوردات وموازين المدفوعات ، اعتمدا فيها التحليل القياسي واستخدما بيانات السلاسل الزمنية ، أظهرت نتائجها أن تحرير التجارة الخارجية كان له أثر إيجابي على نمو صادرات ومستوردات هذه الدول ، ولكن التأثير على المستوردات كان أكبر ، وبالتالي كان تأثير تحرير التجارة الخارجية سلبياً على الميزان التجاري لمعظم الدول التي تم اختيارها للدراسة (Thrilwall & Amelia 2004) .

وفي دراسة أخرى قام بها الباحثان " Carneiro & Arabache" على مجموعة من الدول النامية خلال العام ٢٠٠٤ ، توصلا من خلالها إلى أن الدول التي تبنت استراتيجيات تنموية متجهه نحو الخارج حققت معدلات نمو مرتفعة مقارنة من الدول المماثلة التي تبنت استراتيجيات تنموية متجهه نحو الداخل (Carneiro & Arabache 2004) .

وفي دراسة لأبي الهيجاء تناولت موضوع تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٧٨-١٩٩٨ ، بيّن الباحث من خلالها وجود دور فعّال لتحرير التجارة الخارجية في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة (Abo Alhaija 2004).

وهناك دراسة أخرى للخامري قام بها عام ٢٠٠٠ على الاقتصاد اليمني ، لمعرفة أثر تحرير التجارة على القطاع الصناعي اليمني للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ ، بيّن من خلالها أن عملية التحرير التجاري لم تترك أثاراً إيجابية على القطاع الصناعي اليمني، بل تركت أثاراً سلبية تمثلت في انخفاض الصادرات الصناعية وارتفاع العجز التجاري ، وتراجع القيمة المضافة الحقيقية، وكذلك تراجع انتاجية العامل الحدية (الخامري ٢٠٠٠).

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث الحسن عام ٢٠٠٢ على الاقتصاد التركي للفترة الزمنية (١٩٧٥- ١٩٩٣) ، بهدف تحليل أثر المستوردات على تطور الصناعة التحويلية إجمالا وتفصيلا باستخدام نموذج قياسي ضمن سلسلة زمنية . أثبتت الدراسة أن هناك تأثير معنوي وموجب للمستوردات الإجمالية والتفصيلية على اجمالي الناتج الصناعي التركي وعلى فروع الصناعة المحلية التي استخدمت في التحليل (الحسن ٢٠٠٢).

وهناك دراسة أخرى قامت بها الباحثة منى حديد على الاقتصاد المغربي خلال العام ١٩٩٣ ، هدفت إلى تحليل أثار تحرير التجارة الخارجية على انتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الصناعي المغربي ، وقد بينت الدراسة أن تحرير التجارة قد ترك أثاراً إيجابية على القطاع الصناعي المغربي، ورفع من قدرته التنافسية (Haddad 1993).

وهناك دراسة قام بها الباحثان حميدات والهزايمة خلال العام ١٩٩٢ على الاقتصاد الأردني للفترة الزمنية (١٩٦٧- ١٩٩٠) هدفت إلى تحليل أثر التجارة الخارجية بشكل عام على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقطع العرضي وتبين من النتائج أن معدلات النمو في إجمالي

ناتج قطاع الصناعة التحويلية، تأثر بشكل إيجابي بمعدلات النمو في مجمل الصادرات الصناعية ومجمل المستوردات الرأسمالية والوسيطة (حميدات والهزايمة ١٩٩٢).

١٠- <u>ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة:</u>

لم يعثر الباحث على أية دراسة تناولت انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها في الأردن بصفة شمولية ، وما وجد هو مجموعة من الدراسات والأبحاث تناولت موضوع التجارة الخارجية بشكل عام وأثرها على بعض محاور الاقتصاد الوطني ، دون أن يتم بحث اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أوالإقليمية أو الاتفاقيات الأخرى التي أدت من حيث النتيجة إلى تحرير التجارة الخارجية ، أو الأثار التي ترتبت على إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاسها على الصناعة المحلية . ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذه الجوانب وتتناولها بشكل تفصليلي .

١١- <u>مصادر الدراسة :</u>

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والانجليزية ، تتمثل المصادر العربية بالكتب والمجلات والنشرات والتقارير السنوية ؛ اهمها نشرات البنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة ، وتتمثل المصادر الانجليزية في بعض المقالات والابحاث المأخوذة من المجلات العالمية وفي نشرات صندوق النقد الدولي وفي بعض الكتب الانجليزية التي بحثت هذا الموضوع.

الفصل الأول
الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني

الفصل الأول
الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني

المقدمة

يتسم الاقتصاد الأردني بشح موارده الطبيعية وصغر حجمه وضيق سوقه المحلية ، وتتبلور حقيقة صغر حجمه في حقائق ديموغرافية وجغرافية واقتصادية ؛ حيث إن مساحته لا تتعدى ٩٥ الف كم٢، وعدد سكانه لا يتجاوز ستة ملايين نسمة ، ويتبلور صغر حجم اقتصاده من كونه لا يمتلك أية سيطرة نسبية على أسعار صادراته أو مستورداته الرئيسة[١]، مما يجعله متلقيا للأسعار في معاملاته التجارية ، كما ويعتمد ومنذ أمد بعيد على المساعدات والقروض الخارجية وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج كمصدراً رئيسياً لإحداث النمو والتنمية الاقتصادية .

كل ذلك جعل الاقتصاد الأردني اقتصاداً مكشوفاً وشديد الحساسية والتأثر بتقلبات الأسواق الخارجية ، الإقليمية منها والدولية . والمتتبع لمسيرة الاقتصاد الأردني يرى بوضوح هذه السمة البارزة ؛ فخلال فترة السبعينيات ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا ، شهد الاقتصاد الأردني ازدهارا غير مسبوق ، بفضل تدفق المساعدات المالية ، والقروض الخارجية ، وحوالات العاملين في الخارج وفتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات الأردنية . وخلال فترة الثمانينيات ونتيجة لانخفاض أسعار النفط ، وتخييم الركود على الاقتصاد العالمي، ونتيجة لنشوب حرب الخليج الأولى شحت المساعدات والمنح الخارجية للاردن ، وانخفضت حوالات العاملين، ومع استمرار الإنفاق الحكومي على مستوياته، وتمويله بالاقتراض من الأسواق الدولية، تراكمت الديون وعجزت الموازنة العامة عن خدمتها؛ مما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي ، ونشوب أزمة اقتصادية خانقة أواخر الثمانينات[٢]، ظهرت على شكل إختلالات هيكلية وتشوهات اقتصادية نتج عنها تراجع في مستوى النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وارتفاع عبء المديونية الخارجية ، وتفاقم وضع ميزان المدفوعات وتفاقم مشكلة البطالة ، مما أدى بدوره إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى ، وانخفاض في قيمة الدخل الحقيقي للفرد ، وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار النقدي ، مما أفقد الحكومة السيطرة على معظم جوانب الاقتصاد .

---

[١] الوزني ، خالد (٢٠٠١)، الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية ، مؤسسة عبدالحميدشومان،الاردن، ص ١٤.

[٢] Gelos ,Gaston (1995), investment efficiency ,human capital &migration: Productivity Analysis of the Jordanian Economy , World Bank, paper No.14, pp (5-10).

وخلال العام ١٩٩٠ ازداد الوضع سوءا بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، فكانت حقبة التسعينيات قمة التحدي للاقتصاد الأردني ، وقد عملت الحكومة في محاولة منها لمعالجة الوضع الاقتصادي المتأزم على تبني عدد من السياسات الاقتصادية والبرامج الاصلاحية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ، هدفها الاعتماد على الذات والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الوطنية ، التي بموجبها تم إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصة معظم الشركات الإنتاجية الحكومية؛ للتقليل من نسب الهدر والتبذير، ورفع كفاءة أدائها وزيادة انتاجيتها ، كما وتم تحديث التشريعات الوطنية لإيجاد بيئة اقتصادية محفزة للاستثمار؛ لتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال استقطاب استثمارات أو شراكات أجنبية ، وفي الوقت نفسه تم الشروع في تحرير التجارة الخارجية تدريجيا من القيود الجمركية وغير الجمركية ؛ لرفع كفاءة أداء المؤسسات الخاصة باخضاعها للمنافسة ، وتوسيع مشاركتها في قيادة العملية التنموية ، ورفع مستوى جودة المنتج المحلي وزيادة تنافسيته مع المنتج الأجنبي ، وفتح اسواقاً جديدةً أمام المنتجات الأردنية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية التزم الأردن بموجبها برفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الخارجية .

كان لهذه السياسة ، ولغيرها من الظروف الإقليمية والدولية الأثار الكبيرة على بنية الاقتصاد الأردني بكافة مجالاته ، وتأثر بزخمها سلباً وإيجاباً. ومن هنا جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على واقع الاقتصاد الأردني والتغيرات التي طرأت عليه في إطار السياسات الاقتصادية ، لا سيما التجارية منها وتطوراتها في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية ، من خلال المحاور الرئيسة ذات الصلة التالية ، وذلك تمهيداً للوصول إلى الأهداف المنشودة من الدراسة:

المبحث الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له.
المبحث الثاني : وضع ميزان المدفوعات وأثر التجارة الخارجية فيه.
المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية الأردنية وتطورها.

المبحث الأول

الناتج المحلي الإجمالي الأردني والقطاعات المكونة له

أولاً: مراحل تطور الناتج المحلي الإجمالي :

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني، مستبعدا منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، وذلك خلال فترة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة [1]، ويشكل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للدولة وهو بمثابة مرآة تعكس الوضع الاقتصادي للدولة.

وبالنظر إلى الإحصائيات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الأردني المبينة في الملحق الإحصائي رقم (١) ، نرى أن الاقتصاد الأردني قد مر بمراحل مختلفة خلال الفترة الماضية، نتيجة للظروف الإقليمية والدولية التي انعكست على كافة قطاعاته نتيجة لصغر حجمه وارتباطه الكبير والوثيق بها ، فخلال الفترة الممتدة من عام١٩٧٣ ولغاية ١٩٨٢ مر الاقتصاد الأردني بمرحلة انتعاش وازدهار غير مسبوقة؛ حيث سجل معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط بالأسعار الجارية ١٩.٥٪ ، وبالأسعار الثابته ١٣.٢ % ، وهو ما يفوق بكثير معدل النمو السكاني الذي بلغ خلال نفس الفترة بالمتوسط ٤٪ ، الأمر الذي أدى إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٩.٢٪ ، وبالأرقام المطلقة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٣١٠.١ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ ، ووصل إلى ١٦٤٩.٩ مليون خلال العام ١٩٨٢ . وباضافة دخل صافي عوائد عناصر الإنتاج من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لنحصل على الناتج القومي الإجمالي والذي ارتفع أيضاً بأرقام قياسية من ٣١٦.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ ، ليصل إلى ١٧١٤.٣ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٢١٪ سنويا . ويعزى ذلك النمو بصورة أساسية إلى الارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار النفط عالميا ، والذي انعكس على حجم الصادرات الأردنية إلى الدول الخليجية ،وعلى تدفق المساعدات والقروض الخارجية وحوالات العاملين في الخارج إلى الأردن ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار المحليين الخاص والعام وأدى إلى تحريك عجلة الاقتصاد الأردني.

وتحت تأثير الأجواء التفائلية باستمرار الانتعاش الاقتصادي في المنطقة وانعكاساتها على الأردن ، رسمت الحكومة خطة تنموية طموحة للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ توقعت فيها معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١١٪ سنويا [1] ، وتوسعت في الائتمان الداخلي والخارجي ، ولكن في الوقت نفسه كان الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول المجاورة يشهد بوادر انكماش واضحة مع انخفاض أسعار النفط عالميا خلال تلك الفترة ، وهو الأمر الذي انعكس

---

[1] علي ، عبد المنعم السيد ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،١٩٨٤، ص ١٦.

[1] عبدالله ، خالد امين (١٩٩٤)، استراتيجية التنمية في الاردن من الخمسينيات وحتى التسعينيات ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ،ص٦٨.

سلبا على الاقتصاد الأردني [٢]. فمن ناحية تأثرت الصادرات الأردنية بالسياسة الانكماشية للدول النفطية المجاورة بعد انخفاض إيراداتها من تصدير النفط ، وتأثرت صادرات المملكة من المواد الخام وخاصة الفوسفات والبوتاس بفعل انخفاض أسعارها عالميا، وكذلك تأثرت حوالات العاملين في الخارج بشكل كبير بفعل انحسار استيعاب أسواق الخليج للعمالة الأردنية، وفي الوقت نفسه انخفضت حجم المساعدات بشكل كبير جدا ، وبمحصلة تأثير هذه الظروف سجل الناتج المحلي الإجمالي الأردني الحقيقي معدلات نمو متدنية نسبياً وسالبة أحياناً خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ بلغت بالمتوسط ١.٤ % سنويا ، وانخفض بذلك نصيب الفرد بالمتوسط ٢٪ سنويا . وعلى الرغم من تراجع القدرة الإنفاقية إلا أن حجم الاستهلاك العام والخاص ظل مرتفعاً وشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال العام ١٩٨٥ حوالي ١١١.٥٪، وسجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً كبيراً تم تمويله بالاقتراض الخارجي[٣]، فازداد عبء المديونية الخارجية ، وعجزت الدولة عن السداد ، وهذا ما مهد إلى انفجار الأزمة الاقتصادية مع نهاية العام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩؛ حيث إنخفضت سعر صرف الدينار الأردني إلى النصف ، وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١.٢٪ وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضا كبيرا خلال العام ١٩٨٩ بلغ ١٠.٧٪، وأدى ذلك إلى تراجع دخول الفئات والشرائح الوسطى من المجتمع واتساع نطاق جيوب الفقر ونمو مستويات البطالة، وإزاء هذه التطورات إتخذت الحكومة اجراءات تصحيحية لمواجهة الأزمة بهدف إعادة الاستقرار للاقتصاد الأردني ، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات عقد الثمانينيات ، وقد تم ذلك في إطار البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ .

وقد تمكن الأردن خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ من استعادة مقومات الاستقرار، واستئناف وتيرة النمو الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الحادة وتحسن أداء القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وسجل معدلات نمو مقبولة ، ولكن مع ظهور أزمة الخليج الثانية وما ترتب عليها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي وتوقف حوالاتهم ، وتوقف تدفق المساعدات العربية إلى الأردن وخسارة الصادرات الأردنية لبعض الأسواق العربية ، دخل الأردن في أزمة اقتصادية جديدة نجم عنها تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٠.٢٪ خلال العام ١٩٩٠، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٪ وذلك من ٨١٦ دينار خلال العام ١٩٨٩ إلى ٧٤٣ دينار خلال العام ١٩٩٠ .

وخلال العام١٩٩١ بدأ الاقتصاد الأردني يستعيد نشاطه من جديد ، بعد أن استطاع التكيف مع الاوضاع المستجدة والناجمة عن حرب الخليج الثانية واستطاع أن يسجل معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبته ١.٦٪ ، وتم وضع برنامج تصحيحي معدل لبرنامج التصحيح الأول ليغطي السنوات ١٩٩٢- ١٩٩٨ متزامنا مع وضع خطة تنموية مكملة للبرنامج ومعززه لفرص نجاحه ، تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع نسبة النمو وضبط التضخم وتحرير الاقتصاد الوطني من القيود والعوائق وتحرير التجارة الخارجية وفتح السوق الأردني على الاقتصاد العالمي لإزالة اية تشوهات هيكلية ، وتشجيع القطاع الخاص على

---

[٢] الوزني ، خالد (١٩٩٤)، الاقتصاد الاردني ونموذج المرض الهولندي ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الاردني المشكلات والافاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ،ص ١٢٥.

[٣] البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥.

زيادة دوره في ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية لجعل الاقتصاد الأردني أكثر مرونة لاستيعاب اية تطورات إقليمية أو دولية جديدة .

تمكن الاقتصاد الأردني خلال العام ١٩٩٢ من تسجيل معدل نمو كبير بالأسعار الثابتة وصل إلى ١٤.٣٪ ، وهو معدل غير مسبوق حيث ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابته من ٣٤٧٤.٣ مليون دينار خلال العام ١٩٩١ ليصل إلى ٣٩٧٢.٩ مليون دينار خلال العام ١٩٩٢ ، واستمر الأردن بعدها متابعا أداءه الإيجابي ضمن المسار المستهدف له في إطار البرنامج التصحيحي والخطة التنموية فسجل معدلات نمو مرتفعه نسبياً خلال الاعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ كان معدلها السنوي ٦٪ ، ولكن بعد عام ١٩٩٦ ونتيجة لزيادة حدة التوتر في الأزمة العراقية وانخفاض أسعار النفط وتداعياته على النشاط الاقتصادي في الدول العربية المنتجة للنفط والتي تمثل السوق الرئيسي للقوى العاملة والصادرات الأردنية ، تأثر الاقتصاد الأردني سلباً بهذه الظروف وسجل الاقتصاد الأردني نمواً متواضعاً لم يتجاوز في معدله عن ٢.٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ ، وقد زاد الوضع سوءاً موجة الجفاف الشديدة التي أصابت البلاد خلال العام ١٩٩٩ التي ضربت القطاع الزراعي، الذي بدوره اثر على الأداء العام للاقتصاد الأردني [١].

وعلى الرغم من استمرار حدة التأثيرات السلبية للظروف الإقليمية غير المواتية على مجمل الاوضاع الاقتصادية في دول المنطقة عموما، وعلى الأردن بشكل خاص ، إلا أن الاقتصاد الأردني إسترد عافيته مرة أخرى خلال العام ٢٠٠٠ بعد أن تبنى برنامجا جديدا للتصحيح الاقتصادي خلال العام ١٩٩٩ يقوم أساساً على مبدأ التحرير التجاري واطلاق قوى السوق استكمالاً للبرامج السابقة ، فبدأت ملامح التحسن تظهر على أكثر من صعيد؛ حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٠ معدل نمو حقيقي وصل إلى ٤.٢ % اي ارتفع بالأسعار الثابتة من ٥١٨١.٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٥٣٩٩ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٠ . واستمر الاقتصاد الأردني في مسيرة نموه خلال السنوات اللاحقة وسجل معدلات نمو جيدة وكان اعلاها خلال العام ٢٠٠٤، حيث ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابته من ٦٢٥٥.٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٣ إلى ٦٨٢٤.٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٤، أي بمعدل نمو حقيقي بلغ متوسطه ٨.٥ %، وهو معدل لم يسبق أن سجل مثيل له منذ عام ١٩٩٢ ، على الرغم من استمرار حالة التوتر الإقليمية والدولية من ناحية ، وتناقص المساعدات والقروض من ناحية أخرى .

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الأردني في ضوء البرامج الاصلاحية التي اعتمدها ، وما نجم عنها من تغيرات على السياسات الاقتصادية المتبعة ، وصل إلى مرحلة جديدة خلال الفترة الأخيرة مختلفة عن سابقتها ، وأصبحت قدرتة على التكيف مع الظروف المستجدة أكثر مما كان عليه في السابق .

وبناء على ما سبق ، ومن خلال مسيرة الناتج المحلي الإجمالي تبعاً للتطورات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية خلال فترة الاربعة عقود الماضية يمكن ان نخلص إلى أن

---

[١] البنك المركزي ، التقرير السنوي ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٩٩ ، ص١٠

الاقتصاد الأردني قد مر بمراحل أربع هي [1]: مرحلة الانتعاش والازدهارالاقتصادي (١٩٧٣-١٩٨٢) ، ومرحلة عدم الاستقرار والانكماش الاقتصادي (١٩٨٣-١٩٩١) ، ومرحلة التصحيح والتكيف الأولى (١٩٩٢-١٩٩٨) ، ومرحلة التصحيح والتكيف الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٦) وهي المراحل التي سيتم الاعتماد عليها في التحليل والموضحة في الجدول رقم (١-١) أدناه:

جدول رقم (١-١)

مراحل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني

	فترة الازدهار الاقتصادي ١٩٧٣-١٩٨٢	فترة عدم الاستقرار والانكماش الاقتصادي ١٩٨٣-١٩٩١	فترة التصحيح والتكيف الأولى ١٩٩٢- ١٩٩٨	فترة التصحيح والتكيف الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	٪١٣.٢	- ٪٠.٠٨	٪٥.٥	٪٥.٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوق الجارية	٪١٩.٥	٪٦.٨	٪٩.٧	٪٧.٧
معدل نمو الناتج القومي بالأسعار الجارية	٪٢١	٪٥.٤	٪١٠.٩	٪٨.١

- احتسبت على أساس البيانات الواردة في الملحق رقم (١)

ثانياً: التغيرات الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي الأردني:

تقسم القطاعات الاقتصادية حسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعتين هما: مجموعة قطاعات الإنتاج السلعي وتضم : الزراعة ، والصناعة التحويلية، والتعدين والمحاجر ، والكهرباء والمياة ، والإنشاءات ، ومجموعة قطاعات الإنتاج الخدمي وتضم :التجارة العامة والفنادق ، والنقل والمواصلات ، والخدمات المالية والعقارية ، والخدمات الحكومية ، وخدمات أخرى غير مصنفة [1].

---

[1] الوزني ، خالد ، المرجع السابق ،ص ١٢٧.

[1] دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، عمان ، ١٩٧٦- ٢٠٠٢ ، ص (١٠).

عند دراسة التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي الأردني والتغيرات التي طرأت عليه من خلال الأرقام المبينة في الجدول رقم (١-٢) يتضح لنا هيمنة قطاعات الإنتاج الخدمي على الاقتصاد الأردني في جميع سنوات الدراسة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والتي تناقصت مساهمتها بوضوح خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني .

فخلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ كان معدل مساهمة القطاعات الخدمية ٦٧.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ارتفع خلال الفترات اللاحقة بصورة تدريجية ليصل إلى ٦٩.٩٪ خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، في حين قطاع الإنتاج السلعي لم يتجاوزمعدل مساهمته ٣٣٪ خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ، وانخفضت بصورة تدريجية ليصل إلى ٣٠.١٪ خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ .

وعلى الرغم من انخفاض مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من الملاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية قد نمت وبصورة جلية، تبعا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني ، وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى ، حيث نمت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠.٣٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ إلى١٤.٥٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ ووصلت إلى ١٧.٤٪ خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ، وهذا يشير إلى تحسن قاعدة الإنتاج الصناعية وتطورها خلال الفترات الأخيرة ، وقد يكون لبرامج الإصلاح والتغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية والتجارية دور في ذلك.

يشير التباين الكبير بين مساهمة القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بوضوح إلى وجود خلل في التركيب القطاعي للاقتصاد الأردني يعبر عنه في محدودية الموارد ، ومحدودية قاعدة القطاعات الإنتاجية السلعية بشكل عام ، وبالتالي محدودية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يجعل الأردن يعتمد وبصورة كبيرة على السوق الخارجية من حيث الاستيراد السلعي لتلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والمواد الخام على حد سواء ، وهذا ما سيتم بحثه بالتفصيل عند الحديث عن التجارة الخارجية.

الجدول رقم (١-٢)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية (%)

الفترة الزمنية	قطاع الخدمات	قطاع الإنتاج السلعي	قطاع الصناعات التحويلية	القطاع الزراعي	قطاع المحاجر والتعدين	قطاع الإنشاءات	قطاع المياة والكهرباء
١٩٨٢-١٩٧٣	٦٧.١	٣٢.٩	١٠.٣	٨.٨	٣.٢	٩.٤	١.٢
١٩٩١-١٩٨٣	٦٧.٠	٣٣.٠	١٢.٨	٦.٦	٤.٣	٧.٠	٢.٢
١٩٩٨-١٩٩٢	٦٧.٩	٣٢.١	١٤.٥	٤.٨	٣.٦	٦.٧	٢.٤
٢٠٠٦-١٩٩٩	٦٩.٩	٣٠.١	١٧.٤	٢.٦	٣.٢	٤.٣	٢.٦

- المصدر : احتسبت على أساس البيانات الواردة في الملحق رقم (٢)

المبحث الثاني
وضع ميزان المدفوعات الأردني
وأثر التجارة الخارجية فيه

المقدمة

يعد وضع ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تدل على مدى سلامة أو ضعف بنيان الاقتصادي لأية دولة؛ لارتباطه الوثيق بالمتغيرات المهمة المكونة للاقتصاد القومي ، ومن خلاله تستطيع الدولة معرفة نتائج عملياتها الاقتصادية مع بقية دول العالم ، مما يساعدها على إعداد السياسات الاقتصادية التي تتماشى وطبيعة هيكلها الاقتصادي والذي يعكسه ميزان المدفوعات . ويعرّف ميزان المدفوعات على أنّه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وبين المقيمين في الخارج خلال فترة

زمنية معينة وتكون في العادة سنة [١] ، وتعد البيانات الواردة في ميزان المدفوعات ، أداة لتقييم وتفسير كثير من الظواهر الاقتصادية في الدولة المعنية المرتبطة في الاقتصاد العالمي.

يُعد الحساب الجاري أهم بنود ميزان المدفوعات ، حيث يحوي الميزان التجاري الذي يبين نتائج العمليات التجارية السلعية صادرات ومستوردات، وميزان الخدمات الذي يبين نتائج العمليات الخدمية كالسياحة والتأمين وحوالات العاملين والشحن وغيرها، ويحوي كذلك بند التحويلات الجارية أو الحوالات بدون مقابل الذي يبين جميع المساعدات والمنح والهبات الخاصة والرسمية التي تتلقاها او تدفعها الدولة المعنية .

وبالإضافة إلى الحساب الجاري ، يحوي ميزان المدفوعات حساب رأس المال غير النقدي الذي يبين نتيجة حركة رأس المال من وإلى البلد بشكل قروض أو استثمارات قصيرة وطويلة الأجل ، وحساب رأس المال النقدي الذي يبين دخول أو خروج الذهب والعملات الأجنبية نتيجة لمحصلة ما يتحقق في الحساب الجاري وفي حساب رأس المال غير النقدي[٢] ، ويعتبر معظم الاقتصاديين أن ما يتحقق في ميزان الحساب الجاري هو الأهم في حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس دائنية أو مديونية البلد من عملياتها الحقيقية أو نشاطها الحقيقي.

ويُعد ميزان المدفوعات في توازن عندما تغطي مدفوعات البلد متحصلاتها من العمليات الجارية ورؤوس الاموال ، ومعظم الدول النامية في حالة عدم توازن ، أي أن مدفوعاتها للخارج تفوق متحصلاتها ؛ نتيجة للعجز الكبير في حسابها الجاري الناجم عن زيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للعملية التنموية ، ولعدم استطاعتها زيادة إيراداتها من الخارج ؛ لانخفاض مرونة صادراتها وقلة تنوعها ؛ نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي لديها في معظم القطاعات. والأردن شأنه شأن بقية الدول النامية يعاني من اختلال كبير في ميزان مدفوعاته بسبب العجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري، حيث المستوردات السلعية تفوق بكثير الصادرات السلعية، وقد ظهر ذلك جليا في جميع السنوات الماضية ، ويعود ذلك لعدم تمتع الاقتصاد الأردني بقاعدة تصنيعية قوية تقوم عليها الصناعات التصديرية، ولعدم امتلاكه للسلع الإستراتيجية الكفيلة لتصويب وضع الميزان التجاري، الأمر الذي يحتم عليه الاعتماد الكبير على المستوردات من الخارج لتغطية حاجات الاستهلاك المحلي ومستلزمات الصناعة المحلية.

عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترات الماضية جاهدة لتصويب وضع الميزان التجاري، وتضييق الفجوة بين الصادرات والمستوردات السلعية، واتخذت إجراءات تصحيحية تتماشى والمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني، على صعيد السياسة التجارية

---

[١] السواعي ، خالد محمد ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٧

[٢] عفيفي ، سامي ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤١

والصناعية والمالية والنقدية؛ بغية الحد من الاستيرادات ، وترشيد الاستهلاك وتشجيع الصادرات، ولكن الطلب على المستوردات كان يتزايد وبشكل مستمر وينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو الصادرات ، والنتيجة عجز مستمر في الميزان التجاري تفاقم عاما بعد عام ؛ نظرا للاحتياجات المتواصلة والمتزايدة للمشاريع والبرامج التنموية من السلع الرأسمالية والوسيطة، التي لا يستطيع الأردن إنتاجها على اراضيه؛ لما يحتاجه هذا النوع من السلع من رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية وتقنية متطورة لا تتوفر في الأردن وفي معظم الدول النامية ، فكان الخيار الأمثل الإبقاء على العجز في الميزان التجاري مقابل توفير المسلتزمات التنموية من السلع الرأسمالية والوسيطة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام ، حتى وإن كان ذلك على حساب ظهور خلل في ميزان المدفوعات يتمثل في العجزالتجاري ، الذي يمكن تغطيته من قبل إيرادات ميزان الخدمات ، أو من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، إما من خلال القروض الخارجية قصيرة أو طويلة الاجل ، أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، التي ما انفكت الحكومة خلال الفترات الأخيرة تبذل قصارى جهدها لاستقطابها وتزيل العقبات من أمامها ، على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي كانت تخيم على المنطقة ، والتي غالباً ما كانت تسبب هروب كثير من هذه الاستثمارات.

جاء هذا المبحث لالقاء الضوء على وضع ميزان المدفوعات الأردني ومكوناته ، والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة الماضية ، تبعا للظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأردني، وتبعا للسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها السلطات الأردنية على أساس المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني والمبينة أدناه ، ويعد هذا المبحث نقطة الانطلاق الرئيسة تجاه ابراز الظروف الحقيقية التي دفعت بالحكومة الأردنية نحو تحرير التجارة الخارجية.

المرحلة الأولى :مرحلة الرخاء الاقتصادي ١٩٧٣-١٩٨٢:

شهد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة مرحلة من الرخاء الاقتصادي اتسمت بزيادة تدفق المساعدات العربية إلى الأردن ، وزيادة تحويلات العاملين الأردنين في الخارج نتيجة زيادة الطلب على العمالة الأردنية خلال هذه الفترة من قبل دول الخليج العربي المنتجة للنفط؛ وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة على أسعار النفط ؛ الأمر الذي جعل الحساب الجاري يظهر فائضا في معظم السنوات؛ وذلك بفعل زيادة ونمو بند التحويلات الجارية وبفعل زيادة بند حوالات العاملين في الخارج كما يظهر في الجدول رقم (١-٣). حيث ارتفعت التحويلات الجارية التي تمثل الهبات والمساعدات من ٦٤.٦ مليون دينارادني خلال العام ١٩٧٣ لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة خلال العام ١٩٨١ وسجلت ٤٣٠.٨ مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ

متوسطه ٣٣٪ ، وبالمعدل كانت التحويلات الجارية خلال هذه الفترة ٢٢٠ مليون دينار سنويا ، وارتفعت كذلك حولات العاملين من ١٤.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ لتصل لى ٣١٩.٥ مليون خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ٤٩٪ وبالمتوسط سجلت حوالات العاملين ١٤٥.٦ مليون دينار سنويا خلال هذه الفترة وهي تشكل أكثر من ٨٠٪ من ميزان الخدمات . ولكن الزيادة الكبيرة في حوالات العاملين والزيادة الكبيرة في المساعدات العربية، صاحبها عجز كبير في الميزان التجاري؛ وذلك نتيجة لتباطؤ معدل نمو الصادرات مقارنة مع معدل نمو المستوردات ؛ حيث كان معدل النمو السنوي للصادرات خلال هذه الفترة ٢٠٪. في حين أن معدل نمو المستوردات تجاوز ٦٠٪ ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى ان الإنفاق الحكومي والخاص خلال هذه الفترة كان يفوق الدخل الوطني من الموارد المتاحة ، فالزيادة الكبيرة التي حصلت على الأرصدة النقدية ولدت مجتمعا استهلاكيا مفرطا على صعيد الحكومة والشعب على حد سواء ، الأمر الذي ولد زيادة غير طبيعية في الطلب على المستوردات بشتى أنواعها، ولا سيما السلع والمواد الكمالية ، وقد ساعد على ذلك تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار خلال هذه الفترة بأعلى من قيمته الحقيقية ، حيث بلغ معدل سعرالصرف ٣.١٤ دولار ، مما كان له أثر كبير في ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

جدول رقم (١-٣)

ميزان المدفوعات الأردني

السنة	الحساب الجاري (القيمة بالمليون دينار)				معدل نمو صافي التحويلات الجارية	صافي حوالات العاملين	معدل نمو صافي حوالات العاملين	حساب رأس المال الصافي			الميزان الإجمالي
	المجموع	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	التحويلات الجارية				المجموع	الحكومي	الخاص	
١٩٧٣	٣,٨	٨٣,٧-	٢٢,٩	٦٤,٦	٣٣,١	١٤,٧	٤٨	٧,٦	٨,٧	١,١-	١٣,٦
١٩٧٤	٢,٩	١٠٥,٩-	٢٢,١	٨٦,٧	٣٤,٢	٢٤,١	٦٤	١١,٦	١٠,٥	١,١	٧,٣
١٩٧٥	٢١,٥	١٨٤,١-	٦٥,٨	١٣٩,٨	٦١,٢	٥٣,٣	١٢١	٤٤,١	٣٧,٨	٦,٣	٤٦,٧
١٩٧٦	١٧,٣	٢٧٠-	١٦٠,٨	١٢٦,٥	٩,٥-	١٢٩,٦	١٤٣	١٤,٦-	١١,٢-	٣,٤-	١٠,٩-
١٩٧٧	٢,٥-	٣٧١,١-	٢٠٢,٨	١٦٥,٨	٣١	١٣٩,٨	٧,٨	٥٠,٢	٤٦,٤	٣,٨	٦٤,٧
١٩٧٨	٨٥,٩-	٣٦٨-	١٧٥,٧	١٠٦,٤	٣٥,٨-	١٣٩,٤	٠	٩٠,٩	٧٣,٧	١٧,٢	٣٦,٩
١٩٧٩	٢,١-	٤٦٧,٤-	١٥٠,٩	٣١٤,٤	١٩٥,٤	١٥٦,٤	١٢,١	٥٨,٣	٥٠,٤	٧,٩	٦٢,٤
١٩٨٠	١١١,٧	٥٤٣,٣-	٢٥٦,٢	٣٩٨,٨	٢٦,٨	١٩٠,٧	٢١,٩	٣٢,١	٢٢,٨	٩,٣	١١٠
١٩٨١	١٣,٧-	٨٠٣,٨-	٣٥٩,٣	٤٣٠,٨	٨	٢٨٨,٩	٥١,٥	٦٩,١	٢٢,٢	٤٦,٩	١٤,١
١٩٨٢	١١٨,٣-	٨٧٦,٦-	٣٨٥	٣٧٣,٣	١٣,٣	٣١٩,٥	١٠,٥	١١٣,٤	٩٢,٦	٢٠,٨	٦٢,٤-
المتوسط	٦,٥٣-	٤٠٧,٤-	١٨٠,١	٢٢٠,٧	٣٣,١	١٤٥,٦٤	٤٨	٤٦,٢٧	٣٥,٣٩	١٠,٨٨	٢٨,٢٤
١٩٨٣	١٤١,٤-	٨٩١,٤-	٤٥٥,١	٢٩٤,٩	٢١,١-	٣٣٠,١	٣,٣	١٥٦,٨	١٤٥,٩	١٠,٩	٥٠,٣
١٩٨٤	١٠٤,١-	٧٧٨,٥-	٣٩٥,٦	٢٧٨,٨	٥,٤-	٣٧٧,٥	١٤,٣	٦٤,٣	٣٥,٤	٢٨,٩	٦٩,٣-
١٩٨٥	٩٩,٩-	٧٦١,٦-	٣٤٦,٧	٣١٥	١٢,٩	٣٠٩,٩	١٨-	١١٥	١٠٥,٤	٩,٦	٤,١-
١٩٨٦	١٦-	٥٩١,٨-	٣٣٧,٨	٢٣٨	٢٤,٤-	٣٢٨	٥,٨	٥١	٤٣,٩	٧,١	١٨,٣
١٩٨٧	١١٨,٣-	٥٩٦,٩-	٢٧٩,٣	١٩٩,٣	١٦,٣-	٢٥٥,٣	٢٢,١-	٧٥,٩	٦٢,٨	١٣,١	٣٦,٥-
١٩٨٨	١٠٥,٥-	٦٣٨,٥-	٣٠٠,٧	٢٣٢,٣	١٦,٥	٢٧٨,٥	٩	٤٢,٦	٣٣,٢	٩,٤	١١٠,٥-
١٩٨٩	١٠٤,٩	٥٨٥,٣-	٣١٩,١	٣٧١,١	٥٩,٧	٣٠٦,٣	١٠	٢١٢,١-	٢٠٠,٧-	١١,٤-	١١٦,٩-
١٩٩٠	٤٠٢,٥-	١٠٠٨,٦-	٣٢٦,٤	٢٧٩,٧	٢٤,٦-	٢٨٥	٦,٩-	٤٥-	١٦٥,٢-	١٢٠,٢	٢٥٤,٨-
١٩٩١	٤٩٩-	٩٩٤,١-	٣٦٨,٩	١٢٦,٢	٥٤,٩-	٢٦٤,٧	٠,٧-	٣٩٦,٢	١٣٥,٤-	٥٣١,٦	٣٧٨
المتوسط	١٥٣,٣-	٧٦٠,٧-	٣٤٧,٧	٢٥٩,٤	٠,٧-	٣٤١,٨	٠,١-	٧١,٦	٨,٣-	٨٠	١٦,٢-
١٩٩٢	٥٨٧,٧-	١٤٦١,٧-	٦١٤	٢٦٠	١٠٦	٥١٤,٦	٩٤	١٥٥	٣٦٦,٧-	٥٢١,٧	٣٦٢,٦-
١٩٩٣	٤٤٦,٤-	١٥٨٥,٢-	٨٧٨,٧	٢٦٠,١	٠	٦٦٦,٦	٢٩,٥	١٠١,٩-	٤٤٨,٤-	٣٤٦,٥	٣٦٤,٢-
١٩٩٤	٢٧٩,٢-	١٣٦٢,٤-	٨٥٥,٦	٢٢٧,٦	١٢,٥-	٦٩٨,٧	٤,٨	٣٧,٦-	٢١٣,٧-	١٧٦,١	٣١١,٥-
١٩٩٥	١٧٩,٨-	١٣٤٧,١-	٩٥٢	٢١٥,٣	٥,٤-	٧٩٦,٧	١٤	١٥١,٢	١٥,٣-	١٦٦,٥	١٩٤-
١٩٩٦	١٥٧,٤-	١٧٥٣,٤-	١٣٢١,٣	٢٧٤,٧	٢٧,٥	١٠٢٤	٢٨,٥	٩٣,٦	٥٩,٧-	١٥٣,٣	٢٤٨,٣-
١٩٩٧	٢٠,٨	١٦٠٥,١-	١٣٤٤,٩	٢٨١	٢,٣	١٠٣١,٢	٠,٧	٢١١,٩	١٦٠,١-	٣٧٢	١٩٣,٩
١٩٩٨	١٥,٥	١٤٣٤,٥-	١١٩٠,٦	٢٥٩,٤	٧,٧-	٩٤٧	٨,٢-	٢٠٥,٣	٦٥,٥-	٢٧٠,٨	٨٤,١-
المتوسط	٢٣٠,٦-	١٥٠٧-	١٠٢٢,٤	٢٥٤,٣	١٥,٧	٨١١,٢	٢٣	٩٦,٨	١٨٩,٩-	٢٨٦,٨	١٩٥,٨-
١٩٩٩	٢٨٧,١	١٣٢٣,٧-	١٢١٦,٨	٣٩٤	٥١,٩	١٠٣٥,٢	٩,٣	١٣٣,٣	٣٥,٦-	١٦٨,٩	٤٤١,٣
٢٠٠٠	٤٢,١	١٨٩٨,٦-	١٤٤٦	٤٩٤,٧	٢٥,٥	١١٦٨,٢	١٢,٨	٤٠٧,٨	٢١٩,٧-	٦٢٧,٥	٦٧٣,٣
٢٠٠١	٢,٩-	١٧٩٩,٨-	١٤٩٩,٧	٢٩٧,٢	٣٩,٩-	١٢٨٩	١٠,٣	٧٦,٦-	٦٢,٢-	١٤,٤-	٢١,٢-
٢٠٠٢	٢٥٦,٣	١٦٢١,٦-	١٥١٣,٦	٣٦٤,٣	٢٢,٥	١٣٧٦,٢	٦,٨	٦٢,٧-	١٠٨,٢-	٤٥,٥	٢٣٣,٨
٢٠٠٣	٦٨٢,٨	١٨٦٠,٣-	١٦٢٤,٦	٩١٨,٤	١٨٠,٠	١٤٢٤,٤	٣,٥	٢٣٨,٨-	٥١١,٥ -	٢٧٢,٧	٨٢٤
٢٠٠٤	١,٧-	٣٠٤٦,٢-	٢٠٥٣,٨	٩٩٠,٦	٢,٤-	١٤٤٤,٢	١,٤	٣٢٢,٢-	١٩٤,٩-	١٢٧,٣-	٢٢٣,٩-
٢٠٠٥	١٦٠٢.٥-	٤٣٩٣,٤-	٢٢٨١,٧	٥٠٩.٤	٤٨,٠-	١٥٤٤,٨	7	٩٤٦,٤	٦١,٠	١٠٠٧,٤	٥٦٠,١-
٢٠٠٦	١٣٩٨.١-	٤٤٩٧,٨-	٢٦٥٣,١	٤٤٦,٦	١٢,٣-	١٧٨٢,٧	١٥,٤	١٠٧٧,٠	١٠٨,٧-	١١٨٥,٧	٣٢١-
المتوسط	١٨١-	٢٥٦١,٦-	١٨١٥,٨	٥٦٤	٢٢,١		٨,٣				١٣٠,٨

– المصدر : البنك المركزي ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ،١٩٦٤-٢٠٠٣ ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

معدلات النمو والمتوسطات احتسبت من قبل الباحث ، وبعض البيانات اخذت مباشرة من دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي نتيجة تغير طريقة عرض بيانات ميزان المدفوعات في النشرات الصادرة عن البنك لمركزي اعتبارا من شهر نيسان ٢٠٠٤ .

بالنظر إلى الجدول (١-٣) يتضح أن العجز في الميزان التجاري الذي قفز من ٨٣.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ إلى ٨٧٦.٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ أكثر من ٨٠٪ ، إمتص كل الزيادة النقدية الناجمة عن المساعدات وحوالات العاملين وسبب عجزاً في الحساب الجاري في بعض السنوات كان أقصاها في العام ١٩٨٢؛ حيث بلغ ١١٨.٧ مليون دينار ، وقد خفف من وطأت هذا العجز حساب رأس المال الذي يمثل القروض والاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل ، فعلى الرغم من مساهمته المتواضعة خلال هذة الفترة إلا أنه سجل فائضاً بلغ بالمعدل ٤٦.٣ مليون دينار. وباحتساب رصيد الحساب الجاري مع رصيد صافي حساب رأس المال ، يتضح أن ميزان المدفوعات قد حقق وفراً في معظم سنوات هذه الفترة بلغ معدله ٢٨.٢ مليون دينار، على الرغم من العجز الكبير المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

إجمالاً بعد استعراض وضع ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢، فإنه يمكن القول أن السبب في وجود العجز في ميزان المدفوعات ، سواء أكان في رصيد المعاملات الخارجية الحقيقية ،أي في الحساب الجاري ، أو عجز نقدي ينعكس بشكل خروج رؤوس أموال من عملات اجنبية وذهب خارج الأردن ، كان مرده الأساسي إلى العجز التجاري ، وحتى خلال السنوات التي تحقق فيها فائض فإن العجز كان يظهر على شكل خلل في التركيب الهيكلي لميزان المدفوعات ، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الأردني خلال هذه الفترة في معظم القطاعات وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع المختلفة ، وكذلك عدم تنوع الصادرات الأردنية واقتصارها على بعض منتجات الصناعات الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس والأسمدة ، بالإضافة إلى أن التدفقات النقدية الكبيرة من الخارج جعلت المجتمع الأردني بشكل عام مجتمع إستهلاكي أكثر منه مجتمع انتاجي .

المرحلة الثانية : مرحلة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار ١٩٨٣-١٩٩١

لم تدم حالة الرخاء الاقتصادي خلال هذه الفترة، وعانى الاقتصاد الأردني من الظروف الانكماشية التي أصابت الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصاد الدول الخليجية بشكل خاص، نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً، وظهر ذلك جلياً في حجم المساعدات العالمية والعربية وحجم حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، اللتين انخفضتا بصورة واضحة خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترة السابقة، الأمر الذي انعكس سلباً على وضع ميزان المدفوعات الأردني.

ففي الجدول السابق رقم (١-٣) يتضح أن صافي حوالات العاملين انخفضت وبشكل متتالٍ من ٣٣٠.١ مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ ، لتصل إلى ٢٦٤.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٩١ ، وبمعدل تباطؤ سنوي بلغ بالمتوسط ٠.١٪ ، وانخفضت التحويلات الجارية التي تمثل المساعدات التي إعتاد عليها الأردن من ٢٩٤.٩ مليون دينار أردني خلال العام ١٩٨٣ لتصل إلى ١٢٦.٢ مليون دينارأردني خلال العام ١٩٩١ ، وبمعدل تباطؤ بلغ بالمتوسط ٠.٧٪ سنويا ، ونتيجة هذه العوامل سجل ميزان المدفوعات عجزا في معظم سنوات هذه الفترة، وصل أقصاه ٢٥٤.٨ مليون دينار في العام ١٩٩٠ ، بعد أن سجل فائضا في العام ١٩٨٢ بلغ ٥٠.٣ مليون دينار.

وإزاء هذا الوضع، لجأت الحكومة إلى اتخاذ بعض الاجراءات التصحيحية ، للحد من تفاقم العجز القائم في الميزان التجاري ، للتخفيف من وطأة أثر انخفاض التحويلات الجارية وحوالات العاملين على الحساب الجاري ، وبالتالي ميزان المدفوعات ، فلجأت إلى منع استيراد بعض السلع الاستهلاكية، ولا سيما الكمالية منها ورفعت الرسوم الجمركية على بعض السلع بغية الحد من استيرادها، ووضعت بعض القيود الكمية على المستوردات ، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الأولية والوسيطة المستخدمة في الصناعة المحلية بهدف إحلال المستوردات وتشجيع الصادرات الوطنية ، ونجحت الحكومة بذلك في تخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري ليصل إلى مستويات متدنية مقارنه مع الفترة السابقة ، فبعد أن كان ٨٩١ حوالي مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ انخفض إلى ٥٩٦ مليون خلال العام ١٩٨٧. ولكن ذلك لم يكن كافياً للحد من تدهور ميزان المدفوعات ، فلجأت الحكومة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي فزادت أعباء خدمة الديون الخارجية القائمة؛ مما دفعها إلى استخدام احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ، فانخفضت إلى مستويات متدنية وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال شهر نيسان من عام ١٩٨٨ حيث لم تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون دينار.

وعلى أثر إشاعة نضوب الاحتياطيات الأجنبية من البلاد ظهرت حالة من عدم الاستقرار أدت إلى هروب كثير من رأس المال الأردني إلى الخارج ، وأثرت سلباً على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأردن، وشهدت المملكة موجة كبيرة من التخلص من الأرصدة من الدينار الأردني ، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى

النصف تقريبا مع نهاية عام ١٩٨٩، وعليه أصبح الأردن غير قادر على خدمة ديونه الخارجية ودخل الاقتصاد الأردني في أزمة خانقة ظهرت بوضوح في ميزان مدفوعاته.

وللخروج من هذه الأزمة لجأت الحكومة الأردنية إلى الجهات الدائنة وتوصلت معها إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون المستحقة وقامت بإعداد برنامج تصحيح اقتصادي بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ ، وهدف هذا البرنامج إلى الاعتماد على الذات في التنمية، وتوجيه الجهد الاقتصادي نحو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ؛ وذلك من خلال تطبيق خطة لتشجيع الصادرات وتنويع أسواقها والعمل على تمويلها ، وذلك من خلال تبني سياسات تجارية ملائمة ، بعيداً عن فرض القيود الكمية أو النوعية ، والسعي قدماً نحو تحرير التجارة الخارجية وتسهيل اجراءاتها بهدف زيادة حجم الصادرات الأردنية وتنويعها وفتح الأسواق أمامها ، ورفع مستوى وجودة المنتجات الأردنية لزيادة تنافسيتها عالمياً وزيادة الإيرادت من الصادرات ، وفي الوقت نفسه إيجاد بيئة استثمارية مناسبة لتشجيع الاستثمار ، لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية في شتى المجالات، لتضييق الفجوة بين الاستثمار والادخار في الأردن، وذلك لتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، الذي ظهر في معظم سنوات هذه الفترة ، على إعتبار أن المساعدات الخارجية لم تعد واردة على هيئتها السابقة[١].

بدأ تطبيق البرنامج التصحيحي مع بداية عام ١٩٩٠ وحقق بعض النجاحات، بيد أن أزمة الخليج الثانية في اب ١٩٩٠ حالت دون إمكانية الاستمرار في الجهد التصحيحي نتيجة للأثار السلبية التي انعكست على الاقتصاد الأردني من جراء هذه الحرب بعد عودة مئات الألاف من الأردنين الذين كانوا يعملون في الدول الخليجية وانقطاع حوالاتهم.

بعد الاستقرار النسبي للأوضاع في الخليج، بدأ الأردن مفاوضات جديدة مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتوصل معهم إلى برنامج تصحيحي جديد للفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٨، تشبه اهدافه إلى حد بعيد أهداف البرنامج السابق، ويستند بصورة أساسية إلى مبدأ الاعتماد على الذات، واتخاذ الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية سياسة اقتصادية جديدة.

<u>المرحلة الثالثة : مرحلة التصحيح والتكيّف الهيكلي الأولى ١٩٩٢-١٩٩٨</u>

هدف برنامج التصحيح الاقتصادي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، من خلال تقليص التشوهات بين الأسعار والتكاليف الحدية الناتجة عن ضبط الأسعار والاحتكارات والضرائب والاعانات والقيود التجارية ، وترشيد الإنفاق الحكومي والخاص لاستعادة التوازن الكلي

---

[١] الكيال ، عيسى (١٩٩٤) ، أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الاردن ، ص ٩٠ .

إلى الاقتصاد بشكل عام وإلى ميزان المدفوعات بشكل خاص ، ويبدو من خلال الجدول رقم (١-٣) ان ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة لم يكن احسن حالا مما كان عليه خلال الفترة الماضية ، حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا معدله ٦١.٢ مليون دينار سنويا على الرغم من التحسن الذي طرأ على بعض بنوده خلال سنوات محددة ، وما يمكن ملاحظته من الجدول ان هيكل تدفقات رأس المال قد تغير خلال هذه الفترة فبعد ان كانت معظم تدفقات هذا الحساب تأخذ شكل قروض حكومية ولم يستحوذ القطاع الخاص الا على النزر اليسير منها، تصاعد نصيب القطاع الخاص خلال هذه الفترة بصورة جلية حيث قفزت مساهمته بمعدلها من ٨٠ مليون دينار خلال الفترة الماضية لتصل إلى حوالي ٢٩٠ مليون دينار خلال هذه الفترة ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى التدفقات الرأسمالية التي صاحبت العائدين من الخليج عقب حرب الخليج الثانية وإلى التسهيلات التي قدمتها الحكومة لتشجيع الاستثمار خلال هذه الفترة .

أما الميزان التجاري والذي يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، فقد تضخم العجز فيه خلال هذه الفترة وبصورة منتظمة وظهر ذلك جليا خلال العام ١٩٩٢ حيث قفز العجز فيه إلى ١٤٦١ مليون دينار بعد ان كان ٩٩٤ مليون خلال العام ١٩٩١ أي بمعدل نمو بلغ ٤٧٪ وذلك نتيجة لعودة الاف الأردنيين من الخليج ، وما ترتب عليه من مزيد من الطلب على السلع والخدمات والتي لجأ الأردن إلى استيراد معظمها من الخارج ، بالاضافة إلى تراجع الصادرات الأردنية الأساسية من الفوسفات والخضار والفواكه إلى دول الخليج ودول العالم بسب الحصار الذي فرض على ميناء العقبة (المنفذ البحري الوحيد للاردن) انذاك.

بعد العام ١٩٩٣ اخذ الميزان التجاري يتحسن بصورة ملحوظة؛ فانخفض العجز وبصورة منتظمة من ١٥٨٥ مليون دينار خلال العام ١٩٩٣ ليصل إلى ١٤٥٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٨وذلك نتيجة لانخفاض قيمة المستوردات النفطية على اثر انخفاض أسعارها عالميا خلال هذه الفترة ، وكذلك انخفاض المستوردت من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والتي تحسن انتاجها محليا بصورة ملحوظة ، وبالمعدل سجل الميزان التجاري عجزا بلغ بالمتوسط١٥٠٧ مليون دينار بعد ان كان ٧٦٠ مليون دينار خلال الفترة السابقة اي بمعدل نمو بلغ ١٢٠٪ مقارنه بما كان خلال االفترة السابقة ، وقد عوض ميزان الخدمات العجز القائم في الميزان التجاري وسجل فائضا خلال هذه الفترة بلغ بالمعدل ١٠٢٢ مليون دينار سنويا أي بزيادة بلغت ٦٦٥ مليون عما كانت عليه خلال الفترة الماضية ، وقد شكلت حوالات العاملين أكثر من ٩٠ % منها .

المرحلة الرابعة :مرحلة التصحيح والتكيّف الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٦

تبنى الأردن خلال هذه الفترة برنامجاً تصحيحياً جديداً بتسهيل من صندوق النقد الدولي، يستند إلى جملة من الاجراءات والتدابير والسياسات ترمي إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم ، ورفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية ، وإزالة المتبقي من العوائق أمام حركة التبادل التجاري، وتوفير البيئة التشريعية الملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، استكمالا لجهود التصحيح الاقتصادي التي بدأت منذ عام ١٩٩٢ ، واستجابة للتطورات

الاقتصادية التي طرأت على صعيد الاقتصاد العربي والإقليمي والعالمي والمتعلق منها بالعولمة وتحرير التجارة الخارجية ، التي نجم عنها انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ، وتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف، ولا سيما اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، ودخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ، بالإضافة إلى التحولات التي طرأت على الصعيد المحلي المتمثلة في التغير في أدوار كل من القطاع الخاص والقطاع العام .

أظهرت هذه الاجراءات والاتفاقيات أثاراً إيجابية على الوضع العام لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، حيث سجل وفراً كان معدله السنوي ١٣٠ مليون دينار، مقارنة مع عجز متوسطه ١٩٥.٥ مليون دينار خلال الفترة الماضية ، على الرغم من العجز الكبير الذي ظهر في الميزان التجاري، الذي تفاقم خلال الأعوام الأخيرة وسجل أرقاماً ومعدلات قياسية لم يسبق لها مثيل ، وكان اقصاها خلال العام ٢٠٠٦، حيث بلغ العجز فيها ٤٤٩٧.٨ مليون دينار، أي بمعدل نمو بلغ ١٣٠٪ مقارنة مع العام٢٠٠٣، وبمعدل ٢٣٩٪ مقارنة عما كان عليه خلال العام ١٩٩٩ ، وقد كان للتدفقات الرأسمالية والمالية التي وردت إلى الأردن ، سواء لغايات الاستثمار المباشر أو غير المباشر ، وصافي إيرادات قطاع الخدمات الدور الأكبر في تغطية العجز القائم في الميزان التجاري، وتحقيق الوفر في ميزان المدفوعات في بعض سنوات هذه الفترة .

وخلاصة القول إن العجز المزمن في الميزان التجاري يعد من أبرز التحديات والمشاكل التي واجهت وتواجه ميزان المدفوعات الأردني ، وذلك من خلال تأثيره السلبي على الحساب الجاري، وامتصاصه لكامل الفائض المتحقق في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا العجز يدل على أن الصادرات الأردنية بنموها البطيء لم تكن قادرة على التكافؤ مع المستوردات الأردنية التي تنمو بصورة متسارعة من سنة لأخرى ، حتى أصبحت الفجوة بينهما تتسع بصورة متتالية إلى أن وصلت أقصاها خلال العام ٢٠٠٦ ، ويبدو أن السياسات الأردنية التي اتبعتها الحكومة بإتجاه الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ، كان تأثيرها إيجابياً على الاستثمارات الأجنبية ، وتحويلات رأس المال إلى الأردن في حين كان تأثيرها سلبياً على الميزان التجاري .

المبحث الثالث

واقع التجارة الخارجية في الأردن

المقدمة

تقوم التجارة الخارجية بدور حيوي وبالغ الأهمية في اقتصادات الدول بشكل عام وفي اقتصادات الدول النامية بشكل خاص؛ لكونها تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية من المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية، التي لا تستطيع الدول النامية أن تنتجها محليا، واللازمة لنمو ونهضة مختلف القطاعات الاقتصادية ، كما وتهيء الظروف المناسبة للتغلب

على العقبات التي تعترض النمو المتوازن بين هذه القطاعات التي تعاني من التفكك وضعف التشابك فيما بينها؛ وذلك من خلال تصريف الفائض من الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لدعم القدرة الاستيرادية.

ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون والمحدثون ومؤيدوهم بأن التجارة الخارجية يمكن أن تلعب دوراً مهما وبارزا في رفع مستوى رفاهية الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا سيما إذا تم تحريرها من القيود والعوائق التي تقف أمام انسيابها بين الدول ، كونها تفتح المجال أمام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيدين المحلي والدولي ، وتمكن كل دولة من ان تتخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية ، وتستطيع انتاجها بتكاليف أقل نسبيا من غيرها لسد احتياجاتها المحليه، وتصدر الفائض من انتاجها إلى دول أخرى تخصصت في انتاج سلع أخرى، لها فيها ميزة وتنتجها بتكاليف نسبية اقل من غيرها من الدول، ونتيجة لهذا التخصص القائم على تحرير التجارة ، فإن كافة الدول تستفيد من جراء الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج واتساع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي الاستفادة من مزايا وفورات الحجم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول النامية والمتقدمة [١].

وبالمقابل يرى اقتصاديون أخرون ان الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية يجعل من تقسيم العمل الدولي ستارا لاستمرار التخلف في الدول النامية ، ووسيلة لعرقلة التنمية الاقتصادية، والتخصص الدولي بما هو عليه الان لم يزد الدول الغنية إلا غنىً، ولم يزد الدول الفقيرة إلا فقراً ، وبدل ان يشكل قوة ديناميكية في المناطق الأقل تطورا، فقد عمل لصالح المجتمعات الصناعية الكبرى المتقدمة، التي تتمتع برؤوس أموال ضخمة، وبتكنولوجيا الإنتاج المتقدمة ، وتسيطر على مؤسسات التمويل الدولية [٢]. وما تطبيق الانفتاح الاقتصادي وإزالة الحدود إلا لتبقى الدول النامية سوقاً واسعاً لمنتجات الدول المتقدمة ومصدرا رخيصاً للمواد الأولية، ويستشهدون على ذلك بالفجوة الاقتصادية التي تتسع بين مستويات المعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للدول النامية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار صادراتها، والارتفاع المستمر في أسعار وارداتها[١].

على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول الأثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول ، إلا أن ما هو ثابت هو أن تحرير التجارة الدولية أصبح ظاهرة لا يمكن إغفالها أو تجنب أثارها ، وأصبحت من أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعتبر حجر الزاوية في تحرير التجارة العالمية، ومن الواضح أن أهمية التجارة الخارجية عالميا تزداد يوما بعد يوم، وليس أدل على ذلك من أن معدل نموها أصبح يفوق معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي؛ حيث نمت التجارة

---

[١] Zuvekas, Clarence,Economic Development , ST,Marten Press, New York, 1979, p 109.

[٢] الحمش، منير، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٠، ص ١١.

[١] الكواز ،سعد محمود ،منظمة التجارة العالمية وواقع العلاقات التجارية العربية ، تنمية الرافدين ، العدد ٧٠ / ٢٤ ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧

الخارجية خلال العام ٢٠٠٦ بمعدل ٤.٥٪، في حين نما الناتج العالمي بنسبة ٣٪ [٢] وبلغت نسبتها ٣٤٪ من الناتج العالمي خلال العام ٢٠٠٦ [٣].

أما بخصوص الدول النامية فيمكن القول إن التجارة الخارجية يمكن أن تكون أداة لتعميق التخلف، إذا وجهت نحو استنزاف المزيد من الموارد الوطنية المتاحة وتصديرها بشكلها الخام إلى الخارج ، وتوجيه المزيد من الإنفاق على الواردات الاستهلاكية والكمالية . وبالمقابل يمكن أن تكون أداة فعالة، تحرك الاقتصاد وتضعه على طريق التنمية إذا وجهت نحو ترشيد استخدام عوائد التصدير لصالح توفير السلع الأكثر ضرورة لمتطلبات التنمية ، وبواسطتها يمكن تجنب الاختناقات الناجمة عن الاختلال الهيكلي في التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية .

اولا: التجارة الخارجية الأردنية

يعد الأردن إحدى الدول النامية الصغيرة نسبيا من الناحية الاقتصادية ؛ حيث يتسم بشح موارده الاقتصادية وضيق سوقه الداخلية، الأمر الذي دفع به نحو الاعتماد وبشكل كبير ومتزايد على التجارة الخارجية ، حتى أصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً في اقتصاده ، ولا سيما بعد أن خاض في مرحلة التنمية الاقتصادية، وما صاحب ذلك من نمو في المستوى المعيشي ، وتطور في الصناعة المحلية ، وتنوع شديد في الطلب المحلي ، فأصبح يعاني من عجز ذاتي واضح في تلبية حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات المطلوبة التي لا يمكن انتاجها في ظل الموارد المتوفرة والمستوى التقني المتاح من جهة، ولاختلال وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأردني من جهة أخرى . فكان للتجارة الخارجية الدور الكبير في تامين متطلبات التنمية وسد فجوة الاستهلاك والإنتاج ، وموازنة العرض والطلب ، وكانت السبيل إلى معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتظهر أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني بجلاء من خلال نسبتها العالية من الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى١٠٩٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، وبالمعدل وصلت إلى ٨١٪ خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣-٢٠٠٦، وهي تعد نسبة مرتفعة جداً وتكاد تكون من النسب الأعلى في العالم . فعند مقارنة هذه النسبة مع المعدلات التي وصلت إليها بعض الدول العربية نرى أنها نسبة مرتفعة جدا ، فمثلا بلغت في مصر ٢٢.٣٪، وفي سورية ٤٩.٥٪، وفي المغرب ٥٦٪ ، والسودان ٣٠٪ وذلك خلال العام ٢٠٠٠ [١]. ولقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن

---

[٢] World Trade Organization , International Trade Statistics , 2006 , p.1.

[٣] اخذت من الموقع الالكتروني لمركز المعلومات العالمي (www.cia.gov) ، صفحة (the world factbook).

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ايلول ٢٠٠٢ .

اقتصاد الدولة منكشفا بشكل كبير للخارج اذا كانت التجارة االخارجية تشكل نسبة تزيد عن ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه فالاقتصاد الأردني في حالة كبيرة من الانكشاف ، ولا شك ان الانكشاف الاقتصادي يزيد من حدة تعرض اقتصادات الدول للازمات الاقتصادية العالمية، ويجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الحادة إعتمادا على التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية.

إن اتجاهات التطور في التجارة الخارجية ترتبط بشكل وثيق بإتجاهات التطور في تركيب الاقتصاد الوطني ، فكلما كان هيكل الاقتصاد الوطني متطوراً في مكوناته الأساسية بشكل متناسب ، كلما انعكس ذلك إيجابياً على اتجاهات تطور التجارة الخارجية حجما وهيكلا وتوزيعا ، فالتبادلات التي تحصل في الصادرات والمستوردات ما هي في واقع الأمر إلا انعكاسا لتلك التغيرات التي تحصل في بنية الاقتصاد الوطني ، ويمكن فيما يلي متابعة التطورات التي حصلت على الصادرات والمستوردات الأردنية من ناحية الحجم والهيكل والتوزيع وفقا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ .

١- أهمية الصادرات السلعية في الإقتصاد الأردني:

تبرز أهمية الصادرات الأردنية من خلال عائداته من العملات الأجنبية التي تعد المورد الأساس لتمويل المستوردات الأردنية من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يركز فيها الأردن على تنمية القطاع الصناعي وعلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، كما ويحتل قطاع التصدير مكانة رئيسية في الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته بشكل مباشر وفعّال في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة المدخرات الوطنية ، والمقدرة على الاستيراد ، ودعم ميزان المدفوعات ، إلى جانب تطوير القدرة الإنتاجية والتغيير الهيكلي للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية نحو التطوير والنمو وتحسين الجودة ، إذ أن توسيع دائرة السوق أمام المنتجات المحلية والتوسع في حجم الصادرات يسهم في زيادة حجم الوحدات الإنتاجية، ويمكن الاقتصادات الوطنية من الاستفادة من مزايا التخصص ووفورات الحجم .

ويمكننا التعرف على أهمية الصادرات الأردنية وعلى تطور حجمها خلال الفترة مدار البحث وفقاً للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني من خلال الجدول رقم (١-٤) ، والذي يشير إلى أن الصادرات الأردنية شهدت تطورا واضحا وملموسا خلال المرحلة الأولى مرحلة الازدهار والرواج الاقتصادي (١٩٧٣-١٩٨٢) حيث قفزت بالأسعار الجارية من ١٤ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ لتصل إلى ١٨٥.٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ٣٧.٤٪ سنويا ، وبالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٩٤) ارتفعت الصادرات

الأردنية السلعية من ٧٩.٥ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ لتصل إلى ٣٥١.٥ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ١٨.١٪ . وبالنظر إلى نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعد مؤشرا لأهمية الصادرات الوطنية في زيادة الناتج االمحلي الإجمالي ، فيشير الجدول إلى ان هذه النسبة ارتفعت أيضاً بصورة واضحة خلال هذه الفترة، حيث كانت ٤.٥٪ خلال العام ١٩٧٣ ارتفعت لتصل إلى ١١.٢٪ خلال العام ١٩٨٢، وبمعدل سنوي بلغ بالمتوسط ٩.١ % ، وهذا يعكس تزايد أهمية الصادرات الأردنية في دفع عجلة النمو الاقتصادي للاردن خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ .

أما خلال المرحلة الثانية، مرحلة الركود وعدم الاستقرار في الفترة ١٩٨٣-١٩٩١، فعلى الرغم من الركود العام الذي أصاب معظم الدول بما فيها الأسواق الرئيسة للمنتجات الأردنية، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال هذه الفترة ، الا ان الصادرات الأردنية واصلت نموها فارتفعت من ١٦٠.١ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٨٣ لتصل إلى ٦١٢.٣ مليون دينار خلال العام ١٩٩٠، وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ١٩.٤٪ سنويا، وبالأسعار الثابتة ارتفعت من ٤٨٦.٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٦٩٥ مليون دينار خلال العام ١٩٩٠، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٨.٢٪ سنويا . ولكن تركت حرب الخليج الثانية أثارا سلبية على الصادرات الأردنية في العام ١٩٩١ فسببت تراجعا واضحا خلال هذا العام بنسبة ٢.٢٪، مقابل معدل نمو بلغ ١٦٪ خلال العام ١٩٩٠، وذلك نتيجة لإغلاق الأسواق الخليجية أمام المنتجات الأردنية في ذلك العام.

جدول رقم (١-٤)

الصادرات السلعية وأهميتها النسبية

السنة	الصادرات الإجمالية (مليون دينار)	معدل نمو الصادرات %	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات	الصادرات بأسعار ١٩٩٤ (مليون دينار)	معدل نمو الصادرات بالأسعار الثابتة %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1973	14	11	17.6	79.5	9.8	4.5
1974	39.4	181	35.8	110	38	10.2
1975	40.1	17	40.6	98.7	10.2-	9.2
1976	49.6	23.6	36.5	135.9	37.6	8.7
1977	60.3	21.5	36.5	165.2	21.5	8.7
1978	64.1	6	35.1	182.6	10.5	8
1979	82.6	29	35.4	233.3	27.8	8.4
1980	120.1	45	42	285.9	22.6	10.3
1981	169	40.7	48.2	350.6	22.6	11.7
1982	185.6	9.8	52.8	351.5	0.02	11,2
المتوسط		37			18.1	9.1
1983	160.1	13.7-	32.9	486.6	27.7	9
1984	261	63	52.5	497.1	2.1	13.7
1985	255.3	2.1-	50.9	501.5	0.8	13
1986	225.6	11.6-	43.9	513.9	2.4	10.1
1987	248.8	10.2	40.7	611.3	18.9	10.9
1988	325.7	30.9	47.4	687.1	12.4	13.8
1989	534.2	64	74	721.9	5	22
1990	612.3	14.6	88.1	695	3.7-	22.2
1991	598.6	2.2-	98.1	610.29	12.2-	20.2
المتوسط		17.0			5.9	14.9
1992	633.7	5.8	94.5	670.6	9.8	17.6
1993	691.3	9	95.5	723.8	7.9	17.8
1994	793.9	14.8	100	793.9	9.7	18.2
1995	1004.5	26.5	116.4	862.9	8.7	21.3
1996	1039.8	3.5	123.8	839.9	2.6-	21.1
1997	1067.1	2.6	120.2	887.7	5.6	20.8
1998	1046.4	1.9-	113.5	921.9	3.8	18.7
المتوسط		8.6			6.1	19.4
1999	1051.4	0.04	110.7	949.8	3	18.2
2000	1080.8	2.7	105.8	1021.5	7.5	18
2001	1352.4	25.1	107.2	1261.5	23.4	21.2
2002	1556.7	15.1	107.6	1446.7	14.6	23
2003	1675.1	7.6	107.8	1553.9	7.4	23.3
2004	2306.6	37.7	120.9	1907.8	22.7	28.3
2005	2570.2	11.4	138.6	1854.5	2.7-	28.5
2006	2929.3	14.0	153.6	1970.3	6.2	29.0
المتوسط		14.2			9.1	23.8

- المصدر : البنك المركزي ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ،١٩٦٤-٢٠٠٣ .

البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

معدلات النمو والمتوسطات احتسبت من قبل الباحث.

وبشكل عام ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من ٨.٩٪ خلال العام ١٩٨٣ إلى ٢٠.٢٪ خلال العام ١٩٩١ ، ويذكر ان الصادرات الأردنية سجلت أعلى معدل نمو لها خلال هذه الفترة في العام ١٩٨٤، الذي بلغ ٦٤٪ ، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الأردنية من الفوسفات والبوتاس والأسمدة ، والتي تعتبر الصادرات الأردنية الرئيسية في تلك الفترة.

اما خلال الفترة ١٩٩٢– ١٩٩٨ ، مرحلة التصحيح والتكيف الأولى ، فكما يبدو عادت الصادرات الأردنية وسجلت معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة ولكن بنسب متفاوته ، بلغ متوسطها بالأسعار الجارية ٨.٦٪ سنويا وبالأسعار الثابتة ٦.١٪. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكلت الصادرات بالمتوسط ١٩.٤٪ سنويا مقابل ١٤.٧٪ في الفترة السابقة. ويذكر ان الصادرات الأردنية قفزت خلال العام ١٩٩٥، وسجلت معدل نمو كبير وصل إلى ٢٦٪ نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الأردنية من مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبوتاس والأسمدة ، التي استحوذت على أكثر من ٦٥٪ من الزيادة المتحققة في الصادرات في ذلك العام[١].

اما خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩–٢٠٠٦، فيبدو أن الوضع اختلف كثيرا عما كان عليه خلال الفترة السابقة، فالصادرات الأردنية حققت قفزات قياسية غير مسبوقة، فبعد ان كانت ١٠٥١.٤ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٩ ارتفعت وبشكل مستمر ومتواصل خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال العام ٢٠٠٦ ، حيث بلغت ٢٩٢٩.٣ مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي متوسطه ١٤.٢٪ . وبالأسعار الثابته ارتفعت الصادرات من ٩٤٩.٨ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٩٧٠ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٩.١٪ سنويا . وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من ١٨.٢٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ٢٩٪ خلال العام ٢٠٠٦ . ويبدو ان اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات ذات الاثر المماثل التي تم التوقيع عليها خلال هذه الفترة ، والتي كان لها دور في فتح اسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية، وما صاحب ذلك من اجراءات وتدابير اتخذتها الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية كان له أثر في الزيادة الكبيرة التي تحققت في الصادرات الأردنية السلعية خلال تلك الفترة .

---

[١] البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٥ ، ص ٩٥.

٢- التركيب السلعي للصادرات ودرجة تركزها:

- التركيب السلعي للصادرات:

إن التركيب السلعي للصادرات يعد من المؤشرات الهامة اللازمة لدراسة أوضاع الاقتصاد الوطني، ومدى تطور قطاعاته ومدى مقدرة الاقتصاد الوطني على التعامل بمرونة مع التجارة الدولية . فتطور الهيكل السلعي للصادرات لا يمكن فصله عن اتجاه تطور وحجم وبنية الاقتصاد الوطني ، إذ أن كل تطور في المكونات الأساسية لأحدهما ينعكس على تطور المكونات الأساسية للأخر .

وتقسم الصادرات السلعية حسب التصنيف الدولي (حسب طبيعة السلعة) إلى ثلاث مجموعات : المنتجات الزراعية ، منتجات المعادن (المواد الخام) ، المنتجات الصناعية . وتقسم حسب الاغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات أساسية هي :السلع الاستهلاكية ، المواد الخام والسلع الوسيطة ، والسلع الرأسمالية . ويختلف توزيع ونسب هذه السلع من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى تقدم الدولة أو تأخرها . فالدول المتقدمة يغلب على هيكل صادراتها السلع الرأسمالية ذات التصنيع المعقد، نظرا للتقدم التقني ورأس المال العاليين اللذين تتمتع بهما هذه الدول ويحتاجهم هذا النوع من السلع ، في حين أن الدول النامية والأقل نمواً يغلب على هيكل صادراتها المواد الخام والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية نتيجة لضعف هياكل انتاجها المحلية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١-٥) يتضح لنا التركيب االسلعي للصادرات الأردنية والتغيرات التي طرأت عليه . فخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ كانت الصادرات الأردنية من المواد الخام والسلع الوسيطة تتصدر المجموعات الثلاث بنسبة متوسطها ٥١٪ ، وقد وصلت أعلى نسبة لها خلال العام ١٩٧٤؛ حيث بلغت حوالي ٦٣٪ وذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار الفوسفات خلال ذلك العام؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات من المواد الخام؛ حيث تشكل الفوسفات نسبة عاليه منها ، وتلتها السلع الاستهلاكية بنسبة متوسطها ٤٦.٧٪ ومن ثم الصادرات من السلع الرأسمالية بنسبة متواضعه بلغ متوسطها ٢.٢٪ .

جدول رقم (١-٥)

التوزيع الهيكلي للصادرات الأردنية

السنة	السلع الاستهلاكية		السلع الرأسمالية		المواد الخام والسلع الوسيطة		الصادرات من المواد الغذائية والزراعية		مواد خام		الصادرات الصناعية	
	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)
١٩٧٣	٦,٨	٤٨,٦	٠,٥	٣,٥	٦,٦	٤٧,١	٤,٦	٣٢,٨	٤,٥	٣٢,١	٤,٩	٣٥
١٩٧٤	١٣,٩	٣٥,٣	٠,٦	١,٥	٢٤,٨	٦٢,٩	٩,٥	٢٤,١	٢٠	٥٠,٧	٩,٩	٢٥,١
١٩٧٥	١٦	٣٩,٩	٠,٦	.15	٢٣,٤	٥٨,٣	١٠,٢	٢٥,٤	٢٠,١	٥٠,١	٩,٧	٢٤,٢
١٩٧٦	٢٥,٤	٥١,٢	٠,٩	١,٨	٢٣,٢	٤٦,٧	١٦,٣	٣٢,٨	٢٠	٤٠,٣	١٣,٢	٢٦,٦
١٩٧٧	٣٢,١	٥٣,٢	١,١	١,٨	٢٦,٩	٤٤,٦	٢٠,٦	٣٤,١	١٨,٩	٣١,٣	٢٠,٧	٣٤,٣
١٩٧٨	٣٢,٥	٥٠,٧	٠,٨	١,٢	٣٠,٦	٤٧,٧	١٦,٣	٢٥,٤	٢٠,٧	٣٢,٣	٢٧,١	٤٢,٣
١٩٧٩	٤٢	٥٠,٨	١,١	١,٣	٣٩,٣	٤٧,٦	٢١,٢	٢٥,٧	٢٧,٥	٣٣,٣	٣٣,٨	٤٠,٩
١٩٨٠	٥٤,٢	٤٥,١	١,٧	١,٤	٦٤,٦	٥٣,٨	٢٣,٥	١٩,٥	٤٩,٢	٤٠,٩	٤٧,٤	٣٩,٥
١٩٨١	٧٦,٦	٤٥,٣	٥,٥	٣,٢	٨٦,٧	٥١,٣	٣٣	١٩,٥	٥٦,٧	٣٣,٥	٧٩,٣	٤٦,٩
١٩٨٢	٨٨,١	٤٧,٤	٥,١	٢,٧	٩٢,١	٤٩,٦	٣٩,١	٢١,١	٦١,٤	٣٣,١	٨٥,١	٤٥,٨
المعدل		٤٦,٧		٢		٥١		٢٦,١		٣٧,٧		٣٦
١٩٨٣	٩٤,٢	٥٨,٨	٣,٤	٢,١	٦٢,٤	٣٨,٩	٣٦,٢	٢٢,٦	٥٢,٧	٣٢,٩	٧١,١	٤٤,٤
١٩٨٤	١٠٨,٧	٤١,٦	٣,٦	١,٤	١٤٨,٦	٥٦,٩	٤١,٧	١٦	٨٧,١	٣٣,٣	١٣٢,٢	٥٠,٦
١٩٨٥	٩٩	٣٨,٨	٣,١	١,٢	١٥٣,٢	٦٠	٤٣,٥	١٧	٩٨,٤	٣٨,٥	١١٣,٤	٤٤,٤
١٩٨٦	٧٨,١	٣٤,٦	١,٩	٠,٨	١٤٥,٦	٦٤,٥	٤١,٩	١٨,٥	٩٧,٨	٤٣,٣	٨٥,٩	٣٨,١
١٩٨٧	٨٤,١	٣٣,٨	٣,٨	١,٥	١٦٠,٧	٦٤,٦	٣٣,٨	١٣,٦	٩١,٥	٣٦,٧	١٢٣,٥	٤٩,٦
١٩٨٨	٧٩,٩	٢٤,٥	٥,٦	١,٧	٢٣٩,٣	٧٣,٥	٣٠	٩,٢	١٤٦,٨	٤٥,١	١٤٨	٤٥,٤
١٩٨٩	١٣٢,٣	٢٤,٧	١٣,٦	٢,٥	٣٨٨	٧٢,٦	٤٨,٦	٩,١	٢٢٤,٩	٤٢,١	٢٦٠,٦	٤٨,٨
١٩٩٠	١٤٤,٧	٢٣,٦	١١,٩	١,٩	٤٥٥,٧	٧٤,٤	٥٩,٧	٩,٧	٢٣٥,٢	٣٨,٤	٣١٧,٣	٥١,٨
١٩٩١	١٦٨,٩	٢٨,٢	٨	١,٣	٤٢١,٦	٧٠,٤	٨٦	١٤,٣	٢٢٨,٣	٣٨,١	٢٨٤,٣	٤٧,٤
المعدل		٣٥,١		١,٧		٦٣,٢		١٤,٥		٣٨,٨		٤٦,٦
١٩٩٢	٢١٤,٧	٣٣,٨	٢١,٤	٣,٤	٣٩٧,٥	٦٢,٧	٩٢	١٤,٥	٢١٨,١	٣٤,٤	٣٢٣,٦	٥١,١
١٩٩٣	٣٠١,٣	٤٣,٦	٣٨,٤	٥,٥	٣٥١,٣	٥٠,٨	١٤٠	٢٠,٢	١٩٢,٨	٢٧,٨	٣٥٨,٥	٥١,٨
١٩٩٤	٣٠٧,٧	٣٨,٧	٥١,٥	٦,٥	٤٣٤,٤	٥٤,٧	٩١,٢	١١,٥	٢٠٧,٧	٢٦,١	٤٩٥	٦٢,٣
١٩٩٥	٤١٢,١	٤١	٤١,٥	٤,١	٥٥٠,٨	٥٤,٨	٩٩,٥	٩,٩	٢٥٩,٨	٢٥,٨	٦٤٥,٣	٦٤,٢
١٩٩٦	٤٠٧,٥	٣٩,٢	٢٣,٤	٢,٢	٦٠٨,٤	٥٨,٥	١٦٠,١	١٥,٤	٢٨٥,٤	٢٧,٤	٥٩٤,٣	٥٧,١
١٩٩٧	٥٠٧,١	٤٧,٥	٣٠,٧	٢,٩	٥٢٩,٣	٤٩,٦	١٨١,٣	١٧	٢٥٨,٥	٢٤,٢	٦٢٧,٣	٥٨,٧
١٩٩٨	٤٥٧,٤	٤٣,٧	٣٠,٧	٢,٩	٥٥٨	٥٣,٣	١٦٥	١٥,٧	٢٦٨,٦	٢٥,٦	٦١٢,٨	٥٨,٥
المعدل		٣٩,٥		٣,٦		٥٦,٨		١٤,٨		٢٨,٧		٥٦,٤
١٩٩٩	٤١٧,٥	٣٩,٧	٤١,٨	٤	٥٩١,٧	٥٦,٣	١٢٧,٤	١٢,١	٢٦٤,٩	٢٥,٢	٦٥٩,١	٦٢,٦
٢٠٠٠	٤٥٠,٤	٤١,٦	٥٢,٢	٤,٨	٥٧٨	٥٣,٥	١١٦,٤	١٠,٧	٢٤٩,٣	٢٣,١	٧١٥,١	٦٦,١
٢٠٠١	٦٢٥,٦	٤٦,٣	٨٤,٧	٦,٢	٦٤٢	٤٧,٥	١٣٥,٥	١٠	٢٥٠,٢	١٨,٥	٩٦٦,٧	٧١,٤
٢٠٠٢	٨٣٠,٦	٥٣,٤	٧١,٤	٤,٦	٦٥٤,٦	٤٢,١	١٤١,٣	٩,١	٢٥٢,٣	١٦,٢	١١٦٣,١	٧٤,٧
٢٠٠٣	٩٨٥,٨	٥٨,٨	٤٥,٨	٢,٧	٦٤٣,٥	٣٨,٤	١٥٦,٦	٩,٣	٢٥٨,٦	١٥,٤	١٢٥٩,٩	٧٥,٢
٢٠٠٤	١٤٠٦,٦	٦١	٥٧,٧	٢,٥	٨٤٢,٤	٣٦,٥	٢٠٠,٩	٨,٧	٣١٠,٢	١٣,٤	١٧٩٥,٥	٧٧,٨
٢٠٠٥	١٥٨٤,١	٦١,٦	٦٥,٨	٢,٦	٩٢٠,٢	٣٥,٨	٢٧٤,٩	١٠,٧	٣٥٠,٢	١٣,٦	١٩٤٥,٢	٧٥,٧
٢٠٠٦	١٧٩٧,٧	٦١,٤	٨٨,٤	٣,٠	١٠٤٢,٢	٣٥,٦	٣٢٢,٩	١١,٠	٣٥٣,٨	١٢,١	٢٢٥٢,٩	٧٧,٠
المعدل		٥٢,٩		٣,٨		٤٣,٣		١٠		١٨,٦		٧١,٣

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسب احتسبت من قبل الباحث

وحسب التصنيف الدولي شكلت المواد الخام بالمتوسط ما نسبته ٣٧.٧٪ من الصادرات الإجمالية سنويا ، وكان أعلاها خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥؛ حيث شكلت ٥٠.١٪ و ٥٠.٧ % للعامين على التوالي نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الفوسفات ونتيجة للطلب الزائد عليه خلال تلك الفترة . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فقد ارتفعت مساهمتها من ٢٥.١٪ خلال العام ١٩٧٣ إلى ٤٥.٨ % خلال العام ١٩٨٢ ، وبالمتوسط اخذت المرتبة الثانية بعد المواد الخام بنسبة متوسطها ٣٦٪ ، اما المنتجات الزراعية والغذائية فمساهمتها تراجعت بصورة ملحوظة من ٣٢.٨٪ خلال العام ١٩٧٣ إلى حوالي ٢١٪ خلال العام ١٩٨٢ ، وبالمتوسط لم تتجاوز حصتها ٢٦٪ من الصادرات الإجمالية ، وهذا يفسر التغير الهيكلي الذي حصل على الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة باتجاه تنمية صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والمنتجات الصناعية التحويلية، على حساب المنتجات الزراعية نتيجة اتباع سياسة إحلال المستوردات وتشجيع الصادرات الصناعية.

وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ ازدادت الصورة وضوحا؛ حيث واصلت مساهمة المنتجات الزراعية انخفاضها بشكل مستمر حتى وصلت إلى أدنى نسبة لها خلال العام ١٩٨٩ وبلغت ٩٪ ، وبالمتوسط وصلت مساهمتها ١٤.٥٪ ، وهذا الانخفاض كان لصالح المنتجات الصناعية التي ارتفعت بشكل ملحوظ؛ حيث وصلت مساهمتها بالمتوسط إلى ٤٦.٦٪ خلال هذه الفترة بعد ان كانت ٣٦٪ خلال الفترة السابقة، وكذلك ازدادت مساهمة صادرات الأردن من المواد الخام ؛ حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال العام ١٩٨٨ وبلغت ٤٥.٢٪ من الصادرات الإجمالية، وذلك نتيجة ارتفاع صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والأسمدة خلال هذا العام ، وبالمتوسط شكلت ٣٨.٨٪ . أما بخصوص التوزيع الهيكلي وفقا للاغراض الاقتصادية فيبدو ان السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية تراجعت بصورة واضحة لصالح المواد الخام والسلع الوسيطة، التي وصلت مساهمتها إلى ٧٠.٤ % خلال العام ١٩٩١ مقابل ٢٨.٢٪ و١.٣٪ للسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية على التوالي ، وهذا يشير إلى ان الصادرات الأردنية بقيت خلال هذه الفترة تمثل الحالة التقليدية لصادرات الدول النامية، وهو الاعتماد على عدد قليل من المواد الخام في التصدير؛ مما جعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار عالميا وجعلها أكثر تأثرا بتقلبات نسب تبادل هذه السلع .

أما خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ فيشير الجدول رقم (١-٥) إلى أنه وعلى الرغم من أن الصادرات الأردنية من السلع الوسيطة والمواد الخام انخفضت نسبتها من الصادرات الإجمالية، إلا أنها بقيت تشكل النسبة الأعلى خلال هذه الفترة بنسبة متوسطها ٥٦.٩ %، وتلتها الصادرات من السلع الاستهلاكية بنسبة متوسطها ٣٩.٥٪ ، أما الصادرات من السلع الرأسمالية قد شهدت

تحسنا طفيفا خلال هذه الفترة، وانعكس ذلك على نسبتها من الصادرات الإجمالية، فارتفع معدل مساهمتها من ١.٧ % خلال الفترة الماضية إلى ٣.٧ % خلال هذه الفترة، وهذا يشير إلى تحسن طرأ على الصادرات الصناعية الأردنية خلال هذه الفترة ، وما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات الصناعية بشكل عام من مجمل الصادرات الأردنية لتشكل ما نسبته ٥٦.٤٪ خلال هذه الفترة ، مقارنة مع ٤٦.٦٪ خلال الفترة السابقة، وذلك على حساب الصادرات الأردنية من المواد الخام التي انخفضت نسبة مساهمتها بشكل واضح من ٣٨.٨٪ إلى ٢٧.٨٪ خلال الفترة الحالية، وهذا يشير إلى التحسن الذي طرأ على القاعدة الصناعية الأردنية خلال هذه الفترة وزيادة تنافسية المنتجات الأردنية الصناعية في الأسواق الخارجية.

وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ كانت الصورة أوضح، حيث قفزت الصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية في جميع سنوات هذه الفترة وبشكل مستمر ومتواصل وبمعدلات عالية حتى وصلت خلال العام ٢٠٠٦ إلى ٧٧٪ ، وهي نسبة قياسية ولم يسبق لها مثيل وذلك على حساب المنتجات الزراعية والغذائية والمواد الخام التي انخفضت نسبة مساهمة كل منها بشكل كبير حتى وصلت الأولى إلى ١١٪ والثانية إلى ١٢.١٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، وقد كان السبب الرئيسي في نمو الصادرات الصناعية خلال هذه الفترة هو صادرات الأردن من الملابس التي شهدت ارتفاعا كبيرا نتيجة زيادة نشاط المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث ارتفعت الصادرات الأردنية من هذه المادة وبشكل متواصل ومستمر من ٧٥.٩ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٠ إلى ٨٨٢.٢ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وتعد السوق الأمريكية السوق الرئيسية لها ، بالإضافة إلى ذلك شهدت الصادرات الأردنية من المنتجات الصيدلانية والأدوية و الزيوت والشحوم المهدرجة والأسمدة أيضاً تطورا ملحوظا وساهمت بصورة جلية في رفع نسبة المنتجات الصناعية .

وحسب الأغراض الاقتصادية شهدت السلع الاستهلاكية تطورا ملحوظا واحتلت المرتبة الأولى بنسبة معدلها ٥٢.٣٪، وتلتها المواد الخام والسلع الوسيطة بنسبة متوسطها ٤٣.٣٪ ، ومن ثم السلع الرأسمالية بنسبة متوسطها ٣.٨٪ خلال تلك الفترة .

وخلاصة القول إن الصادرات الأردنية شهدت تغيرا واضحا على التركيب السلعي لها ، فبعد أن كانت المواد الخام تستحوذ على نصيب الأسد من الصادرات خلال الفترات الأولى ، أصبحت الصادرت من المنتجات الصناعية هي صاحبة الحصة الأكبر خلال الفترة الأخيرة ، وهذا يشير إلى تحسنا في القاعدة الصناعية الأردنية وتحسنا في درجة تنافسية منتجاتها على الصعيدين المحلي والخارجي.

- درجة التركز السلعي للصادرات:

يقاس مؤشر التركز السلعي للصادرات بنسبة مجموع الصادرات لأهم سلعة او سلعتين تصديريتين إلى اجمالي الصادرات الوطنية ؛ حيث تزداد درجة تركز الصادرات بازدياد هذه النسبة وتقل كلما قلت . واذا كانت النسبة أعلى من ٦٠٪ يقال بأن صادرات الدولة في حالة تركز شديد ،أي ان ايراداتها من العملة الصعبة تعتمد بصورة كبيرة على سلعة او سلعتين تصديريتين ، وبالتالي تصبح أكثر تأثرا بتغيرات الأسعار العالمية لهاتين السلعتين ، وأكثر تأثرا بتقلبات سياسات الدول المستوردة وهذا يضع اقتصاد الدولة في خطورة بالغة .

ويعد التركز السلعي في الصادرات سمة غالبة على معظم اقتصادات الدول النامية، نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وعدم قدرتها على تنويع انتاجها ، وبالتالي تنويع المنتجات المصدرة منها. وغالبا ما تكون المادة الرئيسة في التصدير مادة أولية، كما هو حال معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية ، وعلى العكس تماما نجد الدول المتقدمة التي تتميز بمستوى عال من التصنيع وهيكل انتاجي متقدم وتكنولوجيا عالية، مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية في الإنتاج والتصدير فتنتج وتصدر تشكيلة كبيرة وواسعة من المنتجات.

وبتطبيق مؤشر التركز السلعي على الصادرات الأردنية ، تبين ان الفوسفات والبوتاس هما أهم الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة ، ويتضح من الجدول رقم (١-٦) ان هاتين المادتين شكلتا بالمتوسط أكثر من ٣٧٪ من الصادرات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ووصلت خلال العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ مساهمتهما أكثر من ٤٩٪ نتيجة للارتفاع الكبير الذي حصل على الأسعار العالمية للفوسفات خلال هذين العامين . وهذا يعني ان الصادرات الأردنية كانت في تركز واضح وتمثل الحالة التقليدية لصادرات الدول النامية، التي تظهر اعتمادها على سلعة تصديرية واحدة من المواد الخام الأمر الذي يجعلها تتأثر بشدة بالنتائج العرضية لتدهور نسب تبادل هذه السلعه مع السلع الأخرى ، وهذا يحمل في طياته مخاطر كبيرة تنعكس على معظم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني ، وهذا ما حصل فعلا خلال الفترة الأولى من التسعينيات؛ حيث إنخفضت أسعار الفوسفات والبوتاس بشكل ملحوظ مما سبب انخفاض ايرادهما مما اثر سلبا على تنفيذ الخطط والبرامج التي كانت معدة من قبل الشركات المنتجة وخاصة المشروعات التوسعية.

جدول رقم (١-٦)

مؤشر التركز السلعي للصادرات الأردنية

السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات من الفوسفات مليون دينار	الصادرات من البوتاس مليون دينار	التركز السلعي %
١٩٧٣	١٤	٤.١	٠.١	٣٠
١٩٧٤	٣٩.٤	١٩.٥	٠.١	٤٩.٧
١٩٧٥	٤٠.١	١٩.٦	٠.٢	٤٩.٤
١٩٧٦	٤٩.٦	١٩.٢	٠.٥	٣٩.٧
١٩٧٧	٦٠.٣	١٧.٣	١	٣٠.٣
١٩٧٨	٦٤.١	١٩.٥	٠.٧	٣١.٥
١٩٧٩	٨٢.٦	٢٦.٣	١	٣٣.١
١٩٨٠	١٢٠.١	٤٧.٢	١.٤	٤٠.٤
١٩٨١	١٦٩	٥٤.٨	١.٥	٣٣.٣
١٩٨٢	١٨٥.٦	٥٧.٢	٣.١	٣٢.٩
المتوسط				٣٧
١٩٨٣	١٦٠.١	٥١.٦	٠.١	٣٢.٣
١٩٨٤	٢٦١	٦٩.٦	١٤.٩	٣٢.٤
١٩٨٥	٢٥٥.٣	٦٦.١	٣٠.٩	٣٨
١٩٨٦	٢٢٥.٦	٦٤.٨	٣١.٤	٤٢.٦
١٩٨٧	٢٤٨.٨	٦١	٢٨	٣٥.٨
١٩٨٨	٣٢٥.٧	٧٦.٧	٦٧.٣	٤٤.٢
١٩٨٩	٥٣٤.٢	١٤٦.٣	٧١.٢	٤٠.٧
١٩٩٠	٦١٢.٣	١٣٨.٧	٨٨.٥	٣٧.١
١٩٩١	٥٩٨.٦	١٢٣.١	٩٦.٨	٣٦.٧
المتوسط				٣٧.٩
١٩٩٢	٦٣٣.٧	١٢٢.٥	٨٦.٢	٣٢.٩
١٩٩٣	٦٩١.٣	٩٧.٩	٨٦	٢٦.٦
١٩٩٤	٧٩٣.٩	١٠٠.٤	٩٢.٦	٢٤.٣
١٩٩٥	١٠٠٤.٥	١٠٥.٥	١٢١.٦	٢٢.٦
١٩٩٦	١٠٣٩.٨	١٢٦.٩	١٢٥.٦	٢٤.٣
١٩٩٧	١٠٦٧.١	١٣٤.٥	٩٨.٦	٢١.٨
١٩٩٨	١٠٤٦.٤	١٣٩.٧	١١١.٦	٢٤
المتوسط				٢٦.٧
١٩٩٩	١٠٥١.٤	١١٥.٢	١٢٦	٢٢.٩
٢٠٠٠	١٠٨٠.٨	٩٠.٩	١٣٨.١	٢١.٢
٢٠٠١	١٣٥٢.٤	٩٠.٥	١٣٨.٤	١٦.٩
٢٠٠٢	١٥٥٦.٧	٩٦.٤	١٣٦.٧	١٥
٢٠٠٣	١٦٧٥.١	٩٠.٨	١٤٤.٨	١٤
٢٠٠٤	٢٣٠٦.٦	١١٧.٧	١٦٣.٥	١٢.٢
٢٠٠٥	٢٥٧٠.٢	١١٩.٣	١٩٦.١	١٢.٢
٢٠٠٦	٢٩٢٩.٣	١١٢.٩	١٨١.٢	١٠
المتوسط				١٥.٥

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسبة احتسبت من قبل الباحث

وخلال الفترة اللاحقة ١٩٨٢-١٩٩١ أظهرت البيانات أن مؤشر التركز السلعي لهاتين السلعتين بقي مرتفعا وسجل بالمتوسط ٣٧.٩٪ ، وهذا يعني أن أكثر من ٣٧٪ من الصادرات الأردنية تعتمد على الفوسفات والبوتاس بالصورة الخام ، وبالتالي من الخطورة بمكان الاستمرار في الاعتماد على انتاج السلع الأولية وتصديرها، لأن ذلك سيحرم الاقتصاد الوطني من مبالغ وعوائد مالية كبيرة من خلال القيمة المضافة التي يمكن أن تأتي في حال تم تحويل تلك المواد من مواد اولية إلى سلع وسيطة او نهائية. ويبدو ان هذا ما تنبهت اليه الحكومة الأردنية وحدا بها إلى الاتجاه نحو تبني برامج اصلاحية تعتمد على تحفيز ودفع تنمية الصناعات التصديرية، واتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تحفيز الصناعات التحويلية إثناء إعداد الخطط التنموية والسياسات التجارية والاستراتيجيات الصناعية خلال الفترتين اللاحقتين ١٩٩٢-١٩٩٨ و ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، وهذا ما عكسه مؤشر التركز السلعي الذي اخذ بالانخفاض بصورة جلية وواضحة ومستمرة خلال هاتين الفترتين فانخفض من ٣٢.٩٪ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٢٤٪ خلال العام ١٩٩٨ وإلى ١٠٪ خلال العام ٢٠٠٦ وبالمتوسط انخفض من ٢٦.٦٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ إلى ١٥.٥٪ خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ . وهذا يشير إلى ان الصادرات الأردنية أصبحت في حالة تنوع وزيادة في تصدير منتجات وسلع جديدة افضل مما كانت عليه في السابق ، الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الأردني، ويخفف من وطأة أيّة تأثيرات أو تقلبات قد تحدث في الأسواق الدولية ، ولا سيما قيام بعض المشروعات الاستثمارية لتحويل جزء من مادتي الفوسفات والبوتاس من الحالة الخام إلى سلع ومنتجات وسيطة ونهائية مثل الأسمدة .

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن الصادرات الأردنية من الألبسة اخذت تزداد وبصورة جلية خلال الاعوام الخمسة الأخيرة حيث أظهرت البيانات ان الأهمية النسبية للالبسة قد ارتفعت من ٣٪ خلال العام ١٩٩٩ لتصل إلى ٣٠٪ خلال العام ٢٠٠٦ [١]وهذا يعني ان التركز السلعي في الصادرات قد تحول خلال هذه الفترة لصالح الألبسة ، بعد ان كان لصالح الفوسفات والبوتاس ، وقد استوعبت السوق الأمريكية أكثر من ٩٠٪ من الصادرات الأردنية من الألبسة وذلك نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي منحت المنتجات الأردنية من الألبسة فرصة الدخول إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية وبدون " كوتا" ، في حين كانت تواجه الدول الأخرى عقبة أساسية هي اتفاقية المنسوجات والألبسة في إطار منظمة التجارة العالمية ، التي اجازت للدول الأعضاء فرض قيود على المستوردات من الألبسة والمنسوجات[١] لغاية تاريخ ٢٠٠٥/١/١ ؛ وحيث إن

---

[١] البنك المركزي ، النشرة الشهرية ، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص٦٤

[١]World Trade Organization , The Legal Texts ,The Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations ,2002 ,p. 79.

اتفاقية المنسوجات والألبسة انتهت مع حلول عام ٢٠٠٥، وأصبحت منتجات الدول المختلفة من الألبسة والمنسوجات تدخل الولايات المتحدة من غير قيود، فهذا يعني أنه من المتوقع أن تتأثر الصادرات الأردنية من الألبسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سلبيا خلال السنوات القادمة.

وخلاصة القول إن الصادرات الأردنية كانت تعاني من تركز خلال فترة السبعينيات والثمانينيات في مادتي الفوسفات والبوتاس ، ولكن خلال فترة ما بعد التسعينيات أخذت الصادرات الأردنية بالتنوع ، وأخذ مؤشر التركز السلعي بالهبوط تدريجيا بصورة جلية، ولكنه بدأ يظهر في الصادرات الأردنية من الألبسة خلال فترة ما بعد عام ٢٠٠٠ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول العربية النفطية يرتفع فيها مؤشر التركز السلعي بصورة لافته للنظر ، كونها تعتمد وبصورة كبيرة جداً على مادة البترول ، التي كثيرا ما تتقلب أسعارها في السوق الدولية ، وتنعكس أثارها سلبياً على اقتصادات تلك الدول؛ فمثلا ساهم البترول بأكثر من ٨٢٪ من صادرات المملكة العربية السعودية ، وبأكثر من ٧٤٪ من صادرات الجمهورية العربية السورية، ووصل إلى أكثر من ٩٠٪ من صادرات الجمهورية الليبية وذلك خلال العام ٢٠٠٠.[٢]

٣- التوزيع الجغرافي للصادرت الأردنية ودرجة تركزها :

من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية الأردنية تعزيز وتوسيع التبادل التجاري مع أكبر عدد ممكن من دول العالم، وخاصة الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية . وتفيد دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية في التعرف على أهم الأسواق الخارجية التي تصدر إليها السلع والمنتجات الأردنية، وعلى أهم الدول والتكتلات الاقتصادية التي يتعامل معها الأردن ، بهدف معرفة مدى قدرة الاقتصاد الأردني على مواجهة الأثار الناجمة عن تغيّر الظروف الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي ، وبالذات الدول التي يصدر إليها الأردن ومدى ارتباط فروع الاقتصاد الوطني بها، الأمر الذي يسمح لمتخذي القرار من تحديد نوع العلاقة الاقتصادية مع كل بلد وفقا لأهميتها التجارية وبدائلها الممكنة.

- التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية:

[٢] صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠١ .

بغرض الوقوف على حقيقة التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية سيتم تقسيم الدول حسب المجموعات وحسب الأهمية النسبية لكل دولة وتطورها وفقا لما يلي :

- **الدول العربية**

تعد الدول العربية من أهم الدول المستوردة للمنتجات والسلع الأردنية ، وتحتل المرتبة الأولى من بين بقية المجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، حيث يشير الجدول رقم (١-٧) إلى ان الدول العربية استوعبت حوالي ٦٠٪ من الصادرات الأردنية كمعدل خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٤٥.٦٪ خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ نتيجة انخفاض أسعار النفط وما ترتب عليها من انخفاض في طلب الدول الخليجية على الصادرات الأردنية ، واستمر الانخفاض أيضاً خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ليصل إلى ٤٢٪ نتيجة حرب الخليج الثانية ونتائجها المتمثلة في الحصار على العراق من ناحية ، وإغلاق السعودية والكويت أبوابها أمام المنتجات الأردنية من ناحية أخرى ، خاصة خلال الفترة الأولى من الأزمة ، أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى الدول العربية في معظم سنوات تلك الفترة ، ووصلت بالمعدل إلى ٤٣.٥٪ ، ويبدو ان سبب ذلك يعود إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما ترتب عنها من تخفيضات جمركية بين الدول العربية ، التي دخلت حيز التنفيذ خلال تلك الفترة .

وعلى الرغم من الانخفاض الذي تم على الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى السوق العربية، إلا أن الأسواق العربية بقيت تحتل المرتبة الأولى من بين بقية المجموعات الاقتصادية في العالم طوال فترة الدراسة ، وذلك بحكم قرب المسافة وتشابه انماط الاستهلاك، وانخفاض كلفة الشحن والتسهيلات الجمركية المتبادلة في إطار الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الجماعية.

وتعد كل من العراق والسعودية أهم الدول العربية المستوردة من الأردن ؛ حيث احتلت العراق المرتبة الأولى واستوعبت أكثر من ٣٠٪ من الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، واحتلت السعودية المرتبة الثانية بنسبة متوسطها ٢٥٪ خلال الفترة كاملة، وتلتها كل من سوريا والإمارات ولبنان بنسب متوسطها ١٠٪، ٧٪ ، ٥٪ لجميع الدول على التوالي [١] .

---

[١] جدول رقم (١-٨) ،والملحق الإحصائي رقم (٣).

الجدول رقم (١-٧)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية حسب مجموعات الدول

السنة	الصادرات الإجمالية	الدول العربية	الأهمية النسبية	المجموعة الاسيوية غير العربية	الأهمية النسبية	دول الاتحاد الأوروبي	الأهمية النسبية	الدول الأوروبية الأخرى	الأهمية النسبية
١٩٧٣	١٤	١٠,١	٧٢,١	٢,٦	١٨,٦	٠	٠	٠,٣	٢,١
١٩٧٤	٣٩,٤	١٨,٤	٤٦,٧	١٤,٤	٣٦,٥	٠	٠	٢	٥,١
١٩٧٥	٤٠,١	١٦,٩	٤٢,١	١١,١	٢٧,٧	٢	٥	٦,٤	١٦
١٩٧٦	٤٩,٦	٢٣,٩	٤٨,٢	١١,٩	٢٤	٢,٥	٥	٧,٣	١٤,٧
١٩٧٧	٦٠,٣	٣٦,١	٥٩,٨	١٥,٨	٢٦,٢	٠,٩	١,٥	٤,٢	٦,٩
١٩٧٨	٦٤,١	٤٢,٦	٦٦,٤	١١,٧	١٨,٢	١,٣	٢,٣	٥,٧	٨,٩
١٩٧٩	٨٢,٦	٥٥,٧	٦٧,٤	١٧,٣	٢٠,٩	١,١	١,٣	٤,٤	٥,٣
١٩٨٠	١٢٠,١	٧٢,٩	٦٠,٧	٢٥	٢٠,٨	٢,١	١,٧	١٣	١٠,٨
١٩٨١	١٦٩	١١٤,٥	٦٧,٧	٢٦,٧	١٥,٨	٢,٨	١,٦	١٨,٦	١١,٠
١٩٨٢	١٨٥,٦	١٢٣,٣	٦٦,٤	٢٩,٩	١٦,١	٣,٦	١,٩	٢٤	١٢,٩
المتوسط	٨٢,٤٨		٥٩,٨	١٦,٦٤	٢٢,٥	١,٦٣	٢		٩,٤
١٩٨٣	١٦٠,١	٨٧,١	٥٤,٤	٣٢,٨	٢٠,٥	٩,٤	٥,٩	١٨,١	١١,٣
١٩٨٤	٢٦١	١٣٢,٦	٥٠,٨	٧١,٩	٢٧,٥	١٢,٣	٤,٧	٢٣,٩	٩,١
١٩٨٥	٢٥٥,٣	١٣١,٥	٥١,٥	٨٥,٧	٣٣,٥	١١,٧	٤,٦	١٩,٢	٧,٥
١٩٨٦	٢٢٥,٦	١٠٢,١	٤٥,٢	٧٤	٣٢,٨	١٩,٦	٨,٧	٢٠,٨	٩,٢
١٩٨٧	٢٤٨,٨	١٢٩,٨	٥٢,٢	٧٥,٢	٣٠,٢	١٧,٣	٦,٩	٢١,٢	٨,٥
١٩٨٨	٣٢٥,٧	١٣٦,١	٤١,٨	١٢٧,٨	٣٩,٢	٢٥,٩	٧,٩	٢٤,٧	٧,٦
١٩٨٩	٥٣٤,٢	٢٤١,٩	٤٥,٣	٢٠٥,٥	٣٨,٤	٢٥,١	٤,٧	٤٢,٧	٨
١٩٩٠	٦١٢,٣	٢٥٨,٩	٤٢,٣	٢٥٦	٤١,٨	٢٢,٣	٣,٦	٢٤,٥	٤,٠
١٩٩١	٥٩٨,٦	١٧٣,١	٢٨,٩	٢٦٤	٤٤,١	١٨,٧	٣,١	٢٧,٨	٤,٦
الموسط	٣٢٧,٨٧٥		٤٥,٩	١١٦,١	٣٤,١		٥,٩		٧,٦
١٩٩٢	٦٣٣,٧	٢٢٢,٤	٣٥,١	٢٣٣,٤	٣٦,٨	١٩,٣	٣,٠	١٥,٦	٢,٤
١٩٩٣	٦٩١,٣	٢٨٥,٤	٤١,٣	١٩٦,٦	٢٨,٤	٢٨,٣	٤,١	٣٢,٩	٤,٧
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٣٣٧	٤٢,٤	٢١٥,٧	٢٧,١	٤٠,٨	٥,١	١٣,٥	١,٧
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٤٥١,٦	٤٤,٩	٢٢٥,٢	٢٢,٤	٦٣	٦,٣	١٩,٢	١,٩
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٤٨٥,٣	٤٦,٦	٢٧٥,٨	٢٦,٥	٨٦,٣	٨,٣	١٨,٨	١,٨
١٩٩٧	١٠٦٧,١	٥٥٤,٣	٥١,٩	٢٦١,٢	٢٤,٥	٧٧,٨	٧,٣	١٢,٨	١,٢
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٤٦٦,٤	٤٤,٦	٢٥٩,١	٢٤,٧	٦٩	٦,٦	٩,٧	٠,٩
المتوسط			٤٢	٩٦,٤	٢٧,٣		٥,٤		٢,٢
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٤٢٦,٧	٤٠,٦	٣٥٥,٣	٣٣,٨	٦٠,٩	٥,٨	٧,٥	٠,٧
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٤٣١,٣	٣٩,٩	٣٧٥,١	٣٤,٧	٣٥,٥	٣,٣	٥,٤	٠,٥
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٦٨٠,٩	٥٠,٣	٣٥٧,٤	٢٦,٤	٤٩,٨	٣,٧	١١,٧	٠,٨
٢٠٠٢	١٥٥٦,٧	٧٤٠,٨	٤٧,٦	٣٨١,٧	٢٤,٥	٤٤,٩	٢,٩	١١,٧	٠,٧
٢٠٠٣	١٦٧٥,١	٦٩١,٩	٤١,٣	٣٥٦,٢	٢١,٢	٥٧,١	٣,٤	٢٢,٢	١,٣
٢٠٠٤	٢٣٠٦,٦	٩٤٦,٣	٤١,١	٤٢٢,٩	١٨,٣	٦٢,٥	٢,٧	٤٤,٢	١,٩
٢٠٠٥	٢٥٧٠,٢	١٠٩٥,٢	٤٢,٦	٤٩٠	١٩,١	٨٠,٦	٣,١	٣١,٣	١,٢
٢٠٠٦	٢٩٢٩,٣	١٢٤٨,٨	٤٢,٧	٥٧١,٨	١٩,٥	٩٦,٦	٣,٢	٢٣,١	٠,٧
المتوسط			٤٣,٣	١٦٢,٨	٢٤,٨		٣,٣		١,١

– المصدر : الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، دائرة الاحصاءات العامة ، اعداد مختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الصادرات الأردنية إلى الدول العربية كانت من السلع الاستهلاكية، وأهمها المواد الغذائية والخضروات والفواكه والزيوت النباتية والأدوية والألبسة والورق والكرتون ، في حين كانت الصادرات الأردنية إلى الدول الأخرى يغلب عليها طابع المادة الخام ، الفوسفات والبوتاس.

- **الدول الاسيوية غير العربية**

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للصادرات الأردنية بعد مجموعة الدول العربية؛ حيث استوعبت خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ أكثر من ٣٠٪ من الصادرات الأردنية السلعية ، وتعد الهند أهم مستورد للمنتجات الأردنية في هذه المجموعة، وقد شهدت الصادرات الأردنية إلى هذه الدولة تطورا واضحا وملموسا، فبعد ان كان معدل استيرادها من الأردن ٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ارتفع إلى ٥٣.٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ وبمساهمة بلغت بالمتوسط ١٥٪ من مجمل الصادرات الأردنية ، واستمر الارتفاع خلال الفترات اللاحقة ليصل إلى ٩٦.٥ مليون خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ وبنسبة ١١.٧٪ وإلى ١٦٢.٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦، وقد كانت الفوسفات والأسمدة وحامض الفوسفوريك هي أهم الصادرات الأردنية إلى السوق الهندي . وتأتي بعد الهند في هذه المجموعة كل من أندونيسيا واليابان والصين وماليزيا وإيران والتي استوعبت أكثر من ١٥٪ من الصادرات الأردنية كمتوسط خلال الفترة مدار البحث وكانت اغلب الصادرات الأردنية إلى هذه الدول هو من الفوسفات والبوتاس والأسمدة.[١]

- **دول الاتحاد الأوروبي**

رغم تعدد اسواق دول الاتحاد الأوروبي وسعي الأردن المستمر نحو الاستفادة من أسواقها كونها تضم حاليا ٢٥ دولة اوروبية صناعية، ولها ثقل كبير في التجارة الدولية ، إلا أن الصادرات الأردنية إلى هذه المجموعة كانت بسيطة جدا مقارنة مع حجم هذه الدول وخاصة خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢، حيث لم تتجاوز الصادرات الأردنية إليها بالمتوسط ١.٦ مليون دينار سنويا ، ولم تزد حصتها بالمتوسط عن ٢٪ من الصادرات الإجمالية ، وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي جرى على حصة اسواق الاتحاد الأوروبي من الصادرات الأردنية خلال الفترتين اللاحقتين التي وصلت بالمتوسط إلى ٥.٩٪ خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ وإلى ٥.٤٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ ، إلا أنها عادت وانخفضت إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ لتسجل بالمتوسط ٣.٣٪ . وما

---

[١] جدول رقم (١-٨) ،والملحق الإحصائي رقم (٣).

يمكن ملاحظته ان الانخفاض الكبير الذي حصل على الصادرات هو في الفترة التي اعقبت توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد اوروبي ، وهذا يشير إلى ان الاتفاقية لم يكن تأثيرها ايجابياً على الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي كما توقع المخططون.

- <u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

لم يكن هناك صادرات أردنية تذكر إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٩١، إذ لم تزد الصادرات الأردنية الإجمالية إلى السوق الأمريكية طوال هذه المدة عن عشرة مليون دينار ، وخلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ ظهر تحسن طفيف على الصادرات الأردنية، فوصلت أعلى قيمه لها خلال العام ١٩٩٥ إلى ١٤.٧ مليون دينار، أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٩-٢٠٠٦ أخذت الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية منحى اخر، اذ اخذت تنمو وبصورة ملفته للنظر ، وسجلت أرقاما قياسية بلغت أقصى قيمة لها خلال العام ٢٠٠٦ بواقع ٩٠٧.٨ مليون دينار، أي ما نسبته ٣٠ % من إجمالي الصادرات الأردنية خلال ذلك العام ، وهذا يعزى إلى اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي وقعها الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ، التي منحت المنتجات الأردنية فرصة الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون رسوم جمركية وبدون " كوتا" ، ويذكر ان أكثر من ٩٠٪ من المنتجات الأردنية التي دخلت السوق الأمريكية من الألبسة.

- <u>درجة التركز الجغرافي للصادرات الأردنية:</u>

يعبر مؤشر التركز الجغرافي للصادرات عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يعني ان الدولة المعنية تعتمد وبصورة كبيرة على عدد قليل من الدول لاستيراد منتجاتها ، وهذا يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالقرارات السياسية والاقتصادية المتخذه من قبل الدول المستوردة ، ويجعلها أكثر تأثرا بتغيرات الظروف والاحوال الاقتصادية في العالم الخارجي ، في حين أن انخفاض التركز السلعي للصادرات يعني التنويع في عدد الدول التي يتم التصدير إليها ، وبالتالي تكون الدولة المعنية أكثر قوة أمام المستجدات الدولية وتقلبات الأسعار، ونشاطها الاقتصادي لا يتأثر بقوة بالتطورات التي قد تطرأ على الساحة الدولية .

ويحسب مؤشر التركز السلعي للصادرات عادة بقسمة قيمة الصادرات لأهم دولتين يتم التصدير اليهما على القيمة الإجمالية لصادرات الدولة المعنية مضروبا بـ ١٠٠٪ كما في المعادلة التالية[١] :

---

[١] بلعيد (١٩٩٨)، نجيب عمار ،اثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ص ٨٧.

قيمة الصادرات إلى أهم دولتين

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات = ---------- X ١٠٠٪

اجمالي الصادرات الوطنية

وبتطبيق هذا المؤشر على الصادرات الأردنية ، تبين ان العراق والهند كانتا تمثلان أهم الأسواق بالنسبة للصادرات الأردنية، لذا تم اختيارهما لقياس هذا المؤشر . ومن خلال الجدول رقم (١-٨) يتضح لنا أن مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الأردنية كان متباينا من فترة لأخرى ، فخلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ كان بالمتوسط ١٧.٧٪ أي أن الصادرات الأردنية خلال هذه الفترة لم تظهر تركزا ظاهرا ، ولكن خلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣- ١٩٩١ إرتفع المؤشر بالمتوسط بصورة ملحوظة ليصل إلى ٣٧.٣٪ ، أي أن ٣٧.٣٪ من الصادرات الأردنية كانت تتجه خلال هذه الفترة إلى العراق والهند ، وانخفض المؤشر خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ ليصل إلى ٢٣.٤٪ ، وعاد وارتفع خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٩- ٢٠٠٦ إلى ٢٥.٤٪ . و بمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها لبعض الدول العربية نجد ان مؤشر التركز السلعي للصادرات الأردنية قريب جدا منه لبقية الدول العربية، فمثلا كان للسعودية ٣٠٪ ، وللإمارات العربية ٢٥٪ وللبنان ٢٥٪ وذلك خلال العام ٢٠٠٠ ، وارتفع عند بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا وتونس والمغرب؛ حيث بلغ لكل منهم حوالي ٤٥٪ لنفس العام وانخفض في مصر إلى ١٥٪.[٢]

ولو أخذنا بعين الاعتبار الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي قفزت بصورة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة لوصل مؤشر التركز السلعي إلى حوالي ٥٠٪ وهذا يعني ان ٥٠٪ من الصادرات الأردنية خلال الفترة الأخيرة تركزت في ثلاثة اسواق هي: العراق والهند والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا الأمر ينطوي على مخاطر كبيرة ويجعل الصادرات الأردنية أكثر عرضة للتقلبات، وخاصة ان السوق العراقي حاليا غير مستقر ولا نعرف ماذا سيحل به في المستقبل ، أما السوق الهندي فكما قلنا سابقا معظم الصادرات الأردنية اليه من المواد الأولية ، وأما السوق الأمريكي فمعظم الصادرات الأردنية اليه من الألبسة التي ستدخل في منافسة شديدة مع الدول الأخرى بعد ان انتهى العمل بنظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات والألبسة اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ ،التي أشرنا إليها سابقا .

الجدول رقم (١-٨)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية حسب أهم الدول

---

[٢] صندوق النقد العربي ، مرجع سابق.

– المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة.

السنة	العراق مليون دينار	الأهمية النسبية أ	الهند مليون دينار	الأهمية النسبية ب	السعودية مليون دينار	الأهمية النسبية %	الولايات المتحدة الأمريكية	الأهمية النسبية %	مؤشر التركيز الجغرافي % (أ+ب)
1973	1	7.1	1.2	8.6	2.5	17.8	0	0	15.7
1974	1.6	4.1	6.6	16.7	5.5	13.9	0	0	20.8
1975	2.4	6	2	5	4.7	11.7	0	0	11
1976	2.3	4.7	1.7	3.4	7.5	15.1	0	0	8.1
1977	4.3	7.1	3.9	6.5	15	24.8	0	0	13.6
1978	3.4	5.4	3.5	5.4	17.7	27.6	0	0	10.8
1979	12.7	15.3	6.1	7.4	19.3	23.3	0	0	22.7
1980	15.6	12.9	8	6.7	23.7	19.7	0	0	19.6
1981	30.2	17.8	10.3	6.1	32.6	19.3	0	0	23.9
1982	40.2	21.7	16.6	8.9	36.2	19.5	0	0	30.6
المتوسط		13.3		7.4		19.3	0	0	17.7
1983	35.7	22.3	13.7	8.5	19.2	12	0	0	30.8
1984	67.4	25.9	34.1	13	38.6	14.8	0	0	38.9
1985	65.8	25.8	45.3	17.7	39	15.3	0.1	0	43.5
1986	42.4	18.8	34.1	15.1	27.7	12.3	0.3	0	33.9
1987	59.8	14	22	8.8	26.2	10.5	0.9	0.3	32.8
1988	64.6	19.8	55.4	17	31.3	9.6	1.2	0.3	36.8
1989	123.9	23.2	95	17.7	47.7	8.9	2.8	0.5	40.9
1990	118.5	19.3	129.1	21.1	46.8	7.6	3.5	0.6	40.4
1991	55.8	9.3	109.6	18.3	11	1.8	2.3	0.4	27.6
المتوسط		20.0		15.4		10.2		0.2	37.3
1992	48.8	7.7	96.3	15.2	70.1	11.1	4.1	0.6	22.9
1993	77.5	11.2	65.9	9.5	80.1	11.6	7.2	1	20.7
1994	105.3	13.2	88.1	11.1	72.3	9.1	8.9	1.1	24.3
1995	190.8	19	114.1	11.3	70.3	7	14.7	1.5	30.3
1996	96.2	9.2	81.7	7.8	129.6	12.5	13.8	1.3	17.1
1997	142.1	13.2	98.6	9.2	140.7	13.2	4.9	0.5	22.5
1998	107.9	10.3	117	11.2	103.7	9.9	5.6	0.5	21.5
المتوسط		11.8	96.4	11.5	84.7	10.5		0.9	23.4
1999	80.4	7.6	180..5	17.2	99.6	9.4	9.3	0.9	24.8
2000	100.1	9.3	172.2	15.9	92	8.5	44.8	4.1	25.2
2001	299.4	22.2	145.3	10.7	95.6	7	164.6	12.1	32.9
2002	311.8	20.1	159.7	10.2	105.3	6.7	304.4	19.5	30.3
2003	224	13.4	141	8.4	109.4	6.5	468.8	28	21.8
2004	361.9	15.7	178.4	7.7	138.3	6	722.2	31.3	23.4
2005	379.6	15	246.3	9.6	172.3	6.7	790.2	30.7	24.6
2006	327.3	11.2	280	9.6	272	9.3	907.7	30.9	20.8
المتوسط		14.6		11.3		7.5		19.8	25.4

٤. أهمية المستوردات السلعية في الاقتصاد الأردني

لما كان الأردن بلداً صغيراً نامياً لا يستطيع انتاج كل ما يحتاج اليه من سلع ومنتجات رأسمالية ووسيطة واستهلاكية ؛ نظرا لضعف القاعدة الإنتاجية لديه ، ولمحدودية موارده الطبيعية ، لعب القطاع الاستيرادي دورا هاما وبارزا في اقتصاده، من خلال تغطية الفجوة بين العرض والطلب المحليين ، ولا سيما أن الأردن واحد من الدول النامية التي تسعى وبكل جهدها لتحقيق التنمية الشاملة ، التي تحتاج في تنفيذ برامجها وخططها إلى العديد من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي ولا يستطيع انتاجها محليا ، وخاصة أن الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي لا يوفر إلا قسطا ضئيلا مما تحتاج إليه القطاعات الاقتصادية.

ويمكن من خلال الجدول رقم (١-٩) الوقوف على حقيقة أهمية المستوردات بالنسبة للاقتصاد الأردني ؛ حيث يوضح لنا التطور الكبير الذي حصل عليها خلال الفترات السابقة ، فخلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ارتفعت المستوردات وبصورة واضحة من ١٠٨.٢ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٧٣ إلى ١١٤٢.٢ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٢٩.٣٪ سنويا ، وبالأسعار الثابته لعام ١٩٩٤ ارتفعت المستوردات من ٣٨٦ مليون دينار إلى ١٦١٣ مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٧.٥ % . وبالنظر إلى نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد مؤشرا اخر يعكس مدى الانكشاف الاقتصادي للدولة ، نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت وبصورة جلية من ٣٥٪ خلال العام ١٩٧٣ إلى ٦٩.١ % خلال العام ١٩٨٢، وبالمتوسط كانت ٥٧.٥٪ ، وهي نسبة مرتفعة جدا ، وقد اعتبر كثير من الاقتصاديين اقتصاد الدولة منكشفا للخارج، اذا شكلت المستوردات نسبة تزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه يمكن القول ان الاقتصاد الأردني كان منكشفا لدرجة كبيرة جدا خلال تلك الفترة نتيجة الزيادة الكبيرة في المستوردات، إثر زيادة التدفقات النقدية الخارجية إلى المملكة خلال تلك الفترة بأشكالها المختلفة ، وهذا النوع من الانكشاف من شأنه ان يؤدي إلى تقليل فعالية السياسات المالية والنقدية عند استخدامها لغايات تصحيح مسار النمو الاقتصادي ، ويؤكد على ذلك مجموعة من الدراسات، طبقت على اقتصاديات الدول العربية[١] ، تبين من خلالها ان الدول التي يكون فيها الميل الحدي للاستيراد عاليا، يكون المضاعف فيها قليلا، وبالتالي تكون السياسة المالية والنقدية فيها أقل فاعلية ، والدول التي فيها الميل الحدي للاستيراد أقل، يكون المضاعف فيها أكبر وبالتالي تكون السياسة المالية والنقدية فيها أكثر فاعلية.

---

[١] حماد ، خليل وزكية مشعل(١٩٨٦) ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة أبحاث اليرموك ، جامعة اليرموك، المجلد ٢، العدد ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٧.

جدول رقم (١- ٩)

تطور المستوردات السلعية الأردنية

السنة	المستوردات الإجمالية (مليون دينار)	معدل نمو المستوردات %	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات	المستوردات بأسعار ١٩٩٤ (مليون دينار)	معدل نمو المستوردات بالأسعار الثابتة %	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٧٣	١٠٨,٢	١٣,٥	٢٨	٣٨٦,٤	٩,٦	٣٤,٩
١٩٧٤	١٥٦,٦	٤٤,٧	٣٥,٦	٤٣٩,٩	١٣,٨	٤٠,٦
١٩٧٥	٢٣٤	٤٩,٤	٤٨,٨	٤٧٩,٥	٩	٥٣,٧
١٩٧٦	٣٣٩,٥	٤٥,١	٤٣,٤	٧٨٢,٢	٦٣,١	٥٩,٨
١٩٧٧	٤٥٤,٥	٣٣,٨	٤٤,٣	١٠٢٥,٩	٣١,١	٦٥,٨
١٩٧٨	٤٥٨,٩	٠,٩	٤٣	١٠٦٧,٢	٤	٥٧,٧
١٩٧٩	٥٨٥,٧	٢٧,٦	٤٦,١	١٢٧٠,٥	١٩	٥٩,٦
١٩٨٠	٧١٦	٢٢,٢	٥٧,٢	١٢٥١,٧	١,٥-	٦١,٥
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٤٦,٣	٦٩,٧	١٥٠٢,٨	٢٠	٧٢,٣
١٩٨٢	١١٤٢,٥	٩,١	٧٠,٨	١٦١٣,٧	٧,٤	٦٩,٢
المتوسط		٢٩,٣		٩٨٢	١٧,٥	٥٧,٥
١٩٨٣	١١٠٣,٣	٣,٤-	٦٤,٧	١٧٠٥,٢	٥,٦	٦١,٧
١٩٨٤	١٠٧١,٣	٢,٩-	٦٧,٩	١٥٧٧,٧	٧,٤-	٥٦,١
١٩٨٥	١٠٧٤,٤	٠,٣	٦٦,١	١٦٢٥,٤	٣	٥٤,٥
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٢٠,٨-	٥٠	١٧٠٠	٤,٦	٣٧,٩
١٩٨٧	٩١٥,٦	٧,٧	٥١,٧	١٧٧٠	٤,١	٤٠
١٩٨٨	١٠٢١,٧	١١,٦	٥٤,٧	١٨٦٧,٨	٥,٥	٤٣,٥
١٩٨٩	١٢٣٠,١	٢٠,٤	٧٩,٤	١٥٤٩,٢	١٧-	٥٠,٧
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٤٠,٣	١٠٦,٨	١٦١٥,٩	٤,٣	٦٢,٥
١٩٩١	١٧١٠,٥	٠,٨-	١٠٧,١	١٥٩٧,١	١,١-	٥٧,٨
المتوسط		٦,٠			٠,٢	٥1.7
١٩٩٢	٢٢١٤	٢٩,٤	١٠١,٢	٢١٨٧,٧	٣٧	٦١,٣
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	١٠,٨	١٠٢,٨	٢٣٨٦,٧	٩,١	٦٣,١
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٣,٧-	١٠٠	٢٣٦٢	١-	٥٤,٢
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٩,٦	١١٣,٢	٢٢٨٨,٢	٣,١-	٥٤,٩
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥	١٧,٥	١٢٣,٥	٢٤٦٤,٤	٧,٧	٦١,٩
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	٤,٤-	١٢٠,٨	٢٤٠٧,٣	٢,٣-	٥٦,٦
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	٦,٧-	١١٩,٨	٢٢٦٥,٧	٥,٩-	٤٨,٤
المتوسط		٧,٥		٢٢٤٥	٦,٠	٥٧,٣
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	٢,٩-	١١٦,٩	٢٢٥٤,٢	٠,٥-	٤٥,٦
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	٢٣,٧	١١٩,٧	٢٧٢٢,٩	٢٠,٨	٥٤,٣
٢٠٠١	٣٤٥٣,٧	٥,٩	١٢٢,٥	٢٨١٩,٣	٣,٥	٥٤,٣
٢٠٠٢	٣٥٩٩,٢	٤,٢	١٢٤,٨	٢٨٨٣,٩	٢,٣	٥٣,١
٢٠٠٣	٤٠٧٢	١٣,١	١٣٨	٢٩٥٠,٧	٢,٣	٥٦,٥
٢٠٠٤	٥٧٩٩,٢	٤٢,٤	١٦٠	٣٦٢٤,٥	٢٢,٨	٧١,١
٢٠٠٥	٧٤٤٢,٨	٢٨,٣	١٧٧,١	٤٢٠٢,٦	١٦,٠	٨٢,٥
٢٠٠٦	٨١٨٧,٧	١٠,٠	١٩٣,٨	٤٢٢٤,٨	٠,٠١	٨١,٠
المتوسط		١٥,٥			٨,٥	٦٢,٤

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسب احتسبت من قبل الباحث

وخلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣-١٩٩١ ونتيجة للركود الاقتصادي الذي هيمن على اقتصاديات الدول الصناعية، وما ترتب عليها من انخفاض في معدلات الاستهلاك النفطي انخفضت أسعار النفط عالميا بصورة حادة كما أشرنا سابقا ، وانعكس ذلك على أسعار المستوردات بشكل عام ، وظهر ذلك جليا خلال الخمس سنوات الأولى منها ؛ حيث إنخفضت المستوردات من ١١٤٢.٥ مليون دينار بالأسعار االجارية خلال العام ١٩٨٢ ، إلى ١١٠٣ مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ ، واستمر الانخفاض ليصل إلى ٨٥٠.٢ مليون دينار خلال العام ١٩٨٦ . وخلال الأعوام اللاحقة ارتفعت قيمة المستوردات لتصل عام ١٩٩١ إلى ١٧١٠.٥ مليون دينار، وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار الأردني إزاء العملات الأخرى ، وما ترتب عنه من ارتفاع في أسعار المستوردات الأردنية مقيّمة بالدينار الأردني ، بالإضافة إلى ظروف أزمة الخليج الثانية التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات العائدين والعابرين من خلال الأردن، وبالمتوسط كان معدل نمو المستوردات خلال هذه الفترة بالأسعار الجارية ٦.٦٪ وبالأسعار الثابتة ٠.٢٪ سنويا .

وعلى الرغم من الانخفاض الذي تم على المستوردات خلال معظم سنوات هذه الفترة إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بقيت مرتفعة نسبيا وبلغت بالمتوسط ٥١.٧٪. وخلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨، فترة الاصلاح والتكيف الأولى ، ارتفعت المستوردات بشكل واضح من ٢٢١٤ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٢ إلى ٢٧١٤.٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٨ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٦.٥٪ ، وبالأسعار الثابتة من ٢١٨٧.٧ مليون دينار إلى ٢٢٦٥ مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٦٪ ، ولعل ذلك يعود بصورة أساسية إلى حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من عودة أكثر من مئة الف عائلة اردنية من المقيمين في دول الخليج، الأمر الذي تطلب المزيد من استيراد السلع اللأزمة لسد احتياجات هذه العائلات ، بالاضافة إلى التوسع خلال هذه الفترة في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التنموية وما تطلبته هذه المشاريع من سلع راسمالية ووسيطة. ويذكر ان المستوردات الأردنية شهدت انخفاضا خلال العامين الأخيرين نتيجة الانخفاض الكبير على أسعار النفط عالميا . أما بالنسبة لنسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ارتفعت أيضاً خلال هذه الفترة وبلغت بالمتوسط ٥٧.٣٪، وهي نسبة مرتفعة جدا وتعبر عن مدى حاجة الاقتصاد الأردني للمستوردات وعن مدى الانكشاف الاقتصادي الذي يعانيه.

وخلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ اخذت المستوردات الأردنية تنمو وبصورة لافتة للنظر، وسجلت أرقام ومعدلات نمو قياسية بالأسعار الجارية والثابتة ، فبعد ان كانت ٢٦٣٥.٢ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٩، ارتفعت وبشكل متواصل ومستمر لتصل إلى ٨١٨٧.٧ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، أي بمعدل نمو متوسطه ١٥.٥٪ سنويا ، وبالأسعار الثابته ارتفعت من ٢٢٥٤.٢ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٤٢٢٤.٩ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو سنوي متوسطه ٨.٥ % ، وقد شهد عام ٢٠٠٤ أعلى معدل نمو حيث وصل إلى ٤١٪ بالأسعار الجارية و ٢٢.٨٪ بالأسعار الثابتة ، وارتفعت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة لافتة خلال العامين الأخيرين وسجلت أرقاما قياسية وصلت إلى أكثر من ٨٠٪. وتعزى الزيادة الكبيرة للمستوردات خلال هذه الفترة إلى ارتفاع حركة النشاط الاقتصادي في المملكة ، وما تطلبه ذلك من زيادة في الطلب على المستلزمات الأساسية لتلبية احتياجات الصناعات المحلية ، بالاضافة إلى تعزيز البنية التحتية للاقتصاد في ظل تزايد النشاط العمراني أيضاً، ويبدو أن الاتفاقيات التي وقعها الأردن خلال هذه الفترة في إطار تحرير التجارة الخارجية، كان لها دور كبير في الزيادة الملموسة على المستوردات بشتى أنواعها.

٥. التركيب السلعي للمستوردات

تقسم المستوردات السلعية حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي : مجموعة السلع الاستهلاكية؛ وتضم المواد الغذائية والحيوانات الحية والسلع غير الغذائية المعمرة وشبة المعمرة وغيرها من السلع التي تستخدم للاستهلاك بشكل مباشر ، ومجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة، التي تشمل كافة المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية من مواد خام وزيوت ونفط خام وحديد وصلب وغيرها ، ومجموعة السلع الرأسمالية وتشمل المكائن والالات والمعدات والمحركات والمحولات اللازمة للعملية الإنتاجية التي تساهم وبشكل مباشر في خلق وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت للدولة.

يعد تحليل التركيب السلعي للمستوردات ذو أهمية بالغة، كونه يعبر عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمية الاقتصادية، التي ترتبط معها بعلاقة تأثير تبادلية، فعند زيادة الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب السلع الوسيطة والرأسمالية فإن هذا يعمل على إبطاء عملية التنمية االاقتصادية ، ويعبر عن الخلل الموجود في القطاعات الإنتاجية المحلية المنتجة للسلع الاستهلاكية ، وبالمقابل فإن زيادة الأهمية النسبية من السلع الرأسمالية والوسيطة يعمل على توفير الاحتياجات الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية المتاحة ، ويؤدي إلى تغيير هيكل الإنتاج ورفع

مستوى القدرات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية ، مما يسرع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ويدفع بالعملية التنموية إلى الأمام .

وبالنظر إلى التركيب السلعي للمستوردات الأردنية من خلال الجدول رقم (١-١٠) يتضح لنا أن حصة السلع الاستهلاكية من المستوردات الإجمالية كانت كبيرة نسبيا خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ، وقد تراوحت بين ٤٦.٧٪ خلال العام ١٩٧٣ و ٣١٪ خلال العام ١٩٨١، واحتلت المرتبة الأولى بالمتوسط من بين المستوردات بنسبة متوسطها ٣٧.٣ % ، وتلتها المستوردات من السلع الرأسمالية بنسبة متوسطها ٣٣٪، ومن ثم المواد الخام والسلع الوسيطة بنسبة ٢٦.٧٪ ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى الرخاء الاقتصادي الذي عاشه الأردن خلال هذه الفترة على اثر ارتفاع أسعار النفط عالميا ، الذي نجم عنه زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة نتيجة تحسن المستوى المعيشي للمواطنين، وزيادة الطلب على السلع والمنتجات الاستهلاكية ، في الوقت الذي لم يكن الإنتاج المحلي قادرعلى تلبية كافة رغبات واحتياجات المستهلكين . وقد صاحب ذلك أيضاً زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية المرسومة وإقامة المشاريع الاقتصادية المطلوبة ، في ظل غياب قطاع صناعي متقدم قادر على انتاج السلع الرأسمالية التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية ، ولذلك سجلت السلع الرأسمالية المستوردة أيضاً معدلات مرتفعة خلال هذه الفترة.

وخلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣-١٩٩١ لم يطرأ تغيير جوهري على حصة السلع الاستهلاكية المستوردة من المستوردات الإجمالية وبلغت بالمتوسط ٣٤.٥٪ ، ولكنها تراجعت من حيث الأهمية إلى المرتبة الثانية بعد ان كانت تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة السابقة ، حيث احتلت المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المرتبة الأولى بنسبة متوسطها ٤٢٪، نتيجة لزيادة قيمة المستوردات من النفط الخام بشكل واضح خلال هذه الفترة ، وفي الوقت نفسه واكب استيراد السلع الرأسمالية خلال الفترة الماضية تطور القطاع التصنيعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجه إلى المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية واعتمد على الاستيراد في توفيرها ، في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي ؛ لأن هذه المواد تشكل عنصرا ملازما لضمان استمرار تشغيل المشاريع الإنتاجية . هذا وانخفضت نسبة مساهمة المستوردات من السلع الرأسمالية إلى نسبة متوسطها ١٩.٤٪ .

جدول رقم (١-١٠)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية	الأهمية النسبية %	المواد الخام والسلع الوسيطة	ا لأهمية النسبية %	السلع الرأسمالية	الأهمية النسبية %
١٩٧٣	٥٠,٦	٤٦,٧	٢٢,٢	٢٠,٥	٢٠,٢	١٨,٦
١٩٧٤	٦٩,٦	٤٤,٤	٣٠	١٩,١	٤٠,٩	٢٦,١
١٩٧٥	٩٠,٤	٣٨,٦	٥٧,٢	٢٤,٤	٨٢,٩	٣٥,٤
١٩٧٦	١٣٣,٣	٣٩,٢	٩٠	٢٦,٥	١١٤,٦	٣٣,٧
١٩٧٧	١٤٧,٢	٣٢,٣	١٢١,٢	٢٦,٦	١٨٤,١	٤٠,٥
١٩٧٨	١٧٥,٧	٣٨,٢	١١٧,٣	٢٥,٥	١٦١,٢	٣٥,١
١٩٧٩	٢١٥,٢	٣٦,٧	١٧٩,٤	٣٠,٦	١٩٣,٦	٣٣,٠
١٩٨٠	٢٤٠,٢	٣٣,٥	٢٢٧,١	٣١,٧	٢٤٦,٧	٣٤,٤
١٩٨١	٣٢٥,٢	٣١,٠	٣٠٥,٥	٢٩,١	٤١٥	٣٩,٦
١٩٨٢	٣٦٨,٣	٣٢,٢	٣٨٠,٣	٣٣,٢	٣٩١,٤	٣٤,٢
المتوسط		٣٧,٣		٢٦,٧		٣٣,٠
١٩٨٣	٣٦٥,١	٣٣,١	٣٧٧,٨	٣٤,٢	٣١٠,٥	٢٨,١
١٩٨٤	٤١٧,١	٣٨,٩	٤٥٣,٧	٤٢,٣	١٧٠,٥	١٥,٩
١٩٨٥	٣٨٤,٨	٣٥,٨	٤٦٤,٧	٤٣,٢	٢٠١,٣	١٨,٧
١٩٨٦	٣٥٨,٢	٤٢,١	٣٠٩,٥	٣٦,٤	١٤١,٥	١٦,٦
١٩٨٧	٣٦٢	٣٩,٥	٣٧١	٤٠,٥	١٦٢,٨	١٧,٧
١٩٨٨	٣٧١,٦	٣٦,٣	٣٩٣,٧	٣٨,٥	٢١٩,٤	٢١,٤
١٩٨٩	٤١٤,٤	٣٣,٦	٥٢٣,٨	٤٢,٥	٢٦٢	٢١,٣
١٩٩٠	٤٣٣,٨	٢٥,١	٩٩٢,٩	٥٧,٥	٢٥٩,٧	١٥
١٩٩١	٤٧١,١	٢٧,٥	٩٧٣	٥٦,٨	٢٥١,٢	١٤,٦
المتوسط		٣٤,٥		٤٢,٦		١٨,٨
١٩٩٢	٥٢٦,٦	٢٣,٧	١١٦٣	٥٢,٥	٤٦١,٣	٢٠,٨
١٩٩٣	٥٥٥,٨	٢٢,٦	١٢٩٧,٦	٥٢,٨	٥٦٢,٧	٢٢,٩
١٩٩٤	٥٥١,٩	٢٣,٣	١٢٦٩,٣	٥٣,٧	٥٢٩,٥	٢٢,٤
١٩٩٥	٦٠٠,٤	٢٣,١	١٤٢٨,٥	٥٥,١	٥٤٧,٤	٢١,١
١٩٩٦	٧٢٧,١	٢٣,٨	١٦٥٠,٩	٥٤,٢	٦٦٤,٩	٢١,٨
١٩٩٧	٧٠٦,١	٢٤,٢	١٥٥٢	٥٣,٣	٦٤٩,٢	٢٢,٣
١٩٩٨	٧٦٢,٣	٢٨,٠	١٣٦٠,٧	٥٠,١	٥٩٠	٢١,٧
المتوسط		٢٤,٠		٥٣,٤		٢٠,٠
١٩٩٩	٧٨٢,٨	٢٩,٧	١٣٠٧,٢	٤٩,٦	٥٣٣,٤	٢٠,٢
٢٠٠٠	٩٨٤,٨	٣٠,٢	١٦٢٥,٧	٤٩,٨	٥٧٥,٥	١٧,٦
٢٠٠١	٩١٦	٢٦,٥	١٨٢٢,٥	٥٢,٧	٦٦٨,٣	١٩,٣
٢٠٠٢	٩٦٤	٢٦,٧	١٩٠٢,٧	٥٢,٨	٦٦٤,٥	١٨,٤
٢٠٠٣	١٠٤٨,٢	٢٥,٧	٢٢٣٥,١	٥٤,٨	٧٠٤,٥	١٧,٣
٢٠٠٤	١٤٠٢,١	٢٤,١	٣٢٧٩,٨	٥٦,٥	١٠١٥,٣	١٧,٥
٢٠٠٥	١٨١٠,٧	٢٤,٣	٤٠٧٥,٨	٥٤,٨	١٤١٨,٢	١٩,٠
٢٠٠٦	٢١٠٠,٨	٢٥,٦	٤٤٩٥,٩	٥٥,٩	١٤٤٥,١	١٧,٦
المتوسط		٢٦,٦		٥٣,٨		١٨,٤

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسب احتسبت من قبل الباحث

أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ (فترة الإصلاح والتكيف الاقتصادي الأولى)، ونتيجة للإجراءات الحكومية التي اتخذتها خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ،

التي اعقبت الأزمة الاقتصادية التي أصابت الأردن ، والمتمثلة في تخفيض وإزالت التعرفة الجمركية على كثير من السلع الوسيطة والرأسمالية ومدخلات الإنتاج ، فقد شهد التركيب السلعي للمستوردات تغيراً ملموساً وواضحا خلال هذه الفترة ؛ حيث إنخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة بمعدلها السنوي من ٣٥.٤٪ خلال الفترة الماضية إلى ٢٤.٥٪ خلال هذه الفترة ، وذلك لصالح السلع الوسيطة والمواد الخام والتي ارتفعت نسبتها بشكل ملفت للنظر ووصلت بمعدلها السنوي إلى ٥٣.٦٪ من الاستيرادات الكلية ، وهذا يعكس التغير الهيكلي الذي طرأ على القطاع الإنتاجي الأردني ، وما ترتب عليه من تطور في القطاع الصناعي وقدرته على إحلال كثير من السلع الاستهلاكية المستوردة ، الأمر الذي أدى إلى خفض أهميتها النسبية من اجمالي المستوردات ، وتنامي المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام التي تدخل في صناعتها ، وفي الوقت نفسه زيادة أهمية ونسبة السلع الرأسمالية المستوردة التي بلغت بالمتوسط ٢٠٪ .

وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ استمرت الحكومة في اتخاذ الإجراءات الممكنة واللازمة لدعم القطاع الصناعي بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية الرامية إلى التحرير الاقتصادي ؛ فوسعت دائرة الإعفاءات الجمركية لتشمل كافة مدخلات الإنتاج ومعظم السلع الوسيطة المستوردة، لترتفع حصتها من المستوردات الإجمالية من ٤٩.٦٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ٥٥.٩٪ خلال العام ٢٠٠٦ . ونتيجة لنهوض وتطور قطاع الصناعات الاستهلاكية انخفضت حصة السلع الاستهلاكية من المستوردات الإجمالية من ٢٩.٧٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ٢٥.١٪ خلال العام ٢٠٠٤ وبالمتوسط لكل الفترة ٢٦.٦٪ . أما المستوردات من السلع الرأسمالية فقد انخفضت مساهمتها من ٢٠.٢٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٧.٥٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، ويبدو أن القطاع الصناعي المحلي خلال هذه الفترة أصبح قادرا على تلبية بعض الاحتياجات المحلية من السلع الرأسمالية ، لذا بدت حصتها من المستوردات متناقصة خلال هذه الفترة .

٦. التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية

يوضح الجدول رقم (١-١١) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة مدار البحث ، ولغرض التسهيل تم تقسيم الدول حسب المجموعات وحسب أهميتها النسبية وفقا لما يلي :

- الدول العربية

تعد الدول العربية من المصادر الرئيسة لكثير من السلع الأردنية المستوردة، الاستهلاكية والوسيطة والمواد الخام على حد سواء ، وذلك بحكم قرب المسافة وانخفاض كلفة الشحن وتشابه أنماط الاستهلاك والتسهيلات الجمركية المتبادلة ، وقد احتلت المرتبة الثانية بين المجموعات والتكتلات الاقتصادية التي يستورد منها الأردن في جميع سنوات الدراسة بنسبة متوسطها ٢٢.٥٪ ، وقد شهدت هذه النسبة تطورا ملموسا خلال فترة الدراسة كما يتبين من الجدول رقم (١-١١) المشار اليه اعلاه ، فبعد أن كان معدل استيراد الأردن من الدول العربية ١٩.٣٪ من مجمل المستوردات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ارتفع إلى ٢٤.٠٪ خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١، ووصلت أعلى نسبة لها خلال لعام ١٩٨٩ بنسبة ٢٧.٥٪، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الذي جرى خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ نتيجة لحرب الخليج الثانية وما ترتب عنها من تبعات ؛ حيث إنخفضت النسبة إلى ٢١.٨٪ ، إلا أن الأهمية النسبية عادت وارتفعت مرة أخرى وبشكل متواصل ومستمر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ووصلت إلى ٣٥.٨٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، ليحتل بها المرتبة الأولى بين جميع المجموعات الدولية ، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى التسهيلات التجارية التي تم تبادلها بين الدول العربية خلال هذه الفترة، في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ خلال العام ١٩٩٨ .

وتعد كل من العراق والسعودية أهم الدول العربية المصدرة إلى الأردن ، وقد استحوذتا على أكثر من ٧٠٪ من المستوردات الأردنية من الدول العربية ، وعلى أكثر من ١٦٪ من المستوردات الأردنية من دول العالم؛ وذلك بسبب النفط ومشتقاته ، حيث تعتبر السعودية والعراق هي المصادر الأساسية لتزويد الأردن باحتياجاته النفطية، وقد شكل النفط ومشتقاته أكثر من ٦٥٪ من المستوردات الأردنية من هاتين الدولتين وما تبقى اغلبها سلع استهلاكية (الجدول رقم ١-١٢) . وجاءت كل من سوريا والإمارات ومصر بعد العراق والسعودية من حيث الأهمية بنسب متوسطها ٨٪، ٦.٥٪ ،٥٪ طوال الفترة ولجميع الدول على التوالي . وقد كانت اغلب المستوردات الأردنية من الدول العربية من السلع الاستهلاكية وأهمها المواد الغذائية والخضروات والفواكه والزيوت النباتية والألبسة.

الجدول رقم (١-١١)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية السلعية حسب مجموعات الدول

السنة	المستوردات الإجمالية	الاتحاد الأوروبي		الدول العربية		المجموعة الاسيوية غبر العربية		بقية الدول الأوروبية	
		القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الاهمبة النسبية
١٩٧٣	١٠٨,٢	٣٣,٧	٣١,٤	٢١,٧	٢٠,٠	١١,٣	١٠,٤	٦,٦	٦,٠
١٩٧٤	١٥٦,٦	٥١,٦	٣٢,٩	٢٦,٥	١٦,٩	١٩	١٢,١	١١,٣	٧,٢
١٩٧٥	٢٣٤	٩١,٣	٣٩,٠	٤٦,٣	١٩,٧	٣٢,٣	١٣,٨	١٨,٤	٧,٨
١٩٧٦	٣٣٩,٥	١٤٣,٥	٤٢,٢	٦٠,٩	١٧,٩	٥٠,٥	١٤,٨	٢٣,٦	٦,٩
١٩٧٧	٤٥٤,٥	١٧٩,١	٣٩,٤	٧٢,٥	١٥,٩	٥٧,٧	١٢,٦	٣٩,٢	٨,٦
١٩٧٨	٤٥٨,٩	١٩٠,٤	٤١,٤	٨٦,٥	١٨,٨	٦٢,٥	١٣,٦	٤٨,٧	١٠,٦
١٩٧٩	٥٨٥,٧	٢٥٥,٣	٤٣,٥	١١٠,٣	١٨,٨	٧٧	١٣,١	٤٩,٥	٨,٤
١٩٨٠	٧١٦	٣٠٣,٢	٤٢,٣	١٤٩,٢	٢٠,٨	٩٢	١٢,٨	٤٥,٩	٦,٤
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٣٨٩,٧	٣٧,٢	٢١٣,١	٢٠,٣	١٢٠	١١,٤	٧٦,٢	٧,٢
١٩٨٢	١١٤٢.٥	٣٧٥.٢	٣٢.٨	٢٦٩.٨	٢٣.٦	١٣٩.٦	١٢.٢	١٠٣.٥	٩.٠
المتوسط			٣٨,٢		١٩,٣		١٢,٧		٧,٨
١٩٨٣	١١٠٣,٣	٣٦٦,١	٣٣,١	٢٥٠,٦	٢٢,٧	١٦٨,٩	١٥,٣	٨٢,٧	٧,٥
١٩٨٤	١٠٧١,٣	٣٥٩,٧	٣٣,٥	٢٤٥,٧	٢٢,٩	١٥٥,٩	١٤,٥	١٠٢,٣	٩,٥
١٩٨٥	١٠٧٤,٤	٣٤١,٣	٣١,٧	٢٦٣,٦	٢٤,٥	١٦٣,٦	١٥,٢	١٢٣	١١,٤
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٣١٩,٣	٣٧,٥	١٧٢,٢	٢٠,٢	١٦٢,٥	١٩,١	٦٠,٢	٧,٠
١٩٨٧	٩١٥,٦	٣١١	٣٣,٩	٢٣٣,٨	٢٥,٥	١٦٢,١	١٧,٧	٦٦,٦	٧,٢
١٩٨٨	١٠٢١,٧	٣٢٤,٣	٣١,٧	٢٦١,٧	٢٥,٦	١٦٧,٧	١٦,٤	٨٧,٥	٨,٥
١٩٨٩	١٢٣٠,١	٣٩٧,٩	٣٢,٣	٣٣٧,٣	٢٧,٤	١٧٧,٢	١٤,٤	٨٣,٩	٦,٨
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٥٣١,٤	٣٠,٨	٤٣٨,٤	٢٥,٤	٢٢٥	١٣,٠	١٠٧,٨	٦,٢
١٩٩١	١٧١٠,٥	٥٥٢,٥	٣٢,٣	٣٣٨,٦	١٩,٨	٢٧٠	١٥,٧	١٠٤,٥	٦,١
المتوسط			٣٣,٠		٢٤,٠		١٥,٧		٧,٨
١٩٩٢	٢٢١٤	٦٩٨,٧	٣١,٥	٤٦٢	٢٠,٨	٤٢٠,١	١٨,٩	١٥٦,٢	٧,٠
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	٨١٤,٤	٣٣,١	٤٩٨,٨	٢٠,٣	٤٨٠	١٩,٥	١٧٠,٨	٦,٩
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٨٣٨,٢	٣٥,٤	٥٣٠,٥	٢٢,٤	٥٠٢,٩	٢١,٢	١٦٢,١	٦,٨
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٨٥٩,٣	٣٣,١	٦٠٨,٥	٢٣,٥	٥٧٠,٨	٢٢,٠	١٦٥,٥	٦,٣
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥	٩٦٣,٦	٣١,٦	٧٦١,٨	٢٥	٦٤٤,٥	٢١,١	١٨٣,١	٦,٠
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	٩٤٧	٣٢,٥	٦٨٣	٢٣,٤	٦٣٦,٢	٢١,٨	١٩٥,١	٦,٧
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	٨٨٧,٨	٣٢,٧	٥٢١,٦	١٩,٢	٦٩٠,٥	٢٥,٤	١٩٤,٨	٧,١
المتوسط			٣٢,٨	٥٥٠,٦	٢١,٦		٢٠,٢	١٦٦,٥	٦,٧
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	٨٣٤,٩	٣١,٦	٥٦٩,٣	٢١,٦	٦٣٨,٦	٢٤,٢	١٧٣,١	٦,٥
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	١٠٧٤	٣٢,٩	٧٧٣,٧	٢٣,٧	٧١٨,٩	٢٢,٠	١٧٤	٥,٣
٢٠٠١	٣٤٥٣,٧	١٠٨٩,٥	٣١,٥	٨٢٣,٢	٢٣,٨	٨٣٩,٧	٢٤,٣	١٩٢,٢	٥,٥
٢٠٠٢	٣٥٩٩,٢	١٠٣٠,٦	٢٨,٦	٩٠٧,٨	٢٥,٢	٩٦٧,٦	٢٦,٨	١٨٨,٨	٥,٢
٢٠٠٣	٤٠٧٢	١٠٢٣,٢	٢٥,١	١١٢١,٨	٢٧,٥	١١٥١,٢	٢٨,٢	٢٤٨,٩	٦,١
٢٠٠٤	٥٧٩٩,٢	١٢٩٦,١	٢٢,٣	١٧٧٦	٣٠,٦	١٦٨٠,٣	٢٨,٩	٤١١,٤	٧,٠
٢٠٠٥	٧٤٢٢,٨	١٧١٥,٦	٢٣,١	٢٥١٦	٣٣,٨	٢٠٣٠,١	٢٧,٣	٥٠٨,٩	٦,٨
٢٠٠٦	٨١٨٧,٧	١٨٠٠,٦	٢٢,٠	٢٩٣٠,٢	٣٥,٨	٢٢٨٨,٢	٢٨,٠	٤٧٠,٢	٥,٧
المتوسط			٢٧,٣		٢٧,٩		٢٦,١		٦,١

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة

مجموعة دول الاتحاد الأوروبي

احتلت دول الاتحاد الأوروبي مركز الصدارة من حيث المصادر الجغرافية للمستوردات الأردنية على مستوى التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية منذ عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠٠٣، بنسبة بلغ متوسطها ٣٤٪ من اجمالي المستوردات الأردنية، وبمعدل استيراد سنوي بلغ متوسطة ٥٦٠ مليون دينار سنويا، ولكن بعد عام ٢٠٠٢ ونتيجة لزيادة الأهمية النسبية للدول العربية أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الثانية وبنسبة متوسطها خلال الاعوام الاربعة الأخيرة ٢٣٪، وقد استحوذت المانيا على المرتبة الأولى من بين الدول الأوروبية وحصلت على أكثر ٢٨٪ من اجمالي المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي (الجدول رقم ١-١٢) ، وكانت أهم المستوردات الأردنية منها السيارات بشتى انواعها ، وجاءت بعد المانيا من حيث الأهمية كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا بنسب متفاوته بلغ متوسطها ١٧٪ ١٤٪ ٥٪ للدول الثلاث على التوالي. ويذكر ان معظم المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي كانت سيارات واليات ثقيلة وعدد وادوات واجهزة كهربائية[١].

- **الدول الاسيوية غير العربية**

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية بعد الاتحاد الأوروبي ومجوعة الدول العربية؛ حيث استوردت الأردن منها خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ بالمتوسط أكثر من ٢٠٪ من المستوردات الأردنية السلعية ، وقد نمت أهميتها النسبية بصورة تدريجية ، فخلال الفترة الأولى كان متوسط مساهمتها ١٢.٥٪ ارتفع ليصل إلى ٢٦.١٪ خلال الفترة الأخيرة ، وقد كانت اليابان أهم هذه الدول بالنسبة للاردن منذ عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠٠١ بنسبة متوسطها ٦.٤٪ من مجموع المستوردات الأردنية ، بعدها نمت الأهمية النسبية للصين الشعبية، وأصبحت تحتل المرتبة الأولى في هذه المجموعة للسنوات الست الأخيرة ٢٠٠١-٢٠٠٦ بنسبة متوسطها ٧٪ من مجمل المستوردات الأردنية وبمعدل استيراد سنوي بلغ ٢٦٢ مليون دينار سنويا للسنوات الست الأخيرة . وتأتي بعد الصين واليابان من حيث الأهمية في هذه المجموعة كل من كورياالجنوبية واندونيسيا والهند وماليزيا، والتي زادت أهميتها النسبية خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ، لتحصل بالمتوسط على أكثر من ٩٪ من اجمالي المستوردات الأردنية ، ويذكر ان أهم المستوردات الأردنية من هذه المجموعة كانت من السيارات الصغيرة والمتوسطة والاجهزه الكهربائية واجهزة الحاسوب وأجزائها [١].

الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية تطورا واضحا خلال الفترة مدار البحث ، فبعد أن كان معدل المستوردات الأردنية منها ٦٠.١ مليون دينار سنويا خلال الفترة

---

[١] دائرة الإحصاءات العامة ، الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، للسنوات ٢٠٠١ــــ٢٠٠٦.

الأولى ارتفع وبصورة تدريجية إلى ٣٢٧.٧ مليون دينار خلال الفترة الأخيرة . ولكن ما تجدر ملاحظته أن الأهمية النسبية لهذا السوق قد انخفضت وبصورة واضحة وتدريجية نظرا لزيادة أهمية الأسواق الأخرى ، فبعد أن كانت المستوردات الأردنية من السوق الأمريكية تشكل أكثر من ١٥٪ من المستوردات الأردنية الإجمالية في بعض السنوات ، انخفضت وبصورة جلية خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى أدنى نسبة لها خلال العام الأخير ٢٠٠٦ قدرت بـ ٤.٨ % ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى زيادة أهمية الأسواق الأخرى مقارنة بها التي تتمتع بمزايا أعلى منها بالنسبة للأردن . ويذكر أن أهم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية هي : القمح والذرة والطائرات وأجزاؤها واجهزة الحاسوب [١].

[١] دائرة الإحصاءات العامة ، المرجع السابق.

الجدول رقم (١-١٢)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية السلعية حسب أهم الدول (القيمة بالمليون دينار)

السنة	الولايات المتحدة		اليابان		المانيا			العراق		السعودية	
	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية %	القيمة	الأهمية النسبية		القيمة	الأهمية %	القيمة	الأهمية %
						اجمالي المستوردات	الاتحاد الأوروبي				
1973	11.3	10.4	5.3	4.8	8.7	7.6	25.8	0.9	0.8	3.4	3.1
1974	17.6	11.3	7.4	4.7	14.5	9.4	28.1	0.9	0.5	3.7	2.3
1975	24.2	10.3	17.1	7.3	24.9	10.4	27.2	0.6	0.2	22.9	9.7
1976	31	9.1	21.5	6.3	51.9	15.3	36.1	0.8	0.2	34.5	10.1
1977	67.3	14.8	28.7	6.3	63.6	14.6	35.5	0.8	0.1	37.1	8.1
1978	33.6	7.3	30.8	6.7	60.1	14.5	31.5	1.1	0.2	43.5	9.4
1979	43.5	7.4	37.3	6.3	68.2	13.1	26.7	1.9	0.3	69.5	11.8
1980	61.6	8.5	51.3	7.1	92.1	14.1	30.3	2.2	0.3	114	15.9
1981	166.7	15.9	71.5	6.8	111.6	11.5	28.6	0.8	0.1	175.8	16.7
1982	144.3	12.6	87.4	7.6	103.4	9.5	27.5	1	0.1	233.5	20.4
المتوسط	60.1	10.7		6.4		12.0	29.7		0.3		10.8
1983	131	11.8	102.9	9.3	87.3	8.7	23.8	4.8	0.4	211	19.1
1984	119.2	11.1	79.1	7.3	67	6.5	18.6	6	0.5	208.7	19.4
1985	128	11.9	67.8	6.3	65.6	6.2	19.2	72.9	6.7	159	14.7
1986	75.5	8.8	66.6	7.8	65.1	7.8	20.3	80.2	9.4	49.7	5.8
1987	93.4	10.2	55.7	6.0	70.5	7.0	22.6	99.4	10.8	76.7	8.3
1988	128.9	12.6	54.1	5.2	65.9	6.5	20.3	117.3	11.4	74.2	7.2
1989	170	13.8	45.8	3.7	80.8	7.1	20.3	212.6	17.2	32	2.6
1990	299.5	17.3	54.3	3.1	101.2	6.2	19.0	273.1	15.8	76.4	4.4
1991	178.2	10.4	61.1	3.5	133.2	7.0	24.1	187.8	10.9	27.6	1.61
المتوسط	143.2	12.٠		٥.٨		7.1	21.0		9.4		9.3
1992	246.2	11.1	132.2	5.9	186.7	8.5	26.7	295.4	13.3	39.3	1.7
1993	311.5	12.6	123.6	5.0	202.8	7.5	24.9	307	12.5	48.6	1.9
1994	232.5	9.8	93.6	3.9	184.3	7.8	21.9	298.3	12.6	71.5	3.0
1995	240.5	9.2	91.4	3.5	218.4	7.3	25.4	316.3	12.2	91.4	3.5
1996	294.9	9.6	12.9	0.4	242.2	8.0	25.1	358.5	11.7	91.5	3.0
1997	275	9.4	147.7	5.0	292	10.1	30.8	364.3	12.5	103.2	3.5
1998	258.1	9.5	158.9	5.8	265.8	9.7	29.9	240.1	8.8	101.5	3.7
المتوسط	254.6	10.2		4.0		8.2	25.8		11.7	71.8	2.9
1999	259.7	9.8	166.2	6.3	256.8	9.7	30.7	296	11.2	107.2	4.0
2000	322	9.8	127.7	3.9	375.2	10.5	34.9	483.9	14.8	106.2	3.2
2001	280.7	8.1	124.1	3.5	317.1	9.5	29.1	485.6	14	111	3.2
2002	278.6	7.7	112.5	3.1	329.7	9.1	31.9	532.4	14.7	102.5	2.8
2003	276.2	6	141.5	3.4	320.2	8.2	31.2	265.6	6.5	459.4	11.2
2004	393.9	6	189.9	3.2	394.9	6.0	30.4	45.6	0.7	1146	19.7
2005	417.0	5.6	210.4	2.8	597.1	8.0	34.8	19.7	0.02	1758	23.6
2006	393.3	4.8	253.4	3.1	645.1	7.9	35.8	5.1	0.01	2081	28.0
المتوسط	327.3	8.1		3.9		8.5	31.8		10.3		7.4

- المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة

ثانياً: سياسة التجارة الخارجية الأردنية وتطورها

تعرف السياسة التجارية على أنّها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف توجيه صادراتها ومستورداتها الوجهة التي تناسبها، وتخدم مصلحتها وفقاً للظروف العامة التي تعيشها [1]، وتتظافر مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أية اهداف ترمي إليها السياسة الاقتصادية بشكل عام ، التي من ضمنها تحقيق موارد لخزينة الدولة لتمويل الإنفاق العام، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية . وللسياسة التجارية ادوات تتمثل في الاجراءات الإدارية ، ورخص الاستيراد والتصدير ، ونظام الحصص، والتعرفة الجمركية ، والرقابة على العملة الأجنبية وادارة سعر الصرف . وتستخدم الدولة هذه الأدوات لإختيار سياسة تجارية حرة أو مقيدة أو مختلطة، وذلك حسب ظروفها وحسب المرحلة التي تعيشها .

في الأردن تركزت السياسة الاقتصادية الأردنية– ومنذ بدء التخطيط التنموي فيها– على تحقيق أكبر حجم من الناتج القومي الإجمالي ، وكان التركيز في بداية العهد منصبا على التصنيع الإحلالي المرتكز على المواد الأولية المتوفرة في الأردن ، واستخدمت السياسة التجارية المقيدة لحماية الصناعة المحلية بكل أساليب الحماية الممكنة ، فخلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى بداية السبعينيات كانت الأنظمة والقوانين الصادرة وتعديلاتها في تلك الفترة، تنص على اخضاع جميع البضائع المستوردة إلى المملكة التي تزيد قيمتها عن خمسين دينار لرخص الاستيراد ، ويمكن للجهة المعنية في الإصدار حق رفض منح اية رخصة أو منحها بشروط معينة تحددها وفقا لظروف الأرصدة من العملة الصعبة ، ويمكن حظر استيراد بعض السلع لحماية المنتجات المحلية المماثلة للسلع المستوردة ، وقد كان يحدد أحيانا مقادير وأنواع البضائع المسموح استيرادها والمبالغ المقرر صرفها للاستيراد بصفة عامة، كما وتحدد مخصصات كل مادة حسب حاجة البلاد إليها وفقا لقرار صادر عن اللجنة الاقتصادية . وقد كانت القوانين تجيز لمجلس الوزراء حصر استيراد البضائع كليا أو جزئيا في بلد معين، إذا تبين له أن هناك صعوبات في أرصدة المملكة من العملة الأجنبية ، أو كان ذلك لأغراض حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية أو لأغراض الاتفاقيات المعقودة مع المملكة[2].

وخلال تلك الفترة فرضت رقابة صارمة على العملة الأجنبية، لا سيما المدفوعات التجارية ، فالمصدرون مطالبون بإعادة أثمان صادراتهم بالعملات المقبولة لدى البنك المركزي، والمستوردون يشترط عليهم الحصول على ترخيص عملة من البنك المركزي او احد البنوك

---

[1] الفيتوري ، عطيه المهدي ، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٧٧.

[2] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

– الشريف ، بدر ، استراتيجية احلال المستوردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٥.

– المحتسب، بثينة ، احلال المستوردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٢.

المرخصة من اجل اجراء أي تحويل إلى خارج المملكة لتغطية أثمان البضائع المستوردة ، وقد كانت التعرفة الجمركية المطبقة خلال تلك الفترة مرتفعة جدا على السلع المستوردة التي لها مثيل منتج محلي ، في حين تنخفض وبصورة نسبية على مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة والمواد الخام اللازمة للانتاج المحلي ، كل ذلك بغرض حماية المنتجات المحلية واحلال المستوردات من ناحية ، وللمحافظة على رصيد المملكة من العملة الأجنبية ولضمان إيراد لخزينة الدولة من ناحية ثانية.

بقي هذا التشدد في السياسة التجارية حتى عام ١٩٧٣ ، بعدها- ولغرض زيادة وتحسين حجم القاعدة الإنتاجية للصناعات الأردنية- طرح المخططون سياسة بديلة أكثر مرونة من سياسة الحماية المتشددة المطبقة خلال الفترات الماضية ، هدفها إعطاء المزيد من الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، لإنشاء الصناعات التصديرية جنباً إلى جنب مع الصناعات الإحلالية، ولتحقيق ذلك تمت إعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام والسلع الرأسمالية والوسيطة التي تدخل في الصناعة، بما يضمن تشجيع الصناعة المحلية، وفي الوقت نفسه حمايتها من المنافسة الأجنبية ، وقد تم إجراء عدة تعديلات على القوانين والانظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وتم بموجبها إزالة الحماية الإغلاقية عن كثير من السلع واستبدالها بأخرى جمركية، وقد صاحب ذلك مزيد من التحرر على صعيد النقد الأجنبي، وتمت إعادة النظر في القيود المباشرة ومنع الاستيراد ورخص الاستيراد ، وقد تم أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والمنتج مثيلها محليا مثل الصناعات الكيميائية ، الألبسة والأحذية وسلع أخرى كثيرة .

لغاية عام ١٩٨٢ بقيت السياسة التجارية تتسم بالمرونة مقارنة بما كانت عليه قبل منتصف السبعينيات ، من حيث القيود الكمية والتعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات، بعدها واجه قطاع الصناعة ارتفاعاً في التكاليف، وتقلصاً في الأسواق الخارجية، ونقصاً في العملة الصعبة، نتيجة الكساد الذي أصاب المنطقة، فبدى للحكومة ضرورة الحد من الاستيرادات، وتشديد الحماية مرة أخرى لإحلال الواردات من السلع والخدمات بالمنتجات الأردنية[١] ، وتحقيقا لذلك قامت الحكومة بوضع قيود من جديد على المنافسة الخارجية، ففرضت معدلات تعرفة جمركية عالية على مجموعة كبيرة من السلع ، ووضعت قيود كمية على سلع مستوردة شكلت المستوردات منها أكثر من ٤٠٪ من قيمة ناتج الصناعة المحلية خلال

[١] النادي ، علي ، دراسة تحليلية للانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة الاردني ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٧ ، ص ٣١.

العام ١٩٨٧ [١]، وتم حظر استيراد العديد من السلع وبعض السلع ذات القيمة العالية وتم رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى متنوعة، كما وتم تعويم سعر صرف الدينار الأردني بهدف تضييق الفجوة بين موارد البلاد ومدفوعاتها من العملة الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمته مقابل الدولار الأمريكي بما نسبته ٥٠٪ من القيمة السابقة.

لقد أفادت الدراسات [٢]إن السياسة التجارية المتشددة التي اتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة نشأ عنها كثير من الصناعات المحلية غير كفؤة ، وقد ساعد على نشوئها البيئة الاحتكارية التي اكتسبتها نتيجة للقيود التي فرضها النظام التجاري ، مما منع حصول تغيرات في نمط وهيكل قطاع الصناعة لفترة طويلة من الوقت ، رغم الاهتمام المتواصل الذي أولته الخطط التنموية المتعاقبة للقطاع الصناعي والإنتاجي السلعي ، وبقي هذا القطاع يعتمد على المواد الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة ويعاني دوما من تدني في قيمة الصادرات الصناعية؛ نتيجة لضعف التكامل والتنسيق على المستويين المحلي والعربي ، وقد سيطرت الصناعات الصغيرة على هيكل الصناعات الأردنية بشكل عام، ولم تستفد من وفورات الحجم الكبير ، وقد لوحظ ارتفاع أسعار بعض المنتجات الصناعية المحلية عن أسعار مثيلاتها المستوردة ، ذلك لأن بعض الصناعات المحلية القائمة التي تمتعت بحماية زائدة لم تهتم بتحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج ، وقد كان هدفها تحقيق أعلى ربح ممكن على حساب الجودة، بواسطة منع استيراد السلع المثيلة لها وارتفاع الرسوم الجمركية على استيراد تلك السلع إن سمح باستيرادها ، وفي الوقت نفسه مستفيدة من التخفيضات الجمركية والتسهيلات التي تقدمها الدولة للسلع الوسيطة والمواد الخام المستخدمة.

ونتيجة لذلك وبعد ظهور أزمة المدفوعات في نهاية عام ١٩٨٨، لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة في تطبيق حزمة من الاصلاحات الاقتصادية، شملت اصلاح نظام التعرفة الجمركية ونظام التجارة الخارجية وذلك باتجاه تحريرها ، من خلال إزالة أو تخفيض أية قيود كمية أو رخص على الاستيراد والتصدير ، والتخفيض التدريجي لمعدل الحماية الجمركية لبدائل المستوردات بالإضافة إلى إجراء إصلاحات موازية على صعيد نظام

تشجيع الاستثمار وإصلاحات مؤسسية أخرى بهدف دعم وتنمية قطاع الصناعة لتحقيق تكامل أفضل للصناعة الأردنية مع الاقتصاد العالمي، من خلال تحسين واستغلال الموارد المتاحة، وتوجيهها نحو الصناعات التصديرية وتوسيع قاعدة التصدير ، ومن خلال الضغط غير المباشر

---

[١] البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٨، ص ٥٤.

[٢] للمزيد يمكن الرجوع إلى : الشريف ، بدر ،مرجع سابق.

على المنتجين المحليين لتحسين جودة منتجاتهم ، وإجبارهم على تحديد أسعارها في جو تنافسي لا احتكاري لخلق نوع من المنافسة في السعر والجودة بين السلع المنتجه محليا والسلع المستوردة.

وقد اخذت الاجراءات التحررية تأخذ مجراها بصورة فعلية خلال العام ١٩٩٢ في إطار البرنامج التصحيحي للفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨) ، حيث تم رفع القيود الكمية على كثير من السلع ، ليصبح حجم الصناعة المحمية بهذا الأسلوب لا يتعدى٧٪، مقارنة مع ٤٠٪ خلال العام ١٩٨٨ ، كما وتم تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية إلى ٦٠٪، ومن ثم إلى ٥٠٪ للسلع التي لها بديل محلي بإستثناء السلع الكمالية [٢] . وقد أدت هذه الإجراءات إلى التقليل بشكل كبير من تباين معدلات الحماية بين الصناعات المحلية ، وأتاحت المجال أمام تحفيز الاستثمار ، ولا سيما في قطاع التصدير ، الذي حظي بإهتمام كبير خلال هذه الفترة، وذلك من خلال وضع البرامج اللازمة لتوفير التمويل المناسب لمستلزمات هذا القطاع واستكشاف فرص التصدير للخارج .

وخلال العام ١٩٩٤ أخذت اتجاهات الاقتصاد الأردني تتبلور بصورة واضحة نحو مزيد من الانفتاح ومزيد من الحرية الاقتصادية والتحرر التجاري ، وبالتالي مزيد من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فعمدت الحكومة خلال العام ١٩٩٤ وما بعده إلى اجراء اصلاح مالي وضريبي واسع النطاق ، تحضيراً للدخول في منظمة التجارة العالمية ، وقد شمل ذلك تخفيضاً كبيراً في الرسوم الجمركية، وإزالة شبة كاملة لرخص الاستيراد، ونظام الحصص، وتحرير القيود المفروضة على مراقبة النقد الأجنبي، بهدف إزالة أي تحيز ضد المستوردات، وذلك في إطار الالتزام القانوني للاردن بالاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الخصوص ، ولا سيما منظمة التجارة العالمية ، كما وقع الأردن على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات في مجال التجارة الخارجية التي عملت على ربطه بتكتلات اقتصادية إقليمية ودولية مختلفة فرضت عليه جملة من الالتزامات القانونية تتعلق بالتجارة الخارجية وتحريرها.

ثالثاً: الاتفاقيات التجارية:

في سعيه نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية تمشياً مع التوجهات العالمية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أصبحت إحدى سمات القرن الحادي والعشرين – وقع الأردن عدداً من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف والجماعية، التي كان من شأنها تعزيز دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني ، وأهم هذه الاتفاقيات:

---

[٢] النادي ،علي ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

١- اتفاقية الجات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تقدم الأردن في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٣ بطلب للانضمام إلى ما كان يعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ، وهي معاهدة دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية، التي تعترض انسياب السلع بين الدول ، وذلك لخلق بيئة دولية تنافسية تغذيها المفاهيم الكلاسيكية لحرية التجارة [١]، وترتكز على خمسة مبادئ أساسية هي[٢]:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويقصد به تعميم أية ميزة تمنحها دولة متعاقدة لأي طرف آخر على جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية .[٣]
- مبدأ المعاملة الوطنية : ويعني معاملة المنتج المستورد معاملة المنتج المحلي من حيث الرسوم والضرائب، وأية إجراءات إدارية أو تشريعات داخلية .
- مبدأ الحماية من خلال التعرفة الجمركية : يسمح باستخدام التعرفة الجمركية كشكل من أشكال الحماية فقط، ويحظر استخدام القيود غير الجمركية.[٤]
- مبدأ المعاملة التفضيلية للبلدان النامية: حيث ينطوي هذا المبدأ على منح البلدان النامية معاملة تفضيلية، لإتاحة الفرصة لها في إتمام برامجها التنموية.
- مبدأ مكافحة الإغراق : ويقصد به عدم تصدير المنتجات بأسعار تقل عن السعر الطبيعي في بلد المنشأ اذا كان يلحق الضرر بالمنتجين المحليين في البلد المستورد .

وبتاريخ ١٩٩٥/١١/١٥ تم تحويل الطلب الأردني إلى طلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، التي أعلن عن إنشاءها بموجب اتفاق مراكش خلال شهر نيسان من العام ١٩٩٤، كخلف قانوني ومؤسسي لاتفاقية الجات، وأصبحت المظلة التي تنطوي تحتها اتفاقية الجات والاتفاقيات الجديدة التي تشمل كل ما له علاقة بالتجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الاستثمار أو حقوق الملكية الفكرية وغيرها .

تمكن الأردن بعد جولات عديدة من إنجاز كافة استحقاقات ومتطلبات الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية وذلك بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٠ ، التي شملت إزالة جميع القيود الكمية والإدارية والفنية المفروضة على التبادل التجاري ، والتقيد بانظمة وقواعد الجات فيما يتعلق برخص الاستيراد وقواعد المنشأ ومكافحة الإغراق وإجراءات الحماية ، إضافة إلى تخفيض نسب التعرفة الجمركية بحدها الأعلى إلى ٣٠٪ في العام ٢٠٠٠، ومن ثم إلى ٢٥٪

---

[١] Peter Gallagher ,Guide to the WTO and the Developing Countries , Kluwer Law International ,London , 2000,P.2.

[٢] WTO, The Legal Text ,opp. cit,p.17.

[٣] يستثنى من ذلك الدول الأعضاء في اتحادات جمركية او مناطق تجارة حرة كما ورد في المادة ٢٤ من الاتفاقية ، وكذلك يستثنى ما تمنحه الدول المتقدمة للدول النامية او الاقل نموا من معاملة تفضيلية او تخفيضات جمركية.

[٤] يستثنى من هذا المبدأ في حال وجود خلل في ميزان المدفوعات والغرض تصحيحه .

خـلال العـام ٢٠٠٥، وأخيـرا ليسـتقر سـقف التعرفـة الجمركيـة الأردنيـة عنـد مسـتوى ٢٠٪ عام ٢٠١٠. [١]

تضمنت عضوية الأردن في المنظمة الاستفادة من المعاملة التفضيلية للسلع والخدمات ضمن إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في اسواق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، والبالغ عددها حاليا ١٥٣ دولة [٢]، كما ويستطيع تطبيق اتفاقيات المنظمة الخاصة بحماية المنتجات المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة، مثل الاغراق والدعم وتزايد المستوردات المفاجئ الذي يكون له أثار سلبية على الصناعة المحلية. وفي الوقت نفسه ترتب على الأردن التزامات كبيرة في مجال حماية الملكية الفكرية، وفي مجال الغاء الدعم الموجه لبعض الصناعات الأردنية والمنافسة الكبيرة التي ستتعرض لها المنتجات الأردنية في السوق المحلية وفي الأسواق الدولية من جراء تحرير التجارة الخارجية.

٢- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

في إطار تطوير وتوسيع حجم التبادل التجاري وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي العربي ، تم بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لبرنامج تنفيذي محدد يتماشى مع أوضاع واحتياجات جميع الدول العربية، كما ويتماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية ، استنادا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الموقعة بين الدول العربية خلال العام ١٩٨١. حيث نص البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من ١٩٩٨/١/١ ، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية (١٠٪) ، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع بداية عام ٢٠٠٥ [٣].

جميع الدول العربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء اربع دول هي: موريتانيا ، والجزائر ،وجزر القمر والصومال ، وجميع الدول الأعضاء تطبق حاليا التخفيض الجمركي بنسبة ١٠٠٪ اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١ باستثناء فلسطين (لها معاملة خاصة بموجب قرار القمة العربية غير العادية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٢) ، والسودان واليمن حيث يطبقان تخفيض بنسبة ١٦٪ اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ للوصول إلى تخفيض كامل مع نهاية عام ٢٠١٠، وذلك بناء على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، حيث اتفقت الدول العربية الأعضاء على منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية .

---

[١] تم استثناء كل من التبغ والكحول والمركبات من التخفيض .

[٢] Web site : www.wto.org

[٣] الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، ١٩٩٧.

وتعامل السلع التي تدخل التبادل في إطار منطقة التجارة الحرة معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية ، ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

٣- اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين في ٢٠٠٠/١٠/٢٤، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١٢/١٧/ ٢٠٠١ وتقع هذه الاتفاقية في (١٩) مادة تتناول مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية، مع ملاحق خاصة بالرسوم الجمركية والالتزامات في القطاعات الخدمية وتطبيق قواعد المنشأ، وتغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة انتقالية مدتها (١٠) سنوات كحد أقصى لإزالة الرسوم الجمركية، يجري خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب الجدول الزمني المبين أدناه[١].

إذا كان الرسم الجمركي:	فانه سيزال على فترة زمنية مقدارها:	بمقدار تخفيض
أكبر من (٠٪) و أقل من أو يساوي (٥%)	سنتان	قسطين متساويين
أكبر من (٥٪) و أقل من أو يساوي (١٠%)	٤ سنوات	أربعة أقساط متساوية
أكبر من (١٠٪) و أقل من أو يساوي (٢٠٪)	٥ سنوات	خمسة أقساط متساوية
أكبر من (٢٠٪)	١٠ سنوات	عشرة أقساط متساوية

هناك عدد من السلع تخضع لجدولة زمنية مختلفة لتفكيك الرسوم الجمركية ، مثل اللحوم والدواجن والسيارات الأمريكية المنشأ المستوردة من قبل الأردن . وتخضع بعض السلع والمنتجات الأردنية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحصص كمية ، تزداد بنسب سنوية إلى ان تزال هذه الحصص نهائيا في بداية السنة العاشرة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وجميعها مبينة في ملاحق خاصة بالاتفاقية .

٤- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

[١] الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن والولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠٠١ ، العدد ٤٤٩٦ ، ص ٢٧٠٤.

وقع الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة عام ١٩٩٧؛ حيث توفر الاتفاقية للسلع الأردنية فرصة دخول سوق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية أو أية رسوم وضرائب أخرى ، وكذلك من أي من الحصص الكمية التي قد تكون مفروضة على السلع المصدرة ، على أن تحقق قيمة مضافة ٣٥٪ على الأقل من قيمة السلعة المنتجة شريطة استيفاءها لشروط معينة ضمن القوانين الأمريكية المعنية إلى جانب المعايير التي تنص عليها الاتفاقية نفسها . ويذكر أن عدد المناطق الصناعية المؤهلة حاليا ١٣ منطقة ، ثلاث منها مناطق حكومية ، والباقية يمتلكها القطاع الخاص ، وتتركز صناعاتها في قطاع الألبسة والمنسوجات[١] .

٥- اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ بهدف تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ، والتعاون في كافة المجالات . وجاءت هذه الاتفاقية في إطار إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي حدد سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية ، والهادفه إلى إنشاء منطقة موسعة على جانبي حوض المتوسط يسودها التعاون والتضامن في كافة المجالات وإعطاء بعد جديد للعلاقات الاقتصادية المستقبلية.

دخلت اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١ ، وفي الجانب الاقتصادي تضمنت الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة ١٢ سنة من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ، تعفى بموجبها المنتجات الصناعية المنتجة في الأردن المصدرة إلى أسواق الدول الأوروبية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مباشرة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وفي المقابل ونتيجة لاختلاف المستويات التنموية والصناعية، فسيقوم الأردن بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، ويمتد إلى ١٢ سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء قائمة محددة من المنتجات التي لن يشملها الإعفاء، وذلك وفقا للجدول المبين في الملحق رقم (٤). [٢]

رابعاً: خلاصة الاسباب التي ادت إلى تحرير التجارة الخارجية :

بعد أن استعرضنا فيما سبق واقع الاقتصاد الأردني وملامح التطورات التي شهدها خلال الفترات الماضية من خلال محاوره الأساسية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته وميزان المدفوعات ، وقدمنا تحليلاً تفصيلياً لواقع التجارة الخارجية والتطورات التي شهدتها السياسة التجارية الأردنية – يمكن ان نخلص فيما يلي إلى أهم الأسباب التي دفعت بالسلطات الأردنية تجاه تحريرالتجارة الخارجية وتوقيع اكبرعدد ممكن من اتفاقيات التجارة الحرة :

---

[١] Ministry of Industry and Trade(2007) , Economic and Trade Agreement of tha Hashemite Kingdom of Jordan,Amman ,p.13.

[٢] وزارة االتخطيط ، اتفاقية الشراكة الاردنية الأوروبية ، ٢٠٠٠.

- فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية وتوسيع الأسواق التقليدية القائمة ، للتخلص من مشكلة ضيق السوق المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ، التي سببت ارتفاعاً في كلف الإنتاج ، وانخفاضاً في كفاءة الاستثمار نتيجة عدم مقدرة القطاعات الإنتاجية زيادة حجم إنتاجها، واستغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة للوصول إلى المستوى الأمثل الذي يسمح لها الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل ووفورات الحجم الكبير .

- فتح المجال أمام قوى السوق وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية للعمل على إعادة هيكلة القطاع الصناعي، بما يضمن تحسين كفاءة استغلال الموارد وتخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، من خلال تحسين البيئة التنافسية وبالتالي تحسين مستوى الكفاءة الفنية لتشغيل عوامل الإنتاج ، في إطار برامج الاصلاح والتصحيح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة بمساعدة المؤسسات الدولية ، التي تؤدي إلى انتقال جزء من رأس المال والعمل العاملين في القطاعات الاقتصادية الأقل ربحية إلى القطاعات المنافسة التي تتمتع بربحية وإنتاجية أعلى ، مما يحقق نمواً صافياً في الإنتاج المحلي .

- خلق نوع من المنافسة في السعر والجودة بين السلع المنتجه محلياً والسلع المستوردة، بهدف الضغط غير المباشر على المنتجين المحليين ، لتحسين جودة منتجاتهم مقارنة بمثيلاتها المستوردة وإجبارهم على تحديد أسعارها في جو تنافسي لا احتكاري؛ حيث لوحظ أن أغلب الصناعات المحلية القائمة، التي تمتعت بحماية تجارية، لم تهتم في تحسين جودة منتجاتها أو تخفيض تكاليف إنتاجها ، وكان هدفها تحقيق أكبر ربح ممكن ولو كان على ذلك على حساب الجودة أوالسعر أو تبديد الموارد، مستفيدة من الحماية التجارية التي توفرها الدولة، من خلال منع الاستيراد أو تقييده أو رفع الرسوم الجمركية أو أية قيود أخرى تفرضها الدولة على السلع المثيلة المستوردة .

- عدم تحقيق السياسة التجارية الحمائية للأهداف التي وضعت لأجلها ، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية ، وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي ، والحد من العجز في الميزان التجاري ؛ حيث استمرت الصناعة المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية وأصبحت بمثابة الحق المكتسب لها ، الأمر الذي أدى إلى نشوء كثير من الصناعات الأردنية غير الكفؤة ، والتي لا ترقى إلى مستوى منافسة السلع المستوردة ، ولم تحاول جديا هذه الصناعات الاستفادة من الحماية التجارية الممنوحة لها وإحداث التطوير المطلوب ، وساعد على بقائها فقط البيئة الاحتكارية التي اكتسبتها

نتيجة للقيود التي فرضها النظام التجاري الحمائي على المنتجات المثيلة المستوردة ، وفي الوقت نفسه زاد الاعتماد وبشكل دائم على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة ولم يتم التحول لإنتاجها محليا ؛ حيث إنحصر الإنتاج المحلي على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذي ساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري.

- الحماية التجارية والحوافز التي قدمت للصناعة الإحلالية من تدابير تشجيع الاستثمار، وسياسات توجيه الائتمان ، والمحافظة على سعر صرف مبالغ فيه – أدت إلى إضعاف حوافز التصدير، وتحول المصادر والموارد من هذا القطاع إلى قطاع الإنتاج للسوق المحلي، الذي يتميز بمعدلات ربحية أعلى وبمعايير جودة ومواصفات أسهل .

- إيجاد بيئة ملائمة لجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات ورؤوس الاموال الأجنبية، وذلك من خلال فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأردنية ، وإضافة السوق العالمية للسوق المحلية؛ مما يخلق طلباً اضافياً يمكن بمقتضاه إقامة مشروعات استثمارية جديدة وكبيرة كان يستحيل إقامتها في ظل السوق المحلية الضيقة ؛ نتيجة حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية ليس بالإمكان توفيرها بدون الاستثمار الأجنبي وبدون سوق واسعة.

- رفع معدلات النمو في القطاعات التصديرية ، التي بدورها تعمل على تنمية المدخرات المحلية، وزيادة الاعتماد على الذات في توفير العملات الأجنبية اللازمة لتوفير السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، بدل الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية المتذبذبة أو القروض ذات الشروط الصعبة التي أدخلت الأردن في أزمات اقتصادية خانقة نتيجة الاعتماد الكبير عليها، وكادت أن تؤدي إلى انهياره خلال العام ١٩٨٨.
- تنمية قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق تكامل أفضل للصناعة الأردنية مع الاقتصاد الخارجي، من خلال الاستفادة من فرص تراكم المنشأ مع الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات تجارة حرة، الأمر الذي يساعد الصناعة الأردنية على تحسين استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة، وتوسيع قاعدة التصديروتنويعها، بدلاً من الاعتماد وبصورة كبيرة على تصدير المواد الخام التي تتسم بضعف مرونة الطلب عليها ؛ لا سيما أن أسعارها تتحدد عالميا، وليس بوسع دولة صغيرة مثل الأردن تحديدها أو التأثير عليها.

- تحرير التجارة الخارجية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة ملحة لجميع الدول؛ للمحافظة على حصتها في التجارة الدولية ضمن ضوابط تنظم العلاقات

الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، والبقاء خارج إطار هذه المنظومة يترتب عليه خسارة كبيرة ، لكون أكثر من ٩٢٪ من التجارة الدولية تسيطر عليها حاليا الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى أصبحت منظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير تمثل الأعمدة الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وشروط التعامل مع اي منها تستند إلى مبادئ تحرير التجارة الخارجية. والأردن كونها دولة صغيرة ضعيفة الموارد محدودة القدرات، لا تستطيع الاستغناء عن التعامل مع هذه المؤسسات لتمويل برامجها التصحيحية والتنموية.

خلاصة القول إن الهدف الأساسي من تحرير التجارة الخارجية دفع النمو الاقتصادي نحو الزيادة والارتفاع ، من خلال زيادة كفاءة التصنيع ، وتطوير أساليب الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة ، ورفع كفاءة وانتاجية العناصر الإنتاجية واستخدامها بشكل أفضل ، وإنشاء مشاريع صناعية كبيرة تساهم في تحقيق الأهداف التنموية ليصل المنتجون من خلالها إلى الحجم الأمثل ، لتحقيق وفورات الإنتاج التي تقلل من كلفة الإنتاج وترفع من مستوى إنتاجية وكفاءة العناصر الإنتاجية ، التي بدورها تؤدي إلى منافع كثيرة تعود على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتسهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنيين، وتوفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هل حققت سياسة التحرير التجاري التي اتبعها الأردن منذ عام ١٩٩٢ ولغاية الآن الأهداف المرجوة منها في قطاع الصناعة التحويلية ام لا؟ هذا ما سيتم الكشف عنه في الفصول اللاحقة إن شاء الله .

الفصل الثاني
واقع قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

الفصل الثاني
واقع قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

المقدمة،،

تبرز أهمية التصنيع في اقتصادات الدول من كونه يمثل المحرك الأساس لنمو وتطور عملية التنمية الاقتصادية ؛ لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، كونه من أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى ؛ لارتفاع نسبة مدخلاته منها ، وارتفاع نسبة مدخلاتها منه ، وقدرته الكبيرة على استيعاب التطورات التكنولوجية والعلمية ، وعلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص وتطوير أساليب الإنتاج . لذا تحاول الدول النامية جادة تبني سياسة التصنيع لإحداث تغيير جذري في السياسة الإنتاجية لمجتمعاتها؛ لزيادة فرص الاستفادة من الثروات المحلية والموارد المتاحة وخلق مواطن جديدة للعمل وزيادة وتنويع مصادر الدخل.

تسعى الدول النامية من خلال التصنيع إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، من أجل الوصول إلى تنمية اقتصاداتها بالشكل الذي يماثل الدول المتقدمة التي نجحت في تحقيق معدلات نمو عالية عبر السنوات الماضية ؛ نتيجة اعتمادها على القطاع الصناعي بصورة أساسية ، نظرا لدوره الرائد في انتاج العديد من السلع في شتى مجالات الصناعة الخفيفة والثقيلة والاستهلاكية والإنتاجية ، وحقق تقدماً ملموساً في مجال تطبيق التطورات العلمية والتكنولوجية وخلق التراكم الرأسمالي ، ورفع معدلات القيمة المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية.

وقد دلت كثير من تجارب الدول على وجود علاقة إيجابية بين التصنيع وبين معدلات نمو الدخل القومي ، وذلك من خلال المساهمة المتزايدة للقطاع الصناعي في ذلك الدخل، وما ينتج عنه من إقامة المزيد من المشاريع الصناعية ، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتحسين الإنتاج والإنتاجية ، وتصحيح الاختلال في هيكل الصادرات ، والمساهمة في حل مشكلات البطالة من خلال استيعابه لفائض القوى العاملة ، وخير مثال على ذلك تجربة دول جنوب شرق أسيا ، النمور السبعة ، التي بينت إمكانية الانتقال بالتصنيع من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التقدم الاقتصادي.

ولم يكن الأردن بعيدا عن الدول النامية ، كونه يعد واحدا منها ، ويتسم بسماتها ، فقد اعتمد التنمية الصناعية كهدف استراتيجي خلال الفترة الماضية ، وغير وبدل في السياسات الصناعية والتجارية وطورها وعكسها في خططه التنموية المتلاحقة؛ لزيادة وتنويع الإنتاج

الصناعي؛ ولإحداث تغيير في الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة التحويلية؛ للنهوض بهذا القطاع والوصول به إلى مرتبة مقبولة تحقق الأهداف التنموية المنشودة، باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة والمعتمدة على التطور التكنولوجي ، واستغلال المواد الأولية المحلية في التصنيع وتحقيق قيمة مضافة بدلا من تصديرها بصورتها الخام بأسعار منخفضة ومتقلبة دوليا والتي تنعكس على الاقتصاد بصورة مباشرة بزيادات متواصلة بالدخل وبالتالي رفع مستويات المعيشة لمعظم افراد المجتمع .

بدأ الأردن خطواته بهذا الاتجاه بصورة أساسية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وبالتحديد بعد الازمة الاقتصادية التي اصابت الاقتصاد الأردني في نهاية الثمانينيات ، منطلقا من مبادىء أساسية مفادها ان قدرته على تنمية الصناعة المحلية لديه تعتمد بصورة أساسية على مدى استقرار السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والصناعية ، وعلى مدى انفتاح اقتصاده على العالم الخارجي ، وتوفر أسواق خارجية لاستيعاب وتصريف منتجاته ، ومنحها فرصة الاستفاده من وفورات الحجم ، التي لا تتحقق في الأسواق المحلية الضيقة ، أخذا بعين الاعتبار أن حجم الاقتصاد وموارده الطبيعية ومستوى التراكم الرأسمالي لديه تمثل تحديات كبيرة أمام الاقتصاد الأردني .

في هذا الإطار ، وفي ظل تباين الأراء حول أثار السياسات الاقتصادية التي انتهجها الأردن في بداية تسعينيات القرن الماضي ، انسجاما مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، ولا سيما في إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية ، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقع عليها الأردن ، وأثارها المباشرة على قطاع الصناعة التحويلية – سنلقي الضوء في هذا الفصل على واقع قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، وعلى التطورات الهيكلية والكمية التي طرأت عليه وعلى نقاط الضعف والقوة فيه خلال الفترات الماضية التي أعقبت تحرير التجارة الخارجية ، كخطوة أولى للتعرف على بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد ماهية العلاقة التشابكية بين تحريرالتجارة الخارجية، وبين قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة اجتهد الباحث في تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث هي :

المبحث الأول : تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية

المبحث الثاني : تطور الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية

المبحث الثالث : تطور إنتاجية العامل ورأس المال في قطاع الصناعة التحويلية

المبحث الرابع : تطور الهيكل الإنتاجي والتغيرات الهيكلية

المبحث الخامس : تطور المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية

الخلاصة : خلاصة التغيرات الديناميكية على قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية

انسجاما مع الفصل السابق تم اعتماد الفترات الزمنية الأربعة ، وفقا للمراحل التي مر فيها الاقتصاد الأردني لغرض تسهيل دراسة تطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن عبر السنوات الماضية ، فهذه المراحل تعطي صورة واضحة عن العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر قي التغيرات والتطورات التي طرأت على قطاع الصناعة التحويلية . ولغرض التحليل الإحصائي تم اعتماد التصنيف الدولي القياسي للصناعة (International Standard Industrial Classification (ISIC) الذي يعتمده الأردن في عرض احصاءاته ، الذي يصنف الصناعة التحويلية إلى القطاعات التالية : المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (الفصول رقم ١٥ – ١٦) ، والمنسوجات والملبوسات والجلود (الفصول رقم ١٧ – ١٩) ، والاخشاب ومنتجاته (الفصول رقم ٢٠ و ٣٦) ، والورق ومنتجاته والطباعة والنشر (الفصول رقم٢١ –٢٢)، والمنتجات الكيميائية والنفطية واللدائن(الفصول رقم٢٣–٢٥)، والمنتجات المعدنية اللافلزية (الفصل رقم ٢٦) ، والمنتجات المعدنية الفلزية (الفصول رقم ٢٧ – ٢٨) ،والألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية (الفصول من ٢٩ – ٣٤) [١].

[١]) تم تجميع الفصول لغرض تسهيل العرض والتحليل

المبحث الأول
تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية

تعد القيمة المضافة من أهم المؤشرات التي تقيس التطور الصناعي الكمي ، إذ أن تناميها يعكس دور قطاع الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية ، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الانشطة الاقتصادية . ويقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي من العملية الصناعية مطروحا منه قيمة الاستهلاك الوسيط الذي يمثل المستلزمات السلعية والخدمية ، أي أنها تمثل القيمة المتحققة من العملية الصناعية وما تضيفه إلى الدخل المحلي. ويمكن ان يتحقق النمو في القيمة المضافه من خلال زيادة الموارد الإنتاجية وتحسينها، كزيادة قوة العمل وتحسين فرص التعليم والتأهيل والتدريب ، وكذلك زيادة رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع الصناعي واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والمواد الداخلة في العملية الانتاحية ، وإما بزيادة الطلب المحلي نتيجة زيادة عدد السكان او زيادة دخولهم ، او من خلال زيادة الطلب الخارجي المتمثل في توسيع حجم الصادرات من المنتجات الصناعية من خلال زيادة الأسواق واتساعها.

والصناعة بشكل عام إما أن تكون صناعة استخراجية تقوم على استخراج المواد الأولية من مكامنها وتكون القيمة المضافة فيها في حدودها الدنيا أو تقترب من الصفر أحيانا، او تحويلية تقوم على تحويل المواد الأولية من حالة إلى حالة أخرى، لتكون أكثر استجابة لمتطلبات الانسان وتحقق قيمة مضافة تختلف من قطاع إلى اخر ، وإما نشاط يقوم على إنتاج الطاقة الكهربائية من احد مصادر الوقود، كالفحم والنفط والغاز الطبيعي، أو من المساقط المائية ويسمى صناعة انتاج الكهرباء. وحسب تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [1] تعد الصناعة التحويلية قوام عملية التصنيع ، ويرتكز عليها بصورة أساسية وذلك لارتباطها الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، كونها تقوم بتجهيز مختلف الأنشطة بما تحتاج اليه من الأجهزة والمعدات، ومختلف المتطلبات الجديدة الناجمه عن البحث والتقصي والتجارب العلمية وتطبيقاتها، وهي التي تنصب على تحويل المواد الأولية إلى سلع استهلاكية ورأسمالية ووسيطة ، وتحقق بذلك قيما مضافة تعزز النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

للتعرف على مدى ما حققه قطاع الصناعة التحويلية وفروعها في الأردن من تقدم وتطور في مجال القيم المضافة عبر السنوات الماضية، سنلقي الضوء عليها في إطار المراحل الأربعة التالية:

---

[1] حسن، حسن صادق ، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي ، ورقة عمل ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، عمان ،الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٥ .

١. االفترة الأولى (١٩٧٦- ١٩٨٢)[١] (مرحلة الانتعاش والرواج الاقتصادي)

السنة	الإنتاج القائم (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	معدل النمو السكاني

لم يكن في الأردن صناعة تذكر قبل الخمسينيات ، وما كان متواجدا منها كان على شكل حرف يدوية بسيطة ، وكانت الزراعة والخدمات والتجارة القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم أنذاك ، وقد ظهر الاهتمام الحكومي بمسألة التصنيع بعد الخمسينيات بهدف استغلال المواد الأولية المتاحة، وتطوير وإنشاء صناعات تحويلية لإنتاج سلع استهلاكية لإحلالها محل المستوردات ، فقامت بإنشاء عدد من الشركات الصناعية الأساسية أهمها: شركة مصانع الإسمنت الأردنية ، وشركة مناجم الفوسفات ، وشركة مصفاة البترول الأردنية ، ومصانع دباغة الجلود . وبحكم شح الموارد الماليه المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية، وعدم استقرار المنطقة سياسيا واقتصاديا خلال تلك الفترة ،لم يصل مستوى القطاع الصناعي إلى المستوى المقبول ، وبدأ فعليا في تحقيق مستويات مقبولة في بداية عقد السبعينيات ، وتحديدا بعد الفورة النفطية عام ١٩٧٣؛ حيث لعبت المساعدات والمنح الخارجية التي جاءت من الدول النفطية خلال تلك الفترة ، دورا كبيرا في تطوير البنى التحتية بشكل عام ، وتطوير القطاع الصناعي بشكل خاص ، حيث وجهت معظم التدفقات النقدية التي تلقتها الحكومة خلال تلك الفترة إلى الاستثمار الصناعي ، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على القيم المضافة المتحققه في هذا القطاع، وعلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدولين رقم ((٢-١) ورقم (٢-٢)) أدناه .

تشير بيانات الجدول رقم (٢-١) إلى أن القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية كانت ٤٥.٩ مليون دينار خلال العام ١٩٧٦ وقد ارتفعت وبصورة متواصلة وتدريجية إلى ان وصلت إلى ١٧٠.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٢٤.٥٪ ، وباستبعاد أثر الأسعار ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (أسعار عام ١٩٩٤) من ١٢٥.٧ مليون دينار إلى ٢٦٧.٥ مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٣.١٪ ، وهذه النسب فاقت معدل النمو السكاني خلال تلك الفترة الذي

جدول رقم (٢-١)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية

(1976- 2006)

[١] لا تتوفر بيانات كافية عن الفترة (١٩٧٣- ١٩٧٥)

	معدل نمو نصيب الفرد	نصيب الفرد (دينار)	معدل النمو	بالأسعار الثابته (١٩٩٤)	النسبة من الناتج المحلي	النسبة إلى الإنتاج القائم	نصيب الفرد (دينار)	معدل النمو	بالأسعار الأساسية الجارية	بالأسعار الثابته (١٩٩٤)	بالأسعار الأساسية الجارية	
4.4	4.3	66.5	8.9	125.7	9.0	37	24.3	15.6	45.9	536.4	124.1	1976
4.7	-2.1	65.1	2.5	128.9	9.5	39.4	29.2	26.1	57.9	545.9	147	1977
4.0	15	74.9	19.6	154.2	9.2	39.5	31.9	13.5	65.7	643.3	166.2	1978
3.4	29.2	96.8	33.6	206.1	9.6	33.9	40.6	31.6	86.5	859.9	254.9	1979
4.2	15.6	111.8	20.5	248.3	8.9	22.4	42.3	8.7	94	991.9	420.1	1980
4.0	3.8	116.1	8.0	268.2	12	26.7	68	67.0	157	1104.6	588.8	1981
3.9	-4	111.5	-0.3	267.5	11.3	24.1	71.1	8.7	170.7	1138.1	709.1	1982
4.1	8.8		13.01		9.9	31.8	43.9	24.5				المتوسط
4.2	-6.5	104.2	-2.6	260.6	11.1	25.9	70.9	3.9	177.3	1100.2	684.9	1983
4	14.7	119.5	19.3	310.8	11.3	21.9	75.2	10.3	195.6	1265.2	893.3	1984
3.8	-1	118.8	2.8	319.6	10.2	22.2	66.7	-8.0	180	1268.8	810.8	1985
3.7	-8.2	108.6	-4.9	304.1	13.6	40.7	94.4	46.8	264.3	1243.6	648.9	1986
3.2	-0.6	108	2.6	312.1	14.1	38.2	97.8	6.9	282.6	1296.1	740	1987
4.1	-15.3	91.5	-11.8	275.4	11.9	31.6	81.7	-13.0	246	1166.2	778.7	1988
3.3	18.8	108.7	22.7	338	11.1	21.7	78.6	-0.6	244.6	1346.8	1126.5	1989
10.9	-6.8	101.3	3.4	349.6	13.6	26.3	97.4	37.4	336	1398	1274.9	1990
7.2	-8.2	93	-1.5	344.1	12.4	25.8	88.5	-2.5	327.4	1338	1269	1991
4.9	-1.5		3.3		12.1	28.3	83.5	9				المتوسط
3.8	30.8	121.7	35.8	467.3	13.3	22.6	108.8	27.6	417.7	1856.6	1845.7	1992
3.9	-1.9	119.3	1.9	476.1	12.6	24.0	105.2	0.5	419.7	1768.4	1746	1993
3.7	12.5	134.2	16.7	555.6	15.1	25.2	134.2	32.4	555.6	2202.1	2202.1	1994
3.6	-2.7	130.6	0.8	560.3	14.2	22.5	132.8	2.6	569.9	2389.2	2531.1	1995
3.5	-10.7	116.6	-7.6	517.8	13	22.3	120.9	-5.8	536.9	2151.7	2410.5	1996
3.6	7.6	125.5	11.5	577.4	13.2	23.1	127.7	9.4	587.5	2219.7	2539.8	1997
3.2	5.1	132	8.6	627.1	14.9	27.2	147.9	19.6	702.6	2348.8	2580.8	1998
4.1	5.2		9.7		13.6	24.1	120.7	10.5				المتوسط
3.1	1.9	134.6	5.1	659.4	14.9	29.0	148.3	3.4	726.5	2370.2	2504.4	1999
2.8	4.3	140.4	7.3	707.7	15.1	27.4	154.1	6.9	776.7	2545.3	2831.2	2000
2.7	1.9	143.1	4.7	741.3	15	26.9	157.9	5.3	817.8	2722.6	3041.5	2001
2.9	24.3	178	28	948.5	16.3	27.7	178.4	16.3	950.8	3045.2	3426.4	2002
2.6	0.3	178.5	2.9	976.2	16.6	27.4	190.8	9.8	1043.6	3441.4	3806	2003
2.6	13.5	202.6	20.9	1180.1	17.9	27.7	235	25.9	1313.6	4124.7	4901.1	2004
٢,٣	14.8	232.5	8.0	1271.8	18.2	26.5	265.8	10.7	1454.7	4632.3	5496.5	2005
٢,٤	7.0	248.7	9.5	1392.8	19.1	-	303	16.6	1696.8	-	-	2006
	8.5		10.9		16.6	27.6		11.9				المتوسط

– المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن ، ، ١٩٧٦– ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦.

: دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي ، ، أعداد مختلفة.

: النسب تم احتسابها من قبل الباحث.

بلغ متوسطه ٤٪ ، الأمر الذي انعكس بزيادة على معدل نصيب الفرد من القيمة المضافة الذي ارتفع من ٢٤.٣ دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٧٦ إلى ٧١.١ ديناراً خلال العام ١٩٨٢ ، وبالأسعار الثابتة من ٦٦.٦ ديناراً إلى ١١١.٥ ديناراً للعامين على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٨.٨٪ سنويا.

وبأخذ نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالية، كنسبة تعكس قيمة مساهمة العناصر الوطنية في الإنتاج ، نجد هذه النسبة كانت بالمتوسط ٣١.٨٪، وهي نسبة منخفضة وخاصة أنها أظهرت تناقصاً مستمراً خلال النصف الأخير من هذه الفترة، فبعد ان وصلت إلى ٣٩.٥٪ خلال العام ١٩٧٨، انخفضت وبصورة متواصلة لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال العام ١٩٨٢ بلغت٢٤.١٪ ، وهذه النسب متدنية إجمالاً، وتشير إلى ان قيمة التكاليف الوسيطه كبيرة وعمليات التصنيع المحلية محدودة في معظم الأحيان، وهذا يعني اعتماد الصناعة الأردنية بشكل كبير على المواد الخام المستوردة؛ حيث أنها شكلت بالمتوسط أكثر من ٨٠٪ من التكاليف الوسيطة.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فيشير الجدول إلى ان القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من ٩٪ خلال العام ١٩٧٦ إلى ١١.٣٪ خلال العام ١٩٨٢، وبالمتوسط كانت ٩.٩ % ، ولهذه النسبة دلالة خاصة تعكس درجة التصنيع اشار اليها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، حيث عدّ الدولة صناعية اذا زادت هذه النسبة عن ٣٠٪، وغيرصناعية اذا قلت عن ١٠٪ ، وفي طور التصنيع اذا كانت من ١٠-٢٠٪، وشبه صناعية اذا كانت من ٢٠-٣٠٪ [١]. وحسب هذه المعيار فان الأردن كانت تعد دولة غير صناعية خلال الأعوام الأولى من هذه الفترة، ومن ثم انتقلت إلى مرحلة جديدة خلال العامين الأخيرين لتصبح دولة في طور التصنيع.

اما بالنسبة للأهمية النسبية للصناعات المكونة لقطاع الصناعة التحويلية ، فتشير بيانات الجدول رقم (٢-٢) إلى ان النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة يعود بصورة أساسية إلى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنتجات الكيميائية والمشتقات النفطية ، التي شكلت بالمتوسط أكثر من ٥٢٪ من القيمة المضافة ، وهذا يمكن ان يعود إلى عاملين أساسين هما : ان معظم هذه السلع سلعا أساسية تنمو بصورة طبيعية مع

---

[١] المحتسب ، بثينة ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.

الزيادة في عدد السكان ، كما ويمكن ان يكون لسياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التي كانت تتمتع بها هذه الصناعات خلال تلك الفترة دور في ذلك . على الرغم من ان بعض الدراسات اكدت على ان سياسة الحماية التجارية وإحلال المستوردات التي اتبعها الأردن خلال تلك الفترة لم تكن مجدية، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها ، إذ أن معظم الصناعات الأردنية سجلت إحلالا سالبا ، ولم يتحقق الإحلال الموجب الا في بعض الصناعات، وبدرجات محدودة منها صناعة الورق ومنتجاته والصناعات الكيميائية [1].

وما يمكن ملاحظته على الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية انخفاض نسبة القيمة المضافة فيها إلى قيمة الإنتاج القائم الإجمالية لكلا الصناعتين ، حتى تكاد تكون هي الأقل مقارنة مع الصناعات الأخرى ، على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمتها في القيمة المضافة في القطاع الصناعي ، وهذا يعني ارتفاع قيمة التكاليف الوسيطة اللازمة لانتاج هذا النوع من السلع ، وقد يفسر ذلك ارتفاع المحتوى الزراعي المستورد في المنتجات الغذائية ، وارتفاع قيمة المواد الأولية المستوردة الداخلة في المنتجات الكيميائية والنفطية وعلى رأسها البترول الخام.

أما الصناعات الأخرى التي تلت الصناعات الغذائية والمنتجات الكيميائية من حيث الأهمية النسبية، فهي المنتجات المعدنية الفلزية واللافلزية بنسبة متوسطها ١٦٪ و١١.٦٪ للصناعتين على التوالي ، وتلتها الملابس والمنسوجات بنسبة ١١.٥٪ .أما الورق والمطبوعات والخشب ومنتجاته فعلى الرغم من ارتفاع نسب القيم المضافة فيها إلى الإنتاج القائم لكل منها والتي بلغت بالمتوسط ٥٠.٦٪ و ٤٣.٣٪ على التوالي ، إلا أن مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية كانت متواضعة، وكانت للقطاعين على التوالي ٤.٥٪ و ٤.٢٪ . وتعد الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية الأقل مساهمة في القيمة المضافة على الاطلاق وتكاد نسبتها لا تصل إلى ١٪ في جميع السنوات ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى ان انتاج هذا النوع من السلع يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة وعمالة ماهرة، لم تكن متوفرة بالدرجة الكافية في الأردن خلال تلك الفترة .

---

[1]) المحتسب ، بثينة ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

جدول رقم (٢-٢)

القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	المنتجات الكيميائية والنفطية			المنتجات المعدنية الفلزية			المنتجات المعدنية اللافلزية			الألآت والمعدات والأجهزة		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية	القيمة المضافة	النسبة %	الأهمية النسبية
1976	6.8	35.6	14.8	5.5	44	12	5.5	53.9	12	0.4	33.3	0.9
1977	9.9	38.6	17.1	7.1	45.8	12.2	6.8	53.1	11.7	0.6	42.8	1.0
1978	13.6	44.7	20.7	5.8	36.9	8.8	2.8	27.7	4.2	1.2	57.1	1.8
1979	22	26.2	25.4	12.6	39.1	14.5	15.2	58.0	17.5	0.4	40	0.5
1980	15.5	8.4	16.5	12.3	30.6	13.0	21.3	52.8	22.6	0.7	35	0.7
1981	43.4	15.6	27.6	17.3	29.5	11.0	27.5	37.7	17.5	1.4	40	0.9
1982	49.7	13.6	29.1	16.8	28.8	9.8	33	38.9	19.3	1.1	42.3	0.6
المتوسط		26.1	21.6		36.4	11.6		46	15.0		41.5	0.9
1983	49.7	14.4	28.0	18.1	29.2	10.2	32	46.3	18.0	1	50	0.5
1984	57.6	11.6	29.4	14.7	24.1	7.5	30.4	42	15.5	1.2	54.5	0.6
1985	52.8	13.7	29.3	15.4	21.2	8.5	32.7	42.7	18.1	2.1	38.2	1.1
1986	124.7	54.2	47.1	19.9	28.8	7.5	39.7	51.4	15.0	2.9	45.3	1.1
1987	134.7	45.7	47.7	23.2	30.8	8.2	42.4	50.3	15.0	3.6	34.3	1.3
1988	128.6	38.4	52.2	15.4	21.9	6.2	42.4	52.5	17.2	7.2	32.6	2.9
1989	88.4	17.5	36.1	22.2	20.2	9	43.6	46.6	17.8	9.6	24.0	3.9
1990	97.6	17.6	29.0	33.5	32.4	10	52.6	49.5	15.6	17.9	43.9	5.3
1991	113	20.2	34.5	28	22.5	8.5	51.2	39.3	15.6	16.7	37.6	5.1
المتوسط		25.9	37.1		25.7	8.4		46.7	16.4		34.5	2.4
1992	117.4	14.5	28.1	45.6	24.3	10.9	73	42	17.4	26.9	45.6	6.4
1993	106.7	14.1	25.4	40.4	27.5	9.6	82	43.4	19.5	22.8	27.9	5.4
1994	145.4	16.7	26.1	47.9	27.4	8.6	89.8	42.8	16.1	43.5	33.6	7.8
1995	162.6	16.0	28.5	46.7	24.2	8.2	82.4	40.1	14.4	37.4	26.6	6.5
1996	165.2	16.7	30.8	37.6	19.3	7.0	80.7	39.3	15.0	26.3	24.2	4.9
1997	201.8	19.4	34.3	41	22.9	6.9	91.3	41.2	15.5	30.4	25.4	5.2
1998	238.3	23.4	33.9	47.9	26.8	6.8	81.3	39.7	11.5	32.4	25.8	4.6
المتوسط		17.6	29.6		24.6	8.3		41.2	15.6		30.8	5.8
1999	256	26.0	35.2	56.6	28.4	7.8	94.9	43.3	13.0	35.2	27.6	4.8
2000	238.5	21.2	30.7	66.5	32.0	8.5	92.5	40.6	11.9	39.7	27.6	5.1
2001	248.8	21.5	30.4	74.3	30.7	9.1	99.2	39.5	12.1	44.4	27.4	5.4
2002	269.6	22.2	28.3	70.6	29.3	7.4	113.9	42.4	12.0	50.9	28.3	5.3
2003	278.6	21.0	26.7	91.7	30.8	8.7	127.5	42.7	12.2	54.8	28.2	5.2
2004	373.3	21.7	28.4	131.4	30.8	10.0	153.7	41.8	11.7	71.2	26.9	5.4
2005	403.5	18.7	27.7	150.9	29.3	10.4	177	42.0	12.1	90.0	26.1	6.2
2006	421.2	18.2	24.8	173.5	30.5	10.2	216.3	40.1	12.7	103.0	25.1	6.0
المتوسط		21.3	29.1		30.3	9.0		41.7	12.2		27.3	5.4

المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٧٦- ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ -٢٠٠٦

: النسب تم احتسابها من قبل الباحث

تابع الجدول رقم (٢-٢)
القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية
(القيمة بالمليون دينار)

السنة	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ			الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية			الخشب ومنتجاته والاثاث			الورق ومنتجاته والمطبوعات		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %	القيمة المضا فة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %
1976	15.6	26.2	34	8.9	61.4	19.4	1.5	44.1	3.3	1.8	51.4	3.9
1977	20.8	30.3	35.9	8.5	58.6	14.7	2.1	48.8	3.6	2.3	54.7	4
1978	25.3	31.9	38.5	12.2	63.9	18.6	2.9	54.7	4.4	2	48.8	3.0
1979	21.1	26.4	24.4	5.9	42.1	6.8	4.7	55.9	5.4	4.1	47.1	4.7
1980	25.2	22.3	26.8	8.2	47.7	8.7	5.7	52.3	6.0	4.7	39.8	5
1981	43.1	36.4	27.4	10.3	46.6	6.6	7.2	50.7	4.6	6.7	30.9	4.3
1982	45.3	33.6	26.5	10.4	41.8	6.1	7.3	48.0	4.3	7.3	30.3	4.3
المتوسط		29.6	30.5		51.7	11.5		50.6	4.5		43.3	4.2
1983	50.5	36.2	28.5	11.1	40.8	6.2	7.2	47.3	4.0	7.8	30.9	4.4
1984	64	36.3	32.7	12.2	39.5	6.2	6.5	21.9	3.3	9	33.8	4.6
1985	48.3	26.3	26.8	12.8	38.8	7.1	7.9	28.7	4.4	7.8	29.4	4.3
1986	46	24.3	17.4	12.1	42.7	4.6	8.9	43.6	3.4	10.3	36.4	3.9
1987	44.5	24.5	15.7	11.6	38.8	4.1	11.1	36.0	3.9	11.5	34.6	4.0
1988	18.4	10.8	7.5	11.6	32.3	4.7	8.9	34.7	3.6	13.4	33.8	5.4
1989	40.1	16.6	16.4	16.3	33.7	6.7	13.1	34.7	5.3	11.4	22.3	4.6
1990	69.6	22.6	20.7	28.4	47.6	8.4	15.1	40.6	4.5	21.5	33.2	6.4
1991	51.2	22.7	15.6	28.8	38.3	8.8	14.8	36.9	4.5	23.4	32.6	7.1
المتوسط		24.5	20.1		39.2	6.3		36.1	4.1		31.9	5
1992	93.4	23.3	22.4	27.7	31.8	6.6	8.7	19	2.1	25	30.2	6
1993	83.3	24.9	19.8	27.8	33.6	6.6	29.7	42.8	7.1	26.7	30.2	6.3
1994	115.9	23.2	20.8	44.6	36.8	8.0	31.6	37.8	5.7	37	31.6	6.6
1995	121.4	19.8	21.3	47.3	35.7	8.3	30.3	32.7	5.3	41.8	29.6	7.3
1996	128.9	22.6	24.0	37.3	28.7	6.9	27.8	32.4	5.2	33	25.5	6.1
1997	116.4	18.0	19.8	38.8	32.5	6.6	31.4	39.5	5.3	36.8	26.7	6.3
1998	180.6	26.0	25.7	46.7	37.9	6.6	35	37.9	5	40.5	27.6	5.7
المتوسط		22.6	22.1		34.4	7.1	0	34.9	5.1		29.2	6.3
1999	138.5	22.9	19.0	62.1	45.7	8.5	30.4	36.6	4.2	52.8	34.1	7.2
2000	181	25.1	23.3	75	42.4	9.6	31.5	37.6	4.0	52	34.4	6.7
2001	153.3	23.1	18.7	103.3	34.2	12.6	34	36.0	4.1	60.5	35	7.4
2002	182.3	23.2	19.2	161.8	35.7	17.0	35.9	34.5	3.8	66.1	36.9	6.9
2003	179.2	21.7	17.2	202.6	35.2	19.4	42.3	38.9	4.0	66.9	36.5	6.4
2004	200.4	21.7	15.2	260.0	3٤.5	19.8	46.8	37.8	3.5	77	36.1	5.9
2005	212.4	22.7	14.6	287.0	35.3	19.8	53.3	36.5	3.6	80.1	36.1	5.7
2006	227.3	21.8	13.4	397.5	36.3	23.2	62.2	37.1	3.9	95.3	35.2	6.1
المتوسط		22.9	17.5		36.2	16.3		36.9	3.9		35.5	6.5

المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٧٦– ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦.

: النسب تم احتسابها من قبل الباحث.

٢ .الفترة الثانية (١٩٨٣- ١٩٩١) مرحلة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار)

بعد النمو المتوازن الذي حققه قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة الأولى بفضل المساعدات المالية والقروض الخارجية وحوالات العاملين، وفتح الأسواق الخليجية أمام الصناعة الأردنية في الخارج ، والتي انعكست على حجم الاستثمار العام والخاص في شتى المجالات، ولا سيما الصناعية منها ، بدأ اداء الاقتصاد الأردني في مطلع الثمانينات يتراجع بصورة واضحة ، وأخذت بوادر الانكماش تلوح في ألافق مع الهبوط العالمي في أسعار النفط، فكان أداء قطاع الصناعة التحويلية في هذه الفترة ضعيفا مقارنة مع الفترة السابقة، وسجلت القيمة المضافة معدلات نمو سالبة في سنوات متعددة؛ نتيجة تراجع الطلب في البلدان الخليجية المنتجه للنفط على معظم المنتجات الأردنية المصنعه من ناحية ، وتراجع المساعدات والقروض وحوالات العاملين في الخارج من ناحية أخرى . فكما يتضح من الجدول رقم (٢- ١) سجلت القيمة المضافة انخفاضاً في ثلاثة اعوام هي ١٩٨٥، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩، وكان أعلاها في العام ١٩٨٨ ، وبالمتوسط انخفض معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة إلى ٩٪ مقارنة مع ٢٤.٧٪ خلال الفترة السابقة ، وبالأسعار الثابته لم يتجاوز متوسط معدل النمو ٣.٣٪، بعد ان كان خلال الفترة السابقة ١٥٪ . وقد انعكس ذلك على معدل نصيب الفرد من القيمة المضافة؛ حيث انخفض من ١٠٤.٢ دينار بالأسعار الثابته خلال العام ١٩٨٣ إلى ٩٣ دينار خلال العام ١٩٩١ ، وبمعدل تباطؤ سنوي وصل متوسطه ١.٦٪ ، وهذا الانخفاض ناجم عن تراجع نمو الصناعة التحويلية من ناحية وعن الزيادة الكبيرة في عدد السكان نتيجة عودة مئات الألاف من الأردنيين الذين يعملون في الخليج بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩٠ .

اما بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد أظهرت النتائج تحسنا طفيفا عليها خلال هذه الفترة؛ حيث ارتفعت من ١١.١٪ خلال العام ١٩٨٣ إلى ١٣.٦٪ خلال العام ١٩٩٠، وبلغ متوسطها للفترة كاملة ١٢.١٪ مقارنة مع ٩.٧٪ خلال الفترة السابقة، وهذا يعني ان درجة تأثر قطاع الصناعة التحويلية بالركود الاقتصادي والازمة الاقتصادية وازمة الخليج الثانية أقل من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي انعكس إيجابا على أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لنسب القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم الإجمالي ، فيبدو انها أيضا شهدت تراجعا متواصلا خلال هذه الفترة ، حيث انخفض متوسطها إلى ٢٨.٣٪ خلال هذه الفترة بعد أن كان ٣١.٥٪ خلال الفترة السابقة ، وهذا يعني ان الصناعة الأردنية ازداد اعتمادها على مدخلات الإنتاج الخارجية المستورده ، على الرغم من السياسة الحمائية التي اعتمدتها الحكومة خلال تلك الفترة . ومما تجدر الإشارة اليه أن هذه النسبة تحسنت خلال العام ١٩٨٦ وسجلت قيمة مرتفعة وصلت إلى ٤٠٪ ، نتيجة مباشرة مصنع الأسمدة الإنتاج في الأردن في ذلك العام، الأمر الذي انعكس إيجابا على هذه النسبة وحسنها خلال ذلك العام والعام الذي يليه ، ولكن نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على الأسمدة الأردنية وانخفاض أسعارها عالميا تراجع انتاجه بعد العامين اللاحقين.

تشير بيانات الجدول رقم(٢-٢) الذي يوضح الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للقيمة المضافة ، إلى ان الصناعات الكيميائية والنفطية قد ازدادت أهميتها النسبية خلال هذه الفترة، واستحوذت على النصيب الأكبر، وساهمت بالمتوسط أكثر من ٣٧٪ من القيمة المضافة ، وقد وصلت أعلى قيمة لها خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ بنسبة ٤٧.٧٪ و٥٢.٢٪ للعامين على التوالي ، وهذا ويعود بصورة أساسية إلى صناعة الأسمدة والاحماض الكيميائية التي باشرت الإنتاج في العام ١٩٨٦ كما اشرنا سابقا.

احتلت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية بنسبة متوسطها ٢٠.١٪ بعد أن شهدت تذبذبا واضحا في معدل مساهمتها خلال هذه الفترة ، فبعد ان كانت تساهم بأكثر من ٣٢٪ من القيمة المضافة خلال العام ١٩٨٤، انخفضت لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال العام ١٩٨٨ بنسبة لم تتجاوز ٧.٥٪ ، وعادت لتتحسن خلال العامين اللاحقين لتصل إلى ٢٠.٧٪ خلال العام ١٩٩٠ على اثر الزيادة المفاجئه في عدد السكان بعد حرب الخليج الثانية.

أما الصناعات المعدنية بشقيها الفلزية واللافلزية فقد انخفض متوسط مساهمة الأولى إلى ٨.٤٪ بعد ما كانت ١١.٦٪ خلال الفترة السابقة ، وارتفعت مساهمة الثانية بالمتوسط إلى ١٦.٥٪ بعد ما كانت ١٥٪ خلال الفترة السابقة ، وقد حافظت كلا الصناعتين على مساهمات مستقرة ومتقاربة ، أما بقية الصناعات فشكلت بالمتوسط ١٨.٦٪ من القيمة الإجمالية للصناعات التحويلية للفترة كاملة موزعة على قطاع المنسوجات والألبسة بنسبة ٦.٥٪ وقطاع الاخشاب ومنتجاته بنسبة ٤.٣٪ ، والورق ومنتجاته بنسبة ٥.٣٪ وأخيرا الآلآت والمعدات والأجهزة والتي أظهرت تحسناً طفيفاً خلال هذه الفترة بنسبة ٢.٥٪ بعد ان كانت أقل من ١٪ خلال الفترة السابقة.

الفترة الثالثة (١٩٩٢- ١٩٩٨)(فترة التحرير والتصحيح الاقتصادي الأولى)

خلال هذه الفترة ، وهي الفترة التي أعقبت الازمة الاقتصادية التي اصابت الاقتصاد الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ ،وما ترتب عنها من خسائر، ازداد الاهتمام الحكومي بقطاع الصناعة التحويلية، ولم تخل أي من الخطط التنموية المتعاقبة من الإشارة إلى هذا القطاع لوضع التشريعات التي تحفزه وتطوره وتشجع الاستثمار فيه ؛ لزيادة وتنويع القطاعات الإنتاجية ولزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية بدل من الاعتماد على المساعدات الخارجية، والتي كاد الاعتماد عليها أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الأردني في ذلك العام ، ولهذا الغرض تم تشكيل لجان متخصصة لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الأردن وسبل تطويرها وتعزيزها، لا سيما وضع قطاع الصناعة التحويلية والمشكلات والمحددات التي تواجهه وتقف حائلا أمام نموه ، فتبلورت لدى اللجان جملة من المحددات أهمها:[١] ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية بسبب نشوء معظم الصناعات الأردنية في ظل معدلات حماية جمركية عالية ،وتدني القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية؛ نظرا لاعتماده الزائد على مدخلات الإنتاج المستوردة . ضيق السوق المحلية، الذي لا يسمح بقيام العديد من الصناعات ذات الانتاح الواسع، التي تحقق وفورات الحجم، وتؤدي إلى قيام صناعات متوسطة وصغيرة الحجم إحلالية للمستوردات في أغلب الأحيان ولا تتمتع بالكفاءة الإنتاجية المطلوبة لمنافسة مثيلاتها من المنتجات الأجنبية من حيث السعر والجودة . فجاءت السياسة الصناعية لهذه الفترة مبنية على ملاحظات اللجان الاقتصادية ، وعلى توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، عندما لجأت اليها الحكومات المتعاقبة للمساعدة في وضع برنامج تصحيحي لهيكل الاقتصاد الأردني ، وقد كانت التوصيات تؤكد على أهمية زيادة فعالية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية ، وتحسين وضع الانفاق الاستثماري لهذا القطاع وذلك من خلال ايجاد بيئة مناسبة للمستثمرين ، وإلغاء القيود الكمية على التجارة الخارجية، وتخفيض جداول التعريفة الجمركية ، وتقليل مستوى الحماية الإغلاقية على السلع المحلية ، وتضييق الفجوة بين الحد الأدنى والأعلى للتعرفة الجمركية .

وكما يبدو من الجدول رقم (٢-١) كان لهذه السياسة انعكاسات إيجابية على قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة ، لا سيما على القيمة المضافة ، التي سجلت معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال هذه الفترة كان معدلها بالأسعار الجارية ١٠.٥٪ سنويا ، مقارنة مع ٩٪ في الفترة السابقة ، وبالأسعار الثابتة ٩.٧٪ مقارنة مع ٣.٣٪ خلال الفترة السابقة . وقد انعكس ذلك على معدل نصيب الفرد من القيمة المضافة ، الذي ارتفع بالأسعار الجارية من ١٠٨.٨ دينار خلال العام ١٩٩٢ إلى ١٤٧.٩ دينار خلال العام ١٩٩٨ ، وبالأسعار الثابتة ارتفع من ١٢١.٧ دينار خلال العام ١٩٩٢ إلى ١٣٢ دينار خلال العام ١٩٩٨ ، وسجل معدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٥.٢٪ مقارنة مع تباطؤ متوسطه ١.٦٪ خلال الفترة السابقة . وارتفعت أيضا الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣.٣٪ خلال العام ١٩٩٢

---

[١] عثامنة ،عبد الباسط ، النمو الصناعي في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٣.

إلى ١٤.٩٪ خلال العام ١٩٩٨ ، وبلغ متوسطها للفترة كاملة ١٣.٦٪ مقارنة مع ١٢.١٪ خلال الفترة السابقة ، وهذا يعني زيادة أهمية قطاع الصناعة التحويلية مقارنة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى . وقد حافظت نسبة القيمة المضافة إلى القيمة الإجمالية للناتج على مستواها خلال سنوات هذه الفترة ولم تشهد تذبذبا يذكر، إلا أنها بالمجمل انخفضت عن الفترة الماضية لتسجل بالمتوسط ٢٤.١٪، مقارنة مع ٢٨.٣٪ خلال الفترة الماضية، وهذا يشير إلى تزايد الاعتماد على استيراد المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في الإنتاج مع نمو قطاع الصناعة التحويلية .

وحول مساهمة فروع قطاع الصناعة التحويلية يتضح أن الصناعات الكيميائية والنفطية بقيت تحافظ عل المرتبة الأولى؛ من حيث الأهمية بنسبة متوسطها ٢٩.٦٪ ، التي أهمها المشتقات النفطية والأسمدة والأدوية ، وتلتها الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة ٢١٪ ، أما القطاعات الأخرى فقد حافظت على معدلات قريبة من نسبها السابقة ما عدا الألآت والأجهزة ، التي أظهرت تطورا ملموسا خلال هذه الفترة حيث ارتفع متوسط مساهمتها من ٢.٤٪ إلى ٥.٨٪، وهذا يعني تغير هيكلي إيجابي على تركيبة الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة .

٤. الفترة الرابعة (١٩٩٩– ٢٠٠٦)(فترة التحرير والتصحيح الاقتصادي الثانية)

تبنى الأردن خلال هذه الفترة برنامجاً تصحيحياً جديداً استكمالاً للبرامج السابقة، لتعزيز مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتحقيق مزيدا من الاستقرار والمحافظة على معدلات نمو حقيقية بالاعتماد بصورة أساسية على الموارد الذاتية ، وتعزيز دور القطاع الخاص، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية من خلال المزيد من التحرير التجاري ، وفعلاً ارتفعت وتيرة التحرير التجاري خلال هذه الفترة ، وذلك بانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ، وتوقيع اتفاقية تحرير تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ودخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ و كذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، كما وتم تفعيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة . ويبدو أن لهذه الاتفاقيات وللإجراءات التي قامت بها الحكومة خلال هذه الفترة في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي أثار إيجابية على قطاع الصناعة التحويلية ، ويبدو ذلك واضحا من الأرقام التي تظهر في الجدول رقم (٢–١) الذي يشير إلى أن القيمة المضافة قد أظهرت نتائج إيجابية ملموسة خلال هذه الفترة ؛ حيث ارتفعت قيمتها من ٧٢٦.٥ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٦٩٦.٨ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وسجلت معدلات نمو جيدة بلغ متوسطها ١١.٨ %، وبالأسعار الثابته ارتفعت من ٦٥٩.٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٣٩٢.٨ مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٠.٨٪ مقارنة مع ٩.٧٪ خلال الفترة السابقة ، وهذا يشير إلى تحسن واضح في قطاع الصناعة التحويلية، وما يؤكد ذلك ان معدل نصيب الفرد من القيمة المضافة قد ارتفع أيضا

وبمعدلات نمو جيدة؛ حيث ارتفع بالأسعار الجارية من ١٤٨.٣ دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٣٠٣ دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وبالأسعار الثابته من ١٣٤.٦ دينار إلى ٢٤٨.٦ دينار للعامين على التوالي، وبمعدل نمو سنوي ٨.٥٪، مقارنة مع ٥.٢٪ خلال الفترة السابقة .

وحول الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهر المؤشر أيضا تحسنا ملموسا؛ حيث ارتفعت النسبة وبشكل متواصل من ١٤.٩٪ خلال العام ١٩٩٩ ، لتصل أعلى قيمة لها خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ١٩.١٪ ، وهي أعلى نسبة وصل اليها قطاع الصناعة التحويلية على مدار الفترات السابقة كلها . وعلى صعيد الدول العربية تكاد تكون هذه النسبة من أعلى النسب التي حققتها الدول العربية خلال هذه الفترة كما ورد في التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٦ .

هذا وقد أظهر التوزيع الهيكلي لفروع الصناعة التحويلية تغيرات جوهرية واضحة خلال هذه الفترة ، حيث ازدادت الأهمية النسبية لصناعة الألبسة والمنسوجات ، التي ارتفعت مساهمتها في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من ٨.٥٪ خلال العام ١٩٩٩ لتصل إلى أعلى نسبة لها خلال العام ٢٠٠٦ قدرت بـ ٢٣.٣٪ ، وذلك على حساب حصة كل من الصناعات الكيميائية والبترولية ، التي انخفضت مساهمتها من ٣٥.٨٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ٢٤.٨٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، والصناعات الغذائية والتي انخفضت مساهمتها من ١٩٪ إلى ١٣.٤٪ للعامين على التوالي . وهذا التغير الكبير يعزى بصورة أساسية إلى مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة ، التي تقوم أساسا على إنتاج الألبسة والمنسوجات.

المبحث الثاني
تطور الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية

من بين الأسباب المهمة التي جعلت الحكومة الأردنية تولي قطاع الصناعة التحويلية اهتماما زائدا، هو قدرته على امتصاص الفائض من العمالة ، والتي تشهد نموا متزايدا عاما بعد عام منذ بداية السبعينيات بعد تدفق أعداد كبيرة من سكان الضفة الغربية إلى الأردن بعد احتلالها عام ١٩٦٧ ، الذي نجم عنه ظهور خلل واضح في سوق العمل الأردني ، تمثل في ضعف وتناقص قدرة الاقتصاد الأردني على خلق فرص العمل المناسبة والكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في سوق العمل، في إطار قدراته وإمكاناته المحدودة وشح موارده الطبيعية، فظهرت مشكلة البطالة وأخذت تفرض نفسها كإحدى المشاكل الأساسية للاقتصاد الأردني منذ ذلك الحين . وقد ازدادت مشكلة البطالة عمقا وتعقيدا منذ منتصف الثمانينات إثر تناقص الطلب الخارجي على العمالة الأردنية من ناحية ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى ، إضافة إلى تزايد القوى العاملة نتيجة زيادة مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وضعف المواءمة بين المهارات المعروضة وحاجات الاقتصاد الوطني[١] ، وكذلك أزمة الخليج الثانية وما نجم عنها من أثار سلبية على الاقتصاد الأردني وعودة مئات الألاف من الأردنيين والفلسطينين إلى الأردن والتي ادت بمجملها إلى تفاقم مشكلة البطاله.

ولما كان قطاع الصناعة التحويلية من أهم القطاعات الإنتاجية التي لديها القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة، وامتصاص الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في السكان ، والاستفادة منها كادوات فاعلة في زيادة الإنتاج ، وتحقيق أعلى مستوى ممكن للعمل والتشغيل– اولت الحكومة الأردنية هذا القطاع أهمية زائدة خلال خططها التنموية المتتالية، لزيادة فرص العمل والتشغيل فيه التي ستنعكس بصورة نمو وتطور في كافة القطاعات الاقتصادية، ولتحقيق ذلك اجتهدت في اختيار الإستراتيجيات المناسبة للتصنيع فتبنت إستراتيجية إحلال المستوردات خلال السبعينيات والثمانينيات ولكنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها [٢] ، فعمدت إلى تبني إستراتيجية التصنيع التصديري بدلا منها في بداية التسعينيات في إطار سياسة تجارية حرة ، لينطلق الإنتاج إلى الأسواق الخارجية كبيرة الحجم؛ مما يتيح فرصة زيادة حجم الإنتاج ، وتوسيع وتطوير المصانع القائمة ، وإقامة المصانع الجديدة، ويولد مزيدا من فرص العمل ، والتي ستساهم في

---

[١] عميرة ، محمد ، واقع البطالة في الأردن ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الأردني : المشكلات وألافاق ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣ ، ص٤.

[٢] يمكن الرجوع إلى : الشريف ، بدر، مرجع سابق.

التخفيف من حجم البطالة الموجودة، والتخفيف من انعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

وخلاصة القول ان الحكومة الأردنية علقت آمالاً كبيرة على قطاع الصناعة التحويلية في مجال تشغيل الأيدي العاملة الأردنية والتخفيف من مشكلة البطالة التي يعاني منها سوق العمل الأردني، في إطار إستراتيجية التصنيع التصديري وتحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها في بداية عقد التسعينيات الماضي . ومن هنا يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على ما تحقق من انجازات وتطورات على صعيد الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها ، بالاستفادة من البيانات المنشورة والمبينة في الجدول رقم (٢-٣) التي تعكس بوضوح تطور دور قطاع الصناعة التحويلية في تشغيل الأيدي العاملة الأردنية في كافة قطاعاته الإنتاجية خلال الفترات المختلفة وعلى النحو التالي:

١. االفترة الأولى (١٩٧٣- ١٩٨٢) (مرحلة الانتعاش والرواج الاقتصادي)

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية وديموغرافية كبيرة، كان لها أثاراً واضحة على سوق العمل الأردني ، تشكلت بموجبها السمات الرئيسة له وفقا للفترات الزمنية المختلفة ، ففي بداية السبعينيات ارتفعت نسب البطالة بصورة كبيرة جدا، وتدنت نسبة المشاركة الخام[١] في القوى العاملة، بعد تدفق ألاف اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن ، وفي منتصف السبعينات تزايدت أعداد القوى العاملة المهاجرة إلى الدول العربية المصدرة للنفط ، وتزايد الطلب المحلي على العمالة الوافدة لسد العجز الداخلي في بعض المهن؛ مما جعل سوق العمل الأردني مصدراً ومستورداً للعمالة في آن واحد ، وفي بداية الثمانينات تم الوصول إلى مرحلة التشغيل شبه الكامل ، بعد أن استكملت الحكومة كثيرا من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية الكبيرة مستفيدة من فرصة الازدهار النفطي الذي عم المنطقة بعد ارتفاع أسعار النفط ، وقد انعكس ذلك جله على كافة القطاعات الإنتاجية المختلفة .

---

[١] عميرة ،محمد ، مرجع سابق ، ص٢.
[١] نسبة عدد القوة العاملة إلى عدد السكان

على الرغم من زخم الاستثمارات الكبيرة التي تم توجيهها لقطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة ، إلا أن مساهمته في التشغيل كانت متدنية مقارنة مع القطاعات الأخرى ، كما يشير الجدول رقم (٢-٣) ، حيث لم يتجاوز عدد العاملين فيه أكثر من ٢٤ ألف عامل وعاملة خلال العام ١٩٧٩ [١]، وشكل هؤلاء نسبة ٦.٣٪ فقط من مجمل عدد العاملين في كل القطاعات الاقتصادية، مقارنة مع ٦٧.٢٪ لقطاع الخدمات و١٣.٢٪ لقطاع الإنشاءات و١١.٧٪ للقطاع الزراعي . وسجل ارتفاعا طفيفا خلال الأعوام اللاحقة ليرتفع عدد العاملين في هذا القطاع إلى ٣٢.٢ الف عامل وعاملة في العام ١٩٨٢ ، وارتفعت بذلك نسبة مساهمته في التشغيل إلى ٧.٥٪ على حساب القطاع الزراعي وقطاع الإنشاءات، اللذان انخفضت مساهمتهما إلى ٨.٤٪ و ١٢.٣٪ للقطاعين على التوالي.

اما بالنسبة للانشطة الصناعية المختلفة المكونة لقطاع الصناعة التحويلية فقد أظهرت بيانات الجدول رقم (٢-٤) اختلاف الأهمية النسبية في التشغيل لكل منها؛ حيث استحوذت الصناعات الكيميائية والمشتقات النفطية على الحصة الكبرى في الاستخدام بنسبة متوسطها ١٩.١٪ من القوة العاملة وبمعدل ٥٤٢٦ عامل وعاملة سنويا ، وقد تفاوتت مساهمتها من سنة لأخرى؛ حيث كانت ١٧.٥٪ خلال العام ١٩٧٩ وارتفعت إلى ٢١.٣٪ خلال العام ١٩٨٢ ، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى شركة مصفاة البترول التي توظف أكثر من ٥٠٪ من العاملين في هذا القطاع .

أما الصناعات الغذائية والمشروبات فقد احتلت المرتبة الثانية في الاستخدام بنسبة متوسطها السنوي ١٨.٨٪ ، أي بمعدل ٥٢٨٠ عامل وعاملة، وتلتها الصناعات المعدنية اللافلزية (الإسمنت والجيروالجبص والخزف وما شابه) بنسبة ١٨.٢٪ وبمعدل ٥١٥٠ عامل وعاملة سنويا خلال هذه الفترة ، وقد كانت المساهمة الأقل لصناعات الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية بنسبة لم يتجاوز متوسطها عن ١.٤٪. هذا وقد تفاوتت مساهمة كل من الصناعات المعدنية ،والألبسة والمنسوجات ، والخشب ومنتجاته ، والورق ومنتجاته من سنة لأخرى وسجلت كل منها بالمتوسط ما نسبته ١٦٪ و ١٢.٢٪ و ٧.٦٪ و٦.٦٪ لجميع القطاعات على التوالي.

[١] لا تتوفر بيانات كافية ودقيقة عن الاستخدام خلال الفترة (١٩٧٣- ١٩٧٨)

الجدول رقم (٢-٣)

توزيع القوة العاملة حسب النشاط الاقتصادي

(الف عامل)

السنة	الصناعة التحويلية	معدل النمو	الأهمية النسبية	الاستخراجية والكهرباء	الأهمية النسبية	قطاع الخدمات	الأهمية النسبية	قطاع الزراعة	الأهمية النسبية	قطاع الإنشاءات	الأهمية النسبية
1979	24.2	-	6.3	6.1	1.6	259.1	67.2	45.1	11.7	50.8	13.2
1980	26.6	9.9	6.6	8.2	2	274.4	68.4	41.4	10.3	50.9	12.7
1981	30	12.8	7.2	9.3	2.2	284.5	68.6	39	9.4	52.5	12.6
1982	32.2	7.3	7.5	9.5	2.2	297.9	69.6	35.8	8.4	52.6	12.3
المنوسط	28.2	10	6.9	8.3	2	279	68.5	40.3	10	51.7	12.7
1983	31.3	-2.8	7.2	9.6	2.2	311.1	71.1	32.8	7.5	52.7	12
1984	40	27.8	8.8	9.3	2	318.9	70	34.9	7.6	52.7	11.6
1985	41.3	3.2	8.8	10.1	2.1	328.5	70.2	36.9	7.8	51.9	11.1
1986	42.8	3.6	8.8	10.3	2.1	342.8	70.3	37.4	7.7	54.2	11.1
1987	46.7	9.1	9.2	10.3	2	356.2	70.7	37.7	7.5	53.4	10.6
1988	47.7	2.1	9.2	11.1	2.2	367	70.7	39.7	7.7	52.6	10.2
1989	53.5	12.1	10.1	11.6	2.2	373.3	70.7	38.3	7.2	51.8	9.8
1990	56.5	5.6	10.2	11.8	2.2	393.1	70.8	37.8	6.8	55.7	10
1991	61.8	9.4	10.9	12.9	2.3	390	68.6	39.5	6.9	64.1	11.3
المتوسط	46.8	7.8	9.2	10.8	2.1	353.4	70.3	37.2	7.4	54.3	10.8
1992	76.7	24.1	11.6	13.2	2	429	64.6	46.3	7	97.8	14.8
1993	78.4	2.2	11.2	13.4	1.9	456.4	65.3	31.9	4.6	119.2	17
1994	99.3	26.7	14	13.5	1.9	442	62.2	49.8	7	106	14.9
1995	99.8	0.5	12.1	13.3	1.6	522.6	63.6	76.2	9.2	110.8	13.5
1996	102.2	2.4	12.3	14	1.7	547.8	66.1	68.1	8.2	96.8	11.7
1997	104.1	1.9	12.3	15.1	1.8	566	66.9	70.6	8.3	90.3	10.7
1998	104.6	0.5	12.3	15.1	1.8	582.1	68.7	70.9	8.3	75.7	8.9
المتوسط	95	8.3	12.3	13.9	1.8	506.6	65.3	59.1	7.5	99.5	13.1
1999	112.2	7.3	12.9	14.3	1.6	602.5	69.2	68.8	7.9	73.1	8.4
2000	130.3	16.1	14	14.2	1.5	612	65.6	114	12.2	62.1	6.7
2001	143.2	9.9	16.1	14.1	1.6	640.8	72.2	33.6	3.8	55.9	6.3
2002	148.9	4	15.9	14	1.5	649.7	69.4	64.1	6.8	59.5	6.4
2003	156.4	5	16.8	14.5	1.6	661.8	71.2	35.9	3.8	60.9	6.6
2004	180.9	15.7	17.4	14.7	1.4	696.2	66.9	73.8	7.1	74.6	7.2
2005	194.5	7.8	18.1	14.7	1.4	710.1	66.4	70.1	6.5	79.3	7.4
2006	194.4	0	17.4	14.3	1.4	715.3	64.0	121.5	10.8	77.5	6.9
المتوسط		8.3	16.1	14.3	1.5	643.8	68.1	65	7.5	64.3	7.0

المصدر : - **مسح الاستخدام ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**

- **التعداد الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**
- **المسح الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة .**
- **الإحصاءات الزراعية ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**
- **النسب احتسبت من قبل الباحث.**

الجدول رقم (٢-٤)

توزيع الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية

حسب النشاط الصناعي

السنة	المنتجات الغذائية والمشروبات		المنسوجات والألبسة		الخشب ومنتجاته		الورق ومنتجاته	
	عدد العاملين (عامل)	الأهمية النسبية %	عدد العاملين (عامل)	الأهمية النسبية %	عدد العاملين (عامل)	الأهمية النسبية %	عدد العاملين (عامل)	الأهمية النسبية %
١٩٧٩	٤٥٤٤	١٨.٨	٣١٦٠	١٣.٠	١٩١١	٧.٩	١٤٨٧	٦.١
١٩٨٠	٥٣٧١	٢٠.٢	٢٨٣١	١٠.٦	١٩٤٧	٧.٣	١٧٥٥	٦.٦
١٩٨١	٥٦٦٨	١٨.٩	٣٧٥٩	١٢.٥	٢٢٦٦	٧.٥	٢٠١٨	٦.٧
١٩٨٢	٥٥٤٠	١٧.٢	٤٠٨٤	١٢.٧	٢٤٤٠	٧.٦	٢٢١٩	٦.٩
المتوسط	٥٢٨٠	١٨.٨	٣٤٥٨	١٢.٢	٢١٤١	٧.٦	١٨٦٩	٦.٦
١٩٨٣	٥٥٤٢	١٧.٧	٣٥٠٨	١١.٢	٢٤٧٩	٧.٩	٢٢٩٢	٧.٣
١٩٨٤	٧١٤١	١٧.٩	٤٨٠٩	١٢.٠	٤٥٤٩	١١.٤	٢٥٦٣	٦.٤
١٩٨٥	٧٨٧٤	١٩.٠	٤٦٢٤	١١.٢	٤٣١٣	١٠.٤	٢٦٦٥	٦.٤
١٩٨٦	٨٦٠٨	٢٠.١	٤٤٣٩	١٠.٤	٤٠٨٧	٩.٥	٢٧٦٨	٦.٥
١٩٨٧	٩٠١٨	١٩.٣	٥١٢٤	١١	٤٣٨٩	٩.٤	٢٩١٤	٦.٢
١٩٨٨	٩٧٠٨	٢٠.٤	٥٤١٣	١١.٣	٤٩٩٠	١٠.٥	٣٢٠٤	٦.٧
١٩٨٩	١٠٥٢٣	١٩.٧	٥٩٨٦	١١.٢	٦٠١٢	١١.٢	٣١٠٥	٥.٨
١٩٩٠	١١٥٧٩	٢٠.٥	٦٨٢٢	١٢.٠	٥٨٥٣	١٠.٣	٣٨٨٤	٦.٩
١٩٩١	١٢٥٤٠	٢٠.٣	٧٧٦٣	١٢.٥	٦٣٩٠	١٠.٣	٤١٥٤	٦.٧
المتوسط	٩١٧٠	١٩.٤	٥٣٨٧	١١.٤	٤٧٨٥	١٠.١	٣٠٦١	٦.٥
١٩٩٢	١٤١٩١	١٨.٥	٩٥٧٦	١٢.٥	٩١٥٧	١١.٩	٤٧٣٩	٦.٢
١٩٩٣	١٥٣٨٧	١٩.٦	٩٢٩٠	١١.٨	٨٧٠٥	١١.١	٥٣٩٨	٦.٩
١٩٩٤	١٨٥٣١	١٨.٧	١٢٤٦٤	١٢.٥	١١٣٨١	١١.٥	٦٢٤٩	٦.٣
١٩٩٥	١٩٧٦٧	١٩.٨	١٢٥٩٦	١٢.٦	١٢٦٥٦	١٢.٧	٥٩٩٧	٦.٠
١٩٩٦	١٩٤٨٠	١٩.٠	١٣٤٥٣	١٣.١	١٣٧٨٧	١٣.٥	٦٣١٨	٦.٢
١٩٩٧	٢١٢٢١	٢٠.٤	١٢٦١٥	١٢.١	١٢٣٣٥	١١.٨	٦٩٥٥	٦.٧
١٩٩٨	٢١١٥٥	٢٠.٢	١٢٥١٩	١٢	١٢٨٦٠	١٢.٣	٦٧٨١	٦.٥
المتوسط	١٨٥٣٣	١٩.٥	١١٧٨٧	١٢.٤	١١٥٥	١٢.١	٦٠٦٢	٦.٤
١٩٩٩	٢٣٣٧٣	٢٠.٨	١٧٩٦١	١٦.٠	١٢٣٩٤	١١.٠	٧٦٤٤	٦.٨
٢٠٠٠	٢٥٠٥٠	١٩.٢	٣١٩٢٢	٢٤.٥	١٤٠٦٢	١٠.٨	٦٣٠٨	٤.٨
٢٠٠١	٢٦٢٩٠	١٨.٣	٣٩٩٨١	٢٧.٩	١٤٢٠٥	٩.٩	٧١١٩	٤.٩
٢٠٠٢	٢٦٨٠٥	١٨.٠	٤٦٧٧٤	٣١.٤	١١٩٩٦	٨.٠	٧٥٣٧	٥.٠
٢٠٠٣	٢٧٦٨٤	١٧.٧	٥١٨١٠	٣٣.١	١١٥٢١	٧.٤	٧٥٩٨	٤.٨
٢٠٠٤	٢٩٨٨٥	١٦.٥	٦٧٩٦٨	٣٧.٦	١٢٢٨٢	٦.٨	٨٨٧٠	٤.٩
٢٠٠٥	٣٢٣٩٧	١٦.٦	٧٠١٢٤	٣٦.١	١٦٤٦٥	٨.٤	٩٦٤٤	٤.٩
٢٠٠٦	٣١٢٠٦	١٦.٠	٧٠٠٦٧	٣٦.٨	١٤٨٩٧	٧.٧	٩٠٩٨	٤.٧
المتوسط	٢٧٨٣٦	١٧.٩	٤٩٥٤٥	٣٠.٣	١٣٤٧٤	٨.٨	٧٩٧٧	٥.١

تابع الجدول رقم (٢-٤)

توزيع الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية

حسب النشاط الصناعي

السنة	المنتجات الكيميائية والنفطية		المنتجات المعدنية اللافلزية		المنتجات المعدنية الفلزية		الالا ت والمعدات والأجهزة الكهربائية	
	عامل	الأهمية النسبية	عامل	الأهمية النسبية	عامل	الأهمية النسبية	عامل	لأهمية النسبية
١٩٧٩	٤٢٣٥	١٧,٥	٤٥٦٦	١٨,٨	٣٩٧٣	١٦,٤	٣٤٨	١,٤
١٩٨٠	٥٠٩١	١٩,١	٤٩٤٧	١٨,٦	٤٣١٦	١٦,٢	٣٥١	١,٣
١٩٨١	٥٥٠٤	١٨,٣	٥٣٤٩	١٧,٨	٤٩٣٨	١٦,٤	٥٣٥	١,٨
١٩٨٢	٦٨٧٤	٢١,٣	٥٧٣٧	١٧,٨	٤٨٧٤	١٥,١	٤٠٣	١,٢
المنوسط	٥٤٢٦	١٩,١	٥١٥٠	١٨,٣	٤٥٢٥	١٦,٠	٤٠٩	١,٤
١٩٨٣	٦٢٠٤	١٩,٨	٥٩٧٩	١٩,١	٤٨٥٨	١٥,٥	٤١٧	١,٣
١٩٨٤	٧٤٩٣	١٨,٧	٦٣٦٩	١٥,٩	٦٦٢٩	١٦,٦	٣٧٥	٠,٩
١٩٨٥	٧٩١٤	١٩,١	٦٥٩٩	١٥,٩	٦٦٩٠	١٦,٢	٦٦٧	١,٦
١٩٨٦	٨٣٣٦	١٩,٥	٦٨٢٩	١٥,٩	٦٧٥٢	١٥,٨	٩٦٠	٢,٢
١٩٨٧	٩٢٩٣	١٩,٩	٧١٢٠	١٥,٢	٧٦٧٥	١٦,٤	١١٤٣	٢,٤
١٩٨٨	٩٣٣٤	١٩,٦	٦٩٠٩	١٤,٥	٦٥٨١	١٣,٨	١٥١٥	٣,٢
١٩٨٩	١٠٥٥٥	١٩,٧	٧٩٦٢	١٤,٩	٧٠٤٥	١٣,٢	٢٢٧٩	٤,٢
١٩٩٠	١١٥١٣	٢٠,٣	٨١٨٧	١٤,٥	٦٧٨٧	١٢,٠	١٩١١	٣,٤
١٩٩١	١١٦٨٠	١٨,٩	٩٤٣٤	١٥,٢	٧٥٩٢	١٢,٣	٢٢٦٧	٣,٧
المتوسط	٩١٤٧	١٩,٤	٧٢٦٥	١٥,٧	٦٧٣٤	١٤,٦	١٢٨١	٢,٥
١٩٩٢	١٣٨٧٨	١٨,١	١١٦٩٢	١٥,٢	١٠٧٠٩	١٣,٩	٢٧٥٤	٣,٦
١٩٩٣	١٤٨٣٢	١٨,٩	١٢٠٣١	١٥,٣	٩٣٠٩	١١,٩	٣٤٠٤	٤,٣
١٩٩٤	١٩٦٤١	١٩,٨	١٣٤٢٦	١٣,٥	١٢١١٧	١٢,٢	٥٤٩٤	٥,٥
١٩٩٥	١٦٨٥٥	١٦,٩	١٣٦٩١	١٣,٧	١٢٦٦٧	١٢,٧	٥٥٤٩	٥,٦
١٩٩٦	١٧٢٥٠	١٦,٨	١٣٦٥٨	١٣,٣	١٢٦٩٣	١٢,٤	٥٦١٤	٥,٥
١٩٩٧	١٨٥١٤	١٧,٨	١٣٩٣٣	١٣,٤	١٢٨٩٩	١٢,٤	٥٥٥٧	٥,٣
١٩٩٨	١٨٣٥٦	١٧,٥	١٤٢٨٣	١٣,٦	١٣٠٠٠	١٢,٤	٥٦٢٠	٥,٤
المتوسط	١٧٠٤٦	١٨	١٣٢٤٥	١٤,٠	١١٩١٣	١٢,٦	٤٨٥٦	٥,٠
١٩٩٩	١٧٣٠٦	١٥,٤	١٣٠٤٤	١١,٦	١٤١٠٢	١٢,٦	٦٤١٥	٥,٧
٢٠٠٠	١٩٠٠٥	١٤,٦	١٣٦٥٥	١٠,٥	١٣٨٦٥	١٠,٦	٦٤٤٨	٤,٩
٢٠٠١	٢٠١٥٣	١٤,١	١٤٢١٨	٩,٩	١٣٨٠٤	٩,٦	٧٤٠٤	٥,٢
٢٠٠٢	١٩٣٢٨	١٣	١٣٨٥٧	٩,٣	١٥١٢٣	١٠,١	٧٤٦٧	٥,٠
٢٠٠٣	١٩٧٤٨	١٢,٦	١٤٠١٩	٨,٩	١٦١٢٦	١٠,٣	٧٨٩٥	٥,٠
٢٠٠٤	٢١٢٧٨	١١,٧	١٥٩٣١	٨,٨	١٥٦٩٨	٨,٧	٩٠٣١	٥,١
٢٠٠٥	٢٢١٣٠	١١,٤	١٦٦٤٠	٨,٦	١٧٠٠٩	٨,٧	٩٩٦٩	٥,١
٢٠٠٦	٢١٤١٥	١١,٠	١٧١٨٦	٨,٨	١٦١٦٩	٨.٣	١٠٤٨٠	٥,٥
المتوسط	٢٠٠٤٥	١٣,٠	١٤١٢١	٩,٦	١٥٢٣٧	٩,٩	٨١٣٨	٥,٢

المصدر : - دائرة الإحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ، أعداد مختلفة.

- دائرة الإحصاءات العامة ، المسح الصناعي ، أعداد مختلفة .

- النسب احتسبت من قبل الباحث

ويمكن القول بصورة عامة، وكما دلت الأرقام السابقة، ان الصناعة التحويلية لم تلعب دوراً يذكر في الاستخدام، وتوفير فرص العمل خلال هذه الفترة مقارنة مع القطاعات الأخرى، لا سيما قطاع الخدمات الذي يقوم عليه أساسا الاقتصاد الأردني، ويبدو أن قطاع الصناعة التحويلية اعتمد خلال هذه الفترة على الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال بدلا من كثيفة العمالة، نتيجة هجرة كثير من الأيدي العاملة الأردنية المؤهلة والمدربة إلى الخارج من ناحية ، وزيادة التمويل الخارجي على صورة مساعدات وقروض وحوالات عاملين من ناحية أخرى، التي وصلت إلى ذروتها خلال هذه الفترة.

٢.الفترة الثانية (١٩٨٣- ١٩٩١) (مرحلة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار)

لم تستمر حالة التشغيل الكامل التي وصل اليها سوق العمل الأردني مع مطلع عقد الثمانينيات نتيجة لجملة من العوامل ، منها داخلي تمثل في تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو السكاني الطبيعية وغير الطبيعية ، وزيادة مخرجات النظام التعليمي . ومنها خارجي تمثل في الركود الاقتصادي في المنطقة العربية ، وتراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية ، وازمة الخليج الثانية وما نجم عنها من أثار سلبية على الاقتصاد الأردني ، وقد تفاعلت هذه العوامل مجتمعة واثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على جانبي الطلب على العمالة وعرضها، فعادت نسب البطالة في الارتفاع من جديد منذ منتصف الثمانينيات، ووصلت إلى معدلات مرتفعة جدا في نهاية الثمانينيات، بلغت حوالي٢٠٪ من القوة العاملة حسب تقديرات وزارة العمل الأردنية [٢].

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة، إلا أن قطاع الصناعة التحويلية أظهر تحسناً ملموساً في استخدام القوى العاملة في جميع فروعه، كما بدا من بيانات الجدول رقم (٢-٣) ، ففي عام ١٩٨٣ كان عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ٣١.٣ الف عامل وعاملة ، ارتفع وبصورة تدريجية ليصل إلى ٦١.٨ ألف عامل وعاملة خلال العام ١٩٩١ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٧.٨ % . وقد ازدادت أهميته النسبيه في الاستخدام أيضا مقارنة مع القطاعات الأخرى، فارتفعت من ٧.٢٪ خلال العام ١٩٨٣ لتصل إلى ١٠.٢٪ خلال العام ١٩٩١ وللفترة

[٢] عميرة ، محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢١٠.

كاملة سجل بالمتوسط نسبة ٩.٢٪ من الأيدي العاملة في جميع القطاعات ، وقد كان ذلك على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته من ٧.٥٪ خلال العام ١٩٨٣ إلى ٦.٩٪ خلال العام ١٩٩١ ، وكذلك انخفضت مساهمة القطاع الانشائي إلى ١١.٣٪ في العام ١٩٩١ بعد ان كانت ١٢٪ في العام ١٩٨٣ ، وقد حافظ قطاع الخدمات على نسبة مرتفعه متوسطها ٧٠.٣٪ للفترة كاملة.

أما فروع قطاع الصناعة التحويلية، فقد تفاوتت مساهمتها من قطاع لأخر ومن سنة لأخرى حيث نما الاستخدام في قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات بمعدلات عالية، وصل بها إلى مركز الصداره بنسبة متوسطها ١٩.٤٪ ، نتيجة الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وما ترتب عنها من زيادة في الطلب على المنتجات الغذائية المختلفة ، وكذلك حظي قطاع المنتجات الكيميائية والمشتقات النفطية بنفس نسبة المساهمة ، وذلك نتيجة لإنشاء مشاريع جديدة خلال هذه الفترة لتطوير خامات الفوسفات والبوتاس وتصنيعها، واستغلال مشتقاتها الكيميائية بما في ذلك الأسمدة والتي تطلب انتاجها زيادة في الطلب على الأيدي العاملة.

وقد جاءت الصناعات المعدنية بشقيها الفلزية واللافلزية في المرتبة اللاحقة؛ من حيث نسبة المساهمة في التشغيل بنسب متوسطها ١٤.٦٪ و ١٥.٧٪ للصناعتين على التوإلى، وقد بدى التذبذب واضحا على عدد الأيدي العاملة في هاتين الصناعتين خلال النصف الثاني من الثمانينيات وذلك نتيجة تأثر البلاد بالركود الاقتصادي، وما صاحبه من انخفاض في الطلب على البناء والإنشاء خلال هذه الأعوام ، حيث تعد هذه المواد العصب الرئيس المكون له التي تضم الإسمنت والرخام والجير وحديد التسليح وما شابه من سلع ومنتجات.

أما القطاعات الأخرى ؛ الألبسة والمنسوجات ، والخشب ومنتجاته ، والورق ومنتجاته فقد حافظت على نسب مستقرة نسبيا بلغ متوسطها ١١.٤٪ و ١٠.٤٪ و٦.٥٪ للقطاعات الثلاث على التوالي ، في حين حافظ قطاع الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية على نسب متواضعة لم يتجاوز متوسطها ٢.٥٪ .

الفترة الثالثة (١٩٩٢- ١٩٩٨)(فترة التحرير والتصحيح الاقتصادي الأولى)

تحسن أداء الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة على المستوى الكلي نتيجة لتطور معظم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بما فيها قطاع الصناعة التحويلية ، وذلك في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني، ليصبح أكثر اعتمادا على موارده الاقتصادية المتاحة، ومن خلال تبني إستراتيجية التصنيع التصديري بدلا من إستراتيجية إحلال المستوردات ، الأمر الذي اتاح فرصة أكبر لتوسيع القاعدة الصناعية، وايجاد المزيد من فرص العمل والذي انعكس بصورة واضحة على سوق العمل.

فمن خلال الجدول رقم (٢-٣) ، يمكن أن نلاحظ أن عدد الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية قد ارتفع وبصورة بارزة من ٧٦.٧ ألف عامل وعاملة خلال العام ١٩٩٢، ليصل إلى ١٠٤.٦ الف عامل وعاملة خلال العام ١٩٩٨ ، وبمعدل نمو سنوي متوسطه ٨.٣٪ ، وللفترة كاملة بلغ متوسط عدد العاملين في هذا القطاع ٩٥ الف عامل وعاملة مقابل ٤٦.٨ الف عامل وعاملة خلال الفترة السابقة ، أي أكثر من الضعف ، وقد انعكس ذلك على أهميته النسبية مقارنةة مع القطاعات الأخرى ؛ حيث ارتفع متوسطها من ٩.٢٪ خلال الفترة السابقة إلى ١٢.٣٪ خلال هذه الفترة ، وقد أصبح بهذه النسبة يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بعد ان كان في المرتبه الرابعة خلال الفترات الماضية، وذلك على حساب القطاع الزراعي الذي لم يتجاوز متوسط نسبته ٧.٥٪ وقطاع الإنشاءات الذي انخفضت مساهمته إلى ٨.٩٪ خلال العام ١٩٩٨ ، في حين أن قطاع الصناعة الاستخراجية والكهرباء لم تتجاوز متوسط نسبته ١.٨٪ .

أما بالنسبة لفروع قطاع الصناعة التحويلية فيبدو أن المنتجات الغذائية والمشروبات بقيت تحتل المرتبة الأولى في التشغيل من بين الفروع الأخرى بنسب متوسطها ١٩.٥٪، وتلتها المنتجات الكيميائية بنسبة ١٨٪ ، وقد حافظت القطاعات الأخرى على مساهماتها في الفترة الماضية باستثناء الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية، فقد أظهرت تحسنا واضحا حيث ارتفع متوسط مساهمتها في التشغيل من ٢.٥٪ خلال الفترة الماضية إلى ٥٪ خلال هذه الفترة.

٤. الفترة الرابعة (١٩٩٩- ٢٠٠٦)(فترة التحرير والتصحيح الاقتصادي الثانية)

أظهر قطاع الصناعة التحويلية تحسناً واضحاً في تشغيل الأيدي العاملة خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترات السابقة؛ حيث ارتفع عدد العاملين فيه من ١١٢.٢ الف عامل وعاملة خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٩٤.٤ الف عامل وعاملة خلال العام ٢٠٠٦ ، وبمعدل نمو سنوي متفاوت بلغ متوسطه السنوي ٨.٣٪ ، وارتفعت بذلك أهميته النسبية مقارنة مع القطاعات الأخرى من ١٢.٩٪ إلى ١٧.٤٪ ، وبهذه النسبة بقي يحتل المرتبة الثانية في الأهمية في التشغيل بعد قطاع الخدمات الذي حافظ على نسبة متوسطها ٦٨٪، في حين أن القطاعات الأخرى لم تتجاوز حصتها مجتمعه ١٥٪ من الأيدي العاملة في كافة القطاعات .

أما على صعيد فروع قطاع الصناعة التحويلية فيبدو أن أبرز التغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة هي الزيادة الكبيرة التي حصلت على القوة العاملة في قطاع المنسوجات والألبسة ، والتي قفزت بها لتحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغ متوسطها ٣٠.٣٪ بعد ان كانت لا تتجاوز ١٢.٤٪ خلال الفترة السابقة ووصلت إلى ٣٨٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، وارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من ١٨ ألف عامل وعاملة خلال العام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٧٠ ألف عامل وعاملة خلال العام ٢٠٠٦ ، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى المناطق الصناعية المؤهلة التي باشرت عملها بصورة أساسية في العام ١٩٩٩، وهي تقوم أصلا على صناعة الألبسة والمنسوجات ، وقد وصل عدد العاملين بها في العام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٤٥ الف عامل وعاملة[١] ، تشكل العمالة المحلية منهم حوالي ٤٠٪ وما تبقى عمالة أجنبية.

أما بالنسبة للأنشطه الأخرى المكونة لقطاع الصناعة التحويلية، فقد نمت قدرتها على التشغيل بصورة متوازنة وسجلت معدلات تشغيل معتدلة ، ورغم هذا التنامي إلا أن نسبة مساهمة كل منها في التشغيل انخفضت لصالح قطاع المنسوجات والألبسة ، وكانت أعلاها الصناعات الغذائية والمشروبات ، التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغ متوسطها ١٧.٩٪ ، وتلتها الصناعات الكيميائية والصناعات المعدنية بنسبة متوسطها ١٣.٤٪ و١٠٪ للصناعتين على التوالي، في حين سجلت صناعة الورق ومنتجاته والألآت والمعدات أدنى نسبة كان متوسطها ٥.٢٪.

في ضوء ما سبق من مؤشرات وبيانات يمكن أن نخلص إلى أن قطاع الصناعة التحويلية استطاع ان ينمو بقطاعاته، وتنمو بذلك قدرته الاستيعابية للايدي العاملة بصورة

---

[١] وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية التنمية الصناعية ، قسم المناطق الصناعية المؤهلة

واضحة خلال الفترات الماضية في إطار المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني ، وفقا للظروف التي مرت على الساحتين المحلية والاقليمية ، وفي إطار التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية المحلية ، وقد ازدادت أهميته في تشغيل الأيدي العاملة خلال الفترات الماضية بصورة لافتة للنظر ، ليصبح ثاني أكبر قطاع في تشغيل الأيدي العاملة بعد قطاع الخدمات بنسبة ١٧.٤٪ سجلها في العام ٢٠٠٦ ، بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة بعد قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات بنسبة ٦.٣٪ خلال العام ١٩٧٩ ، وهذا يعني تزايد أهمية هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى .

وقد كان قطاع الصناعة التحويلية يرتكز خلال الفترات الأولى على قطاعي المنتجات الكيميائية والمنتجات الغذائية في تشغيل الأيدي العاملة ، وأصبح خلال الفترة الأخيرة يرتكز بصورة أساسية على قطاع الألبسة والمنسوجات والتي استحوذت على أكثر من ٣٦٪ من الأيدي العاملة خلال العام ٢٠٠٦ بفعل المشاريع المقامة في المناطق الصناعية المؤهلة التي تتسم بانها ذات كثافة عمالية عالية .

المبحث الثالث
تطور الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية

تعد الإنتاجية من المواضيع الهامة التي استحوذت على اهتمام متزايد من قبل الدول المختلفة النامية والمتقدمة على حد سواء ، باعتبارها مؤشرا هاما يعكس كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية في القطاعات المختلفة، ومقياسا لمدى تقدمها وتطورها وبالتالي يعكس مستوى تطور المجتمع ككل ورقيّه.

والدول النامية التي تعاني من مشاكل البطالة والتضخم وشح الموارد وانخفاض معدلات النمو ، تدرك أهمية الإنتاجية في رفع كفاءة استغلال مواردها بشكل يمكنها من تحقيق تنمية متوازنه ، مستفيدة بذلك من تجارب الدول المتقدمة التي اعتبرت الإنتاجية مفتاحا للنمو والتقدم ووسيلة للرفاه . والأردن واحد من هذه الدول، اهتم بموضوع الإنتاجية ، كونه من أكثر الدول شحا بالموارد الطبيعية ، ومن أكثرها حاجة إلى استغلال موارده استغلالاً أمثلاً في شتى القطاعات الاقتصادية ، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية ، حيث أخذ يوجه الشركات المحلية المختلفة خلال الفترات الأخيرة نحو تطوير انتاجيتها ، من خلال التعليم والتدريب والتحسين في ظروف العمل ، والتطوير والابتكار في العمليات الإنتاجية ، وطرق المزج بين عناصرالإنتاج لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية ، للاستفادة من مزايا تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأردنية ، لزيادة حجم الصادرات والحصول على مزيد من العملة الصعبة اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ومن هنا يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على الإنتاجية والتطورات التي طرأت عليها في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها ، لمعرفة مدى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في القطاع الصناعي وفروعه، خلال الفترة التي سبقت تحرير التجارة الخارجية ومقارنتها مع الفترة التي أعقبتها ، وذلك للكشف عن مدى تطور إنتاجية القطاع الصناعي في إطار تحرير التجارة الخارجية ، ذلك التطور الذي لا يعزى إلى زيادة في مقادير عناصر الإنتاج المادية بقدر مايعزى إلى زيادة في إنتاجية هذه العناصر، التي تعود إلى عوامل أخرى خارجية، منها توسيع الأسواق أمام المنتجات من خلال تحرير التجارة الخارجية ، وتحقيق وفورات الحجم ، وزيادة استغلال العناصر الإنتاجية المعطلة من خلال توسيع الصادرات ، الذي يعد ذو أهمية بالغة في زيادة الإنتاجية .

تباينت أراء الباحثين الاقتصاديين حول مفاهيم الإنتاجية وطرق قياسها، فمنهم من ينظر إلى الإنتاجية على أنها إنتاجية العمل، ويعبر عنها بالعلاقة بين كمية الإنتاج والعمل المستخدم في انتاجه الذي يشمل كلا العمل الحي (Living Labor) والعمل المتجسد في المعدات والألآت (Embodied Labor)[١] وهذا يصعب قياسه ، ومنهم من يرى بان الإنتاجية تشمل جميع عناصر الإنتاج، ويعبر عنها بالعلاقة بين الإنتاج وجميع العناصر التي استخدمت في انتاجه بما فيها المواد الأولية ، ومنهم من يرى أنها تشمل عنصري العمل الحي المستخدم ورأس المال فقط. ولغرض هذا المبحث سنعتمد في التحليل التعريف الأخير كونه الأسهل للقياس وكون العمل ورأس المال هما الأساس في اي عملية إنتاجية، وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم مفاهيم الإنتاجية إلى مفاهيم جزئية خاصة بإنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج على حدة (العمل ورأس المال)[٢] ، ويعبر عنها بحاصل قسمة الناتج الكلي على عناصر الإنتاج من خلال المعادلات الرياضية التالية :

$$P_L = Q \div L \quad \text{.....(1)}$$

$$P_W = Q \div W \quad \text{.....(2)}$$

$$P_K = Q \div K \quad \text{.....(3)}$$

حيث تمثل :

P_L: متوسط إنتاجية عنصر العمل.

Q : القيمة المضافة الصافية.

L : عدد العمال.

P_W: متوسط إنتاجية الدينار من الأجور.

W : رواتب وأجور ومزايا العاملين.

P_K : متوسط إنتاجية رأس المال.

K : رأس المال الثابت معبر عنه بالموجودات الثابتة الصافية بداية العام.

ولحساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ذلك النمو الذي لا يعود إلى زيادة في أي من عناصر الإنتاج سنستخدم المعادلة التالية [١] :

---

[١] خرابشة ، عبد ، الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف أكثر من عشرين عامل ، مجلة دراسات ، المجلد ١٥، العدد ٢، ١٩٨٨، ص ١٠٢.

[٢] Mansfield , Edwin ,Microeconimics,McLeod limited ,1982, p147.

[١] Dornbusch ,R, Fischer, Macro- Economics,MacGraw-Hill,New Yourk1, 1994, chapter 14.

معدل نمو الإنتاج = معدل نمو قوة العمل × حصة العمل من الإنتاج + معدل نمو رأس المال × حصة رأس المال من الإنتاج + معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.....(٤)

ومنها يمكن ان نشتق المعادلة التالية بعد افتراض وجود ما يعرف باسم مردودات الحجم الثابتة (أي أن مجموع حصة رأس المال من الإنتاج وحصة العمل من الإنتاج تساوي واحد صحيح) التي تعكس النمو المتحقق في الإنتاج دون زيادة عناصر الإنتاج:

معدل نمو الناتج – معدل نمو قوة العمل = حصة رأس المال من الناتج × (معدل نمو راس المال × معدل نمو قوة العمل) + معدل نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج

وبعد اعادة ترتيب المعادلة نحصل على ما يلي:
معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج = معدل نمو الإنتاج لكل وحدة عمل – (حصة رأس المال من الإنتاج × معدل نمو رأس المال لكل وحدة عمل) .....(٥)

وبتطبيق المعادلات السابقة على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها حصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه ، التي تبين تطور إنتاجية العامل ، وإنتاجية الدينار من الأجور، وإنتاجية الدينار من رأس المال الثابت، ومعدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على التوالي.

<u>الفترة الأولى [٢]: (١٩٧٩– ١٩٨٢)</u>

١) إنتاجية العمل : تشير بيانات الجدول رقم (٢–٥) إلى أن متوسط إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية بشكل عام قد ارتفعت خلال هذه الفترة من ٣٥٧٠ دينار خلال العام ١٩٧٩ إلى ٥٣٠٦ دينار خلال العام ١٩٨٢؛ اي بمعدل نمو وصل إلى أكثر من ٤٠٪، وهذا تفسره الكثافة الرأسمالية العالية التي كانت تتمتع بها الشركات الصناعية خلال هذه الفترة التي انعكست على أساليب الإنتاج ، نتيجة زيادة تدفق التمويل الخارجي
إلى المملكة من ناحية ، ونتيجة نقص الأيدي العاملة من ناحية أخرى ، وهي فترة التشغيل الكامل التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

[٢] لا تتوفر بيانات كافية ودقيقة عن الفترة (١٩٧٣-١٩٧٨) لذا اقتصر التحليل على الفترة (١٩٧٩-١٩٨٢) .

جدول رقم (٢-٥)
متوسط الإنتاجية
في قطاع الصناعة التحويلية

السنة	القيمة المضافة بالأسعار الأساسية الجارية (مليون دينار)	عدد الأيدي العاملة (عامل)	إنتاجية العامل (دينار)	أجور العاملين (مليون دينار)	إنتاجية الدينار من الأجور (دينار)	رأس المال الثابت (مليون دينار)	متوسط إنتاجية الدينار من رأس المال
1979	86.5	24224	3570	22.4	3.9	125	0.7
1980	94	26609	3532	31	3.0	189.7	0.5
1981	157	30037	5226	43	3.7	291.3	0.5
1982	170.7	32171	5306	45.1	3.8	333.1	0.5
المتوسط			4409		3.6		0.5
1983	177.3	31279	5668.3	55.2	3.2	400.3	0.4
1984	195.6	39928	4898.8	53.2	3.6	416.8	0.4
1985	180	41346	4353.5	58.3	3.0	424.3	0.4
1986	264.3	42779	6178.3	65	4.0	424.1	0.6
1987	282.6	46676	6054.5	71.6	3.6	469.2	0.6
1988	246	47654	5162.2	78.4	3.1	543.7	0.4
1989	244.6	53467	4574.8	86.7	2.8	537.3	0.4
1990	336	56536	5943.1	93.2	3.6	575.8	0.6
1991	327.4	61820	5296.0	107.9	3.0	566.6	0.6
المتوسط			5347.7		3.3		0.5
1992	417.7	76696	5446.1	143.8	3.0	632.6	0.6
1993	419.7	78356	5356.3	149.9	2.8	636.5	0.6
1994	555.6	99303	5595	180.6	3.0	954.2	0.6
1995	569.9	99778	5711.7	200.4	2.8	1133.2	0.5
1996	536.9	102253	5250.7	209.1	2.5	1114	0.4
1997	587.5	104029	5647.4	222.9	2.6	1434.1	0.5
1998	702.6	104574	6718.7	244.9	2.9	1441.7	0.5
المتوسط			5675.1		2.8		0.5
1999	726.5	112239	6472.8	265.1	2.7	1634.8	0.4
2000	776.7	130315	5960.2	291.0	2.7	1655.6	0.5
2001	817.8	143174	5711.9	305.9	2.9	1767.6	0.5
2002	950.8	148887	6386.0	322.5	3.3	1664.8	0.6
2003	1043.6	156401	6672.6	338.7	3.1	1710.7	0.7
2004	1262.1	180943	7259.7	387.5	3.4	1786.5	0.8
2005	1454.7	194481	7479.9	450.0	3.3	1913.7	0.8
2006	1696.9	194400	8727.3	490.4	3.5	2056.9	0.8
المتوسط			6833.7		3.1		0.7

المصدر : - **التعداد الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**

-المسح الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة .

ومن خلال الجدول (٢-٦) يتضح أن إنتاجية العامل كانت أعلى ما يمكن في الصناعات الغذائية ، حيث بلغت بالمتوسط ٦٢٧٩ ديناراً لكل عامل وقد تضاعفت قيمتها خلال هذه الفترة من ٤٦٤٣ دينار خلال العام ١٩٧٩ إلى ٨١٧٦ دينار خلال العام ١٩٨٢، ويبدو ان الطلب الخارجي والداخلي ازداد على هذا النوع من السلع خلال هذه الفترة نتيجة تحسن المستوى المعيشي؛ مما ادى إلى التوسع في الإنتاج وساهم في زيادة إنتاجية العامل.

وقد تلت الصناعات الغذائية في المرتبة الصناعات الكيميائية؛ حيث بلغ متوسط إنتاجية العامل فيها ٥٨٣٨ ديناراً، وهذا يفسره ارتفاع الكثافة الرأسمالية في هذه الصناعة الأمر الذي ادى إلى زيادة حصة العامل الواحد من رأس المال فازدادت بذلك انتاجيته . وجاءت صناعة المعادن اللافلزية والفلزية بإنتاجية متوسطها ٤٦٣٢ ديناراً و٣٢٤٣ ديناراً للصناعتين على التوالي. أما بقية الصناعات فقد كانت فيها إنتاجية العامل متدنية ولم تتجاوز ٣٠٠٠ دينار .

٢) إنتاجية الدينار من أجور العاملين : يتضح من الجدول رقم (٥:٢) ان إنتاجية الدينار من الأجور قد أظهرت تراجعا متواضعا خلال هذه الفترة فبعد ان كانت ٣.٨ دينار خلال العام ١٩٧٩، انخفضت إلى ٣.٧ دينار خلال العام ١٩٨٢ وبالمتوسط كانت ٣.٥ دينار، وقد سجلت أدنى قيمة لها في جميع القطاعات في العام ١٩٨٠ ، لان معدل نمو متوسط الاجر خلال هذا العام كان أعلى من معدل نمو إنتاجية العامل؛ حيث الطلب على الأيدي العاملة كان عاليا جدا، مما ادى إلى ارتفاع الأجور بصورة كبيرة نسبيا.

وقد كانت صناعات الخشب ومنتجاته هي الأعلى خلال هذه الفترة بمعدل متوسطه ٥.٧ دينار ، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل الأجور بصورة واضحة في هذا القطاع ؛ حيث لم يتجاوز المعدل السنوي له ٥٤٣ ديناراً وهو أدنى معدل أجور من بين جميع فروع الصناعة التحويلية (الملحق رقم (٦)) ، وهذا بدوره انعكس بصورة ارتفاع في معدل إنتاجية الدينار المنفق على الأجور ، على الرغم من انخفاض القيمة المضافة في هذا القطاع نسبيا . وقد تلتها المنتجات المعدنية الفلزية واللافلزية بمعدل ٣.٤ دينار . اما المنتجات الكيميائية فعلى الرغم من ارتفاع القيمة المضافة فيها، إلا أن الدينار المنفق على الأجور أظهر معدلات متدنية من الإنتاجية، وهذا يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع الأجور في هذا القطاع، مقارنة مع القطاعات الأخرى ، التي بلغت بالمتوسط ١٩٤٠ ديناراً (الملحق رقم(٦))، وهو أعلى معدل من بين جميع الفروع الأخرى، وهذا قد يفسره ارتفاع نسبة العمال المهرة والفنيين والمتخصصين في هذا القطاع مقارنة مع الصناعات الأخرى.

جدول رقم (٢-٦)
متوسط إنتاجية العامل في فروع قطاع الصناعة التحويلية
(القيمة بالدينار)

السنة	الصناعات الغذائية	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الآلات والمعدات والأجهزة
1979	4643	1867	2459	2757	5194	3329	3171	1149
1980	4691	2896	2927	2678	3044	4305	2850	1994
1981	7604	2740	3177	3320	7885	5141	3503	2616
1982	8176	2546	2991	3289	7230	5752	3447	2729
المتوسط	6279	2512	2889	3011	5838	4632	3243	2122
1983	9112	3164	2904	3403	8010	5352	3726	2398
1984	8962	2536	1428	3511	7687	4773	2218	3200
1985	6134	2768	1831	2926	6671	4955	2302	3148
1986	5343	2725	2177	3721	14959	5813	2947	3020
1987	4934	2263	2529	3946	14494	5955	3023	3149
1988	1895	2142	1783	4182	13777	6136	2340	4752
1989	3810	2723	2178	3671	8375	5476	3151	4212
1990	6010	4163	2579	5535	8477	6424	4936	9366
1991	4082	3709	2316	5633	9674	5427	3688	7366
المتوسط	5587	2910	2192	4059	10236	5590	3148	4512
1992	6581	2892	950	5275	8459	6243	4258	9767
1993	5413	2992	3411	4946	7193	6815	4340	6698
1994	6254	3578	2776	5920	7402	6688	3953	7917
1995	6141	3755	2394	6970	9646	6018	3687	6740
1996	6617	2772	2016	5223	9576	5908	2962	4684
1997	5485	3075	2545	5291	10899	6552	3179	5470
1998	8537	3730	2721	5972	12982	5685	3685	5765
المتوسط	6433	3256	2402	5657	9451	6273	3723	6720
1999	5925	3457	2452	6907	14792	7275	4014	5487
2000	7225	2349	2240	8243	12549	6774	4796	6156
2001	5831	2583	2393	8498	12345	6977	5382	5996
2002	6800	3459	2992	8770	13948	8219	4668	6816
2003	6473	3910	3671	8804	14107	9094	5686	6941
2004	7224	3825	3810	8680	17543	9647	8370	7884
2005	6556	4100	3238	8306	18233	10643	8871	9027
2006	7283	5673	4180	10474	19668	12597	10730	9828
المتوسط	6600	3670	3122	8585	15398	8899	6561	7267

المصدر : احتسبت على أساس بيانات الجداول رقم (٢-١) و(٢-٢) و(٢-٤).

جدول رقم (٢-٧)

متوسط إنتاجية الدينار من الأجور

في فروع قطاع الصناعة التحويلية

(القيمة بالدينار)

السنة	الصناعات الغذائية	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الآلات والمعدات والأجهزة
1979	5.1	2.8	7.8	2.9	3.2	3.3	4.6	2
1980	4.2	3.0	4.7	2.1	1.9	3.2	3	2.3
1981	6.1	2.9	4.2	2.0	3.4	3.3	2.8	2.3
1982	6.3	2.8	6.0	2.0	3.1	4.0	3.3	2.2
المتوسط	5.4	2.9	5.7	2.3	2.9	3.5	3.4	2.2
1983	6.1	2.4	3.4	1.8	2.6	3	3.0	2
1984	7.3	2.8	1.6	2.0	3.4	3.8	2.2	3
1985	5.2	2.8	2.6	1.6	2.8	3.5	1.9	3.5
1986	4.5	2.6	2.8	1.9	5.5	4.1	2.3	3.6
1987	3.8	2.3	3.5	1.9	5.3	4	2.5	3.6
1988	1.3	1.9	2.9	1.9	4.7	3.5	1.7	5.5
1989	2.7	2.7	3.1	1.7	2.8	3.6	2.7	2.6
1990	4.3	4.3	3.9	2.8	2.9	3.8	3.8	5
1991	2.5	3.2	3.2	2.7	3.0	3.2	3.0	4.2
المتوسط	4.2	2.8	3.0	2.0	3.7	3.5	2.6	3.6
1992	4.1	2.5	1.1	2.4	2.6	3.6	3.5	5.5
1993	3.2	2.5	3.7	2	2.0	3.6	3.3	3.8
1994	3.8	2.9	3.1	2.5	2.4	3.7	3.0	4
1995	3.5	2.9	2.4	2.6	2.6	2.9	2.6	3.0
1996	3.7	2.1	2.0	2	2.4	2.8	2.0	2.0
1997	3.1	2.3	2.3	2.0	2.7	3.0	2.1	2.5
1998	3.9	2.5	2.3	2	3.0	2.5	2.6	2.0
المتوسط	3.6	2.5	2.5	2.2	2.5	3.2	2.7	3.2
1999	2.8	2.6	2.4	2.3	2.9	2.8	2.6	2.1
2000	3.2	1.8	2.2	2.4	2.8	2.6	3.0	2.4
2001	2.7	2.0	2.3	2.6	2.8	3.0	3.3	2.3
2002	3.2	2.8	2.4	2.5	3	3.6	2.9	2.5
2003	3.0	3.1	3.0	2.6	2.9	3.7	3.3	2.6
2004	3.2	3.2	3.1	2.4	3.5	3.8	4.5	3.2
2005	3.0	3.2	2.6	2.2	3.6	4.1	4.5	3.2
2006	2.9	4.1	2.6	2.6	3.4	4.3	4.9	3.1
المتوسط	3.0	2.9	2.6	2.5	3.2	3.4	3.8	2.7

المصدر : احتسبت على أساس بيانات الجداول رقم (٢-٢) والملحق الإحصائي رقم (٥).

٣) إنتاجية رأس المال الثابت : تفيد بيانات الجدول رقم (٢-٥) انخفاض وتراجع متوسط إنتاجية الدينار الواحد المنفق على رأس المال الثابت خلال هذه الفترة ؛ حيث كان خلال العام ١٩٧٩ حوالي ٠.٦٩ ديناراً ، انخفض إلى ٠.٥١ ديناراً خلال العام ١٩٨٢، وبالمتوسط سجل ٠.٥ دينار وهي معدلات متدنية نسبيا ، وقد كان ذلك واضحا في جميع فروع قطاع الصناعة التحويلية، حيث بينت النتائج في الجدول رقم (٢-٨) الانخفاض العام في إنتاجية الدينار من رأس المال في جميع القطاعات ، باستثناء القطاعات ذات الكثافة العمالية ، التي تبين ارتفاع إنتاجية رأس المال فيها مقارنة مع غيرها من القطاعات مثل : الخشب ومنتجاته والبسة والمنسوجات والمنتجات الغذائية ، التي سجلت قيما مرتفعة نسبيا بلغ متوسطها ١.٦ دينار للصناعات الخشبية و٠.٩ دينار لكل من الألبسة والمنتجات الغذائية ومنتجات المعادن اللافلزية، في حين أن الفروع الصناعية الأخرى لم يتجاوز متوسط إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت فيها ٠.٥ دينار ، وهذا يشير إلى وجود طاقات إنتاجية معطلة نتيجة التوسع في رأس المال الثابت خلال هذه الفترة .

٤) معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج : وهي تعبر عن الزيادة المتحققة في الإنتاج دون أن يكون هناك زيادة في عناصر الإنتاج ، وتعود لأسباب خارجية أدت إلى تحسين استغلال عناصر الإنتاج وتقليل الكلفة بحيث نحصل على نفس كمية الإنتاج بكمية اقل من العناصر .

وبتطبيق المعادلة رقم (٥) انفة الذكر على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها لمعرفة معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ، حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (٢-٩) ، التي تشير إلى ان الصناعة التحويلية بصورة اجمالية لم تحقق معدلات نمو عالية في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٨٢ ، وما تحقق هو معدل بسيط لم يتجاوز ٠.٧ % ، اما فروع الصناعة التحويلية فقد حققت معدلات متفاوته ، فمنها من حقق معدلات موجبة عالية مثل الصناعات الكيميائية والمشتقات البترولية وصناعة الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية ، التي وصل معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فيها إلى ١٢.٥٪ كما في الصناعات الكيميائية و ٥٪ كما في الصناعات الألآت والأجهزة الكهربائية و٣.٥٪ للصناعات الغذائية ، إلا أن ذلك رافقه ارتفاع في معدل نمو رأس المال لكل عامل في هذه الصناعات الثلاثة وبالذات في الصناعات الكيميائية ،التي تطلب معدل نموها زيادة معدل نمو رأس المال لكل عامل بما نسبته ٢٢٪، كما يظهر في العمود الخامس من الجدول المشار إليه أعلاه .

جدول رقم (٢-٨)

متوسط إنتاجية الدبنار من رأس المال الثابت

في فروع قطاع الصناعة التحويلية

(القيمة بالدينار)

السنة	الصناعات الغذائية	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الآلات والمعدات والأجهزة
1979	0.8	0.9	1.6	0.5	0.5	0.6	1.0	0.7
1980	0.7	0.7	1.7	0.6	0.2	0.4	0.9	0.6
1981	1.1	0.9	1.4	0.5	0.3	0.4	0.8	0.7
1982	1.0	1	1.7	0.5	0.3	0.4	0.6	0.5
المتوسط	0.9	0.9	1.6	0.5	0.3	0.4	0.9	0.6
1983	1.2	1.0	1.5	0.6	0.3	0.3	0.5	0.3
1984	1.7	1.1	1.3	0.7	0.3	0.2	0.4	0.4
1985	1.3	1.4	1.2	0.6	0.3	0.2	0.4	0.6
1986	1.5	1.9	1.1	0.6	1	0.2	0.5	0.6
1987	1.3	1.8	1.1	0.6	1	0.2	0.5	0.6
1988	0.2	0.9	0.8	0.5	0.9	0.2	0.4	0.9
1989	0.4	1.2	1.1	0.4	0.7	0.2	0.7	0.5
1990	0.7	1.4	1.1	0.7	0.7	0.2	0.8	1.0
1991	0.6	1.2	0.9	0.8	0.8	0.2	0.7	0.9
المتوسط	0.9	1.3	1.1	0.6	0.7	0.2	0.5	0.6
1992	0.9	0.9	0.3	0.6	0.8	0.3	0.8	1.1
1993	0.7	0.8	1.2	0.5	0.7	0.4	0.7	0.9
1994	0.5	0.5	1.6	0.5	0.6	0.4	0.6	0.7
1995	0.4	0.5	0.7	0.5	0.6	0.4	0.5	0.5
1996	0.5	0.5	0.7	0.4	0.5	0.4	0.3	0.4
1997	0.٣	0.6	0.6	0.4	0.6	0.5	0.4	0.4
1998	0.5	0.6	0.7	0.4	0.6	0.4	0.4	0.3
المتوسط	0.6	0.6	0.8	0.5	0.6	0.4	0.5	0.6
1999	0.4	0.6	0.6	0.4	0.5	0.4	0.3	0.3
2000	0.5	0.5	0.7	0.٥	0.5	0.4	0.3	0.6
2001	0.4	0.4	0.9	0.4	0.5	0.5	0.4	0.6
2002	0.5	0.5	0.9	0.5	0.6	0.6	0.5	0.7
2003	0.5	0.٦	1.2	0.5	0.6	0.7	0.5	0.7
2004	0.6	0.٨	1.2	0.5	0.8	0.7	0.9	0.8
2005	0.5	0.8	1.0	0.5	0.8	0.6	0.9	0.9
2006	0.5	1.0	1.0	0.5	0.8	0.8	0.9	0.8
المتوسط	0.5	0.7	0.9	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6

المصدر : احتسبت على أساس بيانات الجداول رقم (٢-٢) والملحق الإحصائي رقم (٧).

جدول رقم (٢-٩)

معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٢)

نسبة مئويه (%)

المصدر : الأرقام محسوبة من بيانات الجداول رقم (٢-١) و (٢-٢) و(٢-٣) و (٢-٤) والملاحق الإحصائية رقم (٥-٧).

الصناعة	معدل نمو القيمة المضافة (١)	معدل نمو قوة العمل (الأجور) (٢)	معدل نمو رأس المال (٣)	معدل نمو الإنتاج لكل عامل (٤) (١)- (٢)	معدل نمو رأس المال لكل عامل (٥) (٣- ٢)	معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (٤-(١/٤)*٥)
الصناعة التحويلية بصورة اجمالية	٢٨,١	٢٧,٣	٤٠	٠,٨	١٢,٦	٠,٤
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١,٨	٢١,٤	٢١,٨	١٠,٤	٠,٤	٣,٨
الألبسة والمنسوجات والجلديات	٢١,٨	٢١,٣	٢٠,٣	٠,٥	١ -	٠,٦
الخشب ومنتجاته والاثاث	١٦,٣	٣٠,٤	١٧,٤	١٤,١-	١٣-	٢٥,٢-
الورق والمطبوعات	٢٢	٣٠,٧	٢٧,٢	٨,٧-	٣,٥-	١٠,١-
المنتجات الكيميائية والمشتقات البترولية	٥٥	٣٣,٧	٥٥,٨	٢١,٣	٢٢,١	١٢,٧
المعادن اللافلزية ومنتجاتها	٢٩,٧	٢٣,١	٥١,٩	٦,٦	٢٨,٧	٠,٢٢
المعادن الفلزية ومنتجاتها	١١,٨	٢٧,٩	٢٩	١٦,١ -	١,١	١٤,٥-
الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية	٥١,٢	٤٤,٤	٥٧,٢	٦,٧	١٢,٨	٥,٠

أما الصناعات التي لم تستطع أن تسجل معدلات نمو موجبة في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، فهي صناعات الخشب ومنتجاته والورق ومنتجاته ومنتجات المعادن الفلزية ، أما الصناعات الأخرى فقد حققت معدلات نمو موجبة متواضعة جدا في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج . أي أن الصناعات التي حققت معدلات نمو موجبة (الصناعات الكيميائية ، والألآت والمعدات ، والمنتجات الغذائية ، والألبسة والمنسوجات والمعادن اللافلزية) خلال هذه الفترة قد تحسن اداؤها واستطاعت تحسين استغلالها لعناصر الإنتاج بقدر المعدلات التي حققتها ، اما الصناعات التي سجلت معدلات نمو سالبة(الخشب ومنتجاته ، الورق ومنتجاته والمعادن الفلزية ومنتجاتها) فقد تراجع اداؤها واستغلالها لعناصر الإنتاج بقدر المعدلات التي سجلتها.

<u>الفترة الثانية : ١٩٨٣- ١٩٩١</u>

١) إنتاجية العامل : أظهرت البيانات الواردة في الجداول الخاصة بالإنتاجية ان هذه الفترة وما صاحبها من ركود اقتصادي وتقلبات على الصعيدين المحلي والاقليمي، انعكست على متوسط إنتاجية العناصر الإنتاجية قاطبة ، لا سيما متوسط إنتاجية العمالة ؛ حيث تشير البيانات إلى ان متوسط إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية قد انخفضت

من ٥٦٦٨ دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٥٢٩٦ ديناراً خلال العام ١٩٩١، وقد بدا هذا التراجع واضحا في معظم فروع قطاع الصناعة التحويلية، لا سيما المنتجات الغذائية التي هبط فيها متوسط إنتاجية العامل من ٩١١٢ دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٤٠٨٢ ديناراً خلال العام ١٩٩١ ، اما الصناعات الأخرى فقد أظهرت تباينا واضحا خلال اعوام هذه الفترة تارة في زيادة وتارة في نقصان، ولكن السمة الغالبة كانت في تناقص باستثناء الصناعات الكيميائية التي ازدادت بوتائر متناقصة خلال منتصف الثمانينيات، وعادت للتراجع خلال الأعوام الأخيرة ، وكذلك صناعة الألآت والمعدات التي ابدت تحسناً خلال العامين الأخيريين.

٢) متوسط إنتاجية الدينار من الأجور : أظهرت البيانات تطابق الاتجاه العام لمتوسط إنتاجية الدينار من الأجور وتعويضات العاملين مع الاتجاه العام لإنتاجية العمالة ، فقد انخفض متوسط إنتاجية الدينار من الأجور من ٣.٢ دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٣.٠ دينار خلال العام ١٩٩١، وبالمتوسط انخفضت إلى ٣.٣ دينار مقارنة مع ٣.٥ دينار خلال الفترة السابقة ، وقد كان ذلك انعكاس للانخفاض العام الذي اصاب معظم فروع الصناعة التحويلية، وبالذات الصناعات الغذائية ، والتي هبط فيها متوسط إنتاجية الدينار هبوطا كبيرا من ٦.١ دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٢.٥ دينار خلال العام ١٩٩١ ، وقد صاحبها في الهبوط كل من الصناعات الخشبية والورقية والمعادن الفلزية . أما الصناعات الكيميائية والألآت والمعدات فقد أظهرت تحسنا واضحا نتيجة الكثافة الرأسمالية في هذه الصناعات ، في حين حافظت الصناعات الأخرى على معدلات مستقرة .

٣) إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت : على الرغم من التحسن الطفيف الذي أظهره متوسط إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية بشكل عام خلال العامين الأخيرين ، إلا أن الاتجاه العام كان لا يختلف كثيرا عن متوسط إنتاجية الدينار من الأجور ، وذلك ظهر واضحا في فروع قطاع الصناعة التحويلية، فالصناعات التي أظهرت تحسنا في إنتاجية الأجور هي نفسها التي أظهرت تحسنا في إنتاجية رأس المال وعلى راسها الصناعات الكيميائية وصناعة الألآت والمعدات ، والصناعات التي أظهرت تراجعا في إنتاجية رأس المال هي نفسها التي أظهرت

تراجعا في إنتاجية الأجور وعلى راسها صناعة المنتجات الغذائية ، وصناعة الأخشاب ومنتجاتها وصناعة المنتجات المعدنية كما هو واضح من الجدول رقم (٢-٨).

٤) معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج : وكما يشير الجدول رقم (٢-١٠) أن معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للصناعة التحويلية بصورة اجمالية سجلت معدلات سالبه بلغت ٢.١٪ لهذه الفترة ، وهذا يعكس تراجع الأداء العام لهذه الصناعة خلال هذه الفترة ، وانخفاض مستوى استغلال العناصر الإنتاجية فيها بشكل عام بحكم الظروف الاقتصادية العامة غير المستقرة وتراجع حجم الصادرات ، على الرغم من ان بعض الصناعات حافظت على معدلات نمو عالية مثل الصناعات الكيميائية وصناعة الألآت والأجهزة الكهربائية؛ حيث بلغت للاولى ٩.٨٪ وللثانية ٦.٥٪ .

الفترة الثالثة :(١٩٩٢- ١٩٩٨)

١) إنتاجية العامل : أظهرت البيانات تذبذبا واضحا في متوسط إنتاجية العامل للصناعة التحويلية بشكل عام خلال هذه الفترة ، ولكن الاتجاه العام كان في زيادة ؛ حيث ارتفعت من ٥٤٤٦ ديناراً خلال العام ١٩٩٢ إلى ٦٧١٩ ديناراً خلال العام ١٩٩٨ (الجدول رقم (٢-٥)) . وقد طالت هذه الزيادة جميع فروع الصناعة التحويلية ولكن بنسب متفاوته ، باستثناء الصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية التي انخفض متوسط إنتاجية العامل فيها من ٦٢٤٣ ديناراً و ٤٢٥٨ ديناراً خلال العام ١٩٩٢ إلى ٥٦٨٥ ديناراً و ٣٦٨٥ ديناراً خلال العام ١٩٩٨ للصناعتين على التوالي ، وقد سجلت أيضا صناعة الألآت والأجهزة انخفاضا ملموسا من ٩٧٦٧ ديناراً خلال العام ١٩٩٢ إلى ٥٧٦٥ ديناراً خلال العام ١٩٩٨ (الجدول رقم (٢-٦)).

٢) متوسط إنتاجية الدينار من الأجور : أظهرت البيانات انخفاض متواصل لإنتاجية الدينار من الأجور خلال هذه الفتره في قطاع الصناعة بشكل عام، وفي كل الفروع الصناعية ، ويبدو ان معدلات النمو في الأجور خلال هذه الفترة كانت تفوق معدلات النمو في الإنتاج ، الأمر الذي ادى إلى انخفاض الإنتاجية بشكل عام في كافة فروع قطاع الصناعة التحويلية ، وبالمجمل انخفض متوسط إنتاجية الدينار من الأجور من ٣.٣ دينار خلال الفترة الماضية إلى ٢.٨ دينار خلال هذه الفترة (جدول رقم (٢-٧)).

جدول رقم (٢-١٠)

معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩١)

نسبة مئويه (%)

الصناعة	معدل نمو القيمة المضافة (١)	معدل نمو قوة العمل (الأجور) (٢)	معدل نمو رأس المال (٣)	معدل نمو الإنتاج لكل عامل (٤) (١)- (٢)	معدل نمو رأس المال لكل عامل (٥) (٣- ٢)	معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (٤-(١/٤)*٥)
الصناعة التحويلية بصورة اجمالية	٩,٠	١٠,٥	٦,٣	١,٥-	٤,٢ -	٢,١ -
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١٢,٥	١٢,٣	١٣,٩	٠,٢	١,٦	٠,١٦-
الألبسة والمنسوجات والجلديات	١٤,٢	١٠,٩	١٤	٣,٣	٣,١	٢,٦
الخشب ومنتجاته والاثاث	٩,٨	٢١,٣	١٦	١١,٥-	٥,٣-	١٧,٨-
الورق والمطبوعات	١٦,٨	١٥,٨	٩,٣	١,٠	٦,٥ -	٠,٦ -
المنتجات الكيميائية والمشتقات البترولية	١٥,٨	١٠,٣	١-	٥,٥	١١,٣-	٩,٥
المعادن اللافلزية ومنتجاتها	٥,٤	٨,٧	١٣,٣	٣,٣-	٤,٦	٠,٥٥-
المعادن الفلزية ومنتجاتها	٩,٤	٧,٢	٦,٣	٢,٢	٠,٩-	٠,٥-
الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية	٤٠,١	٣٣,٧	٣٣,٢	٦,٤	٠,٥-	٦,٥

المصدر : الأرقام محسوبة من بيانات الجداول رقم (٢-١) و (٢-٢) و(٢-٣) و (٢-٤) والملاحق الإحصائية رقم (٥-٦).

٣) متوسط إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت : أظهرت البيانات أيضا انخفاض إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت في كافة فروع الصناعة التحويلية وفي الصناعة التحويلية بشكل عام، باستثناء الاخشاب ومنتجاتها ومنتجات المعادن اللافلزية التي أظهرت تحسنا طفيفا خلال هذه الفترة .

٤) معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج : أظهر هذا المؤشر أيضا تراجع اداء قطاع الصناعة التحويلية بشكل عام؛ حيث سجل معدل نمو سلبي في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بلغ (- ٠.١٪) ، وقد شهدت معظم الصناعات الفرعية تراجعا أيضا في هذا المؤشر، لا سيما في صناعة الألآت والأجهزة والصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية ، في حين أظهر هذا المؤشر تحسنا في اداء بعض الصناعات منها المنتجات الغذائية والأخشاب ومنتجاتها ، وهذا يشيرإلى ان النمو الذي تحقق في انتاج قطاع الصناعة التحويلية وفروعها خلال هذه الفترة، يعود إلى توسع في استخدام العناصر الإنتاجية في الإنتاج، وليس ناجماً عن تحسن اداء هذا القطاع وتحسن استغلاله للعناصر الإنتاجية (جدول ٢-١١).

<u>الفترة الرابعة: (١٩٩٩- ٢٠٠٦)</u>

١) إنتاجية العامل: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢-٥) إلى تحسن متوسط إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من ٦٤٧٢ ديناراً خلال العام ١٩٩٩ ووصلت إلى ٨٧٢٧.٣ دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وبالمتوسط للفترة كاملة ارتفع متوسط الإنتاجية إلى ٦٨٣٣ دينار مقابل ٥٦٧٥ دينارا خلال الفترة السابقة ، وقد جاءت الزيادة في جميع فروع قطاع الصناعة التحويلية وبمعدلات مرتفعة.

٢) إنتاجية الدينار من أجور العاملين : لم يختلف اتجاه إنتاجية الدينار من أجور العاملين عن اتجاه متوسط إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بشكل اجمالي خلال هذه الفترة، فأظهرت الإنتاجية ارتفاعا ملموسا ؛ حيث ارتفعت من ٢.٧ دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٣.٥ دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وسجلت بالمتوسط ٣.١ دينار بعد ان كانت لا تتجاوز ٢.٨ دينار خلال الفترة السابقة ، وقد جاءت الزيادة في جميع فروع الصناعة التحويلية وبمعدلات متفاوتة كما يتضح من الجدول رقم (٢-٦).

جدول رقم (٢-١١)

معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨)

نسبة مئويه (%)

الصناعة	معدل نمو القيمة المضافة (١)	معدل نمو قوة العمل (الأجور) (٢)	معدل نمو رأس المال (٣)	معدل نمو الإنتاج لكل عامل (٤) (١)- (٢)	معدل نمو رأس المال لكل عامل (٥) (٣- ٢)	معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (٤-(١/٤)*٥)
الصناعة التحويلية بصورة اجمالية	١١,٥	١١,٦	١٥,٣	٠,١ -	٣,٧	٠,١-
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٣,٩	١١,٥	٢٥,٣	١٢,٤	١٣,٩	٥,٢
الألبسة والمنسوجات والجلديات	٩,٤	١٣,٧	٣٠,١	٤,٢-	١٦,٥	٣,١
الخشب ومنتجاته والاثاث	٣١,٢	١٧	٢٥,٣	١٤,٢	٨,٣	١٠,٤
الورق والمطبوعات	٩,٤	١٣,٣	٢٢,١	٣,٩-	٨,٨	٠,٢-
المنتجات الكيميائية والمشتقات البترولية	١٢,١	١١,٤	٢٠	٠,٧-	٨,٧	٠,٢
المعادن اللافلزية ومنتجاتها	٨	١١	٠,٥-	٣-	١١,٥-	٧,٥-
المعادن الفلزية ومنتجاتها	١٠,٥	١٣,٣	١٦,٦	٢,٨-	٣,٣	١,٩-
الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية	١٦,٤	٢٣,٣	٣٨,٤	٦,٩-	١٥,٢	٠,٥-

المصدر : الأرقام محسوبة من بيانات الجداول رقم (٢-١) و (٢-٢) و(٢-٣) و (٢-٤) والملاحق الإحصائية رقم (٥-٦).

٣) إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت : أظهرت بيانات الجدول رقم (٢-٨) ارتفاعا متواصلا لإنتاجية الدينار من رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترات السابقة ، فارتفعت إنتاجية الدينار من ٠.٤ دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٠.٨ دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وعلى صعيد فروع الصناعة التحويلية فقد جاءت متماثلة في أدائها، وأظهرت اتجاها متزايدا أيضا باستثناء الصناعات الغذائية حيث أظهرت هذه الصناعة انخفاضا طفيفا على إنتاجية الدينار من رأس المال الثابت ، وهذا التغير الإيجابي على إنتاجية رأس المال يشير إلى تحسن في استغلال هذا العنصر الإنتاجي خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترات السابقة التي تبين وجود افراط في استخدامه ، الأمر الذي ادى إلى وجود طاقة إنتاجية معطلة.

٤) معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج : أظهرت النتائج تحسنا واضحا في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية وفي جميع فروعها، كما يظهر في الجدول رقم (٢-١٢) ؛ حيث يتضح ان قطاع الصناعة بصفة إجمالية قد حقق معدلات نمو موجبة لم يسجلها من قبل بصفة عامة وصل متوسطها إلى ٤.٣٪، وهذا يعني تحسن في اداء هذا القطاع وتحسن في كيفية استخدامه للعناصر الإنتاجية . وقد ظهر ذلك جليا في جميع فروعه الإنتاجية حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة نسبيا في شتى الصناعات ، لا سيما في الصناعات المعدنية وصناعة الألبسة والمنسوجات وصناعة الألآت والمعدات والأجهزة ، التي استطاعت ان تحقق معدلات نمو عالية مقارنة مع الفترات السابقة . والصناعة الوحيدة التي لم تستطع تحقيق نمو في إنتاجية عناصرها الإنتاجية خلال هذه الفترة هي الصناعات الغذائية، ويبدو ان الأمر يعود إلى انخفاض معدلات نمو القيمة المضافة في هذه الصناعة مقارنة مع معدلات نمو أجور العاملين فيها، بالاضافة إلى تراجع رؤوس الاموال المستثمرة في هذا القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى ، كما يدل على ذلك الجدول سالف الذكر ، الذي يشير إلى ان حصة العامل من رأس المال في هذا القطاع قد انخفضت خلال هذه الفترة بمعدل ٥.٦٪ سنويا .

جدول رقم (٢-١٢)

معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦)

نسبة مئوية (%)

الصناعة	معدل نمو القيمة المضافة (١)	معدل نمو قوة العمل (الأجور) (٢)	معدل نمو رأس المال (٣)	معدل نمو الإنتاج لكل وحدة عمل (٤) (١)- (٢)	معدل نمو رأس المال لكل وحدة عمل (٥) (٣- ٢)	معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (٤-(١/٤)*٥)
الصناعة التحويلية بصورة اجمالية	١١,٩	٨,٨	٤,٦	٣,١	٤,٢-	4.1
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٤,٣	٨,٦	٣	٤,٣-	٥,٦-	١٠-
الألبسة والمنسوجات والجلديات	٣١,٣	٢٢,٣	٢٢,٢	٩,٠	٠,١-	٩,٠
الخشب ومنتجاته والاثاث	٧,٩	٩,٧	٢,٥	١,٨ -	٧,٢ -	٣,٣
الورق والمطبوعات	١١,٧	٨,١	٤,٧	٣,٦	٣,٤-	٤,٧
المنتجات الكيميائية والمشتقات البترولية	٧,٩	٦,٠	٢,٠	١,٩	٤,٠-	٢,٨
المعادن اللافلزية ومنتجاتها	١٣,٣	٦,١	٣,٨	٧,٢	٢,٣-	٨,٤
المعادن الفلزية ومنتجاتها	١٨,٢	٧,٠	٦,٨	١١,٢	٠,٢-	١١,٣
الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية	١٥,٨	١٠,٧	٥,٩	٥,١	٤,٨-	٦,٧

المصدر : الأرقام محسوبة من بيانات الجداول رقم (٢-١) و (٢-٢) و(٢-٣) و (٢-٤) والملحق الإحصائي رقم (٥-٦).

في ضوء ماسبق من بيانات وإحصاءات وتحليل، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن إنتاجية عناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بصورتها الجزئية (كل عنصر من عناصر الإنتاج على حدة) أو الكلية (لجميع عناصر الإنتاج معا) قد أظهرت تحسنا واضحا خلال الفترة الأخيرة(١٩٩٩- ٢٠٠٦)، وهي فترة التحرير والتصحيح الهيكلي الثانية ، التي تم فيها تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف ، والتحسن قد ظهر في جميع فروع الصناعة التحويلية باستثناء الصناعات الغذائية، التي لم تستطع تسجيل معدلات نمو موجبة في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .

اما خلال الفترة التي سبقتها ١٩٩٢-١٩٩٨ وهي الفترة الأولى التي تم فيها تحرير التجارة الخارجية في إطار البرنامج التصحيحي عقب الأزمة الاقتصادية ، أظهرت البيانات تطوراً طفيفا على إنتاجية عناصر الإنتاج بصورتها الجزئية ، أما بصورتها الكلية فلم يظهر تحسن بل ظهر تراجعا طفيفا على صعيد الصناعة التحويلية بصورة إجمالية ، وقد يكون ذلك ناجم عن انعكاسات حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من إغلاق أسواق الخليج أمام المنتجات الأردنية بما فيها السوق العراقية ، وقد ظهر تحسنا على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في بعض فروع الصناعة التحويلية أهمها المنتجات الغذائية والألبسة نتيجة ارتفاع عدد السكان خلال هذه الفترة بعد حرب الخليج الثانية وزيادة الطلب على هذا النوع من السلع .

أما الفترة الثانية ١٩٨٣-١٩٩١ فقد سجلت معظم فروع قطاع الصناعة التحويلية تراجعا واضحا في نمو انتاجياتها، الأمر الذي انعكس على صورة معدلات نمو سالبة في إنتاجية عناصر الإنتاج الكلية في قطاع الصناعه التحويلية بصفة إجمالية ، وذلك ناجم عن عدم الاستقرار الاقتصادي التي عاشتها المملكة ودول المنطقة خلال هذه الفترة التي اتسمت بالتراجع في معظم الأنشطة الاقتصادية . ولم تظهر البيانات تحسنا يذكر على صعيد قطاع الصناعة التحويلية بصورة اجمالية خلال الفترة الأولى ١٩٧٩-١٩٨٢، لا على مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ولا على مستوى الإنتاجية الجزئيه لكل عنصر باستثناء الصناعات الكيميائية وصناعة الألآت والأجهزة .

ومن ناحية أخرى يمكن القول إن إنتاجية العمل ورأس المال كانت متذبذبة من سنه لأخرى، وبصفة عامة كانت إنتاجية الدينار الواحد من الأجور أعلى من إنتاجية الدينار الواحد من رأس المال الثابت في كافة القطاعات وفي كل السنوات، مما يشير إلى ان مساهمة العمل كانت أعلى من مساهمة رأس المال في القيمة المضافة ، لأن سرعة نمو الموجودات الثابته كانت أعلى من سرعة نمو عدد الأيدي العاملة المستخدمة، وهذا ادى إلى وجود فائض في التراكم الرأسمالي لدى الشركات والمؤسسات الصناعية، ومن ثم وجود طاقة إنتاجية معطلة، وخاصة خلال الفترات الثلاثة الأولى ، أما خلال الفترة الأخيرة فقد كان معدل نمو الأيدي العاملة المستخدمة أعلى من معدل نمو التراكم الرأسمالي، مما ادى إلى تناقص حصة العامل من رأس المال الثابت ، وقد صاحب ذلك تحسنا في الإنتاجية ونموها، وهذا يعني تحسنا في استغلال رأس المال المستثمر وتحسناً في استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة.

المبحث الرابع
تطور الهيكل الإنتاجي

تعرف التغيرات الهيكيلية على انها التغيرات المنتظمة التي تصاحب النمو، وهي تأتي استجابة لمتغيرات خارجية او داخلية تؤثر على القطاع الإنتاجي ، منها يتعلق بظروف الطلب والعوامل المؤثرة فيه، كالنمو السكاني ومستويات الدخول وحجم الأسواق ومدى اتساعها ، ومنها ما يتعلق بظروف العرض والعوامل المؤثرة فيه كتدفقات رؤوس الاموال والتطور التكنولوجي، ومدى توفر عناصر الإنتاج والمواد المدخلة وغيرها. وتعتبر التغيرات الهيكلية من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى تطور وتقدم القطاعات الاقتصادية ، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية ، ولا تقل في أهميتها عن مؤشرات القيمة المضافة والإنتاجية والاستخدام وغيرها ، وتعد مطلباً أساسياً ومهما للتنمية الصناعية ، ويمكن بموجبها تحقيق استخدام أمثل للعناصر الإنتاجية النادرة، وتخفيضا في تكاليف الإنتاج الحدية ونمواً في القيمة المضافة ، ويمكن بموجبها الانتقال بالصناعة إلى انتاج سلع أكثر تطوراً وتعقيداً يكون مردودها الاقتصادي على المجتمع أعلى من غيرها من السلع.

في الأردن صاحب نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية عبر السنوات الماضية تغيرات هيكلية متنوعة، ظهرت في شتى فروع الصناعة التحويلية؛ على صعيد نوع السلع المنتجة ووزنها النسبي، وعلى صعيد حجم المؤسسة ، وعلى صعيد نسب مزج العناصرالإنتاجية ونمط الإنتاج وغيرها . يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على هذه التغيرات ، من خلال المحاور الرئيسة التالية :

١) التغير في نوع المنتجات ووزنها النسبي وفقا للغرض الاقتصادي : يمكن تقسيم الصناعات التحويلية حسب الغرض الاقتصادي إلى ثلاثة اقسام : صناعات استهلاكية خفيفة تتسم بانخفاض درجة التصنيع فيها ، وتضم المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والجلود والاخشاب والاثاث والمنتجات الكيميائية الاستهلاكية ، والصناعات الوسيطة متوسطة درجة التصنيع وتضم المنتجات الكيميائية الصناعية والبلاستيكية والمطاط والورق والطباعة والمنتجات المعدنية ، والصناعات الثقيلة

عالية التصنيع وتحتاج إلى مراحل تصنيع أكثر وتضم الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل ، ويعد التحول باتجاه النوع الأخير من السلع مؤشرا على تطور التصنيع وارتفاع مستوى التقنية والكثافة الرأسمالية الموظفة وبالتالي تطوراً في الهيكل الإنتاجي.

٢) التغير في حجم المنشأة الصناعية : كلما زاد عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في القطاع الصناعي كان ذلك مؤشرا على تطور الهيكل الإنتاجي، وزيادة في كفاءته الإنتاجية ؛ لأن فرصة المنشأة الكبيرة أكبر في الاستفادة من وفورات الحجم ، وفي استخدام عناصر الإنتاج بصورة افضل وأكثر كفاءة، وبالتالي تقليل تكاليف انتاج الوحدة الواحدة من الإنتاج، ومن ثم زيادة في قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا. ولتحديد حجم المنشأة الصناعية صغيرة او متوسطة او كبيرة اختلف الباحثون في ذلك، واختلف بذلك تصنيف الدول، وقد أظهرت بعض الدراسات ان هناك أكثر من ٥٠ تعريفا مختلفا لحجم المنشأة [١] ، فمنها من يحدد حجم المنشأة على أساس عدد العاملين ، ومنهم من يحدده على أساس رأس المال، ومنهم من يحدده على أساس حجم المبيعات وإلى غير ذلك من المحددات المختلفة . ونحن في بحثنا هذا اخترنا عدد العاملين كمحدد أساسي لحجم المنشأة ، وبناء عليه تم تصنيف المنشآت الصناعية إلى اربع مجموعات ؛ صغيرة اذا كان عدد العاملين فيها اقل من اربعة عمال ومتوسطة اذا كان عدد العاملين فيها أكثر من خمسة عمال وأقل من خمسين عامل ، وكبيرة نسبيا اذا كانت أكثر من خمسين عامل وأقل من مئة عامل ، وكبيرة اذا كان عدد العاملين فيها أكثر من مئة عامل [٢].

٣) التغير في نسب مزج عناصر الإنتاج (العمالة ورأس المال): يظهر هذا المؤشر توليفة العناصر الإنتاجية المستخدمة داخل الصناعة الواحدة ، وداخل القطاع ككل والتغيرات التي طرأت عليها في ضوء الظروف العامة للسوق ومدى تكيفها مع المستجدات ، ويعكس الاتجاه العام للصناعة التحويلية فيما اذا كانت باتجاه تكثيف الأيدي العاملة (Labor Intensive) ، او باتجاه تكثيف رؤوس الاموال (Capital Intensive) وفقا للاتجاه العام للأسواق .

وفي إطار البيانات المتوفرة سنلقى الضوء فيما يلي على التغيرات الهيكلية التي جرت على الصناعة التحويلية في الأردن ، وفقا للمحاور الرئيسة الثلاث السالفة الذكر ووفقا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني لنرى فيما اذا كان لتحرير التجارة الخارجية دور في التاثير على هيكل قطاع الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترات الماضية من حيث نوع السلع المنتجه، وعدد المنشئآت القائمة ، وعدد المنشآت التي خرجت من السوق وعلى حجمها وعلى توليفة ونسب مزج عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج.

---

[١] الحجي ، طايل ، المقدرة التنافسية وسبل تعزيزها ، الجمعية العلمية الملكية ،الأردن، ١٩٩٧ ، ص ٣٥.

[٢] ارتأى الباحث اعتماد هذا التصنيف بدلا من تصنيف دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ،التي تصنف المنشآت الصناعية إلى فئتين كبيرة توظف خمسة عمال فأكثر، وصغيرة وتوظف أربعة عمال فاقل ، حيث هذا التصنيف يجعل عدد المنشآت الكبيرة مبالغا فيه .

١) <u>التغير في نوع المنتجات ووزنها النسبي:</u>

تشير بيانات الجدول رقم (٢-١٣) إلى ان الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كانت تسيطر على منتجات الصناعة التحويلية خلال السنوات الثلاثة من الفترة الأولى (١٩٧٦، ١٩٧٧ ،١٩٧٨)، وبنسبة وصلت إلى ٦١٪ خلال العام ١٩٧٨ ، إلا أنها أخذت تتراجع خلال السنوات اللاحقة لصالح الصناعات الوسيطة ،التي استحوذت على ٦٢.٥ % خلال العام ١٩٨٢ ، وشكلت بالمتوسط للفترة كاملة ما نسبته ٥٦٪ مقابل ٤٣.١٪ للسلع الاستهلاكية ، اما الصناعات الثقيلة عالية التصنيع فيبدو ان مساهمتها كانت ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز ١٪ من قيمة ما ينتجه قطاع الصناعة التحويلية انذاك.

وخلال الفترة اللاحقة (١٩٨٣-١٩٩١) واصلت الصناعات الوسيطة سيطرتها على السلع المنتجه فارتفعت مساهمتها في القيمة المضافة من ٦٠٪ خلال العام ١٩٨٣ لتصل إلى ٦٦٪ خلال العام ١٩٩١ ، وبالمتوسط ارتفعت أهميتها النسبية من ٥٦٪ خلال الفترة السابقة إلى ٦٧٪ خلال هذه الفترة ، اما الصناعات الاستهلاكية الخفيفة فقد شهدت انخفاضا واضحا حيث لم تتجاوز حصتها من القيمة المضافة بالمتوسط ٢٩.٨٪ خلال هذه الفترة، بعد ان كانت ٤٣.١٪ خلال الفترة السابقة ، اما الصناعات الثقيلة فيبدو انها شهدت تحسنا طفيفا خلال هذه الفترة تمثل في ارتفاع نسبة مساهمتها لتصل بالمتوسط إلى ٢.٧٪ مقابل أقل من ١٪ خلال الفترة السابقة وقد وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال العام ١٩٩٠ بما نسبته ٥.٣٪ .

جدول رقم (٢-١٣)
القيمة المضافة في قطاع الصناعة
التحويلية موزعة حسب طبيعة السلعة

	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة		السلع الرأسمالية	
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
1978	26	56.52	19.6	42.61	0.4	0.86
1977	31.4	54.04	26.1	44.92	0.6	1.03
1978	40.4	61.39	24.2	36.78	1.2	1.82
1979	31.7	36.8	53.9	62.67	0.4	0.46
1980	39.1	41.7	53.8	57.48	0.7	0.74
1981	60.6	38.62	94.9	60.48	1.4	0.89
1982	63	36.86	106.8	62.49	1.1	0.64
المتوسط	41.743	43.14	54.19	56	0.82	0.85
1983	68.8	38.78	107.6	60.65	1	0.56
1984	82.7	42.2	111.7	57.11	1.2	0.61
1985	69	38.37	108.7	60.46	2.1	1.16
1986	67	25.33	194.6	73.57	2.9	1.09
1987	67.2	23.77	211.8	74.95	3.6	1.27
1988	38.9	15.81	199.8	81.25	7.2	2.92
1989	69.5	28.40	165.6	67.67	9.6	3.92
1990	113.1	33.64	205.2	61.04	17.9	5.32
1991	94.8	28.98	215.6	65.91	16.7	5.10
المتوسط	74.55	29.77	169	67.47	6.91	2.75
1992	129.8	31.07	261	62.49	26.9	6.44
1993	140.8	33.57	255.8	60.99	22.8	5.43
1994	192.1	34.56	320.1	57.6	43.5	7.82
1995	199	34.91	333.5	58.52	37.4	6.56
1996	194	36.1	316.5	58.96	26.3	4.89
1997	186.6	31.7	370.9	63.09	30.4	5.17
1998	262.3	37.33	407.9	58.06	32.4	4.61
المتوسط	186.37	34.42	323.7	59.78	31.386	5.79
1999	231	31.79	460.3	63.36	35.2	4.84
2000	287.5	37.01	449.5	57.87	39.7	5.11
2001	290.6	35.53	482.8	59.04	44.4	5.42
2002	380	39.95	520.2	54.69	50.9	5.35
2003	424.1	40.63	564.7	54.11	54.8	5.25
2004	455.5	38.60	735.4	56.10	71.2	5.64
2005	506.8	38.00	810.0	55.80	90.0	6.20
2006	552.0	40.50	905.0	53.4	103.0	6.10
المتوسط	344.78	37.70	535.5	56.8	49.36	5.5

المصدر : حسبت على أساس بيانات الجدول رقم (2-1) والجدول رقم (٢-٢).

شهدت الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) تغيرا على هيكل الإنتاج لصالح الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، والتي ارتفعت نسبتها من ٣١٪ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٣٧.٥٪ خلال العام ١٩٩٨ ، اما الصناعات الوسيطة فقد تراجعت مساهمتها من ٦٢.٥٪ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٥٧٪ خلال العام ١٩٩٨ ، ولكنها بقيت تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من القيمة المضافة ، اما الصناعات الثقيلة فقد أظهرت تحسنا في مساهمتها خلال هذه الفترة حيث ارتفعت من ٦.٤٪ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٧.٨٪ خلال العام ١٩٩٤، وهي أعلى نسبة وصلت اليها طيلة هذه الفترة ولكنها عادت للانخفاض خلال السنوات اللاحقة لتهبط إلى ٤.٦ % خلال العام ١٩٩٨.

اما خلال الفترة الأخيرة (١٩٩٩-٢٠٠٦) فيبدو ان الصناعات الوسيطة واصلت تقدمها على الصناعات الأخرى بنسبة متوسطها ٥٦.٨٪ لتفرض طابعها على الصناعة الأردنية، مقابل ٣٧.٧٪ للصناعات الاستهلاكية، التي أظهرت تحسنا ملموسا خلال هذه الفترة ، ولكن معدلات نموها كانت أقل من معدلات نمو الصناعات الوسيطة ، اما الصناعات الثقيلة فيبدو انها حافضت على معدلات مستقرة خلال هذه الفترة لم تتجاوز في متوسطها ٥.٥٪ .

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان قطاع الصناعة التحويلية لم يشهد تغيرات تذكر على صعيد نوع السلع المنتجة ، فصناعات السلع الوسيطة أظهرت سيطرة واضحة على الصناعة الأردنية منذ الفترات الأولى، وحافظت على نسب مرتفعة لم تقل عن ٥٥٪ ، وهذا يدل على ان السياسات الاقتصادية كان لها دور في توجيه الصناعات الأردنية باتجاة انتاج السلع التي تصنف كوسيطة منذ البدايات ، اما بخصوص صناعات السلع الرأسمالية فعلى الرغم من التحسن النسبي الذي طرا عليها خلال الفترات الأخيرة إلا أن مساهمتها بقيت ضعيفة جدا؛ حيث لم تتجاوز ٦٪ من السلع المنتجة ، وهذا يعني استمرارية الاعتماد على الاستيراد لتوفير هذا النوع من السلع لتغذية النشاط الاستثماري، لعدم قدرة القطاع المحلي على توفيرها للمحافظة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، وهذا خلل واضح في هيكل قطاع الصناعة التحويلية لم تستطع السياسات الاقتصادية التخلص منه او التخفيف من حدته عبر السنوات الماضية .

٢) <u>التغير في حجم المنشأة الصناعية :</u>

أما على صعيد التغير في حجم المنشأة الصناعية ، فالجدول رقم (٢-١٤) يشير إلى ان المنشآت الصغيرة التي توظف اربعة عمال فأقل كانت في عام ١٩٧٩ حوالي ١٩٦٠ منشأة، وقد شكلت ٧٠.٥٪ من عدد المنشآت الصناعية ، وساهمت بتشغيل ما نسبته ١٩.٢٪ فقط من الأيدي العاملة في شتى فروع الصناعة التحويلية ، اما المنشآت التي توظف أكثر من اربعة عمال فقد كانت ٨٢٤ منشأه وقد شكلت ٢٩.٥٪ من عدد المنشآت الصناعية ولكنها كانت توظف أكثر من ٨٠٪ من الأيدي العاملة ، وقد استحوذت المنشآت التي توظف مئة عامل فأكثر على الحصة الأكبر بنسبة ٣٨٪ من الأيدي العاملة، وتلتها المنشآت التي توظف أكثر من خمسة عمال وأقل من خمسين عامل بنسبة ٢٦.٥٪ (الجدول رقم (٢-١٥) .

أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣-١٩٩١ فيبدو ان المنشآت الصغيرة زاد وزنها في قطاع الصناعة التحويلية حيث ارتفعت نسبة العاملين بها من ١٥٪ خلال العام ١٩٨٣ إلى أكثر من ٣٨٪ خلال العام ١٩٩١ ، موزعين على ٨٠٨٤ منشأة صناعية شكلت أكثر من ٨١٪ من عدد المنشآت الصناعية القائمة خلال تلك الفترة ، وقد ازداد عدد المنشآت الصغيرة خلال هذه الفترة اربعة اضعاف عما كان عليه في بداية الفترة . اما الصناعات التي توظف خمسة عمال فأكثر، فقد انخفضت نسبة مساهمتها في التوظيف من ٨٥٪ خلال العام ١٩٨٣ إلى ٦٢٪ خلال العام ١٩٩١ ، موزعين على ١١٤٤ منشأة ، وقد شكلت ١٩٪ من المنشآت الصناعية ، منها ٧٣ منشأة كبيرة توظف مئة عامل فأكثر استوعبت حوالي ٣٠٪ من الأيدي العاملة، وقد ازداد عدد المنشآت العاملة ضمن هذه الفئة من ٣٧ منشأة خلال العام ١٩٨٣ إلى ٧٣ منشأة خلال العام ١٩٩١، وهذا يعد مؤشراً جيداً على هيكل الصناعة التحويلية في الأردن خلال هذه الفترة . في حين المنشآت المتوسطة أظهرت تراجعا واضحا في مساهمتها في التشغيل ؛ حيث انخفضت حصتها من ٤٨٪ خلال العام ١٩٨٤ إلى ٢٢٪ خلال العام ١٩٩١ ، ويبدو ان عدداً كبيراً من منشآت هذه الفئة قد خرج من السوق خلال هذه الفترة ، بدليل ان عدد المنشآت تناقص بصورة واضحة من ١٢٦٤ منشأة خلال العام ١٩٨٤ إلى ٧٣٤ منشأة خلال العام ١٩٨٧ ، وعاد ليزداد عددها خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى ١١٢٢ منشأة وهو أقل من ذات العدد في العام ١٩٨٤، اما المنشآت الكبيرة نسبيا فيبدو انها كانت أكثر استقرارا من غيرها؛ حيث بقيت مساهمتها في التشغيل ضمن المعدل ٧.٧٪ وعددها تضاعف مرتين .

جدول رقم (٢-١٤)
توزيع المنشآت الصناعية
حسب عدد العاملين

السنة	المنشآت الصناعية التي توظف اربعة عاملين فأقل					المنشآت الصناعية التي توظف أكثر من اربعة عاملين				
	مجموع عدد العاملين فيها	نسبة عدد العاملين %	معدل نمو عدد العاملين	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت (%)	مجموع عدد العاملين فيها	نسبة عدد العاملين %	معدل نمو عدد العمال	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت (%)
1979	4594	19		1961	70.4	19633	81.0		824	29.6
1980	5520	20.7	20.1	2338	71.9	21088	79.2	7.4	914	28.1
1981	5610	18.6	1.6	2377	70.6	24247	80.7	15	986	29.3
1982	5949	18.5	6.0	2415	69.5	26224	81.5	8.1	1058	30.4
المتوسط		19.2	9.2		70.6		80.8	10.2		29.3
1983	4693	15.0	-21.1	2493	69.5	26586	85	1.4	1093	30.4
1984	8731	21.8	86.0	3878	74.3	31197	78.1	17.3	1338	25.6
1985	15095	36.5	72.9	4570	80.1	26251	63.5	-15.8	1136	19.9
1986	19649	45.9	30.1	5195	83.8	23130	54.0	-11.9	1005	16.2
1987	22848	48.9	16.3	5687	87.4	23828	51.0	3.0	820	12.6
1988	19029	39.9	-16.7	6058	82.9	28625	60.0	20.1	1247	17.0
1989	18872	35.3	-0.8	6903	85.1	34595	64.7	20.8	1202	14.8
1990	22101	39.0	17.1	7906	86.8	34435	60.9	-0.4	1195	13.1
1991	23616	38.2	6.8	8084	86.4	38204	61.8	10.9	1266	13.5
المنوسط		35.6	21.1		81.8		64.3	5.0		18.1
1992	25349	33.0	7.3	9608	83.2	51347	66.9	34.4	1935	16.7
1993	24268	31	-4.2	9880	83.7	54088	69.0	5.3	1925	16.3
1994	41133	41.4	69.5	9991	81.4	58170	58.5	7.5	2278	18.5
1995	34254	34.3	-16.7	10840	79.9	65524	65.6	12.6	2724	20.0
1996	26157	25.6	-23.6	10434	75.0	76096	74.4	16.1	3471	24.9
1997	28174	27.1	7.7	10868	75.7	75855	72.9	-0.3	3477	24.2
1998	28216	27	0.1	11077	75.8	76358	73.0	0.6	3524	24.1
المتوسط		31.3	5.7		79.2		68.6	10.9		20.7
1999	25940	27	-8.0	14738	81.5	70216	73.0	-8.0	3335	18.4
2000	36754	29.1	41.7	14517	81.5	89476	70.9	27.4	3283	18.4
2001	32358	26.4	-11.9	14088	79.8	90008	73.6	0.6	3562	20.2
2002	32047	27.6	0.9-	14200	80.1	83799	72.3	-6.9	3528	19.9
2003	32837	23.7	2.4	17688	84.2	95915	76.3	14.4	3306	15.7
2004	35759	21.4	8.8	15926	76.9	131215	78.6	36.8	4781	23.1
2005	37185	21	4.0	15583	75.5	140526	79.0	7.1	5052	24.5
2006	34600	20.4	-7.0	15449	76.8	135205	79.6	-3.7	4641	23.2
المتوسط		24.6	3.6		79.5		74.4	8.5		20.4

المصدر : - **مسح الاستخدام ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**

- **التعداد الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**
- **المسح الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة .**
- **تم احتساب النسب من قبل الباحث.**

جدول رقم (٢-١٥)

توزيع المنشآت الصناعية التي توظف خمسة عمال فأكثر

حسب عدد العاملين

السنة	المنشآت الصناعية التي توظف (٥- ٤٩)عاملا				المنشآت الصناعية التي توظف (٥٠- ٩٩)عاملا				المنشآت الصناعية التي توظف مئة عامل فأكثر			
	عدد العاملين فيها	نسبة عدد العاملين	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت	عدد العاملين فيها	نسبة عدد العاملين	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت	عدد العاملين فيها	نسبة عدد العاملين	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت
1979	6300	26.0	526	18.9	1900	7.8	28	1.0	9310	38.4	20	0.7
1984	18378	46.0	1264	24.2	2404	6.0	37	0.7	10415	26.0	37	0.7
1985	11777	28.5	1049	18.3	3313	8.0	47	0.8	11161	27	40	0.7
1986	10025	23.4	918	14.8	3228	7.5	49	0.8	9877	23.	38	0.6
1987	9115	19.5	734	11.2	3378	7.2	48	0.7	11335	24.3	38	0.5
1988	11413	23.9	1148	15.7	3596	7.5	52	0.7	13616	28.5	47	0.6
1989	12456	23.2	1071	13.2	4250	7.9	64	0.7	17889	33.4	67	0.8
1990	13103	23.1	1067	11.7	4247	7.5	62	0.6	17085	30.2	66	0.7
1991	13985	22.6	1122	12	4993	8.0	71	0.7	19226	31.1	73	0.7
المنوسط	11139	26.3		15.1		7.7		0.7		27.9		0.6
1992	22260	29.0	1767	15.3	5795	7.5	84	0.7	23292	30.3	84	0.7
1993	21940	28.0	1747	14.8	5619	7.1	82	0.7	26529	33.8	96	0.8
1994	22709	22.8	2084	17	6047	6.0	86	0.7	29414	29.6	108	0.8
1995	26727	26.7	2519	18.5	6149	6.1	89	0.6	32648	32.7	116	0.8
1996	32620	31.9	3213	23.1	8311	8.1	122	0.8	35165	34.4	136	0.9
1997	32436	31.1	3220	22.4	8598	8.2	124	0.8	34821	33.4	133	0.9
1998	32736	31.3	3279	22.4	7502	7.1	107	0.7	36120	34.5	139	0.9
المتوسط	27346	28.7	2547	19.0	6860	7.2	99	0.7	31141	32.7	116	0.8
1999	26330	28.6	3000	16.6	7558	7.8	186	1.0	36328	37.8	149	0.8
2000	35735	28.3	2969	16.6	11349	9	160	0.8	42392	33.6	154	0.8
2001	39678	32.4	3277	18.5	8812	7.2	128	0.7	41518	33.9	157	0.9
2002	31712	27.3	3251	18.3	9274	8.0	134	0.7	42813	36.9	143	0.8
2003	42499	30.6	3055	14.5	8627	6.2	122	0.5	44789	32.3	129	0.6
2004	48329	28.9	4376	21.1	14122	8.4	198	0.9	68764	41.2	207	1.0
2005	48140	27.1	4651	22.5	12069	6.8	168	0.8	80317	45.2	231	1.1
2006	42390	25.0	4276		10897	6.4	152	0.8	81917	48.2	214	1.0
المتوسط	37380	28.5	3321	17.6	9957	7.4	154	0.8	46100	38.7	156.5	0.9

المصدر : - **مسح الاستخدام ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**

- **التعداد الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.**
- **المسح الصناعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة .**
- **النسب احتسبت من قبل الباحث.**

*** بيانات الفترة(١٩٨٠- ١٩٨٣) غير متوفرة**

أما خلال الفترة (١٩٩٢– ١٩٩٨) فيبدو ان المنشآت الصغيرة واصلت نموها، ولكن بمعدلات متناقصة لم يتجاوز معدلها السنوي ٥.٢٪ ؛ حيث ارتفع عدد العاملين بها من ٢٥٣٤٩ عامل في ٩٦٠٨ منشأة خلال العام ١٩٩٢ ، إلى ٢٨٢١٦ عامل في ١١٠٧٧ منشأة خلال العام ١٩٩٨، ولم تتجاوز نسبة مساهمتها في التشغيل ٣١.٣٪ كمتوسط للفترة كاملة . اما المنشآت التي توظف أكثر من اربعة عمال، فقد ازداد عددها من ١٩٣٥ منشأة توظف ٦٦.٩٪ من الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية خلال العام ١٩٩٣، إلى ٣٥٢٤ منشأة توظف ٧٣٪ من الأيدي العاملة ، وقد كانت تتركز هذه في المنشآت من الفئة الكبيرة التي تشغل أكثر من مئة عامل التي ازدادت مساهمتها في التوظيف من ٣٠.٣٪ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٣٤.٥٪ خلال العام ١٩٩٨ ، وارتفع عددها من ٨٤ منشأة إلى ١٣٩ منشأه للعامين على التوالي ، وقد طال الفئات الأخرى المتوسطة والكبيرة نسبيا تطورا ونموا أيضا ؛ حيث ازداد عدد المنشآت المتوسطة من ١٧٦٧ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٣٢٧٩ خلال العام الأخير، وقد حافظت على معدل مساهمة في التشغيل بحدود ٣٠٪ من الأيدي العاملة في القطاع الصناعي ، اما المنشآت من الفئة الكبيرة نسبيا فقد ارتفع عددها أيضا من ٧٤ منشأة إلى ١٠٧ منشأة ومساهمتها بقيت متدنية وبحدود ٧٪ ، وهذه التغيرات تشير إلى حدوث تطور في البنية الهيكلية لقطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة الأخيرة(١٩٩٩– ٢٠٠٦) فيبدو ان الأمر ازداد وضوحاً؛ حيث انخفضت مساهمة الصناعات الصغيرة بصورة تدريجية إلى ان وصلت إلى ٢٠.٤٪ خلال العام ٢٠٠٦ بعد ان كان معدلها السنوي خلال الفترة السابقة أكثر من ٣١٪ ، وقد أظهرت البيانات تذبذبا واضحا في أعداد المنشآت الصغيرة ، ترتفع تارة وتنخفض تارة ، ولكنها بالمجمل ارتفعت من ١٤٧٣٨ منشأة خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٥٤٤٩ خلال العام ٢٠٠٦ وهي زيادة متواضعة مقارنة بالزيادة التي طرأت عليها خلال الفترات السابقة.

أما المنشآت الكبيرة والمتوسطة فعلى الرغم من ان عددها الإجمالي لم يزداد بشكل كبير خلال هذه الفترة إلا أن حصتها في تشغيل الأيدي العاملة نمت بصورة تدريجية بمعدل نمو سنوي متوسطه ٨.٥٪ ، إلى ان وصلت مساهمتها إلى ٧٩.٦٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، وقد حضيت المنشآت الكبرى بحصة الاسد منها بنسبة ٤٨.٢٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، التي ازداد عددها ليصل إلى ٢١٤ منشأة صناعية، توظف كل منها أكثر من مئة عامل ، اما الصناعات
المتوسطة والكبيرة نسبيا فقد حافظت على معدلات تشغيل مستقرة خلال هذه الفترة وصل معدلها السنوى للأولى ٢٨.٥٪ وللثانية ٧.٥٪ من الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية.

مما سبق يمكن ان نستنتج ان تطوراً إيجابياً وقع على الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترات الأخيرة ، لا سيما خلال فترة ما بعد عام ١٩٩٩ ؛ حيث ازدادت الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة بصورة واضحة ، وانخفضت الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا يشير بوضوح إلى انه كان لتحرير التجارة الخارجية دور في التأثير على حجم المنشاة الصناعية ، ومن ثم على الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي بحيث انه عزز وجود وتمركز الصناعات الكبيرة على حساب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،التي كان عددها ووزنها يتناقص خلال الفترة الأخيرة ، ويبدو ان التاثير كان أكبر في فترة تحرير التجارة الثانية، اي في إطار اتفاقيات التجارة الحرة (١٩٩٩– ٢٠٠٦)، مقارنة مع فترة التحرير التجاري الأولى في إطار البرامج التصحيحية (١٩٩٨–١٩٩٢).

٣) <u>التغير في نسب مزج عناصر الإنتاج (العمالة ورأس المال):</u>

يبين الجدول رقم (٢–١٦) نسب رأس المال الثابت إلى الأيدي العاملة، والتغيرات التي طرأت عليها في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها ؛ حيث يتضح ان معدل نمو رأس المال خلال الفترة الأولى (١٩٧٩–١٩٨٢) ، كان اسرع من معدل نمو العمالة ، الأمر الذي انعكس على نصيب العامل من رأس المال في قطاع الصناعة التحويلية ، فارتفع من ٥١٦٠ ديناراً خلال العام ١٩٧٩ إلى ١٠٣٥٧ ديناراً خلال العام ١٩٨٢ ، وهذا يعني ان الصناعة كانت تتجه خلال هذه الفترة باتجاه تكثيف رأس المال أكثر من العمالة نتيجة لزيادة التمويل الخارجي من ناحية، ولنقص الأيدي العاملة من ناحية أخرى نتيجة هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج ، وهذا ما تم الاشارة اليه سابقا ، وقد ظهرت الكثافة الرأسمالية واضحة في جميع فروع الصناعة التحويلية دون استثناء ولكنها كانت في الصناعة الكيميائية والمشتقات النفطية أعلى من غيرها بكثير، حيث كان نصيب العامل من رأس المال ١٠٧٢٠ دينار خلال العام ١٩٧٩ تضاعف خلال العام ١٩٨٢ ووصل إلى ٢٢٨٢٥ دينار ، وهو أعلى رقم وصلت اليه جميع فروع الصناعة التحويلية ، وقد تلتها الصناعات المعدنية غير الفلزية ، التي ارتفع نصيب العامل فيها من رأس المال من ٥٤٣١ دينار خلال العام ١٩٧٩ إلى ١٣٢٨٢ ديناراً خلال العام ١٩٨٢ ، وهذا يشير إلى ان هاتين الصناعتين استحوذتا على النصيب الأكبر من التحويلات الخارجية سواء اكانت على صورة مساعدات او حوالات او عوائد صادرات.

جدول رقم (٢-١٦)

حصة العامل من رأس المال الثابت

في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها

(القيمة بالدينار)

السنة	الصناعة التحويلية الإجمالية	الصناعات الغذائية والمشروبات	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية والنفطية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الآلآت والمعدات والأجهزة
1979	5160	5369	2120	1517	4909	10720	5431	3246	1724
1980	7129	6944	3956	1694	4558	12040	10855	3197	3133
1981	9698	6916	3006	2294	6392	23564	12936	4434	3551
1982	10354	7599	2571	1721	6444	22825	13299	5457	5459
المتوسط	8085	6707	2913	1807	5576	17287	10630	4084	3467
1983	12797	7361	3050	1976	5628	29626	13282	7019	6714
1984	10438	5321	2245	1099	4877	24089	20411	5581	8000
1985	10262	4445	1946	1483	4878	19042	25412	5829	5247
1986	9913	3508	1396	1908	6141	15235	27939	6013	4687
1987	10054	3770	1249	2027	6485	13881	30828	6058	5249
1988	11409	8323	2383	2004	8489	14645	33174	5941	5148
1989	10049	8457	2288	1896	8212	12505	26927	4343	9082
1990	10184	8239	2814	2340	8007	12559	26077	5908	9523
1991	9165	6802	2975	2456	6836	11703	23065	5413	8248
المتوسط	10474	6247	2261	1910	6617	17032	25809	5789	6878
1992	8246	7208	3195	2959	8018	10707	17781	4949	9077
1993	8123	7090	3519	2688	9058	9573	16848	5768	7050
1994	9608	11181	6923	2284	10593	11557	15119	6082	11794
1995	11357	13800	6843	4124	13473	15781	15521	7420	12380
1996	10894	13490	6370	3263	13342	16028	13252	8532	12540
1997	13785	16238	7411	4012	15413	24214	14892	8698	12830
1998	13786	16379	7412	4035	16369	22156	14282	8815	20320
المتوسط	10828	12198	5953	3338	12324	15717	15385	7180	12284
1999	14565	15757	5539	3654	15423	27874	16712	12806	19142
2000	12704	14291	4354	3235	21781	26866	15378	13566	10390
2001	12345	13708	6933	3435	18359	24581	14777	12279	10197
2002	11181	12952	5763	4001	18216	23375	14014	9554	9669
2003	10937	12718	6145	3888	16491	22260	13296	10126	10234
2004	9873	11694	4687	4038	16121	21975	13684	9345	10353
2005	9893	12183	5083	3268	15221	21278	13762	9430	9910
2006	10580	13919	5409	3913	17135	21676	15564	10396	12156
المتوسط	11503	13403	5489	3679	17344	23736	14648	10938	11506

المصدر : حسبت على أساس بيانات الجدول رقم (٤:٢) والملحق رقم (٧).

أما خلال الفترة اللاحقة (١٩٨٣-١٩٩١) فترة الركود وعدم الاستقرار الاقتصادي فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تكثيف الأيدي العاملة ، نتيجة لظهور ازمة البطالة في منتصف الثمانينيات وما بعدها، ونتيجة لانخفاض حوالات العاملين في الخارج وانخفاض المساعدات الخارجية ، فانخفض نصيب العامل من رأس المال في قطاع الصناعة التحويلية من ١٢٧٩٧ ديناراً خلال العام ١٩٨٣ إلى ٩١٦٥ ديناراً في العام ١٩٩١ ، وقد ظهر الانخفاض في جميع فروع الصناعة التحويلية بصورة واضحة باستثناء الصناعات المعدنية اللافلزية ،التي أظهرت زيادة كبيرة في نصيب العامل من رأس المال ، وذلك نتيجة لدخول شركة اسمنت الجنوب في الإنتاج ، وللزيادة الكبيرة التي حدثت على رأس المال فارتفع نصيب العامل من ١٣٢٨٢ دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٢٣٠٦٥ ديناراً خلال العام ١٩٩١ .

اما خلال الفترة ١٩٩٢ -١٩٩٨ التي شهدت تغيرات كثيرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والديموغرافي ، فيبدو ان لهذه التغيرات اثر باتجاه تكثيف رأس المال في الصناعة التحويلية ، فقد ارتفع نصيب العامل من رأس المال في الصناعة التحويلية من ٨٢٤٦ دينار خلال العام ١٩٩٢ إلى ١٣٧٨٦ دينار خلال العام ١٩٩٨ ، وقد ظهرت الزيادة في جميع فروع القطاع الصناعي دون استثناء ، ولكن الصناعات الكيميائية استحوذت على أعلى زيادة فارتفعت من ١٠٧٠٧ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٢٢١٥٦ دينار خلال العام ١٩٩٨، وتلتها صناعة الألآت والمعدات ،التي ارتفعت من ٩٠٧٧ خلال العام ١٩٩٢ إلى ٢٠٣٢٠ دينار خلال العام ١٩٩٨ ، وشهدت الصناعات الأخرى زيادات مشابهه ولكن الزيادة الأعلى كانت في هاتين الصناعتين.

اما خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩- ٢٠٠٦ فقد أظهرت البيانات تحول واضح باتجاه تكثيف العمالة في جميع الصناعات التحويلية ؛ حيث فاقت معدلات نمو الأيدي العاملة معدلات نمو رأس المال في جميع النشاطات الصناعية ، مما ادى إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال وبصورة تدريجية من ١٤٥٥٦ دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٠٥٨٠ خلال العام ٢٠٠٦، وقد انعكس ذلك بصورة إيجابية كما راينا سابقا على إنتاجية رأس المال وعلى إنتاجية العمالة في ان واحد ، وهذا يعني توليفة افضل لعناصر الإنتاج واستغلالاً للطاقة الإنتاجية المعطلة مقارنة مع الفترات السابقة ، التي شهدت زيادات مطردة في رؤوس الاموال، في الوقت الذي كانت فيه إنتاجية الدينار من رأس المال في تناقص مستمر.

في ضوء ما سبق من بيانات نستنتج ان قطاع الصناعة التحويلية شهد تغيرا وتطورا في هيكله الإنتاجي في إطار محورين أساسين هما: حجم المنشأة الصناعية و نسب مزج عناصر الإنتاج، فعلى صعيد حجم المنشأة بين التحليل السابق ان المنشآت الصناعية الكبيرة زادت نسبتها وأهميتها

النسبيّة بصورة واضحة خلال فترة الست سنوات الأخيرة ، وهي الفترة التي تضمنت المرحلة الثانية من التحرير التجاري في إطار الاتفاقيات التجارية ؛ حيث استحوذت المنشآت المتوسطه والكبيرة على أكثر من ٨٠٪ من الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية ، وكان نصيب الشركات الكبرى التي توظف أكثر من مئة عامل يزيد عن ٦٥٪ منها ، وهذه النتيجة يبدو انها جاءت استجابة لتغير ظروف الطلب الناجمة عن فتح الأسواق الخارجية واتساعها أمام المنتجات الأردنية في إطار التحرير التجاري؛ حيث ازدادت المنافسة ولم تقو الشركات الصغرى على البقاء؛ لارتفاع تكاليف انتاج الوحدة الواحدة فيها، ولعدم قدرتها على المنافسة . اما على صعيد نسب مزج العناصر الإنتاجية فقد بينت النتائج ان قطاع الصناعة التحويلية قد اتجه خلال الفترة الأخيرة نحو تكثيف الأيدي العاملة في جميع فروع الصناعة التحويلية، مستفيدا من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة من ناحية ، ولارتفاع انتاجيتها من ناحية أخرى ، بعد ان ثبت وجود طاقة إنتاجية معطلة خلال الفترة التي سبقتها نتيجة وجود فائض في رؤوس الاموال ادى إلى انخفاض إنتاجية الدينار الواحد من رأس المال بصورة واضحة. اما على صعيد نوع السلع المنتجة فيبدو انه لم يكن هناك تغير يذكر على هذا المحور فالسلع الوسيطة متوسطة التصنيع هي التي كانت تسيطر على المنتجات الصناعية طيلة الفترة وتلتها السلع الاستهلاكية ، اما السلع الرأسمالية الثقيلة كثيفة التصنيع فقد ارتفعت أهميتها النسبية قليلا خلال الفترة الأخيرة، ولكنها بقيت في الحدود الدنيا ولم ترتق إلى المستوى المقبول؛ حيث لم تتجاوز حصتها أكثر من ٥٪ من السلع المنتجه كمعدل.

المبحث الخامس

تطور المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية الصناعية

في إطار السياسة الشاملة للاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومات الأردنية ، التي ارتكزت على تحرير التجارة الخارجية والداخلية، واطلاق قوى السوق وإعادة هيكلة

الاقتصاد على نحو يمكنه من الاستجابة لتغيرات السوق داخليا وخارجيا ، برزت تحديات كبيرة أمام القطاعات الإنتاجية ، لا سيما الصناعية منها، تمثلت في مدى قدرة المنتجات الأردنية على مواجهة المنافسة الأجنبية في السوقين الداخلية والخارجية ، وتحقيق الفائدة المتوخاة من التحرير التجاري ، التي تعتمد بصورة كبيرة على مدى قدرة القطاعات الإنتاجية على الصمود أمام المنافسة العالمية في إطار العولمة والانفتاح الاقتصادي ، وذلك بعد ان فشلت سياسة الحماية التجارية في تحقق الأهداف المرجوة منها، وبرزت عيوبها خلال فترة الثمانينيات وادت إلى عزل الصناعة المحلية عن الصناعة العالمية، فظهرت زيادة في الفروقات بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، وجودة أقل للمنتجات المحلية مقارنة مع مثيلاتها العالمية ، في ظل غياب المنافسة الحقيقية في كثير من المجالات ، وتقليص عدد الجهات العاملة بالنشاط وازدياد حصة كل منها في السوق . ومع غياب السياسات التي تقف ضد الممارسات الاحتكارية لتحديد السعر والكمية تضخمت الأسعار والارباح ولم يتحقق التوزيع الأمثل والكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة.

كان الهدف الأساس من تبني سياسة التحرير التجاري خلق نوع من المنافسة في السعر والجودة بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة ؛ بهدف الضغط غير المباشر على المنتجين المحليين لرفع كفاءة استغلالهم للعناصر الإنتاجية ، وتحسين جودة منتجاتهم واجبارهم على تحديد أسعار منتجاتهم في جو تنافسي لا احتكاري؛ فالمنافسة اذا كانت على مستوى ضيق في حدود البلد المعني في إطار أسواق مغلقة او محمية تكون في حدودها الدنيا ، وعندها تتسم الأسواق بعدم المرونة او بمرونه محدودة، وبعدم الكفاءة وارتفاع في التكاليف وهدر في استخدام الموارد ، اما اذا كانت على المستوى العالمي فالسوق تكون ارحب وأكثر مرونه والفرصة للتوسع في الإنتاج تكون أكبر ، ويمكن استغلال الفروقات في الميزة النسبية بين الدول والاستفادة منها، ووضعها في صيغة تكاملية باتجاه رفع مستويات الكفاءة وحسن الاداء اذا ما احسن استغلالها من قبل الدولة المعنية.

ويمكن القول ان تحقيق المقدرة التنافسية لمنتج ما يأتي محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في انماطها وتأثيراتها ، فبعضها يعكس مزايا تنافسية مادية لها صلة مباشرة بعوامل تخفيض الكلفة والتميّز في الإنتاج وتحسين الجودة وغيرها ، وبعضها يعبر عن نظرة المستهلكين والمتلقين لتلك المنتجات ، ويمكن اجمال هذه العوامل في ثلاث مجموعات رئيسة هي [1]:

---

[1] الحجي ، طايل ، مرجع سابق ، ص ٨.

١) عناصر التكلفة : وتتحدد أساسا بالاعتماد على أسعار مدخلات الإنتاج ، ومدى توفرها من مواد اولية وخام ، والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ، والقوى العاملة ومستوى توفرها وتدريبها وتأهيلها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة ، التي تنعكس بصورة مباشرة على أسعار المنتجات.

٢) جودة المنتجات : وتتصل بعوامل الكلفة؛ حيث تعتمد على نوعية مدخلات الإنتاج وجودتها، ومستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة وبالتالي مستوى انتاجيتهم .

٣) الإدارة العامة والتنظيم الحكومي ويتصل هذا بشكل مباشربالسياسات الحكومية ذات الصلة بالنشاط المعني، وهي على الأغلب السياسات المالية والضريبية والجمركية المتبعة ، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ومدى توفير خدمات البنية التحتية وتاثير ذلك على خلق الاجواء الاستثمارية المناسبة.

ومن هنا وفي ظل الافتراض الضمني بان تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تنشيط القدرات التنافسية، وهي بدورها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأفضل للعناصر الإنتاجية ، وتقليل التكاليف ، وتحسين الجودة وانتعاش الصادرات التي تعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ، وتمثل قمة النشاط الإنتاجي، وتحقق التشغيل الاقصى للطاقات الإنتاجية وتسمح بتحقيق وفورات الحجم – سنلقي الضوء على التغيرات التي طرأت على المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية خلال الفترة التي أعقبت تحرير التجارة الخارجية ، مسترشدين ببعض المؤشرات التي تعكس الكفاءة الإنتاجية والتنافسية السعرية وغير السعرية للمنتجات الأردنية على المستويين المحلي والدولي وهذه المعايير هي :

١) معيار فارل للكفاءة الاقتصادية[١] : يعبر هذا المعيار عن مدى قدرة الصناعة على تخفيض متوسط تكاليفها الإنتاجية إلى مستوى الحدود الدنيا ويقاس بالمعادلة التالية :

$$ATC = (R\,K + W\,L) \div Q \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل: (W) متوسط أجر العامل ، و(L) عدد العاملين ، و(R) متوسط سعر الفائدة على رأس المال و(K) رأس المال ، وتمثل (Q) القيمة المضافة ، و تمثل (ATC)

---

[١] روزة ، كلاوس ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ، ترجمة عدنان عباس علي ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ١٩٩٠ ، ص٥٣ .

التكاليف المتوسطه ، فكلما انخفضت قيمتها دل ذلك على تحسن في اداء الصناعة وتحسن كفاءتها الإنتاجية .

٢) مؤشر العلاقة بين الاجر وإنتاجية العامل[٢] : تم استخدام هذا المؤشر من قبل الاونكتاد (UNCTAD) لقياس تنافسية الصناعة االتحويلية لمجموعة من الدول النامية ، وهو يعتمد على اتجاه الأجور ونمو الإنتاجية وسعر الصرف ، حيث ان التنافسية الدولية تعتمد على مدى تحقيق الصناعة المحلية لمستوى ملائم لمتوسط تكلفة الوحدة من عنصر العمل بالمقارنة بمنافسيها في السوق العالمي ، وتتحدد عناصر متوسط تكلفة الوحدة في الفروق بين الأجور والإنتاجية وسعر الصرف وتأخذ شكل المعادلة التالية :

$$RW = (P_L \div W_L) \times EXR \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

حيث تمثل (P_L) الرقم القياسي لإنتاجية العامل ، و تمثل (W_L) الرقم القياسي لاجر العامل ، وتمثل (EXR) الرقم القياسي لسعر صرف العملة بالنسبة للدولار ، ويمثل (RW) مؤشر اجمالي التنافسية من منظور تكاليف وحدة العمالة ، بحيث انه كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على تحسن في المقدرة التنافسية بالنسبة لوحدة العمل .

٣) مؤشر فجوة الميزان التجاري للمنتجات الصناعية : ويعكس هذا المؤشر تحسن او تراجع اداء قطاع الصناعة التحويلية، من خلال الفجوة بين الصادرات والمستوردات الصناعية منسوبة إلى اجمالي الفرق بين الصادرات والمستوردات الكلية وتقاس من خلال المعادلة التالية :

$$GR = (X_{ind} - M_{ind}) \div (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تمثل (X_{ind}) اجمالي صادرات الصناعة التحويلية ، و تمثل (M_{ind}) اجمالي المستوردات من الصناعة التحويلية ، و (X) و(M) الصادرات والمستوردات السلعية الإجمالية على التوالي ، ارتفاع قيمة (GR) تشير إلى تحسن في المقدرة التنافسية للصناعة التحويلية محليا وخارجيا.

---

[٢] فادية محمد عبد السلام ، محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٩

وبتطبيق المعادلات الثلاث السابقة على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن وفروعها تم التوصل إلى النتائج التالية :

١) <u>معيار فارل للكفاءة الاقتصادية :</u>

يعد الانخفاض في قيمة هذا المؤشر ، دلالة على تحسن في كفاءة استخدام عنصري العمالة ورأس المال، وبالتالي تحسن في المقدرة التنافسية من ناحية تقليل التكاليف ، والملاحظ من خلال الجدول رقم (٢-١٧) إن متوسط التكاليف الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية وفروعها وفقا لهذا المعيار، كان يتجه نحو التزايد خلال الفترات الثلاثة الأولى ، فقد ارتفع من ٠.٣٧ دينارا خلال العام ١٩٧٩ إلى ٠.٥٠ دينارا خلال العام ١٩٩١، وواصل ارتفاعه إلى ٠.٥٢ دينارا خلال العام ١٩٩٨ ، ومعنى ذلك انه يستوجب انفاق ما قيمته ٠.٥٢ دينارا على العمالة ورأس المال ، لانتاج ما قيمته دينار واحد من القيمة المضافة من منتجات الصناعة التحويلية خلال العام ١٩٩٨ ، بعد ان كان يستوجب فقط ٠.٣٧ دينار خلال العام ١٩٧٩ ، اي بزيادة معدلها ٤٠٪ ، هذا وقد ظهرت الزيادة واضحة في كافة الانشطة الصناعية، ولكن بنسب متفاوته فكانت اعلاها في الألآت والمعدات والورق ومنتجاته وأدناها في المنتجات الغذائية ، وهذا يشير إلى تراجع في أداء وكفاءة استخدام عنصري العمل ورأس المال في جميع فروع قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترات الثلاثة الأولى، وبالتالي تراجع في القدرة التنافسية وفقا لهذا المعيار.

جدول رقم (٢-١٧)
نتائج مؤشر فارل لكفاءة المنشآت الصناعية
القيمة (بالدينار)

السنة	الصناعة التحويلية	المنتجات الغذائية	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الألآت والمعدات
1979	0.37	0.28	0.44	0.17	0.46	0.47	0.42	0.29	0.5
1980	0.49	0.35	0.42	0.22	0.59	0.82	0.51	0.42	0.57
1981	0.42	0.23	0.42	0.29	0.64	0.52	0.49	0.45	0.5
1982	0.42	0.22	0.44	0.20	0.64	0.57	0.43	0.42	0.63
المتوسط	0.42	0.27	0.43	0.22	0.58	0.59	0.46	0.39	0.55
1983	0.49	0.22	0.48	0.31	0.66	0.67	0.60	0.46	0.7
1984	0.49	0.20	0.42	0.67	0.63	0.69	0.57	0.67	0.58
1985	0.58	0.24	0.40	0.44	0.74	0.60	0.69	0.72	0.38
1986	0.40	0.27	0.43	0.41	0.66	0.26	0.62	0.59	0.37
1987	0.44	0.32	0.47	0.34	0.64	0.26	0.66	0.53	0.41
1988	0.51	0.50	0.60	0.40	0.70	0.36	0.58	0.73	0.26
1989	0.53	0.54	0.44	0.38	0.76	0.48	0.66	0.47	0.54
1990	0.44	0.34	0.29	0.34	0.48	0.57	0.50	0.36	0.27
1991	0.50	0.54	0.39	0.40	0.49	0.53	0.57	0.45	0.32
المتوسط	0.49	0.36	0.44	0.41	0.64	0.49	0.61	0.55	0.42

1992	0.49	0.34	0.52	0.75	0.56	0.57	0.47	0.39	0.27
1993	0.50	0.42	0.51	0.33	0.67	0.65	0.48	0.39	0.34
1994	0.48	0.42	0.49	0.40	0.55	0.58	0.45	0.49	0.35
1995	0.52	0.48	0.46	0.53	0.57	0.55	0.55	0.57	0.47
1996	0.58	0.42	0.66	0.63	0.74	0.59	0.57	0.73	0.68
1997	0.57	0.55	0.63	0.54	0.81	0.53	0.51	0.69	0.57
1998	0.53	0.41	0.55	0.54	0.72	0.46	0.57	0.57	0.79
المتوسط	0.52	0.43	0.55	0.53	0.66	0.56	0.51	0.55	0.49
1999	0.56	0.60	0.54	0.53	0.63	0.53	0.58	0.63	0.72
2000	0.56	0.49	0.69	0.58	0.65	0.55	0.59	0.51	0.58
2001	0.55	0.58	0.69	0.53	0.59	0.53	0.53	0.46	0.59
2002	0.48	0.48	0.49	0.51	0.60	0.50	0.42	0.50	0.51
2003	0.45	0.51	0.44	0.41	0.54	0.48	0.39	0.43	0.49
2004	0.٤١	0.47	0.41	0.39	0.59	0.39	0.38	0.31	0.43
2005	0.40	0.50	0.40	0.45	0.62	0.38	0.37	0.30	0.42
2006	0.37	0.51	0.34	0.٥4	0.54	0.39	0.32	0.27	0.42
المتوسط	0.48	0.52	0.50	0.48	0.60	0.47	0.45	0.43	0.52

المصدر : تم احتساب الأرقام من بيانات الجداول رقم (٢-١) و(٢-٢) و(٢-٣) و(٢-٤) والملاحق (٦-٨) .

أما خلال الفترة الأخيرة (١٩٩٩- ٢٠٠٦)، فقد أظهر المؤشر تحسنا واضحا في قيمته؛ حيث انخفض وبصورة متواصلة من ٠.٥٦ ديناراً خلال العام ١٩٩٩ إلى ٠.٣٧ ديناراً خلال العام ٢٠٠٦ ، وعلى مستوى الانشطة الصناعية فقد ظهر التحسن واضحا في كافة الانشطة الصناعية باستثناء المنتجات الغذائية والمنتجات الخشبية ، وهذا يعني تحسناً في الكفاءة الإنتاجية لاستخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة، مقارنة مع الفترات السابقة وبالتالي تحسنا في المقدرة التنافسية للصناعة التحويلية على مستوى التكاليف وفقا لمعيار فارل.

٢) <u>مؤشر العلاقة بين الاجر وإنتاجية العامل:</u>

يعد هذا المؤشر من الأهمية بمكان بالنسبة للاردن، لكونه يعكس إنتاجية رأس المال البشري الذي هو الأداة والمحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في الأردن ، نظرا لقلة الموارد الطبيعية فيها واتجاهها نحو التركيز على الثروة البشرية ، باعتبارها اهم عامل لزيادة القدرة التنافسية في ضل ضعف توفر الموارد الطبيعية والمواد الخام و رؤوس الاموال فيها ، ولعل انخفاض قيمة الأجور فيها مقارنة مع كثير من الدول النامية والمتقدمة زاد من أهمية هذا العنصر في زيادة القدرة التنافسية .

والملاحظ من خلال قيم هذا المؤشر المحسوبة والمبينة في الجدول رقم (٢-١٨) أن المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية المبنية على إنتاجية العامل والأجور وسعر الصرف قد كانت منخفضة جدا خلال الفترة الأولى وحتى عام ١٩٨٨ من الفترة الثانية ؛ حيث لم تتجاوز المقدرة التنافسية خلال هذه الفترة ٧١٪ مما كانت عليه في العام ١٩٩٢ ، وهو العام الذي بدأ فيه تحرير التجارة الخارجية، والسبب يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني خلال هذه الفترة ، الذي كان يعادل أكثر من ٣.٣ دولار، بالاضافة إلى انخفاض إنتاجية العامل وارتفاع الأجور ، كل ذلك ساهم في انخفاض المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية خلال هذه الفترة ، وبعد عام ١٩٨٩ كما يلاحظ من الجدول انف الذكر ان المقدرة التنافسية وفقا لهذا المؤشر بدأت تتحسن بعض الشئ مع انخفاض سعر صرف الدينار الأردني ، واستمرت لغاية عام ١٩٩٣ ، ولكنها سرعان ما أخذت تتراجع وبصورة مستمرة خلال السنوات اللاحقة مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٢ ، وقد ظهر التراجع في جميع فروع الصناعة التحويلية دون استثناء ، وهذا يدل على ان أجور العمال كانت تتزايد خلال هذه الفترة بمعدلات أعلى من معدلات نمو إنتاجية العمل وهذا ما تشير اليه الأرقام القياسية الخاصة بالأجور وبالإنتاجية المبينة في الملحق الإحصائي رقم (٩) .

جدول رقم (٢-١٨)

مؤشرات التنافسية للصناعة التحويلية

وفروعها مقارنة بسنة الأساس (١٩٩٢)

(%)

السنة	الصناعة التحويلية	المنتجات الغذائية	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المعادن اللافلزية	اللمنتجات المعدنية	الألآت والمعدات
1979	54.2	51.3	44.7	107.6	50.2	50.4	38.1	54.7	14.8
1980	45.5	45.5	51.7	69.7	39.7	32.2	38.9	37.6	18.5
1981	60.1	70.9	54.9	68.2	40.8	63.4	44.9	38.3	20.3
1982	64.2	76.7	54.0	100.8	41.9	58.8	55.5	47.5	19.7
المتوسط									
1983	57.6	77.4	49.0	60.0	40.6	52.2	43.1	45.9	18.9
1984	71.3	101.1	62.3	30.7	49.5	73.2	60	35.5	30.7
1985	55.3	66.8	57.8	46.1	35.5	55.5	51.2	28.4	33.2
1986	67.0	52.7	48.0	46.2	38.3	101.3	54.2	31.8	31.6
1987	57.6	43.1	42.9	55.9	38.0	94.4	51.4	34.0	30.4
1988	71.8	22.3	49.8	66.0	53.9	119.8	65.2	32.9	66.7
1989	82.0	56.6	88.0	88.6	60.3	90.8	85.7	65.7	41.0
1990	115.3	98.0	156	124.2	109.0	104.9	98.7	102.8	84.2
1991	97.1	58.3	117.3	100.6	106.2	107.7	83.8	82.1	72.5
المتوسط									
1992	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1993	96.4	79.7	99.4	124.8	83.6	78.6	101.7	96.7	69.2
1994	105.9	92.7	113.6	105.2	107.9	93.2	103.5	86.5	72.7
1995	97.9	86.1	112.4	82.8	109.7	98.5	81.1	74.9	55.4
1996	88.4	91.7	81.7	67.7	83	93.4	79.4	59.6	37.4
1997	90.7	75.9	89	79.3	72.2	106.9	83.9	60.1	45.7
1998	98.7	94.6	99	78.4	83.8	114.9	73.2	75.2	35.7
المتوسط									
1999	94.4	69.3	103.0	81.7	98.1	113.3	78.4	75.6	39.3
2000	91.9	80.0	71.3	73.0	100.6	107.4	71.9	86.4	44.6
2001	92.0	66.3	80.5	79.3	108.6	108.5	83.4	95.7	42.5
2002	101.5	77.92	108.0	82.1	105.5	114.2	100.0	82.7	46.6
2003	106.0	74.0	121.9	101.6	112.4	113.6	103.1	96.8	48
2004	116.6	80.5	126.4	106.3	102.3	136.3	106.8	129.7	58.9
2005	113.6	77.9	125.7	87.9	91.7	136.0	112.7	129.7	59.1
2006	121.6	88.7	161.5	87.6	109.1	129.2	119.1	143.2	59.1

المصدر : تم حساب الأرقام على أساس بيانات الملحق الإحصائي رقم (٩) .

إلا أن قيم المؤشر أخذت تتحسن خلال الفترة الأخيرة (١٩٩٩-٢٠٠٦) ، كما يظهر من الجدول رقم (٢-١٨) وبالذات خلال السنوات الخمسة الأخيرة، مما يعكس تحسناً في المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية مقارنة مع سنة الأساس ١٩٩٢ ، وهذا التحسن جاء في جميع فروع الصناعة التحويلية باستثناء الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية والألآت والأجهزة.

ولدى حساب هذا المؤشر لبعض الدول العربية (سوريا ، مصر ، تونس) لسنوات مختارة (الجدول رقم (٢-١٩))، تبين ان قيمته كانت في الأردن أدنى منها في الدول المختارة في معظم السنوات ، ولمعظم السلع ، وهذا يعني ان معدلات نمو الإنتاجية في الدول المختارة مقارنة بمعدلات نمو أجور العمل فيها نسبة إلى سنة الأساس ١٩٩٢، كانت أعلى في هذه الدول مقارنة مع الأردن ، وعليه فقدرة هذه الدول على المنافسة استنادا إلى هذا المؤشر تحسنت أكثر من الأردن مقارنة بسنة الأساس ، وهذا يفسره ارتفاع ما تملكه هذه الدول من المواد الأولية والموارد الطبيعية ومدخلات الإنتاج مقارنة مع الأردن ، الأمر الذي انعكس على القيمة المضافة ومن ثم على إنتاجية العمل ، بالاضافة إلى ان هبوط أسعار صرف عملات هذه الدول عبر الفترات الماضية عزز المقدرة التنافسية لديها، في حين ان ثبات سعر صرف الدينار الأردني، وارتفاع قيمته اضعف المقدرة التنافسية للسلع الأردنية وفقا لهذا المؤشر.

جدول رقم (٢-١٩)

مؤشرات التنافسية للصناعة التحويلية

وفروعها لبعض الدول العربية

مقارنة بسنة الأساس (١٩٩٢)

(%)

المصدر :- تم احتساب النسب المئوية على أساس بيانات الملحق الإحصائي رقم (١٠) .

الصناعة التحويلية		الصناعة التحويلية	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنجاته	الكيماويات	معدنية لافلزية	معدنية أساسية	الات ومعدات
مصر	1994	88.7	141.4	120.3	163.0	66.8	41.3	117.4	56.0	114.1
	1996	83.0	107.5	90.0	61.7	86.0	53.6	97.5	105.1	112.8
	2001	85.6	109.1	92.6	74.8	71.6	55.4	105.4	91.2	125.9
سوريا	1994	123.0	88.5	79.3	94.8	135.4	276.1	192.9	69.0	136.3
	1996	145.9	177.8	82.5	83.9	167.6	260.2	242.7	92.3	141.7
	2001	208.0	348.0	125.3	85.4	252.6	26.8	409.1	245.3	314.3
تونس	1994	113.6	120.2	125.5	106.6	115.9	85.0	147.0	108.7	115.7
	1996	109.0	117.3	117.7	110.9	116.7	88.4	137.7	103.4	110.4
	2001	86.4	91.8	100.4	96.3	107.2	62.6	117.5	82.6	105.0
الأردن	1994	105.9	92.7	113.6	105.2	107.9	93.2	103.5	86.5	72.7
	1996	88.4	91.7	81.7	67.7	83	93.4	79.4	59.6	37.4
	2001	92.0	66.3	80.5	79.3	108.6	108.5	83.4	95.7	42.5

٣. مؤشر فجوة الميزان التجاري للمنتجات الصناعية:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تقيس تنافسية المنتجات الصناعية من خلال أثرها على العجز في الميزان التجاري، والذي يعكس قدرة قطاع الصناعة التحويلية التصديرية، ويعكس تنافسية منتجاتها داخل البلد مع مثيلاتها من السلع المستوردة. وما يؤخذ على هذا المؤشر انه لا يبرز القيمة المضافة الصافية كما في المؤشرين السابقين، بل يعكس القيمة الإجمالية للمبيعات ، التي تعكس قيمة الإنتاج القائم مضافا اليها هامش الربح ، فلا تظهر فيه بوضوح مساهمة العناصر الوطنية من مواد اولية ومدخلات انتاج وقوة عاملة او رؤوس اموال.

وبتطبيق هذا المؤشر على المنتجات الصناعية الأردنية تم الحصول على النتائج المبينه في الجدول رقم (٢-٢٠) ، والذي يشير إلى ان المقدرة التنافسية للصناعة الأردنية وفقا لهذا المؤشر بدت افضل مقارنة بالمؤشرات السابقة ، حيث بينت الأرقام تحسنا في التجارة الخارجية للصناعة التحويلية في معظم فروعها الإنتاجية ، الأمر الذي انعكس على الصناعة بصورة اجمالية ، فبعد ان كان أكثر من ٥٦٪ من العجز في الميزان التجاري الإجمالي يعود إلى منتجات الصناعة التحويلية خلال العام ١٩٩٢ ، انخفضت النسبة إلى ٣٩.٧٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، اي ان نسبة مساهمة منتجات الصناعة التحويلية في العجز التجاري انخفضت إلى ٧٠٪ مما كانت عليه في العام ١٩٩٢ (العام الذي بدأ فيه التحرير التجاري)، وذلك على حساب المنتجات الزراعية والمواد الخام والمنتجات الصناعية الأخرى ، وهذا يعني زيادة في الطلب على منتجات الصناعة التحويلية الأردنية في السوقين الداخلي والخارجي، ويعكس تحسنا في المقدرة التنافسية استنادا إلى هذا المؤشر.

أما بالنسبة لفروع الصناعة التحويلية فيبدو ان قطاع الألبسة هو القطاع الرائد الذي أظهر تحسناً ملموساً في قدرته التنافسية، وفقا لهذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة مقارنة بسنة الأساس (١٩٩٢) ، فبعد ان كان هناك عجز في قطاع الألبسة والمنسوجات يساهم بأكثر من ٩٪ من العجز القائم في الميزان التجاري خلال العام ١٩٩٢ ، تحول إلى فائض خلال العام ٢٠٠٦ ، وأصبح يمول أكثر من ٣.٣٪ من العجز القائم في الميزان التجاري ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى مصانع المناطق الصناعية المؤهلة.

جدول رقم (٢-٢٠)
مؤشرات التنافسية للصناعة التحويلية
وفروعها حسب نسب العجز التجاري
نسبة مئوية (%)

المصدر : تم احتسابها على أساس بيانات : التجارة الخارجية ، دائرة الإحصاءات العامة ، أعداد مختلفة.

السنة	الصناعة التحويلية	المنتجات الغذائية	الألبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الآلآت والمعدات
1979	68.6	6.7	7.4	2.6	1.4	6.9	2.7	9.2	31.8
1980	64.3	3.9	5.0	1.2	1.9	7.4	1.1	12.5	19.2
1981	51.2	4.6	3.8	1.1	1.3	5.8	0.8	10.1	13.8
1982	51.0	3.9	4.1	1.4	1.7	4.6	1.1	8.9	14.2
1983	50.0	3.2	5.4	2.1	1.7	5.7	1.0	10.0	15.3
1984	51.6	4.0	4.3	1.1	2.5	9.4	1.2	9.6	13.4
1985	38.3	4.0	3.5	1.1	1.7	-0.1	1.6	11.8	11.9
1986	57.9	4.6	7.4	1.7	2.4	3.0	2.1	14.8	14.6
1987	53.8	5.8	5.2	2.1	2.7	1.6	1.6	11.6	12.9
1988	42.8	6.6	5.2	2.1	2.9	-5.8	1.3	10.6	15.9
1989	41.9	6.1	8.0	1.8	3.5	-10.0	0.9	11.0	16.5
1990	49.8	9.6	5.5	2.5	3.2	-5.6	0.9	10.1	18.1
1991	61.2	8.7	7.9	2.9	4.1	-2.3	1.8	13.8	18.1
1992	56.2	6.8	6.3	2.7	2.8	-1.0	1.5	11.4	15.3
1993	55.8	6.2	6.3	2.7	2.3	-0.7	1.4	12.4	19.0
1994	61.4	8.3	5.6	2.6	2.7	-2.6	1.8	12.1	21.2
1995	58.1	2.5	5.4	2.5	4.1	-3.8	1.5	14.4	20.7
1996	55.1	6.4	3.9	2.0	3.0	-3.9	1.2	11.6	16.4
1997	61.9	6.9	3.8	1.7	2.5	-2.9	1.0	10.8	23.5
1998	63.3	6.7	5.0	1.9	2.1	-3.0	1.4	10.9	21.6
1999	54.1	6.9	4.2	1.7	1.6	-7.0	1.4	9.7	18.5
2000	52.0	5.2	3.7	1.7	2.3	-4.7	1.4	8.1	18.8
2001	55.3	4.9	2.0	2.1	2.6	-3.1	1.5	10.0	23.0
2002	47.4	4.8	-1.7	1.8	2.9	-3.7	1.7	8.9	20.4
2003	49.8	6.5	-3.5	2.1	3.1	-1.2	1.7	9.4	20.3
2004	48.6	5.5	-5.0	1.9	3.1	-0.6	1.6	10.6	20.0
2005	48.7	4.2	-3.4	1.8	2.4	-0.6	1.6	9.0	21.4
2006	39.9	5.0	-3.3	1.9	2.7	-0.6	1.5	8.4	23.1

أما منتجات الصناعات الكيميائية فقد أظهرت تحسناً مشابها في قدرتها التنافسية، وتحسن أدائها حيث تحولت مساهمتها في العجز التجاري إلى تمويل، خاصة خلال السنوات الأخيرة ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى منتجات الأسمدة والأدوية والمنتجات البلاستيكية ، التي تحسنت تنافسيتها بصورة واضحة خلال الفترات الأخيرة وارتفع حجم الصادرات الأردنية منها بصورة كبيرة .

لقد أظهرت الصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية تحسنا جيدا في قدرتها التنافسية وفقا لهذا المؤشر ، في حين لم يظهر اي تحسن يذكر على الصناعات الأخرى وخاصة الألآت والأجهزة والمعدات ، التي ما زالت تمثل المساهم الأكبر في العجز التجارى، وقد وصلت مساهمتها إلى ٢٣٪ من العجز التجاري الإجمالي خلال العام ٢٠٠٦ ، وهذا يؤكد ان الأردن ما زال غير قادر على الوصول إلى المستوى الصناعي الذي يؤهله لتوفير الألآت والمعدات والمكائن الإنتاجية اللازمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، التي يتطلب انتاجها رؤوس أموال كبيرة وتقنية عالية غير متوفرة في الأردن، مما يدفعه مرغما الى استيرادها من الخارج ، وتزداد الحاجة اليها مع نمو واتساع القطاعات الإنتاجية ، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية، فيزداد استيراده منها ويخسر كثير من موارده الاقتصادية لتلبية احتياجاته منها ، للمحافظة على معدلات النمو المطلوبة وتحقيق التنمية المنشودة .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان الصناعات التي أظهرت تحسنا في قدرتها التنافسية وفقا لمؤشر العجز التجاري، هي الألبسة و المنتجات الكيميائية والمنتجات الغذائية والمنتجات المعدنية الفلزية ، والمنتجات التي لم تظهر تحسنا في قدرتها التنافسية هي الألآت والمعدات والخشب ومنتجاته والورق ومنتجاته ، وبشكل عام أظهرت الصناعة التحويلية تحسنا في تنافسيتها فانخفضت مساهمتها في العجز التجاري مقابل زيادة في مساهمة المواد الأولية والزراعية غير المصنعة ، هذا وفقا لمؤشر العجز التجاري . أما بخصوص المؤشرات السابقة المبنية على تكاليف الإنتاج فعلى الرغم من أنها أظهرت تحسن المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية خلال الفترة الأخيرة ، إلا أنها لم تكن بدرجة وضوح مؤشر العجز التجاري ، والسبب يعود إلى كونها تعتمد في حسابها على القيمة المضافة أكثر من اعتمادها على قيمة الإنتاج القائم والذي يدخل فيه ضمنا قيمة المواد الأولية المدخلة ، التي يشكل المستورد منها نسبة كبيرة جدا ، ومن ناحية أخرى يبدو ان أجور العاملين ما زالت مرتفعة في الأردن مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ومن ثم تخفيض المقدرة التنافسية مقارنة مع تلك الدول.

خلاصة التغيرات الديناميكة على قطاع
الصناعة التحويلية في إطار تحرير التجارة الخارجية

في إطار سياسة التحرير التجاري التي اتبعها الأردن خلال الفترات الماضية ، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي تغيرات جوهرية على قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- حقق قطاع الصناعة التحويلية معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة وصل معدلها السنوي إلى ١١.٩٪ بالأسعار الجارية ، وإلى ١٠.٩٪ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤ ، واستطاع بذلك أن يحتل المرتبة الثانية في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة وصلت إلى ٢٠.٢٪ ، بعد ان كان يحتل المرتبة الرابعة خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري وبنسبة لا تتجاوز ١٢.١٪.

- حافظت الصناعات الكيميائية على المرتبة الأولى في التوزيع الهيكلي للصناعة التحويلية من ناحية المساهمة في القيمة المضافة ، في حين تراجعت حصة الصناعات الأخرى لصالح صناعة الألبسة والمنسوجات التي سجلت مساهمة كبيرة خلال الفترة الأخيرة وصلت إلى ٢٣.٢٪ ، بعد ان كانت لا تتجاوز ١٠٪ خلال الفترات السابقة للتحرير التجاري. كما أظهرت صناعة الآلآت والأجهزة تحسنا نسبياً، حيث أصبحت مساهمتها في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حوالي ٥٪ بعد ان كانت لا تتجاوز ٢٪ خلال فترة ماقبل التحرير التجاري.

- استطاع قطاع الصناعة التحويلية أن ينمو بقطاعاته، وتنمو بذلك قدرته الاستيعابية للايدي العاملة بصورة واضحة ، فازدادت أهميته في تشغيل الأيدي العاملة بصورة لافتة للنظر ليصبح ثاني أكبر قطاع في تشغيل الأيدي العاملة بعد قطاع الخدمات بنسبة وصلت إلى ١٧.٤٪ سجلها في العام ٢٠٠٦، بعد ان كان يحتل المرتبة الرابعة بعد قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات بنسبة ٦.٣٪ خلال العام ١٩٧٩.

- كان يرتكز قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترات الأولى على قطاعي المنتجات الكيميائية والمنتجات الغذائية في تشغيل الأيدي العاملة، وأصبح خلال الفترة الأخيرة يرتكز بصورة أساسية على قطاع الألبسة والمنسوجات،

التي استحوذت على أكثر من ٣٧٪ من الأيدي العاملة خلال الفترة الأخيرة بفعل المشاريع المقامة في المناطق الصناعية المؤهلة .

- أظهرت النتائج تحسنا واضحا على إنتاجية عناصر الإنتاج وفي جميع القطاعات باستثناء الصناعات الغذائية والتي لم تستطيع ان تسجل معدلات نمو موجبة في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

- أظهرت النتائج تحسنا في استغلال رأس المال المستثمر ، وتحسنا في استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة ، بعد ان كان هناك فائض في التراكم الرأسمالي لدى الشركات والمؤسسات الصناعية ، عندما كان معدل نمو التراكم الرأسمالي أعلى من معدل نمو الأيدي العاملة المستخدمة خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري .

- لم يشهد قطاع الصناعة التحويلية تغيرات تذكر على صعيد نوع السلع المنتجة ، حيث بقيت السلع الوسيطة تسيطر على الصناعة الأردنية منذ الفترات الأولى، وحافضت على نسب مرتفعة لم تقل عن ٥٥٪.

- لم تتطور الصناعة الأردنية إلى المستوى الذي يؤهلها لتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الرأسمالية ، على الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ عليها خلال الفترات الأخيرة .

- تطور الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية تطورا إيجابيا من ناحية حجم المؤسسة ، حيث ازدادت الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة بصورة واضحة وأصبحت تستحوذ على أكثر من ٦٥٪ من الأيدي العاملة المستخدمة ، في حين انخفضت الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولم تتجاوز حصتها ٣٥٪ من الأيدي العاملة المستخدمة.

- اتجه قطاع الصناعة التحويلية نحو الصناعات كثيفة العمالة أكثر من الصناعات كثيفة رأس المال ، مستفيداً بذلك من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة، نظرا لارتفاع انتاجيتها مقارنة مع إنتاجية رأس المال الثابت .

- أظهرت الصناعة التحويلية تحسنا واضحا في قدرتها التنافسية على الصعيد الداخلي والخارجي ، الأمر الذي خفض من مساهمتها في العجز التجاري مقابل زيادة في مساهمة المواد الأولية والزراعية غير المصنعة ، وقد كانت الألبسة والمنتجات الكيميائية والمنتجات المعدنية الفلزية واللافلزية من اهم الصناعات التي أظهرت تحسنا في قدرتها التنافسية ، في حين لم يظهر تحسناً يذكر في القدرة التنافسية لصناعة الألآت والمعدات والمنتجات الغذائية والخشب ومنتجاته.

الفصل الثالث

تقييم تجربة تحرير التجارة الخارجية في الأردن قياسياً

الفصل الثالث

تقييم تجربة تحرير التجارة الخارجية في الأردن قياسياً

المقدمة

استعرضنا فيما سبق أهم التطورات الهيكلية والكمية لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، ولقطاع التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير، وتناولنا تطورات السياسة التجارية الأردنية بأدواتها المختلفة ، واتضح لنا من خلال بعض المؤشرات أن هناك علاقة جوهرية بين تحرير التجارة الخارجية في إطار استراتيجية التوجه نحو التصدير، وبين نمو قطاع الصناعة التحويلية ، من خلال أثره المباشر على كل من الصادرات والمستوردات الصناعية ، التي تعمل على تصحيح ما يحدث من اختلال في كافة القطاعات الاقتصادية ، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية ، من خلال تصدير الفائض من الإنتاج واستيراد السلع التي لا يمكن إنتاجها محليا من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام اللازمة لعملية النمو والتنمية الاقتصادية. ويأتي هذا الفصل لإلقاء الضوء على الأثار التي تركها تحرير التجارة الخارجية على الصناعة التحويلية في الأردن قياسياً، إجمالاً وتفصيلاً، وذلك باستخدام نماذج قياسية مختلفة ، وفقا لأهم اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة ، وذلك من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات من منتجات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

المبحث الثاني : قياس أثر أهم الاتفاقيات التجارية التي ادت إلى تحرير التجارة على المستوردات من منتجات قطاع الصناعة التحويلية .

المبحث الثالث : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

المبحث الرابع : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

المبحث الأول
قياس أثر تحرير التجارة الخارجية
على المستورات من منتجات الصناعة التحويلية وفروعها

لا شك أن لتحرير التجارة الخارجية أثاراً بالغة ظهرت على كافة أركان بنية الاقتصاد الأردني وقطاعاته المختلفة ، وتركت أثاراً مباشرة على قطاع المستوردات بشتى أنواعها ؛ الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية . فعلى الرغم من الدور التنموي الكبير الذي تلعبه المستوردات في اقتصادات الدول النامية ، وخاصة الصغيرة منها من حيث توفير مستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية غير الممكنة الإنتاج محليا ، إلا أنها تساهم وبصورة كبيرة في تسريب جزء كبير من العملة الصعبة إلى الخارج ، وتزيد من حدة العجز في الميزان التجاري ، وقد تترك أثاراً سلبيةً على الصناعات المحلية المحمية، لا سيما ذات المنتجات المماثلة والموجهة أساساً لتغدية السوق المحلية.

عندما اتبع الأردن سياسة تجارية حمائية خلال الفترات الماضية؛ كان يهدف من ورائها إلى حماية الصناعة المحلية وتطويرها من ناحية ، والتخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من ناحية أخرى . غير أن النتائج بيّنت ان الصناعة المحلية في إطار السياسة الحمائية، لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤهلها لتوفير احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات المختلفة، وفي الوقت نفسه تزايد الاعتماد على الاستيرادات بصورة لافتة للنظر ، الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى معدلات التبادل التجاري . عندها أصبح مبدأ التحريرالتجاري وتبني اليات السوق والتوجه نحو الخارج لتنمية الصادرات يلقى مزيدا من القبول لدى كثير من الاقتصاديين ، على الرغم من التحذيرات التي أثارها البعض حول ابعاد هذه السياسة المتوقعة المباشرة على جانب الاستيرادات ، وانعكاسها السلبي على الميزان التجاري.

ومن هنا وفي إطار تقصي الأثار التي تركها تحرير التجارة الخارجية على محاور الاقتصاد الأردني ، جاء هذا المبحث لقياس أثر التحرير التجاري على المستوردات الأردنية الصناعية بكافة أنواعها ، وفقا للتصنيف الإحصائي الدولي (HSC) وذلك من خلال النموذج القياسي المبين أدناه.

النموذج القياسي :

لتقدير أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات الصناعية قياسيا ينبغي بداية توصيف النموذج القياسي بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية ، لإيجاد نمط العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والتابعة .

ترى النظرية الاقتصادية ان الطلب على المستوردات يعتمد بصورة أساسية على درجة تنافسية السلع المستوردة مع المنتجات المماثلة لها في الدولة المستوردة ، والتي عادة ما تقاس من خلال سعر المستوردات منسوبة إلى مستوى الأسعار المحلية للمنتجات في الدولة المستوردة ، وكذلك يعتمد على قدرة الدولة على الاستيراد، وتقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه تأخذ معادلة الطلب على المستوردات الصيغة التالية[1]:

$$M_t = A(P_M \setminus P_d)^{\alpha}_t y_t^{\beta} \qquad (1)$$

حيث تشير M_t إلى مستوى المستوردات في الزمن t , و تشير $(P_d \setminus P_M)$ إلى مستوى أسعار السلع المستوردة منسوبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، و تشير (y_t) إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t) ، وتشير المعلمة (α) إلى المرونة السعرية والقيمة المتوقعة لها أقل من الصفر ، والمعلمة (β) إلى المرونة الدخلية والقيمة المتوقعة لها أكبر من الصفر ويشيرالرمز (A) إلى الحد الثابت .

ولتحويل المعادلة السابقة الأسية إلى معادلة خطية يمكن قياس معلماتها، ينبغي أخذ اللوغرتم لطرفي المعادلة لتصبح على النحو التالي:

$$LOG\ M_t = LOG\ A + \alpha\ LOG\ (P_M/P_d)_t + \beta\ LOG\ y_t \qquad (2)$$

ترى النظرية الاقتصادية بأن الطلب على المستوردات طلب ديناميكي (Dynamic) لا يتأثر بشكل فوري بتغيرات الأسعار والدخول، بل يحتاج إلى فترة زمنية للاستجابة لتغيرات العوامل المستقلة ، وعليه لا بد من ادخال المستوردات في السنة السابقة (M_{t-1}) كمتغير مستقل متباطىء زمنيا؛ للتمييز بين المرونات السعرية والدخلية قصيرة وطويلة الأجل ، فتصبح المعادلة على النحو التالي[2]:

$$LOG\ M_t = LOG\ A + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + \Omega\ LOG\ M_{t-1} + u_t \qquad (3)$$

---

[1] الخياط ، محمد نجيب(٢٠٠٠) ، تقدير دالة الطلب على واردات المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ،الاقتصاد والادارة،م١٤ ،ع٢، ص٨.

[2] Amelia ,Thrillwall .The Impact of Trade Liberalization on Exports and Imports and the Balance of Payments of Developing Countries, The Economic Journal ,114 ,February ,2004 ,page f50.

حيث تمثل (α) المرونة السعرية قصيرة الأجل، وتمثل ($\alpha/(1-\Omega)$) المرونة السعرية طويلة الأجل ، وتمثل (β) المرونة الدخلية قصيرة الأجل ، وتمثل ($\beta/(1-\Omega)$) المرونة الدخلية طويلة الأجل ، ويمثل u_t المتغير العشوائي الذي يقيس أثر العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير (M) ولم تظهر في النموذج.

ولمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات الصناعية ندخل على النموذج متغيرين : الأول يقيس أثرالرسوم الجمركية التي تفرض على المستوردات بشتى أنواعها ويرمز له بالرمز G_t ، ومتغير اخر صوري (dummy variable)؛ ليعبر عن أثر التحرير التجاري الكمي والنوعي، ويمثل السنوات التي بدأ بها التحرير التجاري بشكل فعلي ويرمز له بالرمز D_t، وعليه تصبح المعادلة بالصيغة النهائية على النحو التالي:

$$LOG\ M_t = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + \Omega\ LOG\ M_{t-1} + a_2\ G_t + a_3\ D_t + u_t \quad (4)$$

<u>نتائج التقدير :</u>

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ، تم تقدير معلمات المعادلة السابقة (٤) على مستوى إجمالي منتجات الصناعة التحويلية المستوردة ومدخلاتها ، وعلى مستوى منتجات الفروع الصناعية المستوردة فكانت النتائج على النحو التالي :

أ) على مستوى إجمالي المستوردات الصناعية :

$$\log M_{dt} = \underset{}{1.86} + \underset{(2.2)}{0.26}\log y_t - \underset{(1.8)}{0.18}\log P_t + \underset{(0.86)}{0.14}\log M_{dt-1} + \underset{(2.7)}{0.1}D_t - \underset{(2.2)}{0.04}\ G_{dt}$$
$$\underset{(4.4)}{}$$

$$R^2=.95 \quad , \bar{R}^2= .94 \quad , \quad F= 73 \quad , \ h = 1.4$$

تشير المعادلة أعلاه الى أن الطلب على منتجات الصناعة التحويلية المستوردة ومدخلاتها، قد تأثر وبجلاء بالتغيرات التي جرت على القيود الكمية والنوعية والجمركية خلال فترة الدراسة ، وتأثر كذلك بالتغيرات التي جرت على كل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية ، و فسرت هذه العوامل مجتمعة اكثر من ٩٥٪ من التغيرات التي طرأت على المستوردات الصناعية بشكل إجمالي كما يشير معامل التحديد (R^2) .

فالمرونة الدخلية قصيرة الأجل ، كما تشير المعادلة أعلاه قدرت بـ (٠.٢٦) وقد تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٠.٠٥)، حيث القيمة التائية للمعلمة المقدرة أكبر من القيمة التائية المجدولة ، وهذا يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ كان يصاحبها زيادة في المستوردات من المنتجات الصناعية بما نسبته ٠.٢٦٪ . اما المرونة السعرية فقد

قدرت بـ (٠.١٨) كما تشير المعادلة أعلاه ، اي ان زيادة الأسعار النسبية (أسعارالمستوردات مقارنة بالأسعارالمحلية) بنسبة ١٪ كان يتبعها نقص في المستوردات الصناعية الإجمالية بنسبة ٠.١٨٪ ، وهذه العلاقة تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى(٠.٠٥). ويبدو انه لا فرق بين المرونة الدخلية والسعرية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لإجمالي الصناعة التحويلية، لكون المعلمة المقدرة للمستوردات المتخلفة زمنيا غير معنوية وقيمتها لا تختلف عن الصفر.

أما بخصوص التعرفة الجمركية المشار اليها بالرمز (G)، فيبدو أن أثرها كان واضحا على المستوردات الصناعية ، فكما تشير المعادلة اعلاة قدرت المعلمة الخاصة بها بـ (٠.٠٤)، وقد تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٠.٠٥) كما تشير القيمة التائية المحسوبة ، وهذا يعني ان التخفيضات الجمركية تركت أثارا واضحة على إجمالي المستوردات الأردنية من المنتجات الصناعية بحيث انها رفعتها بمعدل ٠.٠٤٪ مع كل ١٪ تخفيض في التعرفة الجمركية . اما معلمة المتغير الوهمي (D) المقدرة ، التي تعكس استجابة المستوردات الصناعية للتغيرات التي طرأت على القيود الكمية والنوعية على الاستيرادات خلال فترة التحرير التجاري، فيبدو انه كان لها دور في رفع معدل نمو المستوردات الصناعية بمعدل (١٠٪) سنويا من تاريخ التحرير كما تشير المعلمة المقدرة، التي تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى ثقة (٠.٠٥) . وهذا يعني ان التحرير التجاري لعب دورا هاما وبارزا في زيادة معدل نمو المستوردات الصناعية بصفة إجمالية، و كان له أثاراً واضحة عليها قدرت بالنسب المشار إليها.

وتشير المعايير الإحصائية (R^2) و (F) ذات القيم العالية إلى فعالية ودقة نتائج التقدير، ويدل مؤشر (h) [1]إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة (h) المحسوبة(١.٤) أقل من قيمة (h) المجدولة (٢.٠٨)، وعليه تكون المعلمات المقدرة دقيقة ومتجانسة وغير متحيزة.

ب) على مستوى الصناعات التحويلية الفرعية:

أما على صعيد منتجات الصناعات التحويلية الفرعية فيبدو ان الأثر المباشر لتحرير التجارة الخارجية عليها قد اختلف من صناعة إلى أخرى ، تبعا لنوعها ولمدى

---

[1] يستخدم هذا المؤشر بدلا من مؤشر دوربن واطسون(D.W) لاختبار عما اذا كان هناك مشكلة الارتباط الذاتي في حال كان في النموذج متغيرات متخلفة زمنيا ويحسب على النحو التالي :

$$h = (1- D.W/2) \sqrt{n/1-n.v (bi)}$$

حيث تمثل (n) عدد المشاهدات ((v(bi)) التباين المقدر للمتغير المتخلف زمنيا ، وقد اشار Durbin الى ان توزيع h يقترب من التوزيع الطبيعي ، ويكون هناك ارتباط ذاتي في حال كانت قيمة h المحسوبة أعلى من قيمة h المجدولة . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- Gujarati, Damodar N.,1995 , Basic Econometrics , McGraw-Hill, New York ,p.605.

اهميتها ولمدى مرونة الطلب عليها، فجاءت نتائج التقدير لكل واحدة منها على النحو التالي :

١) صناعة المنتجات الغذائية :وتشمل محضرات الحبوب ، والمصنوعات السكرية والشوكولاته ، والزيوت النباتية والحيوانية، والمشروبات الغازية والعصائر[٢]، وقد كانت نتائج التقدير لهذه الصناعات على النحو التالي :

$$\log M_{ft} = \underset{(1.8)}{1.6} + \underset{(3.3)}{0.92}\log y_t - \underset{(3.1)}{0.85}\log P_t + \underset{(0.6)}{0.1}\log Mf_{t-1} + \underset{(3.5)}{0.23}D_t + \underset{(0.7)}{0.003}G_{ft}$$

$$R^2=.98 \quad , \bar{R}^2= .97 \quad , \quad F= 146 \quad , \quad h = 1.4$$

يبدو من المعادلة أعلاه أن التخفيضات التي جرت على التعرفة الجمركية على المنتجات الغذائية (G_{ft}) لم تلعب دوراً يذكر في نمو المستوردات الصناعية الغذائية ، فالمعلمة المقدرة (٠.٠٠٣) لا تتمتع بأية معنوية إحصائية عند أي مستوى، ولكن ما يمكن ملاحظته ان تحرير التجارة الخارجية بشكل عام من القيود الكمية والنوعية، كان له دور واضح في زيادة معدلات نمو المستوردات الصناعية الغذائية ، فكما تشير المعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D) الذي يدل على الفترة التي بدأ بها التحرير التجاري بشكل فعلي، ساهم التحرير التجاري في رفع معدل نمو المستوردات من الصناعات الغذائية بمعدل ٢٣٪ سنوياً، والمعلمة المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٠.٠١)، وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبين المستوردات من الصناعات الغذائية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود العلاقة.

أما فيما يتعلق بالمحددات الأخرى للمستوردات الصناعية الغذائية فيبدو ان الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية كانت تلعب الدور الأساسي في الطلب على هذا النوع من المستوردات ، وهي تفسر إلى جانب التحرير التجاري اكثر من (٩٧٪) من التغيرات التي جرت على المستوردات الصناعية الغذائية كما يشير إلى ذلك معامل التحديد (R^2)، وما يمكن ملاحظته هو عدم اختلاف المرونة السعرية والمرونة الدخلية في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير ؛ لكون معلمة المستوردات المتخلفة زمنيا لا تختلف قيمتها المقدرة عن الصفر لعدم معنويتها الإحصائية ، بالاضافة إلى ذلك يدل المؤشر (h) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج لكون قيمة (h) المحسوبة أقل من قيمة (h) المجدولة ، وهذا يشيرإلى دقة النتائج، وتؤكدها القيمة المرتفعة لاختبار (F) .

---

[٢] يستثنى منها التبغ ومنتجاته والمشروبات الكحوليه؛ لانها خارج إطار التحرير التجاري.

٢) الأخشاب ومصنوعاتها: وتشمل الأخشاب بشتى أنواعها وأشكالها ومصنوعاتها من اثاث واعمده وعوارض والواح خشبية معدة للابنية والإنشاءات وصفائح للتلبيس وصناديق وأوعيه وما شابه ذلك ، وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$\log M_{Wt} = 0.5 + 0.04\log y_t - 0.59\log P_t + 0.61\log M_{Wt-1} + 0.13D_t - 0.006G_{Wt}$$
$$\textbf{(0.8)} \quad \textbf{(0.3)} \qquad \textbf{(2.1)} \qquad \textbf{(3. 7)} \qquad \textbf{(3.5)} \qquad \textbf{(1.8)}$$

$R^2 = .94$, $\bar{R}^2 = .92$, $F = 55$, $h = 0.88$

يتضح من المعادلة أعلاه أن تحرير التجارة الخارجية ، بجميع أدواته الكمية والنوعية والجمركية، قد ساهم بصورة واضحة في زيادة معدلات نمو الاستيراد من الأخشاب ومنتجاتها خلال فترة الدراسة ، فكما تشير المعلمة المقدرة للمتغير (G_{Wt})، الذي يقيس أثر التعرفة الجمركية على المنتجات الخشبية المستوردة ، هناك علاقة سلبية بين التعرفة الجمركية وبين المستوردات من المصنوعات الخشبية، وتتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) على الرغم من صغرها لكونها لا تتعدى (٠.٠٠٠٦) ، وهذا يعني ان تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٪ ادى إلى زيادة المستوردات من الأخشاب ومصنوعاتها بما نسبته ٠.٠٠٠٦٪ . أما معلمة المتغير الوهمي (D_t) فتشير إلى ان إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الخشبية، ساهم في زيادة معدل نموها بما نسبته ١٣٪ سنوياً وهي تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى (٠.٠١) ، وهذا يعني ان تحرير التجارة الخارجية بجميع أشكاله قد ساهم في زيادة معدلات نمو المستوردات من المصنوعات الخشبية ، إلى جانب العوامل الأخرى المحددة للاستيراد التي على رأسها الأسعار النسبية ، حيث تشير المعادلة المقدرة أعلاه إلى ان المرونة السعرية للمستوردات الخشبية قصيرة الأجل تساوي (٠.٥٩)، وطويلة الأجل تساوي (١.٥)، وهذا يعني انخفاض الأسعار النسبية بنسبة ١٠٪ ادى إلى ارتفاع المستوردات من المنتجات الخشبية بنسبة ٥.٩٪ في الفترة القصيرة ، وكذلك ارتفاعها بنسبة ١٥٪ على الفترة الطويلة ، وهذا يعني ان هذا النوع من المنتجات يتمتع بمرونة سعرية كبيرة على صعيد السوق المحلي نتيجة توفرالبدائل المحلية ، وما يشير إلى ذلك أيضاً عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين المستوردات من الصناعات الخشبية ، وهذا يعني ان نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يصاحبه نمو مماثل في الإنتاج المحلي للصناعات الخشبية يغطي احتياجات السوق منها بدلا من استيرادها، الأمر الذي يجعل الأسعار تلعب الدور الرئيس في تحديد الكميات المستوردة منها .

ومن ناحية أخرى يمكن القول ان نتائج تقدير المعادلة قيد التحليل دقيقة ومطمئنة لكون المعايير الإحصائية (R^2) و (F) ذات قيم عاليه ويدل مؤشر (h) على خلو المعادلة من الارتباط الذاتي، وعليه تكون المعلمات المقدرة دقيقة ومتجانسة وغير متحيزة .

٣) الورق ومصنوعاته : ويشمل الورق بأشكاله المختلفة المقوى والمطلي والمصقول وورق الجدران وورق التواليت والمناديل، كما ويشمل العلب والصناديق الكرتونية والمطبوعات من الكتب والمجلات والصحف، وما شابه ذلك من المنتجات الورقية . وقد كانت نتائج التقدير لهذه الصناعة على النحو التالي :

$$\log M_{Pt} = 0.96 + 0.67\log y_t - 0.44\log P_t + 0.17\log M_{Pt-1} + 0.2D_t - 0.005G_{Pt}$$
(1.35) (2.7) (1.95) (0. 84) (0.34) (0.81)

$R^2=0.93$, $\bar{R}^2=0.91$, $F= 48$, $h = 0.0$

تشير المعادلة أعلاه إلى ان الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية، هي التي لعبت الدور المحوري في التغيرات التي جرت على الكميات المطلوبة من المستوردات من الورق ومصنوعاتها، فالمرونة الدخلية قدرت بـ (٠.٦٧) والمرونة السعرية قدرت بـ (٠.٤٤) ، وكلتاهما تتمتعان بمعنوية إحصائية عالية ، ولم يظهر التقدير اي دور للتحرير التجاري في التاثير على المستوردات من الورق ومصنوعاتها؛ حيث ان المعلمات المقدرة للمتغير (G_{Pt}) التعرفة الجمركية وللمتغير الوهمي (D_t) لا تتمتع باية معنوية إحصائية عند اي مستوى ، حيث ان القيمة التائية المحسوبه لها أقل بكثير من القيمة المجدوله، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على انه لا يوجد علاقة تذكر بين المستوردات من الورق ومصنوعاتها وبين التحرير التجاري ، المتمثل في إزالة القيود الكمية والنوعية وتخفيض التعرفة الجمركية.

٤) الصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها : وتشمل المستحضرات الطبية والصيدلانية والعطور ومواد التجميل والصابون والأسمدة واللدائن ومصنوعاتها ومواد التلوين والدباغة والصباغة وغيرها، وقد كانت نتائج التقدير كما يلي :

$$\log M_{ct} = 2.1 + 0.67\log y_t - 0.62\log P_t + 0.17\log M_{ct-1} + 0.16D_t - 0.005G_{ct}$$
(1.1) (2.7) (2.1) (0. 81) (3.3) (0.81)

$R^2=0.88$, $\bar{R}^2=0.85$, $F= 28$, $h = 1.6$

يتضح من المعادلة أعلاه ان تحرير التجارة الخارجية في إطار إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات من الصناعات الكيميائية، قد ساهم في رفع معدل النمو السنوي للمستوردات من منتجات هذه الصناعات بما نسبته ١٦٪ ، كما تشير إلى ذلك المعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D) ، اما التعرفة الجمركية فلم يثبت وجود دور يذكر لها في التاثير على

المستوردات الصناعية الكيميائية حيث المعلمة المقدرة لها لا تتمتع بأية معنوية إحصائية كما يتضح من المعادلة أعلاه ، ويبدو ان المرونة السعرية والدخلية لهذه المنتجات لا تختلف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير، حيث إن معلمة المستوردات المتخلفة زمنيا لا تختلف قيمتها عن الصفر، وعليه فالمرونة السعرية والدخلية للصناعات الكيميائية قدرت بـ (٠.٦٢) و (٠.٦٧) على التوالي .

٥) الألبسة والمنسوجات : وتشمل جميع أنواع الألبسة المصنوعة من قطن أو صوف أو كتان أو الياف تركيبية، وكذلك جميع أنواع المنسوجات والأقمشة والسجاد بشتى أنواعه ، وقد كانت النتائج على النحو التالي :

$$\log M_{Lt} = 0.72 + 0.54\log y_t - 0.30\log P_t + 0.55\log M_{Lt-1} - 0.003D_t - 0.007G_{Lt}$$
(0.73) (2.1) (1.8) (4.9) (1.1) (2.4)

$$R^2=0.97 \quad , \bar{R}^2=0.96 \quad , \quad F= 114 \quad , \quad h = 1.2$$

تشير المعادلة أعلاه ان التخفيضات الجمركية قد لعبت دوراً هاماً في زيادة حجم المستوردات من الألبسة والمنسوجات في إطار سياسة التحرير التجاري ، وكما يبدو تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٪ ادى إلى زيادة حجم المستوردات من الألبسة والمنسوجات خلال فترة الدراسة بما نسبته ٠.٠٠٧٪، وهذه العلاقة تمتعت بمعنوية إحصائية عالية كما تشير القيمة التائية المحسوبة للمعلمة المقدرة . في حين تشير المعادلة إلى عدم وجود أثر لإزالة القيود الكمية والنوعية على المستوردات من الألبسة والمنسوجات؛ لكون المعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D) لا تتمتع بأية معنوية إحصائية .

كما وتشير المعادلة إلى ان المرونة الدخلية للمستوردات من الألبسة والمنسوجات قصيرة الأجل قدرت بـ (٠.٥٤) في حين المرونة الدخلية طويلة الأجل قدرت بـ (١.٢) ، اما المرونة السعرية فقد قدرت بـ (٠.٣٠) في الأجل القصير و (٠.٦٦) في الأجل الطويل. كما ويبدو ان المعلمات المقدرة تتمتع بدقة إحصائية عالية، كما يشيرإلى ذلك الاختبار الإحصائي (F) وكذلك (R^2) .

٦) المنتجات المعدنية اللافلزية : وتشمل الزجاج ومصنوعاته والخزف ومصنوعاته، وكذلك مصنوعات من الإسمنت أو الجص أو الحجر أو اية مواد مماثلة، وقد كانت المعادلة المقدرة للطلب على المستوردات من هذه المواد على النحو التالي:

$$\log M_{nt} = 0.77 + 0.41\log y_t - 0.77\log P_t + 0.5\log M_{nt-1} + 0.09D_t - 0.001G_{nt}$$
(1.9) (3.1) (4.9) (3.6) (2.1) (0.4)

$R^2=0.98$, $\bar{R}^2=0.97$, $F= 108$, $h = 0.88$

وكما تشير المعادلة المقدرة أعلاه كان لإزالة القيود الكمية والنوعية أثر واضح في زيادة المستوردات من هذا النوع من المنتجات الصناعيه ، حيث ساهمت في زيادة معدل نمو المستوردات من الصناعات المعدنية غير الفلزية بمعدل ٩٪ سنويا ، في حين لم يظهر التقدير وجود أثر واضح للتخفيضات الجمركية عليها نظرا لعدم ثبوت المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة للمتغير (G_n) ، وهذا يعني ان درجة تأثر هذا النوع من الصناعات بإزالة القيود التجارية الإدارية والكمية والنوعية، كان أكبر من درجة تأثرها بالتخفيضات الجمركية . ويبدو ان هذا النوع من السلع كان يتسم بتوفر بدائل محليه له نظراً للمرونة السعرية والدخلية الكبيرة التي كانت تتمتع بها المستوردات من هذا النوع من السلع على صعيد الفترة قصيرة الأجل او على صعيد الفترة طويلة الأجل ، فكما تشير المعادلة كانت المرونة السعرية قصيرة الأجل (٧٧٪)، اي ان انخفاض الأسعار النسبية لهذه المنتجات بنسبة (١٪) كان يؤدي إلى زيادة المستوردات منها بنسبة(٠.٧٧٪) ، وعلى صعيد الفترة الطويلة فقد تجاوزت المرونة الـ (١٥٠٪) نظرا لتوفر البدائل المحلية لها، وما يؤكد ذلك المرونة الدخلية العالية أيضاً، التي كانت في الفترة القصيرة (٤١٪) وفي الفترة الطويلة قدرة بـ (٨٠٪).

٧) المنتجات المعدنية الفلزية : وتشمل الحديد ومصنوعاته ، والنحاس ومصنوعاته ، والألمنيوم ومصنوعاته ومعادن أخرى مماثله ومصنوعاتها . ونتائج التقدير كانت على النحو التالي :

$$\log M_{mt} = \underset{(1.8)}{3.01} + \underset{(2.4)}{1.1}\log y_t - \underset{(3.2)}{0.77}\log P_t + \underset{(2.7)}{0.48}\log M_{nt-1} + \underset{(3.4)}{0.2}D_t - \underset{(1.0)}{0.005}G_{nt}$$

$R^2=0.95$, $\bar{R}^2=0.93$, $F= 63$, $h = 0.01$

يبدو من المعادلة أعلاه ان ظروف الطلب على المستوردات المعدنية الفلزية يشبه إلى حد بعيد ظروف الطلب على المنتجات المعدنية اللافلزية المستوردة ، فالمرونة السعرية والدخلية كبيرة على صعيد المدى القصير والمدى الطويل كما هو شأن المنتجات المعدنية اللافلزية ، وهذا يشير إلى توفر البدائل المحلية لهذا النوع من المنتجات ، وكذلك وكما تشير المعلمات المقدرة أعلاه لم يثبت وجود علاقة واضحة بين التعرفة الجمركية وبين المستوردات منها ، في حين كان لإزالة القيود الكمية والنوعية أثر بارز في زيادة الكميات المستوردة منها، وهذا يؤكد مدى اهمية هذا النوع من السلع ومدى توفر البدائل المحلية لها.

٨) الألآت والأجهزة : وتشمل جميع أنواع الأجهزة والمعدات والألآت الكهربائية وغيرالكهربائية بما فيها أجهزة التسجيل والاستقبال والاذاعة والتكييف والتبريد والمولدات والمحولات وجميع المنتجات المشابهة ، وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي :

$$\log M_{ht} = 1.2 + 0.3\log y_t - 0.28\log P_t + 0.12\log M_{ht-1} + 0.11D_t - 0.005G_{ht}$$
(2.3) (2.7) (1.6) (0.7) (2.7) (2.0)

$R^2=0.95$, $\bar{R}^2=0.94$, $F= 76$, $h = 0.00$

تشير المعادلة أعلاه بان التحرير التجاري بشقيه ، التخفيض الجمركي وإزالة القيود الكمية والنوعية ، كان له أثر واضح في زيادة المستوردات من الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية ، فالمعلمة المقدرة للتعرفة الجمركية (٠.٠٠٥) تتمتع بمعنوية إحصائية عالية، وتعني ان تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٪ كان يؤدي إلى زيادة في المستوردات من هذا النوع من السلع بنسبة ٠.٠٠٥٪ خلال فترة الدراسة ، وتشير المعلمة المقدرة للمتغير (D_t) إلى ان إزالة القيود الكمية والنوعية أدت إلى زيادة معدل نمو المستوردات بما نسبته (٠.١١) نقطة مئوية سنويا. ومن ناحية أخرى تشير المعادلة إلى ان المرونة الدخلية قصيرة وطويلة الأجل قدرت بـ ٣٠٪ ، في حين لم يثبت معنوية المرونة السعرية لهذا النوع من السلع، وهذا يشير إلى ضعف العلاقة التبديلية بين المنتجات المحلية وهذا النوع من السلع.

٩) آليات النقل : وتشمل جميع أنواع السيارات والعربات والجرارات والحافلات والدراجات ولوازمها واجزاءها ، وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$\log M_{rt} = 0.2 + 0.5\log y_t - 0.6\log P_t + 0.07\log M_{rt-1} + 0.3D_t - 0.003G_{rt}$$
(0.3) (2.4) (1.5) (0.3) (3.0) (2.1)

$R^2=0.96$, $\bar{R}^2=0.95$, $F= 88$, $h = 1.1$

يبدو من المعادلة أعلاه ان التخفيضات الجمركية، وإزالة القيود الكمية ساهمت بصورة كبيرة في زيادة المستوردات الأردنية من آليات النقل المختلفة ، فالمعلمة المقدرة للتعرفة الجمركية تشير إلى ان كل تخفيض جمركي بمعدل (١٪) كان يتبعه زيادة في المستوردات من اليات النقل بمعدل (٠.٠٠٣٪) ، كما وتشير المعادلة المقدرة إلى ان إزالة القيود الكمية عن اليات النقل ساهم في زيادة معدل نمو المستوردات الأردنية منها بمعدل ٣٠٪ سنوياً، وقد تمتعت كلا المعلمتين بمعنوية إحصائية عند مستوى (٠.٠١)، كما تشير القيمة التائية المحسوبة لكلتيهما . اما المرونة

السعرية فيبدو انها لم تتمتع بأية معنوية إحصائية، وهذا يشير إلى ضعف العلاقة التبادلية بين المستورد من هذا النوع من السلع وبين ما ينتج محليا . اما المرونة الدخلية فقد تمتعت بمعنوية إحصائية عالية، وقدرت بـ (٥٠٪) أي ان زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في المستوردات من اليات النقل بما نسبته ٠.٥٪ ، وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي كان يلعب الدور المحوري في الطلب على المستوردات من هذا النوع من السلع . هذا وتشير المعايير الإحصائية المبينة أعلاه إلى أن النتائج دقيقة وتتمتع المعادلة بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية .

في ضوء ما سبق يمكن القول ان المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية ومدخلاتها بصفة إجمالية قد تأثرت إيجابا بالتحرير التجاري ، بشقيه التخفيض الجمركي وإزالة القيود الكمية والنوعيه عنها ، وقد اختلفت درجة تأثر منتجات الصناعات الفرعية تبعا لمدى اهميتها، ولمدى توفر البدائل المحلية لها ، ولمدى اهميتها في تمويل خزينة الدولة ، فمنها من تأثر بإزالة القيود الكمية مثل :الصناعات الغذائية والكيميائية والصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية ، ومنها من تأثر بالتخفيضات الجمركية : مثل الألبسة والمنسوجات . ومنها من تأثر بكليهما معا مثل : الصناعات الخشبية والألآت والمعدات والأجهزة واليات النقل. ومنها من لم يتأثر بأي منها مثل الورق ومنتجاته . ولكن بصفة إجمالية ارتفعت معدلات نمو الاستيرادات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية بمعدل (٠.٠٤ %) لكل (١٪) تخفيض في التعرفة الجمركية ، كما وساهمت إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الصناعية برفع معدل النمو السنوي للمستوردات الصناعية بنسبة (١٠٪) سنويا .

المبحث الثاني
قياس أثر الاتفاقيات التجارية التي أدت
إلى تحرير التجارة على المستوردات من منتجات الصناعة التحويلية

خطى الأردن شوطا طويلا على طريق التحرير التجاري والاقتصادي منذ عام ١٩٩٨ بتوقيعه على العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وكان أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، واتفاقية الشراكة الأوروبية– الأردنية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، إلى جانب اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . وقد تركت هذه الاتفاقيات أثاراً واضحة على كافة المناحي الاقتصادية، لا سيما على التجارة الخارجيه بشقيها الاستيراد والتصدير.

ولما كانت المستوردات واحدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بهذه الاتفاقيات، جاء هذا المبحث لإلقاء الضوء على الأثار التي تركتها أهم الاتفاقيات على المستوردات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية ، تاركين الجوانب الأخرى للمباحث اللاحقة وصولا إلى تقييم شامل للأثار التي تركتها هذه الاتفاقيات على قطاع الصناعة التحويلية بصفة إجمالية ، وذلك باستخدام النماذج القياسية المبينة أدناه .

أولا: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحدة من أهم الاتفاقيات التجارية التي وقع عليها الأردن إلى جانب عدد كبير من الدول العربية ، التي جاءت ترجمة للجهود العربية المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في ظل بروز كثير من التكتلات الاقتصادية العالمية ، وفي ظل دعوة منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية ، حيث أصبحت حركة التجارة الدولية تخضع لقواعد وأسس منظمة التجارة العالمية المرتكزة أساسا على تحرير التجارة العالمية .

دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في ١٩٩٨/١/١ وبحلول عام ٢٠٠٥ أصبحت السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول العربية معفاة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل[١].

أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المستوردات الأردنية الصناعية:

[١] Ministry of industry and trade,2007,p.8. Economic and trade agreements of the Hashemite kingdom of Jordan , Amman ,p.8.

لا شك بان تطبيق هذه الاتفاقية ترك أثاراً على اقتصادات الدول العربية الأعضاء في المنطقة ، لا سيما على جانب التجارة البينية بشقيها الاستيراد والتصدير ، وهنا وفي معرض حديثنا عن المستوردات الصناعية سنقيس أثار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية، وذلك باستخدام النموذج القياسي التالي :

$$LOG\ M_{At} = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + a_2\ G_{At} + a_3\ D_{At} + u_t ..(1)$$

حيث تمثل ($\mathbf{M_{At}}$) المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الدول العربية في الزمن (t) ، وتمثل (P_t) الرقم القياسي لأسعار المستوردات الأردنية نسبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، وتشير (y_t) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتشير (G_{At}) إلى معدل التعرفة الجمركية المفروضة على منتجات الصناعة التحويلية ذات المنشأ العربي ، وتشير (D_{At}) إلى المتغير الوهمي الذي يعكس الفترة الزمنية التي بدأ بها تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتشير (u_t) إلى حد الخطأ العشوائي.

<u>نتائج القياس:</u>

$$LOG\ M_{at} = 0.03 - 1.76 LOG\ P_t + 1.57 LOG\ y_t + 0.004 G_{at} + .02 D_{at} .. (2)$$
$$(0.09)\ (2.9) \qquad (1.8) \qquad (0.3) \qquad (0.2)$$

$$R^2 = .95 \qquad \bar{R}^2 = .93 \qquad F = 43 \qquad D.W = 2.0$$

فكما تشير المعادلة أعلاه لا يبدو أن هناك دور واضح لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة معدل المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الدول العربية، فالمعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D_a)، الذي يشير إلى السنوات التي بدأ بها تطبيق الاتفاقية، والمعلمة المقدرة للتعرفة الجمركية المطبقة على الدول العربية (G_a) قيمها منخفضة ولا تتمتع بأية معنوية إحصائية عند اي مستوى، وما هو واضح أن الناتج المحلي الإجمالي والأسعار كان لها الدور الأكبر في تحديد معدل الاستيرادات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الدول العربية ، والمرونات المقدرة لها كما تشير المعادلة أعلاه لكلا العاملين
عالية جدا، وهي أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن أية زيادة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي كان يتبعها زيادة نسبية أعلى في المستوردات الصناعية من الدول العربية ، وفي الوقت نفسه اي زيادة في الأسعار النسبية للمستوردات كان يتبعها نقص في المستوردات بنسبة أعلى ، وهذا يعني ان العلاقة الاحلالية بين المنتجات الأردنية الصناعية والمنتجات العربية الصناعية قوية جدا نظرا لتوفر فائض من البدائل على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الخارجي. وهذا واقعي

لأن معظم الصناعات العربية متماثلة في أساليب الإنتاج وفي التقنيات وفي طبيعة المنتجات؛ وذلك بسبب غياب التنسيق الصناعي العربي الشامل ، فكانت النتيجة أن معظم تقنيات الإنتاج من فنون معرفية ومعدات وألآت وأجهزة مستوردة من الخارج ، في حين هناك فائض في المنتجات العربية الاستهلاكية لا تقوى الأسواق العربية المحلية على استيعابه، مما أوجد طاقات إنتاجية عربية معطلة، أثرت سلبا على اقتصاديات الدول العربية.

ثانياً : اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية :

يعود تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي إلى عام ١٩٧٧، حينما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين الطرفين في ذلك العام، هدفت إلى إعلان التعاون الشامل بين الطرفين والمساهمة في التنمية الاقتصادية والفنية الاجتماعية في الأردن[١].

ففي مؤتمر برشلونة في العام ١٩٩٥ الذي جمع الدول الخمس عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (انذاك)[٢] ، واثنتي عشرة دولة متوسطية أعلن عن نشوء نمط جديد من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبين دول منطقة البحرالأبيض المتوسط ، واخذت طابعا جديدا اشمل اطلق عليه الشراكة الاورو– متوسطية، ليحل محل المفهوم السابق "التعاون المشترك "، ويقوم على أساس المعاملة بالمثل ، والشراكة الكاملة، وخلق مناخ جديد للعلاقات وخاصة في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني.

تم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الأردن بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ بعد خمس جولات من التفاوض استمرت ثلاث سنوات، وقد دخلت حيز التنفيذ خلال العام ٢٠٠٢ بعد ان اكتملت عملية المصادقة عليها من قبل البرلمانات الأوروبية البالغ عددها خمسة عشر أنذاك[٢] ، راهن الكثير على هذه الاتفاقية واعتبرها في صالح الأردن لكونها تسهم في زيادة فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الأردنية ، وتزيد من امكانية استقطاب الاستثمارات الأوروبية والعالمية إلى الأردن، لكون الاتفاقية تربط الأردن بكتلة اقتصادية كبيرة، وبدورها تعزز ثقة المستثمر في الاقتصاد الأردني ، كما ويمكن ان تترك أثارا ايجابية على القطاع الصناعي بحكم والمساعدات الفنية المتوقعة وبحكم نقل التكنولوجيا.

---

[١] Ministry of industry and trade,.Economic and trade agreements of the Hashemite kingdom of Jordan, op. cit ,p.14.

[٢] بحلول عام ٢٠٠٧ أصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة ،وذلك بانضمام كل من : التشيك ، استونيا ، هنغاريا ، لاتفيا ، لتوانيا بولندا ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، رومانيا وبلغاريا .

[٢] الأردن ليس دولة متوسطية ولكن بسبب العلاقات الجيدة للاردن مع معظم الدول الأوروبية ، لا سيما التجارية منها فقد تم ضمه الى الشراكة المتوسطية.

وبالمقابل حذر آخرون من أثارها السلبية على القطاع الصناعي نتيجة توقع زيادة تدفق المنتجات الأوروبية إلى السوق الأردني بعد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بعد نفاذ الاتفاقية ، وإزالة كافة العوائق الجمركية والكمية امام المنتجات الأوروبية، وقيام منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٤ ؛ اي بعد ١٢ عام من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .

وهنا وفي معرض حديثنا عن المستوردات، وبعد مضي خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية سنقيس الأثار التي تركتها الاتفاقية على المستوردات الصناعية ، وصولا للأثار الإجمالية التي تركتها الاتفاقية على قطاع الصناعة التحويلية من ناحية المستوردات والصادرات والإنتاجية والنمو المتحقق في هذا القطاع .

ولقياس أثر اتفاقية الشراكة على المستوردات الصناعية تم بناء دالة الطلب على المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي ($\mathbf{M_{ut}}$) بناء على النماذج السابقة، وبالتالي فان الطلب على المستوردات الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي هو دالة في الأسعار النسبية($\mathbf{P_t}$) ، التي تقيس درجة الاحلال بين المستوردات والسلع المحلية ، والناتج المحلي الإجمالي($\mathbf{y_t}$) الذي يعكس القدرة الاستيرادية ، ومعدل التعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات الصناعية القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ($\mathbf{G_{ut}}$) ، والمتغير الوهمي ($\mathbf{D_{ut}}$) الذي يقيس الفترة التي بدأ بها تطبيق اتفاقية الشراكة وإزالة القيود الكمية عن السلع المتبادلة ، وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$LOG\ M_{ut} = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + a_2\ G_{ut} + a_3\ D_{ut} + u_t \ldots..(3)$$

وبعد التقدير كانت النتائج على النحو التالي:

$$LOG\ M_{ut} = \underset{}{1.45} - \underset{(1.9)}{0.15}\ LOG\ P_t + \underset{(0.95)}{0.5}\ LOG\ y_t - \underset{(2.0)}{0.008}\ G_{ut} + \underset{(3.4)}{0.04}\ D_{ut} \ldots \quad (4)$$
$$\underset{(2.6)}{}$$

$$R^2 = 0.99 \qquad \bar{R}^2 = 0.99 \qquad F = 382 \qquad D.W = 1.75$$

يتضح من المعادلة أعلاه، ان اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية تركت أثاراً واضحة على المستوردات الأردنية الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال المعنوية الإحصائية العالية التي تمتعت بها المعلمات المقدرة لكلا المتغيرين ، المتغير الوهمي (D_{ut}) الذي يعكس الفترة الزمنية التي تم خلالها تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية، والمتغير الاخر الذي يعكس معدل التعرفة الجمركية المطبقة على المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي المشار اليه بالرمز (G_{ut})، فكما تشير المعلمات المقدرة ، ساهمت اتفاقية الشراكة في رفع معدل النمو السنوي

من المستوردات الأردنية من المنتجات الصناعية من الاتحاد الأوروبي بمعدل (٤٪) سنويا ، وان تخفيض التعرفة الجمركية (G_{ut}) في إطار اتفاقية الشراكة ساهم في زيادة معدل نمو المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي بمعدل (٠.٠٠٨٪) لكل (١٪) تخفيض في التعرفة الجمركية ، وقد تمتعت كلا المعلمتين بمعنوية إحصائية عالية. وما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه أيضاً ان المرونة السعرية للمستوردات الصناعية ، التي تقيس درجة الاحلال بين المنتجات المستوردة وبين المنتجات المحلية كانت منخفضة جدا ولا تتمتع باية معنوية إحصائية ، وهذا يدل على ان معظم المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي، ليس لها بديل على الصعيد المحلي، اي انها لاتتسم بالمرونة الكافية بحيث يحل مكانها المنتج المحلي في حال اختلفت الأسعار النسبية لها ، وهذا منطقي ويتناسب والواقع الاقتصادي للاردن، لان غالبية المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي هي من السلع الرأسمالية كالأجهزة والمعدات والألآت واليات النقل ، والتي يصعب على الصناعة المحلية توفيرها ويحتاج إنشاؤها إلى تقنية عالية تفتقر اليها الأردن وكثيرا من الدول النامية نظرا لإنخفاض مستويات التصنيع فيها، ونظرا لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة والكافية لإنشاء مثل هذه الصناعات .

كما وتشير المعادلة المقدرة إلى الدور الكبير الذي يلعبه الناتج المحلي الإجمالي كمحدد محوري للمستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي ؛ حيث ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (١٪) كان يؤدي إلى زيادة في المستوردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي بنسبة (٠.٥٪) ، اي ان هناك ارتباط كبير بين الناتج المحلي وبين المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي؛ نظرا لاهمية هذا النوع من السلع في التنمية الاقتصادية ومدى حاجة الدول النامية لها لتنفيذ برامجها التنموية . هذا وتشير المعايير الإحصائية المحسوبة (R^2, F, D.W) إلى الدقة الكبيرة التي تتمتع بها النتائج وخلو المعادلة من المشاكل الإحصائية .

ثالثا : اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية
واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ):

دخلت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ نهاية العام ٢٠٠١ ، وهي تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة بين البلدين من خلال العمل على تحرير التجارة بالسلع والخدمات، وتسهيل حركة نقل البضائع والاشخاص ، وقد تضمنت التزامات متكافئة من كلا الطرفين بخصوص حماية البيئة، وحقوق العمال والتزامات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية ، ويتم من خلال هذه الاتفاقية تحرير التجارة السلعية ذات منشأ احد الطرفين من كافة القيود والضوابط التي تعيق انسيابها بين البلدين، وتخفيض الرسوم تدريجيا

على أساس المعاملة بالمثل، للوصول إلى منطقة تجارة حرة في مدة اقصاها عشر سنين من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية[1].

كما هو حال اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى حذر كثير من الاقتصاديين من تزايد الاستيرادات من السلع الأمريكية المنشأ ، لا سيما الصناعية منها ، وأثرها المباشر على الميزان التجاري وأثرها المتوقع على الصناعة المحلية من السلع المشابهة ، الأمر الذي يلحق الضرر بالصناعة المحلية ويزيد العجز في الميزان التجاري.

وللوقوف على الأثار التي تركتها هذه الاتفاقية على المستوردات الصناعية تم اختيار النموذج القياسي التالي :

$$LOG\ M_{rt} = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + a_2\ G_{rt} + a_3\ D_{rt} + u_t \ldots..(5)$$

حيث تمثل ($\mathbf{M_{rt}}$) المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الولايات المتحدة الأمريكية في الزمن (t) ، وتمثل (P_t) الرقم القياسي لأسعار المستوردات الأردنية نسبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، وتشير (y_t) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتشير (G_{rt}) إلى معدل التعرفة الجمركية المفروضة على منتجات الصناعة التحويلية ذات المنشأ الأمريكي ، وتشير (D_{rt}) إلى المتغير الوهمي الذي يعكس الفترة الزمنية التي بدأ بها تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشير (u_t) إلى حد الخطأالعشوائي.

<u>نتائج التقدير</u>

$$LOG\ M_{rt} = 0.53 - 0.5\ LOG\ P_t + 1.0\ LOG\ y_t + 0.001\ G_{rt} + 0.03\ D_{rt} \ldots(6)$$
$$(.28)\quad (1.9)\quad (2.9)\quad (0.24)\quad (1.09)$$

$R^2=0.97$ $\bar{R}^2=0.96$ $F= 82$ $D.W=2.3$

تشير المعادلة أعلاه إلى ان اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تساهم في زيادة معدل نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تترك أثاراً تذكر على هذا الصعيد ، فالمعلمات المقدرة للمتغير (D_{rt}) وللتعرفة الجمركية (G_{rt}) لا تتمتع بأية معنوية إحصائية عند اي مستوى ، اي ان قيمتها لا تختلف عن الصفر ، وهذا يعني ان الاتفاقية لغاية السنة السابعة من تطبيقها لم تترك أثارا تذكر على صعيد المستوردات الأردنية

[1] Ministry of industry and trade, Economic and trade agreements of the Hashemite kingdom of Jordan op.cit ,p.13.

الصناعية ، وهذا قد يفسره بعد المسافة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع كلف الشحن ، وفي الوقت نفسه توفر البدائل من الدول الأخرى الاقرب، التي ترتبط معها الأردن باتفاقيات مشابهه. وما يمكن ملاحظته هو ان المحددات الأساسية للمستوردات الأردنية الأمريكية هي: الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية ، فكما تشير المعادلة أعلاه قدرت المرونة الدخلية ب (١.٠) تقريبا، وهذا يعني ان اي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي كان يتبعها زيادة في المستوردات الصناعية من امريكا بنفس النسبة ، في حين مرونة الأسعار النسبية قدرت بـ (٠.٥) ، اي ان انخفاض الأسعار النسبية بنسبة ١٪ كان يتبعها ارتفاع في المستوردات الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٠.٥٠٪.

هذا على صعيد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، اما على صعيد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي تم التوقيع عليها في العام ١٩٩٦ ، التي قامت على أساس انشاء مراكز صناعية لها ميزة تصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون رسوم جمركية أو قيود كمية ، فقد تركت هذه الاتفاقية أثاراً مباشرة على الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية وخاصة من الألبسة والمنسوجات المختلفة ، التي سيتم بحثها لاحقاً، اما على جانب المستوردات، فقد تركت أثاراً مباشرة على المستوردات الأردنية من المواد الخام والسلع الوسيطة، لا سيما في مجال الخيوط والمنسوجات والأقمشة ، حيث تشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى أن المستوردات الأردنية من المنسوجات والأقمشة ومستلزماتها قد ارتفعت من (٩٦.٥) مليون دينار في العام ١٩٩٦ ، وهو العام الذي بدأ به تطبيق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، إلى (٤٨٤.١) مليون دينار في العام ٢٠٠٥ ، وقد ارتبطت هذه المستوردات بصورة مباشرة بالصادرات الأردنية من المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لتحقيق شروط قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن اتفاقية الشراكة الأوروبية – الأردنية لعبت دوراً هاماً وبارزاً في نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي ، وكذلك لعبت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة دورا هاما أيضاً في زيادة نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الخيوط والمنسوجات، في حين لم يظهر دور يذكر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في نمو المستوردات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية.

المبحث الثالث

قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها

تعد تنمية الصادرات واحدة من أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى الأردن إلى تحقيقها من خلال سياسة التحرير التجاري التي اتبعها منذ تسعينيات القرن الماضي ، في إطار تنفيذه برامج شاملة للاصلاح الهيكلي ، التي سعت من خلالها إلى التخلص من التشوهات الاقتصادية التي كانت تسيطر على الاقتصاد الأردني وعلى رأسها العجز المزمن في الميزان التجاري والعبىء المتزايد للمديونية الخارجية .

إنّ السياسة الحمائية التي كان يتبعها الأردن خلال فترة ما قبل التسعينيات ،التي كانت تعتمد على استراتيجية التوجه نحوالداخل لتغذية السوق المحلية بما تحتاج من سلع وخدمات بدلاً من استيرادها ، دلت كثير من الدراسات السابقة على عدم جدواها، وعدم تحقيقها للاهداف المرجوة منها، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري . ونتيجة للتدهور الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال عقد الثمانينيات والذي تمثل في انخفاض في معدلات النمو وتفاقم المديونية الخارجية ، وتدهور في معدلات التبادل التجاري نتيجة سيطرة المواد الأولية والسلع الزراعية على معظم الصادرات ، تم اعادة النظر في السياسات التنموية المطبقة ، واخذت تتجه نحو الخارج لرفع معدلات النمو في القطاعات التصديرية ، بهدف تنمية المدخرات المحلية، وزيادة الاعتماد على الذات في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتوفير السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، بدلا من الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية المتذبذبة والقروض ذات الشروط الصعبة ، ولذا أصبح مبدأ التحرير التجاري والتوجه نحو الخارج هوالمعتمد منذ بداية التسعينيات ، باعتباره إحدى الوسائل المهمة التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد الإنتاجية، وتخصيص عوامل الإنتاج من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية، وخلق مزيدا من المنافسه في السعر والجودة ؛ لتحسين جودة المنتجات المحلية وتنويعها وزيادة قدرتها التنافسية وبالتالي تنمية الصادرات .

وعليه كانت تنمية الصادرات وتنويع وتوسيع القاعدة التصديرية، هدفا أساسيا من أهداف سياسة التحرير التجاري المتبعه ، بدلا من الاعتماد على تصدير المواد الخام ، التي تتسم بضعف مرونة الطلب عليها، وخاصة أن أسعارها تتحدد عالميا ولا يوجد لدولة صغيرة مثل

الأردن قدرة في تحديدها او التأثير عليها . كما وان فتح اسواقا جديدة امام المنتجات الأردنية ، وتوسيع الأسواق التقليدية القائمة ، التي تساعد على التخلص من مشكلة ضيق السوق المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ، التي سببت ارتفاعا في كلف الإنتاج نتيجة عدم قدرة القطاعات الإنتاجية زيادة حجم إنتاجها واستغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة لديها للوصول إلى المستوى الأمثل والاستفادة من مزايا التخصص ووفورات الحجم .

وعليه يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية يمكن ان يؤثر إيجابا على الصادرات السلعية من خلال خمس قنوات رئيسة هي :

١- تخفيض كلف الإنتاج من خلال تخفيض التعرفة الجمركية والرسوم المشابهه على المواد المدخلة في الإنتاج، وعلى المواد الوسيطة وعلى السلع الرأسمالية المستوردة التي تساهم في زيادة التراكم الراسمالي الثابت.
٢- التخفيض المتبادل للتعرفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المشابهه على الصادرات الأردنية السلعية ، في إطار دول منظمة التجارة العالمية، وفي إطار الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والثنائية التي لها أثر مماثل .
٣- إزالة المعيقات الكمية من رخص الاستيراد والحصص الاستيرادية امام الصادرات الأردنية السلعية .
٤- الاستفادة من فرصة تراكم المنشأ مع الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات تجارة حرة ، الأمر الذي يساعد الصناعة الأردنية على تحسين استغلال الموارد المتاحة لديها، وبالتالي توسيع قاعدة التصدير وتنويعها.
٥- التخلص من ضيق السوق المحلية التي تقف حائلا امام التوسع في الإنتاج والاستفادة من مزايا التخصص ووفورات الحجم .

ومن هنا جاء هذا المبحث لقياس محددات الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية، والأثار التي تركها تحرير التجارة الخارجية عليها باستخدام النموذج القياسي المبين أدناه.

النموذج القياسي:

ترى النظرية الاقتصادية أن الطلب على الصادرات يعتمد بصورة أساسية على درجة تنافسية السلع التصديرية مع السلع المماثلة لها في الدول المستوردة ، التي عادة ما تقاس من خلال سعر الصادرات بالدولة مقارنة بالأسعار العالمية للمنتجات المماثلة ،

بالاضافة إلى معدل الدخل في العالم والذي يقيس القدرة الشرائية ، وعليه تكون معادلة الصادرات على النحو التالي [1]:

$$X_t = A(P_X \setminus P_f)_t^{\alpha} W_t^{\beta} \quad \text{.....(1)}$$

حيث تشير X_t إلى معدل الصادرات في الزمن(t) ، و تشير $(P_X \setminus P_f)$ إلى مستوى أسعار الصادرات الأردنية منسوبة إلى مستوى الأسعار العالمية ، وتشير W_t إلى مستوى دخل العالم ، وتشير المعلمة (α) إلى المرونة السعرية ، والمعلمة (β) إلى المرونة الدخلية وتشير (A) إلى الثابت .

ولتحويل المعادلة السابقة الأسية إلى معادلة خطية، يمكن قياس معلماتها ينبغي اخذ اللوغرتم لطرفي المعادلة لتصبح على النحو التالي:

$$LOG\ X_t = LOG\ A + \alpha\ LOG(P_X/P_F)_t + \beta\ LOG\ W_t \text{.....(2)}$$

وكما هو شأن المستوردات ترى النظرية الاقتصادية ان الطلب على الصادرات طلب ديناميكي (Dynamic) لا يتأثر بشكل فوري بتغيرات الأسعار والدخول، بل يحتاج إلى فترة زمنية للاستجابة لتغيرات العوامل المستقلة ، وعليه لا بد من ادخال االصادرات في السنة السابقة (X_{t-1}) كمتغير مستقل متباطىء زمنيا ، فتصبح المعادلة :

$$LOG\ X_t = LOG\ A + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ W_t + \Omega\ LOG\ X_{t-1} + V_t \text{.....(3)}$$

حيث تمثل (α) المرونة السعرية قصيرة الأجل، وتمثل ($\alpha/(1-\Omega)$) المرونة السعرية طويلة الأجل ، وتمثل (β) المرونة الدخلية قصيرة الأجل وتمثل ($\beta/(1-\Omega)$) المرونة الدخلية طويلة الأجل ، ويمثل V_t حد الخطأ العشوائي .

ولمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات الصناعية من خلال القنوات الخمسة سالفة الذكر، ندخل على النموذج متغيرين صوريين، الأول يعكس أثر التحرير التجاري في إطار برامج التصحيح الهيكلي والمتضمنة تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض التعرفة الجمركية على المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية، ويرمز له بالرمز D_{1t} ، واخر يعكس أثر التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، والمتضمنة تبادل

---

[1] Amelia ,Thrillwall .The Impact of Trade Liberalization on Exports and Imports and the Balance of Payments of Developing Countries, The Economic Journal ,114 ,February ,2004 ,page f50

الإعفاءات الجمركية، وإزالة المعيقات التجاريةالكمية والنوعية وغيرها من العوامل المرتبطة امام الصادرات ، وعليه تصبح المعادلة بالصيغة النهائية على النحو التالي:

$$LOG\ X_t = B_0 + B_1 LOG\ P_t + B_2 LOG\ W_t + B_3 LOG\ X_{t-1} + B_4\ D_{1t} + B_5\ D_{2t} + V_t \quad ..(4)$$

نتائج التقدير :

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تم تقدير معلمات المعادلة السابقة (٤) على مستوى إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، وعلى مستوى الفروع الصناعية، فكانت النتائج على النحو التالي :

اولا : على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية :

$$LOG\ X_t = \underset{(1.8)}{2.1} - \underset{(1.8)}{0.43} LOG\ P_t + \underset{(0.17)}{0.06} LOG\ W_t + \underset{(1.5)}{0.3} LOG\ X_{t-1} + \underset{(0.14)}{0.04}\ D_{1t} + \underset{(2.1)}{0.15}\ D_{2t}$$

$$R^2 = .91\ ,\ \bar{R}^2 = .90\ ,\ D.W = 2.0\ ,\ F = 41$$

تشير المعادلة أعلاه إلى ان تحرير التجارة الخارجية في إطار برامج التصحيح الاقتصادي الهيكلي ، التي بدأ تطبيقها بصورة فعلية في العام ١٩٩٢ لم يكن لها دور يذكر في نمو الصادرات الأردنية الصناعية خلال فترت الدراسة ، فالمتغير (D_{1t}) لا يتمتع بأية معنوية إحصائية ، اما التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة والاتفاقيات المشابهه ذات الأثر المماثل ، التي شملت تبادل الإعفاءات الجمركية مع الدول الأعضاء ، والاستفادة من مزايا تراكم المنشأ ، فيبدو من خلال المتغير (D_{2t}) انه كان له أثار ايجابية على الصادرات الأردنية الصناعية، وقد ساهم في رفع معدل نموها السنوي بما يقارب (١٥٪) سنوياً ، فالمعلمة المقدرة للمتغير (D_{2t}) تتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (١٪).

ولكن وكما يبدو من المعادلة أعلاه أن الصادرات الأردنية الصناعية لا تستجيب بشكل كبير لتقلبات الأسعار والدخول عالميا ؛ فالمرونة السعرية المقدرة أقل من الواحد الصحيح (٠.٤٣) ، والمرونة الدخلية منخفضة ولا تتمتع باية معنويه إحصائية ، وهذا يعني ان الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية لا يتسم بالمرونة العالية ، وهذا هو شأن صادرات غالبية الدول النامية الصغيرة، اذ ليس لديها القدرة على السيطرة على أسعار صادراتها او وارداتها ، وفي الوقت نفسه لا تستطيع ان تلبي الاحتياجات العالمية من منتجاتها في حال زاد الطلب عليها نظرا لضعف الطاقة والقدرة الإنتاجية لديها. كما ويبدو من خلال المعلمة المقدرة للصادرات المتخلفة زمنيا (X_{t-1}) انه لا فرق بين المرونة

في الأجل الطويل وبين المرونة في الأجل القصير نظراً لعدم معنويتها الإحصائية ، وهذا يؤكد عدم قدرة الصناعة الأردنية على الاستجابة بشكل كبير لتغيرات الأسعار والدخول حتى خلال الفترات الطويلة.

وتشير المعايير الإحصائية المقدرة (R^2, D.W, F) إلى دقة النتائج، وإلى خلو المعادلة من اية مشاكل إحصائية.

ثانيا : على مستوى فروع الصناعة التحويلية :

وعلى مستوى الفروع الصناعية تم تقدير المعادلات القياسية لكافة الفروع الصناعية لمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات الصناعات الفرعية، وفقا للتصنيف الإحصائي العالمي المنسق(H.S.C) ، ووفقا للنتائج المتحققة تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وعلى النحو التالي:

المجموعة الأولى: وتضم الصناعات التي تأثرت صادراتها إيجابا بالتحرير التجاري في إطار برامج التصحيح الهيكلي، وفي إطار اتفاقيات التجارة الحرة، وقد ضمت صناعات المنتجات الغذائية ، والصناعات المعدنية وصناعة الألآت والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ، وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

أ) صناعة المنتجات الغذائية :

$$LOG\ X_{ft} = 1.6 - 0.47LOG\ P_t + 0.23LOG\ W_t + 0.1LOG\ X_{ft-1} + 0.5\ D_{1t} + 0.18\ D_{2t}$$
$$(2.7)\quad (1.4)\quad (0.8)\quad (0.6)\quad (3.8)\quad (2.2)$$

$R^2 = .89$, $\bar{R}^2 = .86$, D.W= 2.2 , F =31

ب) صناعة المنتجات المعدنية الفلزية:

$$LOG\ X_{mt} = 0.24 - 0.49LOG\ P_t + 0.68LOG\ W_t + 0.43LOG\ X_{mt-1} + 0.23D_{1t} + 0.41D_{2t}$$
$$(0.3)\quad (1.8)\quad (1.95)\quad (2.1)\quad (2.0)\quad (3.0)$$

$R^2 = .78$, $\bar{R}^2 = .73$, D.W= 1.9 , F =13.4

ج) صناعة المعدات والأجهزة والكهربائية وغير الكهربائية:

$$LOG\ X_{qt} = -1.99 - 0.\ 9LOG\ P_t + 1.38LOG\ W_t + 0.18LOG\ X_{qt-1} + 0.36D_{1t} + 0.36D_{2t}$$
$$(2.7)\quad (2.4)\quad (4.1)\quad (1.3)\quad (2.9)\quad (3.7)$$

$R^2 = .91$, $\bar{R}^2 = .81$, D.W= 2.2 , F =18

فكما يتضح من المعادلات الثلاثة أعلاه ، لعب تحرير التجارة الخارجية بشقيه دوراً واضحاً في نمو الصادرات الأردنية للصناعات الثلاث المشار اليها أعلاه ، فتحرير التجارة الخارجية في إطار برامج التصحيح الهيكلي المشار اليها بالرمز (D_1) التي صاحبها تخفيضات جمركية على المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية وإزالة لمعظم القيود الكمية على المستوردات، قد ساهمت في رفع معدل نمو الصادرات من المواد الغذائية المصنعة بما يعادل (٥٠٪) نقطة مئوية سنويا ، ومن المنتجات المعدنية بما يعادل (٢٣٪) سنوياً، و(٣٦٪) سنوياً لصناعة الأجهزة الكهربائية وغيرها ، وهذا ناجم عن تخفيض تكاليف الإنتاج نتيجة تخفيض التعرفات الجمركية، الأمر الذي جعلها اكثر تنافسية في الأسواق التصديرية .

أما التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التجارة الحرة المشار اليه بالرمز (D_2)، فقد كان له أثر ايجابي أيضاً، وقد ساهم في رفع معدل النمو السنوي للصادرات الأردنية من الصناعات الغذائية بما يعادل (١٨٪) سنوياً ، وللصناعات المعدنية بما يعادل (٤١٪) سنوياً ، و (٣٦٪) سنوياً لصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية . ولكن ما تجدر ملاحظته انه وعلى الرغم من النمو المتحقق في هذه القطاعات الثلاثة بفعل تحرير التجارة الخارجية، إلا أن مساهمتها مجتمعة لم تتعد ١٥٪ من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية الأردنية ، وهذا يعني ان هذه الصناعات لم تصل بعد إلى المستوى الذي يؤهلها لزيادة حجم إنتاجها، وتحقيق الفائدة المرجوة من تحرير التجارة الخارجية.

هذا وتشير المعايير الإحصائية المحسوبة إلى خلو المعادلات الثلاث المشار اليها من المشاكل الإحصائية؛ ولذا يمكن القول ان نتائج التقدير دقيقة من الناحية الإحصائية .

المجموعة الثانية :وتضم الصناعات التي تأثرت صادراتها إيجابا باتفاقيات التجارة الحرة التي وقع عليها الأردن ، ولم يظهر تأثرها واضحا بالتصحيح الاقتصادي الهيكلي، وهي من الأهمية بمكان حيث ان صادراتها تشكل اكثر من ٧٥٪ من صادرات قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وهذه الصناعات هي : الألبسة والمنسوجات ، والصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها ، وكانت نتائج التقدير لهذه الصناعات على النحو التالي :

ا) الصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها:

$$\underset{}{LOG\ X_{cht}} = \underset{(1.3)}{1.36} - \underset{(2.1)}{0.41}LOG\ P_t + \underset{(0.5)}{0.15}LOG\ W_t + \underset{(4.8)}{0.7}LOG\ X_{cht-1} + \underset{(0.2)}{0.02}\ D_{1t} + \underset{(1.8)}{0.18}\ D_{2t}$$

$$R^2 = 0.96\ ,\ \bar{R}^2 = 0.96\ ,\ D.W = 2.1\ ,\ F = 103$$

ب) الألبسة والمنسوجات:

$$LOG\ X_{clt} = 2.5 - 0.93LOG\ P_t + 0.41LOG\ W_t + 0.12LOG\ X_{cht-1} + 0.13\ D_{1t} + 0.73\ D_{2t}$$
$$(2.0)\quad (1.9)\qquad (0.7)\qquad (0.5)\qquad (0.2)\qquad (3.0)$$

$$R^2 = 0.87\ ,\ \bar{R}^2 = 0.85\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 25$$

فكما يتضح من المعادلات أعلاه كان لتحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، التي وقع عليها الأردن خلال السنوات الاخيرة الدور الأبرز في نمو الصادرات الأردنية من منتجات الصناعات الكيميائية وصناعة الألبسة والمنسوجات، فكما تشير المعلمة المقدرة للمتغير (D_2) ، التي تتمتع بمعنوية إحصائية عالية ، ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية بما نسبته (١٨٪) سنوياً بالنسبة للصناعات الكيميائية ، وبما يعادل (٧٣٪) سنوياً بالنسبة للالبسة والمنسوجات ، وقد جاءت هذه المساهمة في إطار تبادل الإعفاءات الجمركية مع الدول الأعضاء ، وإزالة القيود الكمية التي كانت تحول دون وصول كثير من هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية ، وكذلك في إطار الاستفادة من مزايا تراكم المنشأ التي سمحت بها الاتفاقيات التجارية . ويذكر ان الأدوية والمنتجات الصيدلانية كانت من اهم المنتجات الكيميائية التي حضيت بالاستفادة من مزايا هذه الاتفاقيات واستطاعت ان تحقق معدلات نمو عالية في صادراتها ، وكذلك الألبسة والمنسوجات ، التي استطاعت ان تدخل السوق الأمريكية والأوروبية دون قيود كمية او رسوم جمركية الأمر الذي ساهم في نمو صادراتها بمعدلات مرتفعة جدا.

المجموعة الثالثة: وتضم المنتجات المعدنية اللافلزية، والمنتجات الخشبية، والورق ومنتجاته ؛ حيث لم يظهر في التحليل القياسي أثر لتحرير التجارة الخارجية على صادرات هذه الصناعات، لكون معظم منتجات هذه القطاعات مخصصة لتلبية احتياجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير، ومعظم مدخلاتها إما معفاة اصلاً او منشأها محلي.

ثالثا :على مستوى اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات ذات الأثر المماثل:

بعد ان تبين فيما سبق ان تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، كان له الدور الأكبر في التاثير على الصادرات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية بقي لنا أن نبين أي الاتفاقيات التي كانت اكثر فعالية ؛ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أم اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، تم تقدير معادلة الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية من قبل الأطراف الثلاث المعنية بالاتفاقيات المشار اليها أعلاه، فكانت النتائج على النحو التالي:

أ) <u>اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى</u> :

$$LOG\ X_A = 0.06 - 0.1LOG\ P_{At} + 1.2LOG\ W_{At} + 0.02LOG\ X_{At-1} + 0.21\ D_t$$
$$(0.05)\quad (0.4)\quad (2.1)\quad (0.3)\quad (5.8)$$

$$R^2 = .97\ ,\ \bar{R}^2 = .96\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 73$$

يبدو واضحا من المعادلة أعلاه بان تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقية منطقة التجارةالحرةالعربيةالكبرى والمشار اليه بالمتغيرالوهمي (D_t)، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (W_A)، كانت تمثل المحددات الأساسية بالنسبة للصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فكما يظهر من المعلمة المقدرة للمتغير (D_t) ، ساهمت الاتفاقية– بما تضمنته من تخفيضات جمركية وإزالة للمعيقات غير الجمركية امام انسياب السلع بين الدول العربية– في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية الأعضاء بما نسبته ٢١٪ سنوياً ، والمعلمة المقدرة تمتعت بمعنوية إحصائية عالية ، وتفيد البيانات الإحصائية أن النمو في الصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية لم يكن محصورا في سلعة واحدة دون غيرها، بل كان شاملا لمعظم المنتجات الصناعية، وعلى رأسها المنتجات الصيدلانية والأدوية والزيوت النباتية والمشروبات والأجهزة الكهربائية . كما وتشير المعادلة إلى ان الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الذي يرمز له بالرمز (W_A)، كان له الدور الأكبر في تحديد حجم الصادرات الأردنية السلعية إلى الدول العربية، فكانت المرونة الدخلية المقدرة (١.١)، اي ان زيادة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في حجم الصادرات الصناعية بما نسبته ١.١٪ وهذا يعني أن الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية كان يتمتع بمرونة دخلية عالية ، في حين لم يبد للأسعار النسبية دور يذكر في ذلك .

ب) <u>اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية :</u>

$$LOG\ X_u = -2.4 - 0.01LOG\ P_{ut} + 1.7LOG\ W_{ut} + 0.4LOG\ X_{ut-1} - 0.07\ D_t$$
$$(0.05)\quad (0.3)\quad (2.4)\quad (2.5)\quad (1.9)$$

$$R^2 = 0\ .93\ ,\ \bar{R}^2 = 0.90\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 28$$

أما اتفاقية الشراكة الأوروبية فكما يبدو من المعادلة أعلاه لم تلعب دوراً إيجابياً في نمو الصادرات الأردنية الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي ، بل على العكس لعبت دوراً سلبياً كما تشير المعلمة المقدرة للمتغيرالوهمي (D)؛ حيث تشير إلى ان تطبيق اتفاقية الشراكة ساهم في تخفيض معدل نمو حجم الصادرات الأردنية الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي

بما معدله (٧٪) سنوياً خلال السنوات التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ، وهذا يعني ان هناك عوامل مرتبطة بالاتفاقية ، اوعوامل ظهرت خلال فترة تطبيق الاتفاقية، أثرت سلباً على الصادرات الأردنية الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي لم تظهر في النموذج ، وظهر أثرها من خلال المتغير الوهمي (D)، من هذه العوامل يمكن ان تكون المواصفات الأوروبية المتشددة التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة على المنتجات التي تدخل اسواقها، التي تقف في معظم الأحيان حائلا امام وصول معظم منتجات الدول النامية اليها، وخاصة المنتجات التي يكون فيها المكون الزراعي مرتفعاً نسبياً التي تتسم بانخفاض أسعارها مقارنة مع المنتجات الأوروبية ، وهي تستخدمها كوسيلة لحماية غير مباشرة لمنتجاتها المحلية المماثلة، ومن العوامل الأخرى التي نحسبها أثرت سلباً على الصادرات الأردنية الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي التوسع الذي تم على الاتحاد الأوروبي، ليضم اثنتى عشرة دولة جديدة غالبيتها من دول اوروبا الشرقية، التي أصبحت تتمتع بمزايا الاتحاد بما فيها التسهيلات التجارية فيما بينها، مما ادى إلى زيادة حركة التبادل التجاري فيما بينها، وذلك على حساب الدول الأخرى بما فيها الدول النامية، وخاصة أن غالبية الدول الجديدة تتسم بانخفاض نسبي في أسعار منتجاتها . بالاضافة إلى ذلك يواجه الأردن منافسة كبيرة من قبل الدول المتوسطية المجاورة ، التي وقع الاتحاد الأوروبي معها اتفاقيات شراكة مماثلة وأصبحت بموجبها تتمتع بنفس المزايا والأفضليات التجارية.

وما يمكن ملاحظته أيضاً من المعادلة أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي كان يمثل المحدد الأساسي للطلب على الصادرات الأردنية الصناعية، فكانت المرونة له تزيد عن الواحد الصحيح، وقد يكون ذلك في إطار الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى الأردن في إطار اتفاقية الشراكة ، في حين لم تلعب الأسعار النسبية دوراً يذكر في ذلك، فظهرت مرونتها منخفضة ولا تتمتع بمعنوية إحصائية عند اي مستوى. وتدل المعايير الإحصائية (R^2,F,D.W) بان نتائج التقدير دقيقة وتخلو من اية مشكلة إحصائية.

ج) <u>اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:</u>

$$LOG\ X_U = 5.2 - 1.2LOG\ P_{Ut} + 1.1LOG\ W_{Ut} + 0.65LOG\ X_{Ut-1} + 0.72\ D_t$$
$$(1.1)\quad (0.7)\qquad (0.6)\qquad (5.7)\qquad (2.8)$$

$R^2 = .98$, $\bar{R}^2 = .97$, D.W= 2.1 , F =83

يبدو من المعادلة أعلاه بان الأسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي لم يكن لها دور يذكر في تحديد الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فالمعلمات المقدرة لها جميعها لا تتمتع باية معنوية إحصائية ، بينما تحرير التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة وفي إطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، كان لها الدور الأكبر في نمو الصادرات الصناعية

الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويشير إلى ذلك المعلمة المقدرة للمتغير (D) ، التي تتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (١٪) ، وقد ساهمت هذه الاتفاقيات برفع معدل نمو الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته (٧٢٪) سنويا، كما تشير المعلمة المقدرة ، ولكن ومن خلال البيانات الإحصائية المنشورة تبين أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة يعود بصورة أساسية إلى منتجات المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تم الاشارة اليها وإلى محاذيرها سابقا، لكون القيمة المضافة الأردنية لهذه المنتجات تكاد لا تتجاوز ٣٠٪ من القيمة الإجمالية ، اذ ان غالبية المواد المدخلة هي مواد مستوردة من الخارج ، وعليه فالايراد الحقيقي لهذه الصادرات لا يعكسه الرقم الإجمالي لها.

وخلاصة القول إن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، كان لها دور واضح في زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من السلع التي يتطلب إنتاجها كثافة عمالية، وتحديدا من الألبسة والمنسوجات، نظراً لارتفاع كلفة العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد كان لها أثر واضح في زيادة حجم الصادرات الأردنية السلعية بصفة شمولية، ولم يكن التصدير محصورا في سلعة دون الأخرى، فكان أثرها متوازن وشامل . اما بخصوص الصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي فيبدو ان اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية لم تلعب دوراً ايجابياً بخصوصها، بل كان لها دور سلبي، كما تبين من المعادلات القياسية المقدرة الخاصة بها، وذلك للأسباب التي تم ذكرها سابقا.

المبحث الرابع
قياس أثر تحرير التجارة الخارجية
على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها

من الأهداف الأساسية التي كانت وراء تبني سياسة التحرير التجاري في الأردن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ، تحسين كفاءة اداء قطاع الصناعة التحويلية ، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيه ، وذلك من خلال فتح المجال أمام قوى السوق وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية للعمل على اعادة هيكلة هذا القطاع ، بما يضمن تحسين كفاءة استغلال الموارد وتخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، بعد ما فشلت السياسة الحمائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي .

إن لتحسين البيئة التنافسية من خلال التحرير التجاري دوراً كبيراً في رفع الكفاءة الفنية لتشغيل عوامل الإنتاج ، واستخدامها بشكل أفضل ، ويساعد المنتجون على الوصول إلى الحجم الأمثل الذي يقلل من كلفة الإنتاج ، ويرفع من مستوى إنتاجية العناصر الإنتاجية ويتيح فرصة الاستفادة من وفورات الحجم أمام الأسواق الخارجية الكبيرة ، وهذا بدوره يحدث تغييرا جذريا في بنية القطاع الصناعي لصالح الصناعات التصديرية، فيؤدي إلى انتقال جزء من رأس المال والعمل العاملين في القطاعات الاقتصادية الأقل ربحية إلى القطاعات المنافسة التي تتمتع بربحية وإنتاجية أعلى ، مما يحقق نموا صافيا في القطاع الصناعي، ومن ثم في الناتج المحلي ككل .

يأتي هذا المبحث استكمالا لما جاء في المباحث السابقة لقياس أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها ، من خلال التغيرات التي طرأت على مرونات عناصر الإنتاج المختلفة ، التي تعكس مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج وكفاءة تشغيلها بعد التحرير التجاري ، وذلك بواسطة نماذج دوال الإنتاج المبينة أدناه :

النموذج القياسي :

اغلب الدراسات الاقتصادية السابقة استخدمت نماذج قياسية لدالة الإنتاج اعتمدت في اصولها على نماذج الكلاسيك الجدد (New Clasical) ، التي تعتبر العمل ورأس المال العناصر الأساسية في دالة الإنتاج ، وتأخذ أشكالا مختلفة منها نوع كوب دوغلاس (Cobb – Douglas) ، ودالة ذات المرونه الثابته (Constant Elasticity of Subistitution) ، ودالة من نوع (Log Trans) . وفي دراستنا هذه اخترنا دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس (Cobb – Douglas) التي استخدمت في كثير من الدراسات السابقة المماثلة .

تأخذ الصيغة العامة لدالة الإنتاج الشكل التالي[1]:

$$Q= f(K,L)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ترمز (Q) إلى القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وترمز (K) إلى رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج ويقاس من خلال الموجودات الثابتة الصافية، و(L) إلى عدد العمال المستخدمين في قطاع الصناعة التحويلية ، ولغرض القياس وتجانس الوحدات سيتم الاستعاضة عنها بمعدل الاجور والرواتب التي يتقاضاها العاملين في هذا القطاع ونرمز لها بالرمز (W) .

وبناء عليه تأخذ دالة كوب دوغلاس الصيغة الأسية العادية التالية :

$$Q_t = \alpha_0 W_t^{\alpha_1} K_t^{\alpha_2} e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تشير α_0 **إلى** الحد الثابت ، وتشير α_1 إلى مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور ، كما وتشير α_2 إلى مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال ، وتشير (e_t) **إلى** حد الخطأ العشوائي .

وباستخدام اللوغرتم تم تحويل المعادلة السابقة (٢) الاسية إلى معادلة خطية يمكن قياسها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Square) (OLS) ولتصبح على النحو التالي:

$$LOG\ Q_t = LOG\ \alpha_0 + \alpha_1\ LOG\ W_t + \alpha_2\ LOG\ K_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

<u>نتائج التقدير :</u>

لمعرفة دور التحرير التجاري في نمو قطاع الصناعة التحويلية ، تم باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تقدير مرونات الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال لفترتين

[1] Jacques , Jan, Mathmatics for Economics and Business ,Addison-Wesley Publishing Company,1991,p.280.

زمنيتين لغرض المقارنة ؛ حيث تمتد الفترة الأولى من عام ١٩٧٧ ولغاية ١٩٩١ وهي فترة ما قبل التحرير التجاري ، وتمتد الفترة الثانية من عام ١٩٩٢ ولغاية ٢٠٠٦ ،وهي فترة التحرير التجاري في إطار البرامج التصحيحية وفي إطار الاتفاقيات التجارية ، كما وتم تقدير مرونات الإنتاج على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية وعلى مستوى الفروع الصناعية فكانت النتائج على النحو التالي :

أولا : على مستوى إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية:

أدت عملية قياس مرونات الإنتاج لعنصري العمل ورأس المال على مستوى إجمالي قطاع الصناعة التحويلية إلى التوصل إلى النتائج المبينة في المعادلات التالية :

$$\text{Log } Q = 0.57 + 0.17\ K + 0.72\ W \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(1)$$
$$(3.5)\quad (1.75)\quad (2.8)$$

$$R^2 : 0.96\ ,\ \bar{R}^2 : 0.96\ ,D.W:2.44\ \ ,F:157$$

$$\text{Log } Q = 0.45 - 0.4\ K + 1.5\ W \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$(3.3)\quad (3.8)\quad (13.8)$$

$$R^2 : 0.98\ ,\ \bar{R}^2 : 0.98\ \ ,D.W:2.0\ ,\ F:394$$

تعكس المعادلة رقم (١) دالة الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية بصفة إجمالية خلال فترة ما قبل التحرير التجاري ، ويتضح من خلالها ان عناصر الإنتاج ، العمل ورأس المال ، كانت تفسر اكثر من ٩٦٪ من التغيرات الحاصلة في القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة، كما يشير المعيار الإحصائي (R^2) ، ويبدو ان استجابة القيمة المضافة للتغيرات التي حصلت للاجور كانت أكبر مما هو لرأس المال ، فكما هو واضح من المعادلة المشار اليها كانت مرونة الإنتاج المقدرة للاجور(٠.٧٢) في حين لم تتجاوز لرأس المال (٠.١٧) ، اي ان زيادة الاجور بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في القيمة المضافة بما نسبته ٠.٧٢٪ ، وزيادة مماثلة في رأس المال كان يتبعها زيادة في القيمة المضافة بما نسبته ٠.١٧٪ ، ولكون مجموع المرونتين أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني ان قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة كان يمر بمرحلة تناقص الغلة بالنسبة للحجم (Decreasing returns to scale) ، أي أن نسبة نمو القيمة المضافة المتحققة أقل من نسبة نمو عناصر الإنتاج في حال زادت مجتمعه، وهذا يشير إلى ان حجم معظم المشاريع الصناعية خلال تلك الفترة كان صغيرا

ويتناسب مع حجم السوق المحلية الضيقة ، لان معظم منتجات هذه الصناعات كانت موجهة أساسا للسوق المحلية في إطار سياسة احلال المستوردات التي كانت سائدة آنذاك.

أما بخصوص دالة الإنتاج المقدرة لفترة ما بعد التحرير التجاري والمبينة في المعادلة رقم (٢) فيبدو ان اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج خلال هذه الفترة قد انعكس على مرونات الإنتاج لكل منها ، فكما يتضح من المعادلة المشار اليها انخفض معامل مرونة الإنتاج لرأس المال الثابت بصورة لافته نتيجة التضخم في استخدام هذا العنصر خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، الأمر الذي انعكس سلبا على إنتاجية هذا العنصر حتى سجل مرونة إنتاج سالبة قدرت بـ (٠.٤) ، وهذا يعني ان الإنتاجية الحدية للموجودات الثابتة كانت تمر بمرحلة تناقص العائد بالنسبة للحجم خلال هذه الفترة نتيجة وجود فائض في رأس المال الثابت المستخدم تزيد عن الاحتياجات الفعلية لقطاع الصناعة التحويلية انذاك ، وهذا ما توصلت اليه دراسات أخرى مشابهة (خرابشة ، ٢٠٠٠) . اما بخصوص عنصر العمل فقد ازدادت اهميته خلال هذه الفترة حتى أصبحت استجابة القيمة المضافة للتغير فيه أفضل بكثير مما كانت عليه خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري، ووصلت إلى الضعف تقريبا . فكما تشير المعادلة رقم (٢) أعلاه قدرت مرونة الإنتاج للاجور بـ (١.٥) ، اي ان زيادة الاجور بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في القيمة المضافة بما نسبتة ١.٥٪ ، وهذا يدل على زيادة في كفاءة استخدام عنصر العمل وتوجهه نحو القطاعات الاكثر إنتاجية ، وما يؤكد ذلك ان حصة العامل من رأس المال المستخدم خلال السنوات الاخيرة من هذه الفترة، قد تناقصت بصورة واضحة (الجدول رقم (٢-١٢))، وهذا يعني ان التحسن في اداء العمالة خلال هذه الفترة ناجم عن تحسن في كفاءة الاستخدام وليس ناجم عن زيادة في العناصر الإنتاجية .

وبأخذ محصلة جمع المرونتين معا ، مرونة الاجور ومرونة رأس المال ، يتبين ان قطاع الصناعة خلال هذه الفترة كان يعمل في مرحلة تزايد الغلة بالنسبة للحجم (Increasing returns to scale) ، لان محصلة المرونات كانت تزيد عن الواحد الصحيح بفعل المرونة العالية لعنصر العمالة ، وهذا يشير إلى توظيف أفضل للعناصر الإنتاجية وفائدة متحققة من زيادة حجم الإنتاج نتيجة اتساع الأسواق الخارجية امام المنتجات الصناعية في إطار سياسة التحرير التجاري .

ثانيا : على مستوى فروع الصناعة التحويلية :

وعلى مستوى الفروع الصناعية تم تقدير مرونات الإنتاج للعمالة ولرأس المال لكافة الفروع الصناعية، لفترة ما قبل التحرير التجاري وما بعدها، لمعرفة أثر التحرير التجاري على نمو الصناعات المختلفة ، فكانت النتائج على النحو التالي:

أ) صناعة المنتجات الغذائية :

$$\text{Log } Q_f = 1.67 - 0.17\ K_f + 0.8\ W_f \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(3)$$

(11.6) (0.9) (4.02)

R^2 : 0.87 ,$\bar{R}^2$: 0.85 , D.W:1.9 , F: 39.1

$$\text{Log } Q_f = 1.4 + 0.20\ K_f + 0.52\ W_f \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots(4)$$

(7.1) (1.3) (2.7)

R^2 : 0.85 , $\bar{R}^2$:0.82 , D.W:2.6 , F:33

تشير المعادلتان (٤،٣) أعلاه الخاصة بالصناعات الغذائية الأردنية إلى ان استجابة القيمة المضافة لتغيرات الاجور، كانت أعلى من استجابتها لتغيرات رأس المال الثابت خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري ، وكذلك خلال الفترة التي تلتها، على الرغم من الانخفاض الذي حصل لمعامل مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور خلال فترة التحرير التجاري ليصل إلى (٠.٥٢)، بعد ان كان (٠.٨٠) خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري؛ فمعامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال لم يتمتع بأية معنوية إحصائية خلال الفترتين ، الأمر الذي جعل الصناعات الغذائية تعمل في مرحلة تناقص الغلة (Decreasing returns to scale) قبل وبعد التحرير التجاري . اي ان توسيع الطاقات الإنتاجية لم يمنح الصناعات الغذائية فرصة الاستفادة من وفورات الحجم وبقيت تعمل في مرحلة تناقص الغلة حتى بعد التحرير التجاري، وبالتالي لم تحقق الصناعات الغذائية فائدة تذكر على صعيد استغلال العناصر الإنتاجية واعادة توزيعها في إطار سياسة التحرير التجاري، وهذا قد يفسره انخفاض نسبة القيمة المضافة في هذا القطاع نتيجة ارتفاع المكون الزراعي المستورد ، الذي يدخل في صناعتها بصورة أساسية.

ب) صناعة الألبسة والمنسوجات :

$$\text{Log } Q_c = 0.37 + 0.54\ K_c + 0.3\ W_c \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(5)$$

(2.3) (2.6) (2.1)

R^2 : 0.79, $\bar{R}^2$:0.75 , D.W:1.7 , F:17.5

$$\text{Log } Q_c = 0.29 + 0.1\ K_c + 1.26\ W_c \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots(6)$$

(1.8) (0.5) (4.8)

R^2 : 0. 96 , $\bar{R}^2$: 0.94 , D.W:1.77 , F:147

أما بخصوص صناعة الألبسة والمنسوجات ، فكما يتضح من المعادلتين (٦،٥) الخاصة بها ، فقد ارتفعت مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور بصورة لافته من (٠.٣) خلال الفترة الأولى إلى (١.٢٦) خلال الفترة الثانية . وبالمقابل انخفضت مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال من (٠.٥٤) إلى (٠.١) ، وهذا يعني تحسن واضح في قوة استجابة القيمة المضافة لتغيرات العمالة وزيادة اهميتها في قطاع الألبسة والمنسوجات ، وتراجع في أهمية رأس المال وانخفاض قوة استجابة القيمة المضافة للتغيرات الحاصلة فيها . بمعنى اخر ان سياسة التحرير التجاري ساهمت في زيادة الطاقات الإنتاجية واعادة توزيع العناصر الإنتاجية في هذه الصناعات لصالح توسيع استخدام عنصر العمالة ، الأمر الذي جعلها تنتقل إلى مرحلة الغلة المتزايدة بالنسبة للحجم مستفيدة من وفورات الحجم ، بعد ان كانت تعمل في مرحلة تناقص الغلة ، بفعل ضيق السوق المحلية خلال فترة ما قبل التحرير التجاري ، واستطاعت ان تحقق صناعة الألبسة والمنسوجات فائدة ملموسة في إطار سياسة التحرير التجاري على صعيد كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية واستغلالها، وبالتالي تركت أثاراً ايجابية على نمو القيمة المضافة لدى هذه الصناعة .

ج) صناعة المنتجات الخشبية :

$$\text{Log } Qw = 0.36 + 0.7\ Kw - 0.03\ Ww \qquad (1977\text{- }1991)\ldots\ldots(7)$$

(8.7) (8.1) (0.3)

$R^2 : 0.95$, $\bar{R}^2 : 0.93$, D.W: 2.3 , F:129

$$\text{Log } Qw = 0.89 - 0.34\ Kw + 1.09\ Ww \qquad (1992\text{- }2006)\ldots\ldots\ldots(8)$$

(5.1) (2.2) (6.8)

$R^2 : 0.84$, $R^2 : 0.82$ D.W:1.9 , F:30.5

أما بخصوص صناعة المنتجات الخشبية فيبدو من خلال المعادلتين الخاصة بها أعلاه (٧،٨) ان هذه الصناعات كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على تراكم رأس المال الثابت خلال الفترة الأولى، الأمر الذي جعل قوة استجابة القيمة المضافة فيها لتغيرات رأس المال عالية حيث قدرت مرونة الإنتاج لهذه الفترة بـ (٠.٧٠) ، وهذا يعني ان زيادة رأس المال بنسبة ١٪ خلال تلك الفترة كانت تؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة بنسبة ٠.٧٠٪ ، ونتيجة لزيادة التكوين الراسمالي الثابت وبكميات كبيرة خلال الفترات اللاحقة تراجعت مساهمة رأس المال في نمو القيمة المضافة حتى أصبحت لا تستجيب لاية زيادة جديدة في رأس المال إلى ان أصبح الأثر سالبا؛ حيث قدرت مرونة الإنتاج لهذه الفترة بـ (- ٠.٣٤) ، اي ان الإنتاجية الحدية لرأس المال أصبحت تمر خلال الفترات الاخيرة بمرحلة تناقص العائد بالنسبة للحجم.

اما بخصوص مرونة الإنتاج بالنسبة للأجور فيبدو انها سلكت اتجاها معاكسا مقارنة برأس المال ، فبعد ان كانت سالبة ولا تتمتع باية معنوية إحصائية خلال الفترة الأولى نتيجة التضخم في

استخدام هذا العنصر، أصبح معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح (١.٠٩) خلال الفترة الثانية وتمتع بمعنوية إحصائية عالية ، وهذا يدل على زيادة اهمية عنصر العمالة في هذا القطاع وتوظيف أفضل له مقارنة مع الفترات السابقة. ولكن وكما يبدو من محصلة مجموع معامل مرونات عناصر الإنتاج ، والتي لم تزيد عن الواحد الصحيح ، بأن هذا القطاع بقي يعمل في مرحلة الغلة المتناقصة بالنسبة للحجم في كلا الفترتين ولم يحقق تطورا يذكر على صعيد وفورات الحجم الكبير في إطار سياسة التحرير التجاري .

د) صناعة الورق ومنتجاته :

$$\text{Log } Qp = 0.8 + 0.47\ Kp + .\cdot 48\ Wp \qquad (1977\text{- }1991).....(9)$$
$$(0.8)\quad (2.1)\qquad (2.03)$$

$$R^2 : 0.95,\ \bar{R}^2 : 0.94\ ,\ D.W : 1.5\ ,\ F : 127$$

$$\text{Log } Qp = 0.26 - 0.03\ Kp + 1.12\ Wp \qquad (1992\text{- }2006).....(10)$$
$$(1.8)\quad (0.15)\qquad (5.1)$$

$$R^2 : 93\ ,\ \bar{R}^2 : 0.92\ ,\ D.W : 1.8\ ,\ F : 84$$

على الرغم من أن صناعة الورق ليست صناعة تصديرية، وهي مخصصة أساسا للسوق المحلية ، إلا أنه ونتيجة لارتباطها الكبير بالصناعات الأخرى ، كونها سلعة وسيطة وتدخل في معظم الصناعات ، فقد استطاعت أن توسع عملياتها الإنتاجية وان تحسن من استخدام العناصر الإنتاجية، وتعيد توزيعها حتى تمكنت من الانتقال من حالة الغلة المتناقصة إلى حالة الغلة المتزايدة، وذلك برفع إنتاجية عنصر العمل وتكثيفه مستفيدة بذلك من وفورات الحجم الكبير التي اتاحها تحرير التجارة الخارجية ، بحيث أصبح زيادة عناصر الإنتاج بنسبة ١٪ يتبعها زيادة في القيمة المضافة بنسبة ١.٠٩٪، بعد ان كانت قبل التحرير لا تتجاوز ٠.٩٥٪ كما يتضح من المعادلات الخاصة بها أعلاه .

هـ) الصناعات الكيميائية :

$$\text{Log } Qch = 0.38 - 0.06\ Kch + 1.2\ Wch \qquad (1977\text{- }1991).....(11)$$
$$(0.8)\quad (0.3)\qquad (5.7)$$

$$\bar{R}^2$$

R^2 : 0.92 , R^2:0.91 , D.W:1.7 , F:127

Log Qch =- 0.4 + 0.01 Kch + 1.44 Wch (1992- 2006)… ….(12)
(2.8) (0.10) (2.3)

R^2 :0. 93 , $\bar{R}^2$:0.92 , D.W:1.9 , F:175

تعد الصناعات الكيميائية من أهم الصناعات التصديرية، التي تعتمد عليها الأردن قبل وبعد التحرير التجاري والتي اهمها الأدوية والاسمدة والمنتجات البلاستيكية ، وقد استفادت هذه الصناعات استفادة كبيرة أيضاً من التحرير التجاري، كما يتضح من المعادلات الخاصة بها أعلاه ، واستطاعت ان تعيد توزيع استخدام العناصر الإنتاجية ، وان تحسن استخدامها واستغلالها في إطار سياسة التحرير التجاري، حتى حققت معدلات نمو مرتفعة في إنتاجية عنصر العمل انعكست على مرونة الإنتاج بالنسبة له، فارتفعت من (١.٢) خلال الفترة الأولى إلى (١.٤٤) خلال الفترة الثانية مستفيدة بذلك من وفورات الحجم.

و) الصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية:

Log Qn = 0.58 + 0.0٦ Kn + 0.8 Wn (1977- 1991).....(13)
(2.4) (٠.1) (1.8)

R^2 : 0.77 $\bar{R}^2$: 0. 76 , D.W:1.6 , F:24

Log Qn =- 0.16 - 0.19 Kn + 1.7 Wn (1992- 2006).....(14)
(2.0) (0.8) (4.8)

R^2 : 0.85, $\bar{R}^2$: 0.83 , D.W:1.8 , F:37

Log Qm = 0.62 + 0.19 Km + 0.52 Wm (1977- 1991).....(15)
(8.4) (3.1) (1.8)

R^2 : 0.95 , $\bar{R}^2$:0.94 , D.W:2.4 , F:150

Log Qm =- 1.47 + 0.89 Km + 0.96 Wm (1992- 2006).....(16)
(2.0) (2.6) (4.8)

R^2 : 0.80 , $\bar{R}^2$:0.80 , D.W:1.6 , F:23

فكما يبدو من المعادلات الأربعة أعلاه الخاصة في المعادن الفلزية (١٤،١٣) ، والمعادن اللافلزية (١٦،١٥) لم يختلف حال هذه الصناعات عن حال معظم الصناعات الأخرى، فقد تحسن اداؤها واستغلالها وتوزيعها للعناصر الإنتاجية خلال فترة التحرير التجاري، واستطاعت بذلك ان تنتقل بمستوى إنتاجها من مرحلة الإنتاج ذو الغلة المتناقصة إلى مرحلة الإنتاج ذو الغلة المتزايدة مستفيدة من وفورات الحجم الكبير . فكما يتضح من المعادلات أعلاه، فقد تحسن استخدام عنصر العمل في هاتين الصناعتين ، فارتفعت مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور في الصناعات المعدنية الفلزية من (٠.٨) إلى (١.٧) ، وفي الصناعات المعدنية اللافلزية من (٠.٥٢) إلى (٠.٩٦) . اما بخصوص مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، فقد ارتفعت في الصناعات المعدنية اللافلزية من (– ٠.١٩) إلى (٠.٨٩) ، وفي الصناعات المعدنية الفلزية لم تتمتع باية معنوية إحصائية عند اي مستوى نتيجة التضخم في استخدام هذا العنصر ، وعلى الرغم من ذلك دخلت كلا الصناعتين في مرحلة الغلة المتزايدة بالنسبة للحجم في إطار سياسة التحرير التجاري بحكم الاستغلال الأفضل للعناصر الإنتاجية ، لا سيما عنصر العمل.

ز) صناعة الألآت والمعدات والأجهزة:

$$\text{Log } Qq = 0.13 + 0.53\ Kq + 0.63\ Wq \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(17)$$
$$(2.6)\quad (1.8)\qquad (2.2)$$

$$R^2 : 0.94\ ,\ \bar{R}^2 : 0.93\ ,\ D.W:2.3\ ,\ F:90$$

$$\text{Log } Qq = 0.29 - 0.01\ Kq + 1.1\ Wq \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots(18)$$
$$(1.3\quad (0.8)\qquad (5.5)$$

$$R^2 : 0.81\ ,\ \bar{R}^2 : 0.80\ ,\ D.W:1.4\ ,\ F:26$$

تعد صناعة الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية من الصناعات الكبيرة التي تحتاج إلى تقنية عالية ورؤوس اموال ضخمة وتكنولوجيا لا تتوفر في معظم الدول النامية ، لا سيما الصغيرة منها مثل الأردن ، وما هو موجود فعلا في هذه الدول عبارة عن صناعات تجميعية اصولها في الدول المتقدمة يتم نقلها إلى الدول النامية لاستكمال بعض العمليات الإنتاجية النهائية الخاصة بهذا النوع من السلع ، وهي في الغالب تحتاج إلى كثافة في الايدي العاملة ، لذا يتم نقلها للدول النامية نظرا لتوفر الايدي العاملة الرخيصة فيها.

وفي الأردن كما نرى من المعادلات أعلاه تحسنت إنتاجية الايدي العاملة في هذا القطاع بعد التحرير التجاري فارتفعت مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور من (٠.٦٣) خلال الفترة الأولى إلى (١.١) خلال الفترة الثانية ، اما مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، فكما يبدو من المعادلات أعلاه تراجعت بصورة واضحة بعد التحرير التجاري حتى أصبحت القيمة المضافة لا تستجيب لأي تغير يحدث في رأس المال خلال الفترة الاخيرة ، والدور الأكبر أصبح للايدي العاملة نظرا لحاجة هذا النوع من السلع إلى الايدي العاملة اكثر من حاجته لرأس المال . وكما يبدو من محصلة جمع المرونتين معا (مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال ومرونة الإنتاج بالنسبة للاجور) بأن هذه الصناعة كانت تعمل في مرحلة الغلة المتزايدة قبل التحرير التجاري وكذلك بعده، مستفيدة بذلك من وفورات الحجم .

في ضوء ما سبق يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري استطاع أن يوسع من عملياته الإنتاجية ، وأن يزيد من فعالية استخدامه للعناصر الإنتاجية المتاحة واستخدامها استخداما أفضل من خلال اعادة توزيعها ، فوصل بذلك إلى مرحلة العائد المتزايد بالنسبة للحجم ، مستفيداً بذلك من وفورات الحجم التي اتاحها التحرير التجاري والسوق الكبير الواسع امام المنتجات المختلفة ، وكما تبين فقد تم تكثيف استخدام عنصر العمل في هذا القطاع اكثر من عنصر رأس المال ، نظراً لارتفاع إنتاجيته الحدية مقارنة مع عنصر رأس المال، إلى ان أصبحت معظم الصناعات الأردنية تتسم بالكثافة العمالية اكثر من الكثافة الرأسمالية نظراً لارتفاع مردودها ، وهذه نتيجة حتمية تصل اليها معظم الدول المشاركة في العمليات التجارية في حالة التحرير التجاري ، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية بالاعتماد على ما يتوفر لديها من مواد اولية وعناصر إنتاجية ، ولكون عنصر العمل هو العنصر الوفير في الأردن فمعظم الصناعات الأردنية ركزت على استخدام هذا العنصر في إنتاجها واستطاعت أن ترفع من إنتاجيته من خلال التدريب والتأهيل والتعليم وتطوير الأساليب الإنتاجية والتنظيم الأفضل للعمليات الإنتاجية .

جميع القطاعات الصناعية الفرعية استطاعت أن تستفيد من سياسة التحرير التجاري وتوسع من طاقاتها الإنتاجية وتزيد من فعالية استخدامها ، مستفيدة بذلك من وفورات الحجم باستثناء صناعتين هما :الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية حيث لم تحقق هذه الصناعات فائدة تذكر على هذا الصعيد نظراً لارتباطها المباشر بمنتجات القطاع الزراعي الذي يتسم

بالضعف في الأردن ، وبانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة المكون الزراعي المستورد في منتجاتها ، وهذا بدوره انعكس على درجة تنافسية منتجاتها بصفة عامة أمام مثيلاتها من المنتجات الأجنبية على صعيد السوق المحلية وعلى صعيد السوق الخارجية .

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من معالجة وتحليل إحصائي وقياسي للتجربة الأردنية في مجال التحرير التجاري ، وانعكاساته على قطاع الصناعة التحويلية ، اخذاً بعين الاعتبار تطورات هيكل الاقتصاد الأردني في ضوء الظروف الدولية المحيطة به ، يمكن أن نبرز فيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

أولاً : النتائج :

- في إطار سياسة التحرير التجاري حقق قطاع الصناعة التحويلية معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة وصل معدلها السنوي إلى ١١.٩٪ بالاسعار الجارية ، وإلى ١٠.٩٪ بالاسعار الثابتة خلال فترة الدراسة ، واستطاع بذلك أن يحتل المرتبة الثانية في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى بنسبة وصلت إلى ٢٠.١٪ ، بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري وبنسبة متوسطها لم يتجاوز ١٢.١٪. وقد احتلت الصناعات الكيميائية المرتبة الأولى في التوزيع الهيكلي للصناعة التحويلية من ناحية المساهمة في القيمة المضافة ، وتلتها صناعة الألبسة والمنسوجات، والتي سجلت مساهمة كبيرة وصلت إلى ٢٣.٢٪ ، بعد أن كانت لا تتجاوز ١٠٪ خلال الفترات التي سبقت التحرير التجاري.

- استطاع قطاع الصناعة التحويلية أن ينمو بقطاعاته، وتنمو بذلك قدرته الاستيعابية للأيدي العاملة بصورة واضحة ، فازدادت أهميته في تشغيل الأيدي العاملة ليصبح ثاني أكبر قطاع في تشغيل الأيدي العاملة بعد قطاع الخدمات، بنسبة وصلت إلى ١٧.٤٪ ، بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة بعد قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات .

- تطور الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية تطوراً ايجابياً من ناحية حجم المؤسسة ، حيث ازدادت الاهمية النسبية للصناعات الكبيرة بصورة واضحة، وأصبحت تستحوذ على أكثر من ٦٥٪ من الأيدي العاملة المستخدمة ، في حين انخفضت الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولم تتجاوز حصتها ٣٥٪ من الأيدي العاملة المستخدمة.
- في إطار سياسة التحرير التجاري أظهرت النتائج تحسناً في استخدام وتوزيع العناصر الإنتاجية المتاحة ، بحيث إتجه قطاع الصناعة التحويلية نحو الصناعات كثيفة العمالة أكثر من الصناعات كثيفة رأس المال ، مستفيداً بذلك من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة

والمدربة، نظراً لارتفاع إنتاجيتها مقارنة مع إنتاجية راس المال الثابت، وهذا ينسجم مع النظريات الاقتصادية التي ترى أن التحرير التجاري يدفع الدول المشاركة في العمليات التجارية نحو التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية اكثر من غيرها ، بالاعتماد على ما يتوفر لديها من عناصر إنتاجية ؛ ولكون عنصر العمل هو العنصر الوفير في الأردن فمعظم الصناعات الأردنية ركزت على استخدام هذا العنصر في إنتاجها، واستطاعت أن ترفع من إنتاجيته من خلال التدريب والتأهيل والتعليم وتطوير الأساليب الإنتاجية والتنظيم الأفضل للعمليات الإنتاجية .

- لم تتطور الصناعة الأردنية إلى المستوى الذي يؤهلها لتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الرأسمالية ، على الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ عليها، ولم يشهد قطاع الصناعة التحويلية تغيرات تذكر على صعيد نوع السلع المنتجة ؛ حيث بقيت السلع الوسيطة تسيطر على الصناعة الأردنية وحافضت على نسب مرتفعة لم تقل عن ٥٥٪ ، مقابل ٤٠٪ للسع الاستهلاكية و٥٪ للسلع الرأسمالية.

- أظهرت الصناعة التحويلية تحسناً في قدرتها التنافسية على الصعيد الداخلي والخارجي، الأمر الذي خفض من مساهمتها في العجز التجاري مقابل زيادة في مساهمة المواد الاولية والزراعية غير المصنعة في العجز التجاري ، وقد كانت الألبسة والمنتجات الكيميائية والمنتجات المعدنية الفلزية واللافلزية من أهم الصناعات التي أظهرت تحسنا في قدرتها التنافسية ، في حين لم يظهر تحسناً يذكر في القدرة التنافسية لصناعة الألآت والمعدات والمنتجات الغذائية والخشب ومنتجاته.

- ساهم التحرير التجاري في رفع معدل نمو المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية بصفة اجمالية بمعدل (٠.٠٤ %) لكل (١٪) تخفيض في التعرفة الجمركية، وبما نسبته (١٠٪) سنويا نتيجة إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الصناعية . وقد اختلفت درجة تاثر منتجات الصناعات الفرعية تبعا لمدى أهميتها، ولمدى توفر البدائل المحلية لها ، ولمدى اهميتها في تمويل خزينة الدولة ، فمنها من تأثر بإزالة القيود الكمية مثل :الصناعات الغذائية والكيميائية والصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية، ومنها من تاثر بالتخفيضات الجمركية : مثل الألبسة والمنسوجات، ومنها من تأثر بكليهما معاً مثل : الصناعات الخشبية والألآت والمعدات والأجهزة وآليات النقل ، ومنها من لم يتأثر بأي منها مثل الورق ومنتجاته .

- ساهمت اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية في رفع معدل نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي بمعدل (٤٪) سنويا، في حين لم يظهر لاتفاقية منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية دور يذكر في نمو المستوردات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية.

- ساهم التحرير التجاري في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية من السلع الصناعية بنسبة قدّرت بـ ١٥٪ سنوياً ، وقد كان لإتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أثر واضح في زيادة حجم الصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية ، حيث ساهمت في رفع معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية إلى الدول العربية بما نسبته (٢١٪) ، في حين كان لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، دور واضح في زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من السلع التي يتطلب إنتاجها كثافة عمالية، وتحديدا من الألبسة والمنسوجات، نظراً لارتفاع كلفة العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ حيث ساهمت هذه الاتفاقيات برفع معدل النمو السنوي للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته (٧٢٪) . أما بخصوص اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية فقد كان أثرها سلبي على الصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي ، كما تبين من المعادلات القياسية المقدرة الخاصة بها.
- في إطار سياسة التحرير التجاري ، استطاع قطاع الصناعة التحويلية ، بصفة اجمالية، أن يوسع من عملياته الإنتاجية ، وأن يزيد من فعاليَة استخدامه للعناصر الإنتاجية المتاحة، واستخدامها استخداما أفضل ، فوصل بذلك إلى مرحلة العائد المتزايد بالنسبة للحجم ، مستفيداً بذلك من وفورات الحجم التي أتاحها التحرير التجاري والسوق الكبير الواسع أمام المنتجات المختلفة . وقد ظهر ذلك في جميع القطاعات الصناعية الفرعية باستثناء صناعتين هما :الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية، نظراً لارتباطها المباشر بمنتجات القطاع الزراعي الذي يتسم بالضعف في الأردن .

<u>ثانيا : التوصيات :</u>

في ضوء ما ورد من نتائج يمكن لنا أن نورد فيما يلي عدداً من التوصيات:

- العمل على رفع كفاءة وجودة المنتجات المحلية الصناعية من خلال توفير كافة اشكال الدعم الممكنة للصناعة المحلية، والتي لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الأردن، ومن خلال مراقبة حازمة، لضمان مطابقتها للمواصفات الفنية والمعايير الصحية العالمية ، ومن خلال تطوير أساليب تعبئتها لتعزيز قدرتها التنافسية.

- الاستمرار في التوجه نحو الخارج، وتشجيع الصناعات التصديرية التي تعتمد على الموارد المحلية المتاحة ، التي تستطيع الاستفادة من فرص تراكم المنشأ الممنوحة في إطار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة؛ لتعزيز حجم الصادرات الأردنية والحد من العجز في الميزان التجاري.

- ضرورة إيجاد مؤسسات ومراكز وسيطة؛ مهمتها دراسة الأسواق الخارجية دراسة دقيقة، لمعرفة احتياجاتهم من المواد والسلع المختلفة، وذلك من خلال جهاز متخصص للأبحاث يتولى مهمة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة في الاسواق الخارجية، وكذلك التعرف على المشاكل الفنية التي تواجه المؤسسات الصناعية، وعرضها على المؤسسات الاكاديمية لتجسير الفجوة القائمة بين قطاع الإنتاج والمراكز البحثية الاكاديمية .

- دعم وتشجيع قيام الصناعات الكبيرة ، وحث الصناعات الصغيرة المتماثلة والمتكاملة على الاندماج لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها وللاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير وزيادة امكاناتها لتطوير منتجاتها بما يتلائم ومتطلبات الاسواق العالمية .

- ايلاء القطاع الزراعي اهتماماً خاصاً، لما له من اهمية بالغة في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية وما يتصل بها من أمن غذائي، وبإمداد الصناعة التحويلية بالمدخلات اللازمة للصناعات الغذائية لرفع قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها من السلع الأجنبية على صعيد السوق المحلية وعلى صعيد السوق الخارجية.

- التأكيد على أهمية الإعلام والدعاية في الترويج للصناعات المحلية ، والتوسع في إقامة المعارض المحلية للمنتجات الوطنية، وتكثيف الحضور في المعارض الدولية.

- مساعدة المؤسسات الصناعية على إعادة هيكلة اعمالها، للتكيف مع الظروف المستجدة، ورفع قدرتها على استيعاب التكنولوجي المتقدمة وتكييفها بما يتلائم والواقع الأردني ، وذلك من خلال زيادة الكفاءات العلمية العاملة في الحقل الصناعي، وزيادة عدد المهندسين والفنيين في المجالات الهندسية والتكنولوجية ، وزيادة حجم الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع ضرورة الاهتمام الشديد بمختلف مجالات البحث العلمي على مستوى العالم العربي بهدف إنماء المقدرة العربية التكنولوجية في ظل التقدم التكنولوجي العالمي الهائل ، واحتكار الدول الصناعية الرأسمالية للمعرفة العلمية والأسرار التكنولوجية ،وذلك من خلال إنشاء مراكز البحث العلمي العربي المشترك.

- الحذر من الاعتماد بشكل كبيرعلى الاستثمارات المقامة في المناطق الصناعية المؤهلة؛ لكونها استثمارات هشة ترتكز على سوق واحدة وعلى عدد قليل من السلع ، الأمر الذي يجعلها تتأثر وبقوة بتقلبات الظروف والانظمة الدولية ، لا سيما بعد أن انتهى العمل باتفاقية المنسوجات والألبسة، والتي كانت تعيق دخول كثير من منتجات الدول الكبيرة ذات الميزة النسبية في إنتاج هذا النوع من السلع إلى اسواق الدول الأوروبية والأمريكية، مثل الصين والباكستان والهند.

- الاستفادة من الدعم المالي المقدم لقطاع الصناعة التحويلية في إطارالاتفاقيات الدولية، لاسيما اتفاقية الشراكة الأوروبية ، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجيهها نحو الصناعات التصديرية.

- العمل على بذل المزيد من الجهود للاستفادة من اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية في إطار اللجان المشتركة الأردنية الأوروبية المنبثقة عن الاتفاقية ، بما يضمن زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الاسواق الأوروبية ، وإعادة النظر في المواصفات والمقاييس الأوروبية المعتمدة ، التي تقف عائقا أمام وصول كثيراً من المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية .

- تعظيم الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجعلها نواة لمشروع عربي متكامل يتسع حتى يصل إلى الاتحاد الجمركي ، ومن ثم إلى السوق العربية المشتركة، باعتبارها الفرصة المثلى للافادة من التكامل العربي للموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، وذلك للحصول على موقع افضل في نظام تقسيم العمل الدولي.

- التعاون العربي لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة لإنتاج منتجات تكاملية، وسلع رأسمالية لا تستطيع دولاً بمفردها أن تنتجها لحاجتها إلى رؤوس اموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة وتقنية عالية، وذلك للمحافظة على عدم تسرب المزيد من الاموال العربية إلى الخارج ولزيادة الاعتماد على الذات .

- اخيرا توصي الدراسة إعداد دراسات أخرى مشابهة، تبحث في مجال انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على القطاعات الاقتصادية الاخرى، لا سيما القطاع الزراعي وقطاع الخدمات؛ لتحديد مشاكلها ومعوقاتها وقدراتها التنافسية.

تمـت وبحمـد الله

التوصيات

في ضوء ما ورد من نتائج يمكن لنا ان نورد فيما يلي عددا من التوصيات:

- العمل على رفع كفاءة وجودة المنتجات المحلية الصناعية من خلال توفير كافة اشكال الدعم الممكنة للصناعة المحلية، والتي لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الاردن، ومن خلال مراقبة حازمة، لضمان مطابقتها للمواصفات الفنية والمعايير الصحية العالمية ، ومن خلال تطوير اساليب تعبئتها لتعزيز قدرتها التنافسية.

- الاستمرار في التوجه نحو الخارج، وتشجيع الصناعات التصديرية التي تعتمد على الموارد المحلية المتاحة ، والتي تستطيع الاستفادة من فرص تراكم المنشأ الممنوحة في اطار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة لتعزيز حجم الصادرات الاردنية والحد من العجز في الميزان التجاري.

- ضرورة ايجاد مؤسسات ومراكز وسيطة مهمتها دراسة الاسواق الخارجية دراسة دقيقة، لمعرفة احتياجاتهم من المواد والسلع المختلفة، وذلك من خلال جهاز متخصص للابحاث يتولى مهمة جمع البيانات والمعلومات الاحصائية المتعلقة في الاسواق الخارجية، وكذلك التعرف على المشاكل الفنية التي تواجه المؤسسات الصناعية، وعرضها على المؤسسات الاكاديمية لتجسير الفجوة القائمة بين قطاع الانتاج والمراكز البحثية الاكاديمية .

- دعم وتشجيع قيام الصناعات الكبيرة، وحث الصناعات الصغيرة المتماثلة والمتكاملة على الاندماج لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها وللاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير وزيادة امكاناتها لتطوير منتجاتها بما يتلائم ومتطلبات الاسواق العالمية .

- ايلاء القطاع الزراعي اهتماماً خاصاً، لما له من اهمية بالغة في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية وما يتصل بها من امن غذائي، وبإمداد الصناعة التحويلية بالمدخلات اللازمة للصناعات الغذائية لرفع قدرتها التنافسية امام مثيلاتها من السلع الاجنبية على صعيد السوق المحلية وعلى صعيد السوق الخارجية.

- التاكيد على اهمية الاعلام والدعاية في الترويج للصناعات المحلية ، والتوسع في اقامة المعارض المحلية للمنتجات الوطنية وتكثيف الحضور في المعارض الدولية.

- مساعدة المؤسسات الصناعية على اعادة هيكلة اعمالها، للتكيف مع الظروف المستجدة، ورفع قدرتها على استيعاب التكنولوجي المتقدمة وتكييفها بما يتلائم والواقع الاردني ، وذلك من خلال زيادة الكفاءات العلمية العاملة في الحقل الصناعي وزيادة عدد المهندسين والفنيين في المجالات الهندسية والتكنولوجية ، وزيادة حجم الانفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجي، مع ضرورة الاهتمام الشديد بمختلف مجالات البحث العلمي على مستوى العالم العربي بهدف انماء المقدرة العربية التكنولوجية ، في ظل التقدم التكنولوجي العالمي الهائل ، واحتكار الدول الصناعية الراسمالية للمعرفة العلمية والاسرار التكنولوجية ،وذلك من خلال انشاء مراكز البحث العلمي العربي المشترك.

- الحذر من الاعتماد بشكل كبيرعلى الاستثمارات المقامة في المناطق الصناعية المؤهلة، لكونها ترتكز على التصدير لسوق واحدة وعلى عدد قليل من السلع ، الامر الذي يجعلها تتأثر وبقوة بتقلبات الظروف والانظمة الدولية ، ولا سيما بعد ان انتهى العمل باتفاقية المنسوجات والالبسة، والتي كانت تعيق دخول كثير من منتجات الدول الكبيرة ذات الميزة النسبية في انتاج هذا النوع من السلع الى اسواق الدول الاوروبية والامريكية، مثل الصين والباكستان والهند.

- الاستفادة من الدعم المالي المقدم لقطاع الصناعة التحويلية في اطارالإتفاقيات الدولية، ولاسيما اتفاقية الشراكة الاوروبية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، وتوجيهها نحو الصناعات التصديرية.

- العمل على بذل المزيد من الجهود للاستفادة من اتفاقية الشراكة الاردنية – الاوروبية في اطار اللجان المشتركة الاردنية الاوروبية المنبثقة عن الاتفاقية ، بما يضمن زيادة حجم الصادرات الاردنية الى الاسواق الاوروبية ، واعادة النظر في المواصفات والمقاييس الاوروبية المعتمدة والتي تقف عائقا امام وصول كثيرا من المنتجات الاردنية الى الاسواق الاوروبية .

- تعظيم الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجعلها نواة لمشروع عربي متكامل يتسع حتى يصل الى الاتحاد الجمركي ومن ثم الى السوق العربية

المشتركة، باعتبارها الفرصة المثلى للافادة من التكامل العربي للموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، وذلك للحصول على موقع افضل في نظام تقسيم العمل الدولي.

- التعاون العربي لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة لإنتاج منتجات تكاملية، وسلع رأسمالية لا تستطيع دولاً بمفردها ان تنتجها لحاجتها الى رؤوس اموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة وتقنية عالية، وذلك للمحافظة على عدم تسرب المزيد من الاموال العربية الى الخارج وزيادة الاعتماد على الذات .

- اخيرا توصي الدراسة اعداد دراسات اخرى مشابهه، تبحث في مجال انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولا سيما القطاع الزراعي وقطاع الخدمات لتحديد مشاكلها ومعوقاتها وقدراتها التنافسية.

المـراجــع

أولاً: المراجع العربية:

١- الكتب العربية والمترجمة

- السواعي ، خالد محمد(٢٠٠٦) ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان.

- روزة ، كلاوس(١٩٩٠)، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ، ترجمة عدنان عباس علي ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي.

- عفيفي ، سامي (١٩٩٣)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

- علي ، عبد المنعم السيد (١٩٨٤) ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، الجامعة المستنصرية ، بغداد.

- عبدالله ، خالد امين (١٩٩٤) استراتيجية التنمية في الأردن من الخمسينيات وحتى التسعينيات، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ،١٩٩٤.

- الوزني ،خالد (٢٠٠١)،الاقتصاد الأردني رؤية مستقبلية ، مؤسسة عبدالحميد شومان، الأردن.

٢- الدوريات والابحاث:

- الحجي ، طايل (١٩٩٧)، المقدرة التنافسية وسبل تعزيزها ، الجمعية العلمية الملكية، الأردن.

- حماد ، خليل ؛ و مشعل، زكية(١٩٨٦)، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، ، مجلة أبحاث اليرموك ، جامعة اليرموك، المجلد ٢، العدد ٢ .

– الحمش، منير(٢٠٠٠)، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية، بحوث اقتصادية عربية ،العدد ٢٠ .

– حميدات ، وليد ؛ والهزايمة، محمد ، (١٩٩٥)، تجارة الأردن الخارجية وأثرها في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ، مجلة دراسات ، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث .

– خرابشة ، عبد (١٩٨٨)، الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف اكثر من عشرين عامل ، مجلة دراسات ، المجلد ١٥، العدد ٢، الجامعة الأردنية .

– خرابشة ، عبد(٢٠٠٠)، الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي الأردني، المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد(٨) ، العدد (١).

– الخياط ، محمد نجيب(٢٠٠٠) ، تقدير دالة الطلب على واردات المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ،الاقتصاد والإدارة،م١٤ ،ع٢.

– عبد السلام ، فادية محمد (٢٠٠٠) ، محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الاول .

– الفيتوري ، عطيه المهدي (٢٠٠٣) ، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول .

– الكواز ،سعد محمود (٢٠٠٢) ، منظمة التجارة العالمية وواقع العلاقات التجارية العربية، تنمية الرافدين ، العدد ٧٠ / ٢٤.

– مثنى ، عبد الرزاق الحسن (٢٠٠٢)، أثر الاستيرادات على الانتاج الصناعي في تركيا ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد ٦٧ .

٣– <u>المؤتمرات والندوات العلمية:</u>

– حسن، حسن صادق(٢٠٠٤) ، دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي ، ورقة عمل ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، عمان ،الجامعة الأردنية .

– عميرة ، محمد (١٩٩٣)، واقع البطالة في الأردن ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الاقتصاد الأردني : المشكلات والأفاق ، الجامعة الأردنية .

– الوزني ، خالد (١٩٩٤)، الاقتصاد الأردني ونموذج المرض الهولندي ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأردن .

٤– <u>التقارير والاتفاقيات والدراسات الحكومية:</u>

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٧) ، البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠٠٢) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

– الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠١) ، اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ، العدد ٤٤٩٦ .

– صندوق النقد العربي (٢٠٠١) ، التجارة الخارجية للدول العربية ، العدد ١٩.

– وزارة التخطيط الأردنية (٢٠٠٠)، اتفاقية الشراكة الأردنية –الاوروبية.

٥– <u>النشرات الاحصائية:</u>

– البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٢ – ٢٠٠٦ .

- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص ،١٩٦٤-٢٠٠٣.

- دائـرة الإحصـاءات العامـة، الحسـابات القوميـة فـي الأردن ، ١٩٧٦- ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦.

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، المسح الصناعي ، ١٩٧٦-٢٠٠٦.

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، مسح الاستخدام ، ١٩٨٥-٢٠٠٦.

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، التعداد الصناعي ، اعداد مختلفة.

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، الإحصاءات الزراعية ، ١٩٩٢-٢٠٠٦.

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، ١٩٧٣-٢٠٠٦.

- دائرة الجمارك الأردنية، جداول التعرفة الجمركية ، ١٩٨٠-٢٠٠٦.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)(٢٠٠٣)، المجموعة الإحصائية، العدد الثاني والعشرين .

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية (٢٠٠٠)، نشرة الاحصاءات الصناعية .

٦- <u>الرسائل الجامعية:</u>

- بلعيد ، نجيب عمار (١٩٩٨)، أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك.

- الخامري، كمال (٢٠٠٠)، تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان .

- الشريف ، بدر (١٩٩٥)، استراتيجية احلال المستوردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك .

- عثامنة (١٩٩٥) ،عبد الباسط ، النمو الصناعي في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن.

- الكيال ، عيسى (١٩٩٤) ، أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الاردن.

- المحتسب، بثينة (١٩٨٢)، سياسة إحلال المستوردات الصناعية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية .

- النادي ، علي(١٩٩٧) ، دراسة تحليلية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية .

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- **Books:**

- Arora , Anil (2007) , International Trade Theories and Current Trends in the Globalized World, Deep & Deep Publications PVT, New Delhi .

- Dornbusch ,R, Fischer(1994) , Macro-Economics, MacGraw-Hill,New Yourk1, chapter 14.

- Gujarati,Damodar N.,1995 , Basic Econometrics , McGraw-Hill, New York.
- Jacques , Jan(1991) , Mathmatics for Economics and Business ,Addison-Wesley Publishing Company.

- Mansfield , Edwin(1982) ,Microeconimics,McLeod limited.

- Zuvekas, Clarence(1979), Economic Development , ST,Marten Press, New York.

2- Articles:

- Abo Alhaija, Adnan, (2004), Trade Liberalization and economic growth , a case of Jordan , ABHATH- Al YARMOUK, vol.20.

- Amelia ,Thrillwall (2004), The impact of trade liberalization on exports and imports and the balance of payments of Developing Countries, The Economic Journal ,114 ,February .

- Arbache , Jorge Saba (2004), Trade Liberalization and Wages in Developing Countries, The Economic Journal, 114 (February).

- Berman, Bound. (1998),Implication of skill biased technological change ,Quarterly Journal of Economics , vol.113.

- Carneiro ,F., and Arbache , S., (2004),The impact of trade liberalization on the Brazilian labor market , The Journal of Development Studies , vol.41(2).

- Feliciano ,Z.(2001), Workers and trade liberalization :The impact of trade reforms in Mexico on wages and employment ,Industrial and Labor Relations Review ,vol.55.

- Gelos ,Gaston (1995), investment efficiency, human capital & migration: Productivity Analysis of the Jordanian economy, World Bank, No.14.

- Grossman & Helpman (1994), Endogenous Innovations in the theory of growth , Journal of Economic Perspective , 8 (1).

- Haddad , Mona(1993) ,The link between Trade Liberalization and Multi-Factor Productivity: the Case of Morocco,The World Bank.

3- Official resources :

- International Monetary Fund (2007), International Financial Statistics , Yearbook.

- Ministry of Industry and Trade(2007) , Economic and Trade Agreement of tha Hashemite Kingdom of Jordan, Amman.

- Peter Gallagher(2000) ,Guide to the WTO and the Developing Countries , Kluwer Law International ,London.

- World Trade Organization(2002), The Legal Texts ,The Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations.

- World Trade Organization(2006) , International Trade Statistics.

4- Internet sites:

- Web site : www.cia.gov.

- Web site :www.dos.gov.jo.

- Web site :www.wto.org.

الفصل الأول
الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني

الفصل الأول
الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني

المقدمة

يتسم الاقتصاد الأردني بشح موارده الطبيعية وصغر حجمه وضيق سوقه المحلية ، وتتبلور حقيقة صغر حجمه في حقائق ديموغرافية وجغرافية واقتصادية ؛ حيث إن مساحته لا تتعدى ٩٥ الف كم٢، وعدد سكانه لا يتجاوز ستة ملايين نسمة ، ويتبلور صغر حجم اقتصاده من كونه لا يمتلك أية سيطرة نسبية على أسعار صادراته أو مستورداته الرئيسة[١]، مما يجعله متلقيا للأسعار في معاملاته التجارية ، كما ويعتمد ومنذ أمد بعيد على المساعدات والقروض الخارجية وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج كمصدراً رئيسياً لإحداث النمو والتنمية الاقتصادية .

كل ذلك جعل الاقتصاد الأردني اقتصاداً مكشوفاً وشديد الحساسية والتأثر بتقلبات الأسواق الخارجية ، الإقليمية منها والدولية . والمتتبع لمسيرة الاقتصاد الأردني يرى بوضوح هذه السمة البارزة ؛ فخلال فترة السبعينيات ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا ، شهد الاقتصاد الأردني ازدهارا غير مسبوق ، بفضل تدفق المساعدات المالية ، والقروض الخارجية ، وحوالات العاملين في الخارج وفتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات الأردنية . وخلال فترة الثمانينيات ونتيجة لانخفاض أسعار النفط ، وتخييم الركود على الاقتصاد العالمي، ونتيجة لنشوب حرب الخليج الأولى شحت المساعدات والمنح الخارجية للاردن ، وانخفضت حوالات العاملين، ومع استمرار الإنفاق الحكومي على مستوياته، وتمويله بالاقتراض من الأسواق الدولية، تراكمت الديون وعجزت الموازنة العامة عن خدمتها؛ مما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي ، ونشوب أزمة اقتصادية خانقة أواخر الثمانينات[٢]، ظهرت على شكل إختلالات هيكلية وتشوهات اقتصادية نتج عنها تراجع في مستوى النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وارتفاع عبء المديونية الخارجية ، وتفاقم وضع ميزان المدفوعات وتفاقم مشكلة البطالة ، مما أدى بدوره إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى ، وانخفاض في قيمة الدخل الحقيقي للفرد ، وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار النقدي ، مما أفقد الحكومة السيطرة على معظم جوانب الاقتصاد .

---

[١] الوزني ، خالد (٢٠٠١)، الاقتصاد الاردني رؤية مستقبلية ، مؤسسة عبدالحميدشومان،الاردن، ص ١٤.

[٢] Gelos ,Gaston (1995), investment efficiency ,human capital &migration: Productivity Analysis of the Jordanian Economy , World Bank, paper No.14, pp (5-10).

وخلال العام ١٩٩٠ ازداد الوضع سوءا بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، فكانت حقبة التسعينيات قمة التحدي للاقتصاد الأردني ، وقد عملت الحكومة في محاولة منها لمعالجة الوضع الاقتصادي المتأزم على تبني عدد من السياسات الاقتصادية والبرامج الاصلاحية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ، هدفها الاعتماد على الذات والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الوطنية ، التي بموجبها تم إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصة معظم الشركات الإنتاجية الحكومية؛ للتقليل من نسب الهدر والتبذير، ورفع كفاءة أدائها وزيادة انتاجيتها ، كما وتم تحديث التشريعات الوطنية لإيجاد بيئة اقتصادية محفزة للاستثمار؛ لتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال استقطاب استثمارات أو شراكات أجنبية ، وفي الوقت نفسه تم الشروع في تحرير التجارة الخارجية تدريجيا من القيود الجمركية وغير الجمركية ؛ لرفع كفاءة أداء المؤسسات الخاصة باخضاعها للمنافسة ، وتوسيع مشاركتها في قيادة العملية التنموية ، ورفع مستوى جودة المنتج المحلي وزيادة تنافسيته مع المنتج الأجنبي ، وفتح اسواقاً جديدةً أمام المنتجات الأردنية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية التزم الأردن بموجبها برفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الخارجية .

كان لهذه السياسة ، ولغيرها من الظروف الإقليمية والدولية الأثار الكبيرة على بنية الاقتصاد الأردني بكافة مجالاته ، وتأثر بزخمها سلباً وإيجاباً. ومن هنا جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على واقع الاقتصاد الأردني والتغيرات التي طرأت عليه في إطار السياسات الاقتصادية ، لا سيما التجارية منها وتطوراتها في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية ، من خلال المحاور الرئيسة ذات الصلة التالية ، وذلك تمهيداً للوصول إلى الأهداف المنشودة من الدراسة:

المبحث الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له.
المبحث الثاني : وضع ميزان المدفوعات وأثر التجارة الخارجية فيه.
المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية الأردنية وتطورها.

المبحث الأول

الناتج المحلي الإجمالي الأردني والقطاعات المكونة له

أولاً: مراحل تطور الناتج المحلي الإجمالي :

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني، مستبعدا منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، وذلك خلال فترة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة [1]، ويشكل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للدولة وهو بمثابة مرآة تعكس الوضع الاقتصادي للدولة.

وبالنظر إلى الإحصائيات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الأردني المبينة في الملحق الإحصائي رقم (١) ، نرى أن الاقتصاد الأردني قد مر بمراحل مختلفة خلال الفترة الماضية، نتيجة للظروف الإقليمية والدولية التي انعكست على كافة قطاعاته نتيجة لصغر حجمه وارتباطه الكبير والوثيق بها ، فخلال الفترة الممتدة من عام١٩٧٣ ولغاية ١٩٨٢ مر الاقتصاد الأردني بمرحلة انتعاش وازدهار غير مسبوقة؛ حيث سجل معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط بالأسعار الجارية ١٩.٥٪ ، وبالأسعار الثابته ١٣.٢ % ، وهو ما يفوق بكثير معدل النمو السكاني الذي بلغ خلال نفس الفترة بالمتوسط ٤٪ ، الأمر الذي أدى إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٩.٢٪ ، وبالأرقام المطلقة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٣١٠.١ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ ، ووصل إلى ١٦٤٩.٩ مليون خلال العام ١٩٨٢ . وباضافة دخل صافي عوائد عناصر الإنتاج من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لنحصل على الناتج القومي الإجمالي والذي ارتفع أيضاً بأرقام قياسية من ٣١٦.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ ، ليصل إلى ١٧١٤.٣ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٢١٪ سنويا . ويعزى ذلك النمو بصورة أساسية إلى الارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار النفط عالميا ، والذي انعكس على حجم الصادرات الأردنية إلى الدول الخليجية ،وعلى تدفق المساعدات والقروض الخارجية وحوالات العاملين في الخارج إلى الأردن ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار المحليين الخاص والعام وأدى إلى تحريك عجلة الاقتصاد الأردني.

وتحت تأثير الأجواء التفائلية باستمرار الانتعاش الاقتصادي في المنطقة وانعكاساتها على الأردن ، رسمت الحكومة خطة تنموية طموحة للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ توقعت فيها معدلات

---

[1] علي ، عبد المنعم السيد ، مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،١٩٨٤، ص ١٦.

نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١١٪ سنويا [١] ، وتوسعت في الائتمان الداخلي والخارجي ، ولكن في الوقت نفسه كان الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول المجاورة يشهد بوادر انكماش واضحة مع انخفاض أسعار النفط عالميا خلال تلك الفترة ، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الأردني [٢]. فمن ناحية تأثرت الصادرات الأردنية بالسياسة الانكماشية للدول النفطية المجاورة بعد انخفاض إيراداتها من تصدير النفط ، وتأثرت صادرات المملكة من المواد الخام وخاصة الفوسفات والبوتاس بفعل انخفاض أسعارها عالميا، وكذلك تأثرت حوالات العاملين في الخارج بشكل كبير بفعل انحسار استيعاب أسواق الخليج للعمالة الأردنية، وفي الوقت نفسه انخفضت حجم المساعدات بشكل كبير جدا ، وبمحصلة تأثير هذه الظروف سجل الناتج المحلي الإجمالي الأردني الحقيقي معدلات نمو متدنية نسبياً وسالبة أحياناً خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ بلغت بالمتوسط ١.٤ % سنويا ، وانخفض بذلك نصيب الفرد بالمتوسط ٢٪ سنويا . وعلى الرغم من تراجع القدرة الإنفاقية إلا أن حجم الاستهلاك العام والخاص ظل مرتفعاً وشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال العام ١٩٨٥ حوالي ١١١.٥٪، وسجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً كبيراً تم تمويله بالاقتراض الخارجي[٣]، فازداد عبء المديونية الخارجية ، وعجزت الدولة عن السداد ، وهذا ما مهد إلى انفجار الأزمة الاقتصادية مع نهاية العام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩؛ حيث إنخفضت سعر صرف الدينار الأردني إلى النصف ، وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١.٢٪ وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضا كبيرا خلال العام ١٩٨٩ بلغ ١٠.٧٪، وأدى ذلك إلى تراجع دخول الفئات والشرائح الوسطى من المجتمع واتساع نطاق جيوب الفقر ونمو مستويات البطالة، وإزاء هذه التطورات إتخذت الحكومة اجراءات تصحيحية لمواجهة الأزمة بهدف إعادة الاستقرار للاقتصاد الأردني ، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات عقد الثمانينيات ، وقد تم ذلك في إطار البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ .

وقد تمكن الأردن خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ من استعادة مقومات الاستقرار، واستئناف وتيرة النمو الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الحادة وتحسن أداء القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وسجل معدلات نمو مقبولة ، ولكن مع ظهور أزمة الخليج الثانية وما ترتب عليها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي وتوقف حوالاتهم ، وتوقف تدفق المساعدات العربية إلى الأردن وخسارة الصادرات الأردنية لبعض الأسواق العربية ، دخل الأردن في أزمة اقتصادية جديدة نجم عنها تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٠.٢٪ خلال العام ١٩٩٠، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٪ وذلك من ٨١٦ دينار خلال العام ١٩٨٩ إلى ٧٤٣ دينار خلال العام ١٩٩٠ .

وخلال العام١٩٩١ بدأ الاقتصاد الأردني يستعيد نشاطه من جديد ، بعد أن استطاع التكيف مع الاوضاع المستجدة والناجمة عن حرب الخليج الثانية واستطاع أن يسجل معدلات

---

[١] عبدالله ، خالد امين (١٩٩٤)، استراتيجية التنمية في الاردن من الخمسينيات وحتى التسعينيات ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ،ص٦٨.

[٢] الوزني ، خالد (١٩٩٤)، الاقتصاد الاردني ونموذج المرض الهولندي ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الاردني المشكلات والافاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ،ص ١٢٥.

[٣] البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥.

نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبته ١.٦٪ ، وتم وضع برنامج تصحيحي معدل لبرنامج التصحيح الأول ليغطي السنوات ١٩٩٢- ١٩٩٨ متزامنا مع وضع خطة تنموية مكملة للبرنامج ومعززه لفرص نجاحه ، تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع نسبة النمو وضبط التضخم وتحرير الاقتصاد الوطني من القيود والعوائق وتحرير التجارة الخارجية وفتح السوق الأردني على الاقتصاد العالمي لإزالة اية تشوهات هيكلية ، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة دوره في ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية لجعل الاقتصاد الأردني أكثر مرونة لاستيعاب اية تطورات إقليمية أو دولية جديدة .

تمكن الاقتصاد الأردني خلال العام ١٩٩٢ من تسجيل معدل نمو كبير بالأسعار الثابتة وصل إلى ١٤.٣٪ ، وهو معدل غير مسبوق حيث ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابته من ٣٤٧٤.٣ مليون دينار خلال العام ١٩٩١ ليصل إلى ٣٩٧٢.٩ مليون دينار خلال العام ١٩٩٢ ، واستمر الأردن بعدها متابعا أداءه الإيجابي ضمن المسار المستهدف له في إطار البرنامج التصحيحي والخطة التنموية فسجل معدلات نمو مرتفعه نسبياً خلال الاعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ كان معدلها السنوي ٦٪ ، ولكن بعد عام ١٩٩٦ ونتيجة لزيادة حدة التوتر في الأزمة العراقية وانخفاض أسعار النفط وتداعياته على النشاط الاقتصادي في الدول العربية المنتجة للنفط والتي تمثل السوق الرئيسي للقوى العاملة والصادرات الأردنية ، تأثر الاقتصاد الأردني سلباً بهذه الظروف وسجل الاقتصاد الأردني نمواً متواضعاً لم يتجاوز في معدله عن ٢.٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ ، وقد زاد الوضع سوءاً موجة الجفاف الشديدة التي أصابت البلاد خلال العام ١٩٩٩ التي ضربت القطاع الزراعي، الذي بدوره اثر على الأداء العام للاقتصاد الأردني [١].

وعلى الرغم من استمرار حدة التأثيرات السلبية للظروف الإقليمية غير المواتية على مجمل الاوضاع الاقتصادية في دول المنطقة عموما، وعلى الأردن بشكل خاص ، إلا أن الاقتصاد الأردني إسترد عافيته مرة أخرى خلال العام ٢٠٠٠ بعد أن تبنى برنامجا جديدا للتصحيح الاقتصادي خلال العام ١٩٩٩ يقوم أساساً على مبدأ التحرير التجاري واطلاق قوى السوق استكمالاً للبرامج السابقة ، فبدأت ملامح التحسن تظهر على أكثر من صعيد؛ حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٠ معدل نمو حقيقي وصل إلى ٤.٢ % اي ارتفع بالأسعار الثابتة من ٥١٨١.٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٥٣٩٩ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٠ . واستمر الاقتصاد الأردني في مسيرة نموه خلال السنوات اللاحقة وسجل معدلات نمو جيدة وكان اعلاها خلال العام ٢٠٠٤، حيث ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابته من ٦٢٥٥.٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٣ إلى ٤.٦٨٢٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٤، أي بمعدل نمو حقيقي بلغ متوسطه ٥.٨ %، وهو معدل لم يسبق أن سجل مثيل له منذ عام ١٩٩٢ ، على الرغم من استمرار حالة التوتر الإقليمية والدولية من ناحية ، وتناقص المساعدات والقروض من ناحية أخرى .

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الأردني في ضوء البرامج الاصلاحية التي اعتمدها ، وما نجم عنها من تغيرات على السياسات الاقتصادية المتبعة ، وصل إلى مرحلة جديدة خلال الفترة

---

[١] البنك المركزي ، التقرير السنوي ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٩٩ ، ص١٠

الأخيرة مختلفة عن سابقتها ، وأصبحت قدرتة على التكيف مع الظروف المستجدة أكثر مما كان عليه في السابق .

وبناء على ما سبق ، ومن خلال مسيرة الناتج المحلي الإجمالي تبعاً للتطورات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية خلال فترة الاربعة عقود الماضية يمكن ان نخلص إلى أن الاقتصاد الأردني قد مر بمراحل أربع هي [1]: مرحلة الانتعاش والازدهارالاقتصادي (١٩٧٣-١٩٨٢) ، ومرحلة عدم الاستقرار والانكماش الاقتصادي (١٩٨٣-١٩٩١) ، ومرحلة التصحيح والتكيف الأولى (١٩٩٢-١٩٩٨) ، ومرحلة التصحيح والتكيف الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٦) وهي المراحل التي سيتم الاعتماد عليها في التحليل والموضحة في الجدول رقم (١-١) أدناه:

جدول رقم (١-١)

مراحل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني

	فترة الازدهار الاقتصادي ١٩٧٣-١٩٨٢	فترة عدم الاستقرار والانكماش الاقتصادي ١٩٨٣-١٩٩١	فترة التصحيح والتكيف الأولى ١٩٩٢- ١٩٩٨	فترة التصحيح والتكيف الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	٪١٣.٢	- ٠٨.٠%	٥.٥%	٦.٥%
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار السوق الجارية	٪١٩.٥	٨.٦%	٧.٩%	٧.٧%
معدل نمو الناتج القومي بالأسعار الجارية	٪٢١	٤.٥%	٩.١٠%	٨.١%

- احتسبت على أساس البيانات الواردة في الملحق رقم (١)

ثانياً: التغيرات الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي الأردني:

[1] الوزني ، خالد ، المرجع السابق ،ص ١٢٧.

تقسم القطاعات الاقتصادية حسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعتين هما: مجموعة قطاعات الإنتاج السلعي وتضم : الزراعة ، والصناعة التحويلية، والتعدين والمحاجر ، والكهرباء والمياة ، والإنشاءات ، ومجموعة قطاعات الإنتاج الخدمي وتضم :التجارة العامة والفنادق ، والنقل والمواصلات ، والخدمات المالية والعقارية ، والخدمات الحكومية ، وخدمات أخرى غير مصنفة [1].

عند دراسة التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي الأردني والتغيرات التي طرأت عليه من خلال الأرقام المبينة في الجدول رقم (١-٢) يتضح لنا هيمنة قطاعات الإنتاج الخدمي على الاقتصاد الأردني في جميع سنوات الدراسة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والتي تناقصت مساهمتها بوضوح خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني .

فخلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ كان معدل مساهمة القطاعات الخدمية ١.٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، ارتفع خلال الفترات اللاحقة بصورة تدريجية ليصل إلى ٩.٦٩% خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، في حين قطاع الإنتاج السلعي لم يتجاوزمعدل مساهمته ٣٣٪ خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ، وانخفضت بصورة تدريجية ليصل إلى ٣٠.١% خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ .

وعلى الرغم من انخفاض مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من الملاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية قد نمت وبصورة جلية، تبعا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني ، وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى ، حيث نمت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠.٣٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ إلى١٤.٥٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ ووصلت إلى ٤.١٧% خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ، وهذا يشير إلى تحسن قاعدة الإنتاج الصناعية وتطورها خلال الفترات الأخيرة ، وقد يكون لبرامج الإصلاح والتغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية والتجارية دور في ذلك.

[1] دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، عمان ، ١٩٧٦- ٢٠٠٢ ، ص (١٠).

يشير التباين الكبير بين مساهمة القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بوضوح إلى وجود خلل في التركيب القطاعي للاقتصاد الأردني يعبر عنه في محدودية الموارد ، ومحدودية قاعدة القطاعات الإنتاجية السلعية بشكل عام ، وبالتالي محدودية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يجعل الأردن يعتمد وبصورة كبيرة على السوق الخارجية من حيث الاستيراد السلعي لتلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والمواد الخام على حد سواء ، وهذا ما سيتم بحثه بالتفصيل عند الحديث عن التجارة الخارجية.

الجدول رقم (١-٢)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية (%)

الفترة الزمنية	قطاع الخدمات	قطاع الإنتاج السلعي	قطاع الصناعات التحويلية	القطاع الزراعي	قطاع المحاجر والتعدين	قطاع الإنشاءات	قطاع المياة والكهرباء
١٩٨٢-١٩٧٣	٦٧.١	٣٢.٩	١٠.٣	٨.٨	٣.٢	٩.٤	١.٢
١٩٩١-١٩٨٣	٠.٦٧	٣٣.٠	٨.١٢	٦.٦	٣.٤	٠.٧	٢.٢
١٩٩٨-١٩٩٢	٩.٦٧	١.٣٢	٥.١٤	٤.٨	٦.٣	٧.٦	٤.٢
٢٠٠٦-١٩٩٩	٦٩.٩	٣٠.١	١٧.٤	٢.٦	٣.٢	٤.٣	٢.٦

- المصدر : احتسبت على أساس البيانات الواردة في الملحق رقم (٢)

المبحث الثاني
وضع ميزان المدفوعات الأردني
وأثر التجارة الخارجية فيه

المقدمة

يعد وضع ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تدل على مدى سلامة أو ضعف بنيان الاقتصادي لأية دولة؛ لارتباطه الوثيق بالمتغيرات المهمة المكونة للاقتصاد القومي ، ومن خلاله تستطيع الدولة معرفة نتائج عملياتها الاقتصادية مع بقية دول العالم ، مما يساعدها على إعداد السياسات الاقتصادية التي تتماشى وطبيعة هيكلها الاقتصادي والذي يعكسه ميزان المدفوعات . ويعرّف ميزان المدفوعات على أنّه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وبين المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة وتكون في العادة سنة [١] ، وتعد البيانات الواردة في ميزان المدفوعات ، أداة لتقييم وتفسير كثير من الظواهر الاقتصادية في الدولة المعنية المرتبطة في الاقتصاد العالمي.

يُعد الحساب الجاري أهم بنود ميزان المدفوعات ، حيث يحوي الميزان التجاري الذي يبين نتائج العمليات التجارية السلعية صادرات ومستوردات، وميزان الخدمات الذي يبين نتائج العمليات الخدمية كالسياحة والتأمين وحوالات العاملين والشحن وغيرها، ويحوي كذلك بند التحويلات الجارية أو الحوالات بدون مقابل الذي يبين جميع المساعدات والمنح والهبات الخاصة والرسمية التي تتلقاها او تدفعها الدولة المعنية .

وبالإضافة إلى الحساب الجاري ، يحوي ميزان المدفوعات حساب رأس المال غير النقدي الذي يبين نتيجة حركة رأس المال من وإلى البلد بشكل قروض أو استثمارات قصيرة وطويلة الأجل ، وحساب رأس المال النقدي الذي يبين دخول أو خروج الذهب والعملات الأجنبية نتيجة لمحصلة ما يتحقق في الحساب الجاري وفي حساب رأس المال غير النقدي[٢] ، ويعتبر معظم الاقتصاديين أن ما يتحقق في ميزان الحساب الجاري هو الأهم في حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس دائنية أو مديونية البلد من عملياتها الحقيقية أو نشاطها الحقيقي.

ويُعد ميزان المدفوعات في توازن عندما تغطي مدفوعات البلد متحصلاتها من العمليات الجارية ورؤوس الاموال ، ومعظم الدول النامية في حالة عدم توازن ، أي أن مدفوعاتها للخارج تفوق متحصلاتها ؛ نتيجة للعجز الكبير في حسابها الجاري الناجم عن زيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للعملية التنموية ، ولعدم استطاعتها زيادة إيراداتها من الخارج ؛ لانخفاض مرونة صادراتها وقلة تنوعها ؛ نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي لديها في

---

[١] السواعي ، خالد محمد ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٧

[٢] عفيفي ، سامي ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤١

معظم القطاعات. والأردن شأنه شأن بقية الدول النامية يعاني من اختلال كبير في ميزان مدفوعاته بسبب العجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري، حيث المستوردات السلعية تفوق بكثير الصادرات السلعية، وقد ظهر ذلك جليا في جميع السنوات الماضية ، ويعود ذلك لعدم تمتع الاقتصاد الأردني بقاعدة تصنيعية قوية تقوم عليها الصناعات التصديرية، ولعدم امتلاكه للسلع الإستراتيجية الكفيلة لتصويب وضع الميزان التجاري، الأمر الذي يحتم عليه الاعتماد الكبير على المستوردات من الخارج لتغطية حاجات الاستهلاك المحلي ومستلزمات الصناعة المحلية.

عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترات الماضية جاهدة لتصويب وضع الميزان التجاري، وتضييق الفجوة بين الصادرات والمستوردات السلعية، واتخذت إجراءات تصحيحية تتماشى والمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني، على صعيد السياسة التجارية والصناعية والمالية والنقدية؛ بغية الحد من الاستيرادات ، وترشيد الاستهلاك وتشجيع الصادرات، ولكن الطلب على المستوردات كان يتزايد وبشكل مستمر وينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو الصادرات ، والنتيجة عجز مستمر في الميزان التجاري تفاقم عاما بعد عام ؛ نظرا للاحتياجات المتواصلة والمتزايدة للمشاريع والبرامج التنموية من السلع الرأسمالية والوسيطة، التي لا يستطيع الأردن إنتاجها على اراضيه؛ لما يحتاجه هذا النوع من السلع من رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية وتقنية متطورة لا تتوفر في الأردن وفي معظم الدول النامية ، فكان الخيار الأمثل الإبقاء على العجز في الميزان التجاري مقابل توفير المسلتزمات التنموية من السلع الرأسمالية والوسيطة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام ، حتى وإن كان ذلك على حساب ظهور خلل في ميزان المدفوعات يتمثل في العجزالتجاري ، الذي يمكن تغطيته من قبل إيرادات ميزان الخدمات ، أو من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، إما من خلال القروض الخارجية قصيرة أو طويلة الاجل ، أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، التي ما انفكت الحكومة خلال الفترات الأخيرة تبذل قصارى جهدها لاستقطابها وتزيل العقبات من أمامها ، على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي كانت تخيم على المنطقة ، والتي غالباً ما كانت تسبب هروب كثير من هذه الاستثمارات.

جاء هذا المبحث لالقاء الضوء على وضع ميزان المدفوعات الأردني ومكوناته ، والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة الماضية ، تبعا للظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأردني، وتبعا للسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها السلطات الأردنية على أساس

المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني والمبينة أدناه ، ويعد هذا المبحث نقطة الانطلاق الرئيسة تجاه ابراز الظروف الحقيقية التي دفعت بالحكومة الأردنية نحو تحرير التجارة الخارجية.

المرحلة الأولى :مرحلة الرخاء الاقتصادي ١٩٧٣-١٩٨٢:

شهد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة مرحلة من الرخاء الاقتصادي اتسمت بزيادة تدفق المساعدات العربية إلى الأردن ، وزيادة تحويلات العاملين الأردنين في الخارج نتيجة زيادة الطلب على العمالة الأردنية خلال هذه الفترة من قبل دول الخليج العربي المنتجة للنفط؛ وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة على أسعار النفط ؛ الأمر الذي جعل الحساب الجاري يظهر فائضا في معظم السنوات؛ وذلك بفعل زيادة ونمو بند التحويلات الجارية وبفعل زيادة بند حوالات العاملين في الخارج كما يظهر في الجدول رقم (١-٣). حيث ارتفعت التحويلات الجارية التي تمثل الهبات والمساعدات من ٦٤.٦ مليون دينارارردني خلال العام ١٩٧٣ لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة خلال العام ١٩٨١ وسجلت ٤٣٠.٨ مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٣٣٪ ، وبالمعدل كانت التحويلات الجارية خلال هذه الفترة ٢٢٠ مليون دينار سنويا ، وارتفعت كذلك حولات العاملين من ١٤.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ لتصل لى ٣١٩.٥ مليون خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ٤٩٪ وبالمتوسط سجلت حوالات العاملين ١٤٥.٦ مليون دينار سنويا خلال هذه الفترة وهي تشكل أكثر من ٨٠٪ من ميزان الخدمات . ولكن الزيادة الكبيرة في حوالات العاملين والزيادة الكبيرة في المساعدات العربية، صاحبها عجز كبير في الميزان التجاري؛ وذلك نتيجة لتباطؤ معدل نمو الصادرات مقارنة مع معدل نمو المستوردات ؛ حيث كان معدل النمو السنوي للصادرات خلال هذه الفترة ٢٠٪. في حين أن معدل نمو المستوردات تجاوز ٦٠٪ ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى ان الإنفاق الحكومي والخاص خلال هذه الفترة كان يفوق الدخل الوطني من الموارد المتاحة ، فالزيادة الكبيرة التي حصلت على الأرصدة النقدية ولدت مجتمعا استهلاكيا مفرطا على صعيد الحكومة والشعب على حد سواء ، الأمر الذي ولد زيادة غير طبيعية في الطلب على المستوردات بشتى أنواعها، ولا سيما السلع والمواد الكمالية ، وقد ساعد على ذلك تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار خلال هذه الفترة بأعلى من قيمته الحقيقية ، حيث بلغ معدل سعرالصرف ٣.١٤ دولار ، مما كان له أثر كبير في ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

جدول رقم (١-٣)

ميزان المدفوعات الأردني

السنة	الحساب الجاري (القيمة بالمليون دينار)				معدل نمو صافي التحويلات الجارية	صافي حوالات العاملين	معدل نمو صافي حوالات العاملين	حساب رأس المال الصافي			الميزان الإجمالي
	المجموع	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	التحويلات الجارية				المجموع	الحكومي	الخاص	
١٩٧٣	٣,٨	٨٣,٧-	٢٢,٩	٦٤,٦	٣٣,١	١٤,٧	٤٨	٧,٦	٨,٧	١,١-	١٣,٦
١٩٧٤	٢,٩	١٠٥,٩-	٢٢,١	٨٦,٧	٣٤,٢	٢٤,١	٦٤	١١,٦	١٠,٥	١,١	٧,٣
١٩٧٥	٢١,٥	١٨٤,١-	٦٥,٨	١٣٩,٨	٦١,٢	٥٣,٣	١٢١	٤٤,١	٣٧,٨	٦,٣	٤٦,٧
١٩٧٦	١٧,٣	٢٧٠-	١٦٠,٨	١٢٦,٥	٩,٥-	١٢٩,٦	١٤٣	١٤,٦-	١١,٢-	٣,٤-	١٠,٩-
١٩٧٧	٢,٥-	٣٧١,١-	٢٠٢,٨	١٦٥,٨	٣١	١٣٩,٨	٧,٨	٥٠,٢	٤٦,٤	٣,٨	٦٤,٧
١٩٧٨	٨٥,٩-	٣٦٨-	١٧٥,٧	١٠٦,٤	٣٥,٨-	١٣٩,٤	٠	٩٠,٩	٧٣,٧	١٧,٢	٣٦,٩
١٩٧٩	٢,١-	٤٦٧,٤-	١٥٠,٩	٣١٤,٤	١٩٥,٤	١٥٦,٤	١٢,١	٥٨,٣	٥٠,٤	٧,٩	٦٢,٤
١٩٨٠	١١١,٧	٥٤٣,٣-	٢٥٦,٢	٣٩٨,٨	٢٦,٨	١٩٠,٧	٢١,٩	٣٢,١	٢٢,٨	٩,٣	١١٠
١٩٨١	١٣,٧-	٨٠٣,٨-	٣٥٩,٣	٤٣٠,٨	٨	٢٨٨,٩	٥١,٥	٦٩,١	٢٢,٢	٤٦,٩	١٤,١
١٩٨٢	١١٨,٣-	٨٧٦,٦-	٣٨٥	٣٧٣,٣	١٣,٣	٣١٩,٥	١٠,٥	١١٣,٤	٩٢,٦	٢٠,٨	٦٢,٤-
المتوسط	٦,٥٣-	٤٠٧,٤-	١٨٠,١	٢٢٠,٧	٣٣,١	١٤٥,٦٤	٤٨	٤٦,٢٧	٣٥,٣٩	١٠,٨٨	٢٨,٢٤
١٩٨٣	١٤١,٤-	٨٩١,٤-	٤٥٥,١	٢٩٤,٩	٢١,١-	٣٣٠,١	٣,٣	١٥٦,٨	١٤٥,٩	١٠,٩	٥٠,٣
١٩٨٤	١٠٤,١-	٧٧٨,٥-	٣٩٥,٦	٢٧٨,٨	٥,٤-	٣٧٧,٥	١٤,٣	٦٤,٣	٣٥,٤	٢٨,٩	٦٩,٣-
١٩٨٥	٩٩,٩-	٧٦١,٦-	٣٤٦,٧	٣١٥	١٢,٩	٣٠٩,٩	١٨-	١١٥	١٠٥,٤	٩,٦	٤,١-
١٩٨٦	١٦-	٥٩١,٨-	٣٣٧,٨	٢٣٨	٢٤,٤-	٣٢٨	٥,٨	٥١	٤٣,٩	٧,١	١٨,٣
١٩٨٧	١١٨,٣-	٥٩٦,٩-	٢٧٩,٣	١٩٩,٣	١٦,٣-	٢٥٥,٣	٢٢,١-	٧٥,٩	٦٢,٨	١٣,١	٣٦,٥-
١٩٨٨	١٠٥,٥-	٦٣٨,٥-	٣٠٠,٧	٢٣٢,٣	١٦,٥	٢٧٨,٥	٩	٤٢,٦	٣٣,٢	٩,٤	١١٠,٥-
١٩٨٩	١٠٤,٩	٥٨٥,٣-	٣١٩,١	٣٧١,١	٥٩,٧	٣٠٦,٣	١٠	٢١٢,١-	٢٠٠,٧-	١١,٤-	١١٦,٩-
١٩٩٠	٤٠٢,٥-	١٠٠٨,٦-	٣٢٦,٤	٢٧٩,٧	٢٤,٦-	٢٨٥	٦,٩-	٤٥-	١٦٥,٢-	١٢٠,٢	٢٥٤,٨-
١٩٩١	٤٩٩-	٩٩٤,١-	٣٦٨,٩	١٢٦,٢	٥٤,٩-	٢٦٤,٧	٠,٧-	٣٩٦,٢	١٣٥,٤-	٥٣١,٦	٣٧٨
المتوسط	١٥٣,٣-	٧٦٠,٧-	٧.٣٤٧	٤.٢٥٩	٧.٠-	٨.٣٤١	١.٠-	٧١,٦	٨,٣-	٨٠	١٦,٢-
١٩٩٢	٥٨٧,٧-	١٤٦١,٧-	٦١٤	٢٦٠	١٠٦	٥١٤,٦	٩٤	١٥٥	٣٦٦,٧-	٥٢١,٧	٣٦٢,٦-
١٩٩٣	٤٤٦,٤-	١٥٨٥,٢-	٨٧٨,٧	٢٦٠,١	٠	٦٦٦,٦	٢٩,٥	١٠١,٩-	٤٤٨,٤-	٣٤٦,٥	٣٦٤,٢-
١٩٩٤	٢٧٩,٢-	١٣٦٢,٤-	٨٥٥,٦	٢٢٧,٦	١٢,٥-	٦٩٨,٧	٤,٨	٣٧,٦-	٢١٣,٧-	١٧٦,١	٣١١,٥-
١٩٩٥	١٧٩,٨-	١٣٤٧,١-	٩٥٢	٢١٥,٣	٥,٤-	٧٩٦,٧	١٤	١٥١,٢	١٥,٣-	١٦٦,٥	١٩٤-
١٩٩٦	١٥٧,٤-	١٧٥٣,٤-	١٣٢١,٣	٢٧٤,٧	٢٧,٥	١.٠٢٤	٢٨,٥	٩٣,٦	٥٩,٧-	١٥٣,٣	٢٤٨,٣-
١٩٩٧	٢٠,٨	١٦٠٥,١-	١٣٤٤,٩	٢٨١	٢,٣	١٠٣١,٢	٠,٧	٢١١,٩	١٦٠,١-	٣٧٢	١٩٣,٩
١٩٩٨	١٥,٥	١٤٣٤,٥-	١١٩٠,٦	٢٥٩,٤	٧,٧-	٩٤٧	٨,٢-	٢٠٥,٣	٦٥,٥-	٢٧٠,٨	٨٤,١-
المتوسط	٦.٢٣٠-	١٥٠٧-	٤.١٠٢٢	٣.٢٥٤	١٥,٧	٨١١,٢	٢٣	٩٦,٨	١٨٩,٩-	٨.٢٨٦	١٩٥,٨-
١٩٩٩	٢٨٧,١	١٣٢٣,٧-	١٢١٦,٨	٣٩٤	٥١,٩	١.٠٣٥,٢	٩,٣	١٣٣,٣	٣٥,٦-	١٦٨,٩	٤٤١,٣
٢٠٠٠	٤٢,١	١٨٩٨,٦-	١٤٤٦	٤٩٤,٧	٢٥,٥	١١٦٨,٢	١٢,٨	٨.٤٠٧	٢١٩,٧-	٦٢٧,٥	٦٧٣,٣
٢٠٠١	٢,٩-	١٧٩٩,٨-	١٤٩٩,٧	٢٩٧,٢	٣٩,٩-	١٢٨٩	١٠,٣	٦.٧٦-	٦٢,٢-	١٤,٤-	٢١,٢-
٢٠٠٢	٢٥٦,٣	٦.١٦٢١-	٦.١٥١٣	٣.٣٦٤	٢٢,٥	١٣٧٦,٢	٦,٨	٦٢,٧-	١٠٨,٢-	٤٥,٥	٢٣٣,٨
٢٠٠٣	٦٨٢,٨	١٨٦٠,٣-	١٦٢٤,٦	٩١٨,٤	٠.١٨٠	١٤٢٤,٤	٣,٥	٢٣٨,٨-	٥١١,٥ -	٢٧٢,٧	٨٢٤
٢٠٠٤	٧.١-	٣٠٤٦,٢-	٨.٢٠٥٣	٩٩٠,٦	٢,٤-	١٤٤٤,٢	١,٤	٣٢٢,٢-	١٩٤,٩-	١٢٧,٣-	٢٢٣,٩-
٢٠٠٥	١٦٠٢.٥-	٤٣٩٣,٤-	٢٢٨١,٧	٥٠٩.٤	٤٨,٠-	١٥٤٤,٨	7	٩٤٦,٤	٦١,٠	١٠٠٧,٤	٥٦٠,١-
٢٠٠٦	١٣٩٨.١-	٤٤٩٧,٨-	٢٦٥٣,١	٤٤٦,٦	١٢,٣-	١٧٨٢,٧	١٥,٤	١٠٧٧,٠	١٠٨,٧-	١١٨٥,٧	٣٢١-
المتوسط	١٨١-	٢٥٦١,٦-	١٨١٥,٨	٥٦٤	٢٢,١		٨,٣				١٣٠,٨

– المصدر : البنك المركزي ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ،١٩٦٤-٢٠٠٣ ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

معدلات النمو والمتوسطات احتسبت من قبل الباحث ، وبعض البيانات اخذت مباشرة من دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي نتيجة تغير طريقة عرض بيانات ميزان المدفوعات في النشرات الصادرة عن البنك لمركزي اعتبارا من شهر نيسان ٢٠٠٤ .

بالنظر إلى الجدول (١-٣) يتضح أن العجز في الميزان التجاري الذي قفز من ٨٣.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ إلى ٨٧٦.٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ أكثر من ٨٠٪ ، إمتص كل الزيادة النقدية الناجمة عن المساعدات وحوالات العاملين وسبب عجزاً في الحساب الجاري في بعض السنوات كان أقصاها في العام ١٩٨٢؛ حيث بلغ ١١٨.٧ مليون دينار ، وقد خفف من وطأت هذا العجز حساب رأس المال الذي يمثل القروض والاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل ، فعلى الرغم من مساهمته المتواضعة خلال هذة الفترة إلا أنه سجل فائضاً بلغ بالمعدل ٤٦.٣ مليون دينار. وباحتساب رصيد الحساب الجاري مع رصيد صافي حساب رأس المال ، يتضح أن ميزان المدفوعات قد حقق وفراً في معظم سنوات هذه الفترة بلغ معدله ٢٨.٢ مليون دينار، على الرغم من العجز الكبير المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

إجمالاً بعد استعراض وضع ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢، فإنه يمكن القول أن السبب في وجود العجز في ميزان المدفوعات ، سواء أكان في رصيد المعاملات الخارجية الحقيقية ،أي في الحساب الجاري ، أو عجز نقدي ينعكس بشكل خروج رؤوس أموال من عملات اجنبية وذهب خارج الأردن ، كان مرده الأساسي إلى العجز التجاري ، وحتى خلال السنوات التي تحقق فيها فائض فإن العجز كان يظهر على شكل خلل في التركيب الهيكلي لميزان المدفوعات ، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الأردني خلال هذه الفترة في معظم القطاعات وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع المختلفة ، وكذلك عدم تنوع الصادرات الأردنية واقتصارها على بعض منتجات الصناعات الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس والأسمدة ، بالإضافة إلى أن التدفقات النقدية الكبيرة من الخارج جعلت المجتمع الأردني بشكل عام مجتمع إستهلاكي أكثر منه مجتمع انتاجي .

المرحلة الثانية : مرحلة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار ١٩٨٣-١٩٩١

لم تدم حالة الرخاء الاقتصادي خلال هذه الفترة، وعانى الاقتصاد الأردني من الظروف الانكماشية التي أصابت الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصاد الدول الخليجية بشكل خاص، نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً، وظهر ذلك جلياً في حجم المساعدات العالمية والعربية وحجم حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، اللتين انخفضتا بصورة واضحة خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترة السابقة، الأمر الذي انعكس سلباً على وضع ميزان المدفوعات الأردني.

ففي الجدول السابق رقم (١-٣) يتضح أن صافي حوالات العاملين انخفضت وبشكل متتالٍ من ٣٣٠.١ مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ ، لتصل إلى ٢٦٤.٧ مليون دينار خلال العام ١٩٩١ ، وبمعدل تباطؤ سنوي بلغ بالمتوسط ١.٠% ، وانخفضت التحويلات الجارية التي تمثل المساعدات التي إعتاد عليها الأردن من ٢٩٤.٩ مليون دينار أردني خلال العام ١٩٨٣ لتصل إلى ١٢٦.٢ مليون دينارأردني خلال العام ١٩٩١ ، وبمعدل تباطؤ بلغ بالمتوسط ٧.٠% سنويا ، ونتيجة هذه العوامل سجل ميزان المدفوعات عجزا في معظم سنوات هذه الفترة، وصل أقصاه ٢٥٤.٨ مليون دينار في العام ١٩٩٠ ، بعد أن سجل فائضا في العام ١٩٨٢ بلغ ٥٠.٣ مليون دينار.

وإزاء هذا الوضع، لجأت الحكومة إلى اتخاذ بعض الاجراءات التصحيحية ، للحد من تفاقم العجز القائم في الميزان التجاري ، للتخفيف من وطأة أثر انخفاض التحويلات الجارية وحوالات العاملين على الحساب الجاري ، وبالتالي ميزان المدفوعات ، فلجأت إلى منع استيراد بعض السلع الاستهلاكية، ولا سيما الكمالية منها ورفعت الرسوم الجمركية على بعض السلع بغية الحد من استيرادها، ووضعت بعض القيود الكمية على المستوردات ، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الأولية والوسيطة المستخدمة في الصناعة المحلية بهدف إحلال المستوردات وتشجيع الصادرات الوطنية ، ونجحت الحكومة بذلك في تخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري ليصل إلى مستويات متدنية مقارنه مع الفترة السابقة ، فبعد أن كان ٨٩١ حوالي مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ انخفض إلى ٥٩٦ مليون خلال العام ١٩٨٧. ولكن ذلك لم يكن كافياً للحد من تدهور ميزان المدفوعات ، فلجأت الحكومة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي فزادت أعباء خدمة الديون الخارجية القائمة؛ مما دفعها إلى استخدام احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ، فانخفضت إلى مستويات متدنية وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال شهر نيسان من عام ١٩٨٨ حيث لم تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون دينار.

وعلى أثر إشاعة نضوب الاحتياطيات الأجنبية من البلاد ظهرت حالة من عدم الاستقرار أدت إلى هروب كثير من رأس المال الأردني إلى الخارج ، وأثرت سلباً على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأردن، وشهدت المملكة موجة كبيرة من التخلص من الأرصدة من الدينار الأردني ، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى

النصف تقريبا مع نهاية عام ١٩٨٩، وعليه أصبح الأردن غير قادر على خدمة ديونه الخارجية ودخل الاقتصاد الأردني في أزمة خانقة ظهرت بوضوح في ميزان مدفوعاته.

وللخروج من هذه الأزمة لجأت الحكومة الأردنية إلى الجهات الدائنة وتوصلت معها إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون المستحقة وقامت بإعداد برنامج تصحيح اقتصادي بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ ، وهدف هذا البرنامج إلى الاعتماد على الذات في التنمية، وتوجيه الجهد الاقتصادي نحو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ؛ وذلك من خلال تطبيق خطة لتشجيع الصادرات وتنويع أسواقها والعمل على تمويلها ، وذلك من خلال تبني سياسات تجارية ملائمة ، بعيداً عن فرض القيود الكمية أو النوعية ، والسعي قدماً نحو تحرير التجارة الخارجية وتسهيل اجراءاتها بهدف زيادة حجم الصادرات الأردنية وتنويعها وفتح الأسواق أمامها ، ورفع مستوى وجودة المنتجات الأردنية لزيادة تنافسيتها عالمياً وزيادة الإيرادت من الصادرات ، وفي الوقت نفسه إيجاد بيئة استثمارية مناسبة لتشجيع الاستثمار ، لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية في شتى المجالات، لتضييق الفجوة بين الاستثمار والادخار في الأردن، وذلك لتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، الذي ظهر في معظم سنوات هذه الفترة ، على إعتبار أن المساعدات الخارجية لم تعد واردة على هيئتها السابقة[١].

بدأ تطبيق البرنامج التصحيحي مع بداية عام ١٩٩٠ وحقق بعض النجاحات، بيد أن أزمة الخليج الثانية في اب ١٩٩٠ حالت دون إمكانية الاستمرار في الجهد التصحيحي نتيجة للأثار السلبية التي انعكست على الاقتصاد الأردني من جراء هذه الحرب بعد عودة مئات الألاف من الأردنين الذين كانوا يعملون في الدول الخليجية وانقطاع حوالاتهم.

بعد الاستقرار النسبي للأوضاع في الخليج، بدأ الأردن مفاوضات جديدة مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتوصل معهم إلى برنامج تصحيحي جديد للفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٨، تشبه اهدافه إلى حد بعيد أهداف البرنامج السابق، ويستند بصورة أساسية إلى مبدأ الاعتماد على الذات، واتخاذ الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية سياسة اقتصادية جديدة.

<u>المرحلة الثالثة : مرحلة التصحيح والتكيّف الهيكلي الأولى ١٩٩٢-١٩٩٨</u>

هدف برنامج التصحيح الاقتصادي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، من خلال تقليص التشوهات بين الأسعار والتكاليف الحدية الناتجة عن ضبط الأسعار والاحتكارات والضرائب والاعانات والقيود التجارية ، وترشيد الإنفاق الحكومي والخاص لاستعادة التوازن الكلي

[١] الكيال ، عيسى (١٩٩٤) ، أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الاردن ، ص ٩٠ .

إلى الاقتصاد بشكل عام وإلى ميزان المدفوعات بشكل خاص ، ويبدو من خلال الجدول رقم (١-٣) ان ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة لم يكن احسن حالا مما كان عليه خلال الفترة الماضية ، حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا معدله ٦١.٢ مليون دينار سنويا على الرغم من التحسن الذي طرأ على بعض بنوده خلال سنوات محددة ، وما يمكن ملاحظته من الجدول ان هيكل تدفقات رأس المال قد تغير خلال هذه الفترة فبعد ان كانت معظم تدفقات هذا الحساب تأخذ شكل قروض حكومية ولم يستحوذ القطاع الخاص الا على النزر اليسير منها، تصاعد نصيب القطاع الخاص خلال هذه الفترة بصورة جلية حيث قفزت مساهمته بمعدلها من ٨٠ مليون دينار خلال الفترة الماضية لتصل إلى حوالي ٢٩٠ مليون دينار خلال هذه الفترة ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى التدفقات الرأسمالية التي صاحبت العائدين من الخليج عقب حرب الخليج الثانية وإلى التسهيلات التي قدمتها الحكومة لتشجيع الاستثمار خلال هذه الفترة .

أما الميزان التجاري والذي يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، فقد تضخم العجز فيه خلال هذه الفترة وبصورة منتظمة وظهر ذلك جليا خلال العام ١٩٩٢ حيث قفز العجز فيه إلى ١٤٦١ مليون دينار بعد ان كان ٩٩٤ مليون خلال العام ١٩٩١ أي بمعدل نمو بلغ ٤٧٪ وذلك نتيجة لعودة الاف الأردنيين من الخليج ، وما ترتب عليه من مزيد من الطلب على السلع والخدمات والتي لجأ الأردن إلى استيراد معظمها من الخارج ، بالاضافة إلى تراجع الصادرات الأردنية الأساسية من الفوسفات والخضار والفواكه إلى دول الخليج ودول العالم بسب الحصار الذي فرض على ميناء العقبة (المنفذ البحري الوحيد للاردن) انذاك.

بعد العام ١٩٩٣ اخذ الميزان التجاري يتحسن بصورة ملحوظة؛ فانخفض العجز وبصورة منتظمة من ١٥٨٥ مليون دينار خلال العام ١٩٩٣ ليصل إلى ١٤٥٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٨وذلك نتيجة لانخفاض قيمة المستوردات النفطية على اثر انخفاض أسعارها عالميا خلال هذه الفترة ، وكذلك انخفاض المستوردت من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والتي تحسن انتاجها محليا بصورة ملحوظة ، وبالمعدل سجل الميزان التجاري عجزا بلغ بالمتوسط١٥٠٧ مليون دينار بعد ان كان ٧٦٠ مليون دينار خلال الفترة السابقة اي بمعدل نمو بلغ ١٢٠٪ مقارنه بما كان خلال االفترة السابقة ، وقد عوض ميزان الخدمات العجز القائم في الميزان التجاري وسجل فائضا خلال هذه الفترة بلغ بالمعدل ١٠٢٢ مليون دينار سنويا أي بزيادة بلغت ٦٦٥ مليون عما كانت عليه خلال الفترة الماضية ، وقد شكلت حوالات العاملين أكثر من ٩٠ % منها .

<u>المرحلة الرابعة :مرحلة التصحيح والتكيّف الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٦</u>

تبنى الأردن خلال هذه الفترة برنامجاً تصحيحياً جديداً بتسهيل من صندوق النقد الدولي، يستند إلى جملة من الاجراءات والتدابير والسياسات ترمي إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم ، ورفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية ، وإزالة المتبقي من العوائق أمام حركة التبادل التجاري، وتوفير البيئة التشريعية الملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، استكمالا لجهود التصحيح الاقتصادي التي بدأت منذ عام ١٩٩٢ ، واستجابة للتطورات

الاقتصادية التي طرأت على صعيد الاقتصاد العربي والإقليمي والعالمي والمتعلق منها بالعولمة وتحرير التجارة الخارجية ، التي نجم عنها انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ، وتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف، ولا سيما اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، ودخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ، بالإضافة إلى التحولات التي طرأت على الصعيد المحلي المتمثلة في التغير في أدوار كل من القطاع الخاص والقطاع العام .

أظهرت هذه الاجراءات والاتفاقيات أثاراً إيجابية على الوضع العام لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، حيث سجل وفراً كان معدله السنوي ١٣٠ مليون دينار، مقارنة مع عجز متوسطه ١٩٥.٥ مليون دينار خلال الفترة الماضية ، على الرغم من العجز الكبير الذي ظهر في الميزان التجاري، الذي تفاقم خلال الأعوام الأخيرة وسجل أرقاماً ومعدلات قياسية لم يسبق لها مثيل ، وكان اقصاها خلال العام ٢٠٠٦، حيث بلغ العجز فيها ٤٤٩٧.٨ مليون دينار، أي بمعدل نمو بلغ ١٣٠% مقارنة مع العام٢٠٠٣، وبمعدل ٢٣٩% مقارنة عما كان عليه خلال العام ١٩٩٩ ، وقد كان للتدفقات الرأسمالية والمالية التي وردت إلى الأردن ، سواء لغايات الاستثمار المباشر أو غير المباشر ، وصافي إيرادات قطاع الخدمات الدور الأكبر في تغطية العجز القائم في الميزان التجاري، وتحقيق الوفر في ميزان المدفوعات في بعض سنوات هذه الفترة .

وخلاصة القول إن العجز المزمن في الميزان التجاري يعد من أبرز التحديات والمشاكل التي واجهت وتواجه ميزان المدفوعات الأردني ، وذلك من خلال تأثيره السلبي على الحساب الجاري، وامتصاصه لكامل الفائض المتحقق في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا العجز يدل على أن الصادرات الأردنية بنموها البطيء لم تكن قادرة على التكافؤ مع المستوردات الأردنية التي تنمو بصورة متسارعة من سنة لأخرى ، حتى أصبحت الفجوة بينهما تتسع بصورة متتالية إلى أن وصلت أقصاها خلال العام ٢٠٠٦ ، ويبدو أن السياسات الأردنية التي اتبعتها الحكومة بإتجاه الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ، كان تأثيرها إيجابياً على الاستثمارات الأجنبية ، وتحويلات رأس المال إلى الأردن في حين كان تأثيرها سلبياً على الميزان التجاري .

المبحث الثالث

واقع التجارة الخارجية في الأردن

المقدمة

تقوم التجارة الخارجية بدور حيوي وبالغ الأهمية في اقتصادات الدول بشكل عام وفي اقتصادات الدول النامية بشكل خاص؛ لكونها تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية من المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية، التي لا تستطيع الدول النامية أن تنتجها محليا، واللازمة لنمو ونهضة مختلف القطاعات الاقتصادية ، كما وتهيء الظروف المناسبة للتغلب

على العقبات التي تعترض النمو المتوازن بين هذه القطاعات التي تعاني من التفكك وضعف التشابك فيما بينها؛ وذلك من خلال تصريف الفائض من الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لدعم القدرة الاستيرادية.

ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون والمحدثون ومؤيدوهم بأن التجارة الخارجية يمكن أن تلعب دوراً مهما وبارزا في رفع مستوى رفاهية الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا سيما إذا تم تحريرها من القيود والعوائق التي تقف أمام انسيابها بين الدول ، كونها تفتح المجال أمام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيدين المحلي والدولي ، وتمكن كل دولة من ان تتخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية ، وتستطيع انتاجها بتكاليف أقل نسبيا من غيرها لسد احتياجاتها المحليه، وتصدر الفائض من انتاجها إلى دول أخرى تخصصت في انتاج سلع أخرى، لها فيها ميزة وتنتجها بتكاليف نسبية اقل من غيرها من الدول، ونتيجة لهذا التخصص القائم على تحرير التجارة ، فإن كافة الدول تستفيد من جراء الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج واتساع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي الاستفادة من مزايا وفورات الحجم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول النامية والمتقدمة [١].

وبالمقابل يرى اقتصاديون أخرون ان الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية يجعل من تقسيم العمل الدولي ستارا لاستمرار التخلف في الدول النامية ، ووسيلة لعرقلة التنمية الاقتصادية، والتخصص الدولي بما هو عليه الان لم يزد الدول الغنية إلا غنىً، ولم يزد الدول الفقيرة إلا فقراً ، وبدل ان يشكل قوة ديناميكية في المناطق الأقل تطورا، فقد عمل لصالح المجتمعات الصناعية الكبرى المتقدمة، التي تتمتع برؤوس أموال ضخمة، وبتكنولوجيا الإنتاج المتقدمة ، وتسيطر على مؤسسات التمويل الدولية [٢]. وما تطبيق الانفتاح الاقتصادي وإزالة الحدود إلا لتبقى الدول النامية سوقاً واسعاً لمنتجات الدول المتقدمة ومصدرا رخيصاً للمواد الأولية، ويستشهدون على ذلك بالفجوة الاقتصادية التي تتسع بين مستويات المعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للدول النامية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار صادراتها، والارتفاع المستمر في أسعار وارداتها[١].

على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول الأثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول ، إلا أن ما هو ثابت هو أن تحرير التجارة الدولية أصبح ظاهرة لا يمكن إغفالها أو تجنب أثارها ، وأصبحت من أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعتبر حجر الزاوية في تحرير التجارة العالمية، ومن الواضح أن أهمية التجارة الخارجية عالميا تزداد يوما بعد يوم، وليس أدل على

---

[١] Zuvekas, Clarence,Economic Development , ST,Marten Press, New York, 1979, p 109.

[٢] الحمش، منير، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٠، ص ١١.

[١] الكواز ،سعد محمود ،منظمة التجارة العالمية وواقع العلاقات التجارية العربية ، تنمية الرافدين ، العدد ٧٠ / ٢٤ ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧

ذلك من أن معدل نموها أصبح يفوق معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي؛ حيث نمت التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٦ بمعدل ٤.٥٪، في حين نما الناتج العالمي بنسبة ٣٪ [٢] وبلغت نسبتها ٣٤٪ من الناتج العالمي خلال العام ٢٠٠٦ [٣].

أما بخصوص الدول النامية فيمكن القول إن التجارة الخارجية يمكن أن تكون أداة لتعميق التخلف، إذا وجهت نحو استنزاف المزيد من الموارد الوطنية المتاحة وتصديرها بشكلها الخام إلى الخارج ، وتوجيه المزيد من الإنفاق على الواردات الاستهلاكية والكمالية . وبالمقابل يمكن أن تكون أداة فعالة، تحرك الاقتصاد وتضعه على طريق التنمية إذا وجهت نحو ترشيد استخدام عوائد التصدير لصالح توفير السلع الأكثر ضرورة لمتطلبات التنمية ، وبواسطتها يمكن تجنب الاختناقات الناجمة عن الاختلال الهيكلي في التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية .

اولا: التجارة الخارجية الأردنية

يعد الأردن إحدى الدول النامية الصغيرة نسبيا من الناحية الاقتصادية ؛ حيث يتسم بشح موارده الاقتصادية وضيق سوقه الداخلية، الأمر الذي دفع به نحو الاعتماد وبشكل كبير ومتزايد على التجارة الخارجية ، حتى أصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً في اقتصاده ، ولا سيما بعد أن خاض في مرحلة التنمية الاقتصادية، وما صاحب ذلك من نمو في المستوى المعيشي ، وتطور في الصناعة المحلية ، وتنوع شديد في الطلب المحلي ، فأصبح يعاني من عجز ذاتي واضح في تلبية حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات المطلوبة التي لا يمكن انتاجها في ظل الموارد المتوفرة والمستوى التقني المتاح من جهة، ولاختلال وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأردني من جهة أخرى . فكان للتجارة الخارجية الدور الكبير في تامين متطلبات التنمية وسد فجوة الاستهلاك والإنتاج ، وموازنة العرض والطلب ، وكانت السبيل إلى معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتظهر أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني بجلاء من خلال نسبتها العالية من الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى١٠٩% خلال العام ٢٠٠٦ ، وبالمعدل وصلت إلى ٨١٪ خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣-٢٠٠٦، وهي تعد نسبة مرتفعة جداً وتكاد تكون من النسب الأعلى في العالم . فعند مقارنة هذه النسبة مع المعدلات التي وصلت إليها بعض الدول العربية نرى أنها نسبة مرتفعة جدا ، فمثلا بلغت في مصر ٢٢.٣٪، وفي سورية ٤٩.٥٪، وفي

---

[٢] World Trade Organization , International Trade Statistics , 2006 , p.1.

[٣] اخذت من الموقع الالكتروني لمركز المعلومات العالمي (www.cia.gov) ، صفحة (the world factbook).

المغرب ٥٦٪ ، والسودان ٣٠٪ وذلك خلال العام ٢٠٠٠ [١]. ولقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن اقتصاد الدولة منكشفا بشكل كبير للخارج اذا كانت التجارة االخارجية تشكل نسبة تزيد عن ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه فالاقتصاد الأردني في حالة كبيرة من الانكشاف ، ولا شك ان الانكشاف الاقتصادي يزيد من حدة تعرض اقتصادات الدول للازمات الاقتصادية العالمية، ويجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الحادة إعتمادا على التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية.

إن اتجاهات التطور في التجارة الخارجية ترتبط بشكل وثيق بإتجاهات التطور في تركيب الاقتصاد الوطني ، فكلما كان هيكل الاقتصاد الوطني متطوراً في مكوناته الأساسية بشكل متناسب ، كلما انعكس ذلك إيجابياً على اتجاهات تطور التجارة الخارجية حجما وهيكلا وتوزيعا ، فالتبادلات التي تحصل في الصادرات والمستوردات ما هي في واقع الأمر إلا انعكاسا لتلك التغيرات التي تحصل في بنية الاقتصاد الوطني ، ويمكن فيما يلي متابعة التطورات التي حصلت على الصادرات والمستوردات الأردنية من ناحية الحجم والهيكل والتوزيع وفقا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ .

١- أهمية الصادرات السلعية في الاقتصاد الأردني:

تبرز أهمية الصادرات الأردنية من خلال عائداته من العملات الأجنبية التي تعد المورد الأساس لتمويل المستوردات الأردنية من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يركز فيها الأردن على تنمية القطاع الصناعي وعلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، كما ويحتل قطاع التصدير مكانة رئيسية في الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته بشكل مباشر وفعّال في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة المدخرات الوطنية ، والمقدرة على الاستيراد ، ودعم ميزان المدفوعات ، إلى جانب تطوير القدرة الإنتاجية والتغيير الهيكلي للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية نحو التطوير والنمو وتحسين الجودة ، إذ أن توسيع دائرة السوق أمام المنتجات المحلية والتوسع في حجم الصادرات يسهم في زيادة حجم الوحدات الإنتاجية، ويمكن الاقتصادات الوطنية من الاستفادة من مزايا التخصص ووفورات الحجم .

ويمكننا التعرف على أهمية الصادرات الأردنية وعلى تطور حجمها خلال الفترة مدار البحث وفقاً للمراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني من خلال الجدول رقم (١-٤) ، والذي يشير إلى أن الصادرات الأردنية شهدت تطورا واضحا وملموسا خلال المرحلة الأولى مرحلة الازدهار والرواج الاقتصادي (١٩٧٣-١٩٨٢) حيث قفزت بالأسعار الجارية من ١٤ مليون

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ايلول ٢٠٠٢ .

دينار خلال العام ١٩٧٣ لتصل إلى ١٨٥.٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ٣٧.٤٪ سنويا ، وبالأسعار الثابته (أسعار ١٩٩٤) ارتفعت الصادرات الأردنية السلعية من ٧٩.٥ مليون دينار خلال العام ١٩٧٣ لتصل إلى ٥.٣٥١ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ١٨.١٪ . وبالنظر إلى نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعد مؤشرا لأهمية الصادرات الوطنية في زيادة الناتج االمحلي الإجمالي ، فيشير الجدول إلى ان هذه النسبة ارتفعت أيضاً بصورة واضحة خلال هذه الفترة، حيث كانت ٤.٥٪ خلال العام ١٩٧٣ ارتفعت لتصل إلى ٢.١١% خلال العام ١٩٨٢، وبمعدل سنوي بلغ بالمتوسط ٩.١ % ، وهذا يعكس تزايد أهمية الصادرات الأردنية في دفع عجلة النمو الاقتصادي للاردن خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ .

أما خلال المرحلة الثانية، مرحلة الركود وعدم الاستقرار في الفترة ١٩٨٣-١٩٩١، فعلى الرغم من الركود العام الذي أصاب معظم الدول بما فيها الأسواق الرئيسة للمنتجات الأردنية، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال هذه الفترة ، الا ان الصادرات الأردنية واصلت نموها فارتفعت من ١٦٠.١ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٨٣ لتصل إلى ٦١٢.٣ مليون دينار خلال العام ١٩٩٠، وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ١٩.٤٪ سنويا، وبالأسعار الثابتة ارتفعت من ٤٨٦.٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ إلى ٦٩٥ مليون دينار خلال العام ١٩٩٠، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٨.٢٪ سنويا . ولكن تركت حرب الخليج الثانية أثارا سلبية على الصادرات الأردنية في العام ١٩٩١ فسببت تراجعا واضحا خلال هذا العام بنسبة ٢.٢٪، مقابل معدل نمو بلغ ١٦٪ خلال العام ١٩٩٠، وذلك نتيجة لإغلاق الأسواق الخليجية أمام المنتجات الأردنية في ذلك العام.

جدول رقم (١-٤)

الصادرات السلعية وأهميتها النسبية

السنة	الصادرات الإجمالية (مليون دينار)	معدل نمو الصادرات %	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات	الصادرات بأسعار ١٩٩٤ (مليون دينار)	معدل نمو الصادرات بالأسعار الثابتة %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1973	14	11	17.6	79.5	9.8	4.5
1974	39.4	181	35.8	110	38	10.2
1975	40.1	17	40.6	98.7	10.2-	9.2
1976	49.6	23.6	36.5	135.9	37.6	8.7
1977	60.3	21.5	36.5	165.2	21.5	8.7
1978	64.1	6	35.1	182.6	10.5	8
1979	82.6	29	35.4	233.3	27.8	8.4
1980	120.1	45	42	285.9	22.6	10.3
1981	169	40.7	48.2	350.6	22.6	11.7
1982	185.6	9.8	52.8	351.5	0.02	11,2
المتوسط		37			18.1	9.1
1983	160.1	13.7-	32.9	486.6	27.7	9
1984	261	63	52.5	497.1	2.1	13.7
1985	255.3	2.1-	50.9	501.5	0.8	13
1986	225.6	11.6-	43.9	513.9	2.4	10.1
1987	248.8	10.2	40.7	611.3	18.9	10.9
1988	325.7	30.9	47.4	687.1	12.4	13.8
1989	534.2	64	74	721.9	5	22
1990	612.3	14.6	88.1	695	3.7-	22.2
1991	598.6	2.2-	98.1	610.29	12.2-	20.2
المتوسط		17.0			5.9	14.9
1992	633.7	5.8	94.5	670.6	9.8	17.6
1993	691.3	9	95.5	723.8	7.9	17.8
1994	793.9	14.8	100	793.9	9.7	18.2
1995	1004.5	26.5	116.4	862.9	8.7	21.3
1996	1039.8	3.5	123.8	839.9	2.6-	21.1
1997	1067.1	2.6	120.2	887.7	5.6	20.8
1998	1046.4	1.9-	113.5	921.9	3.8	18.7
المتوسط		8.6			6.1	19.4
1999	1051.4	0.04	110.7	949.8	3	18.2
2000	1080.8	2.7	105.8	1021.5	7.5	18
2001	1352.4	25.1	107.2	1261.5	23.4	21.2
2002	1556.7	15.1	107.6	1446.7	14.6	23
2003	1675.1	7.6	107.8	1553.9	7.4	23.3
2004	2306.6	37.7	120.9	1907.8	22.7	28.3
2005	2570.2	11.4	138.6	1854.5	2.7-	28.5
2006	2929.3	14.0	153.6	1970.3	6.2	29.0
المتوسط		14.2			9.1	23.8

- المصدر : البنك المركزي ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ،١٩٦٤-٢٠٠٣ .

البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

معدلات النمو والمتوسطات احتسبت من قبل الباحث.

وبشكل عام ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من ٨.٩٪ خلال العام ١٩٨٣ إلى ٢.٢٠% خلال العام ١٩٩١ ، ويذكر ان الصادرات الأردنية سجلت أعلى معدل نمو لها خلال هذه الفترة في العام ١٩٨٤، الذي بلغ ٦٤٪ ، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الأردنية من الفوسفات والبوتاس والأسمدة ، والتي تعتبر الصادرات الأردنية الرئيسية في تلك الفترة.

اما خلال الفترة ١٩٩٢– ١٩٩٨ ، مرحلة التصحيح والتكيف الأولى ، فكما يبدو عادت الصادرات الأردنية وسجلت معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة ولكن بنسب متفاوته ، بلغ متوسطها بالأسعار الجارية ٨.٦% سنويا وبالأسعار الثابتة ٦.١%. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكلت الصادرات بالمتوسط ١٩.٤% سنويا مقابل ١٤.٧٪ في الفترة السابقة. ويذكر ان الصادرات الأردنية قفزت خلال العام ١٩٩٥، وسجلت معدل نمو كبير وصل إلى ٢٦٪ نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الأردنية من مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبوتاس والأسمدة ، التي استحوذت على أكثر من ٦٥٪ من الزيادة المتحققة في الصادرات في ذلك العام[١].

اما خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩–٢٠٠٦، فيبدو أن الوضع اختلف كثيرا عما كان عليه خلال الفترة السابقة، فالصادرات الأردنية حققت قفزات قياسية غير مسبوقة، فبعد ان كانت ١٠٥١.٤ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٩ ارتفعت وبشكل مستمر ومتواصل خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال العام ٢٠٠٦ ، حيث بلغت ٢٩٢٩.٣ مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي متوسطه ١٤.٢% . وبالأسعار الثابته ارتفعت الصادرات من ٩٤٩.٨ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٩٧٠ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١.٩٪ سنويا . وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من ١٨.٢٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ٢٩% خلال العام ٢٠٠٦ . ويبدو ان اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات ذات الاثر المماثل التي تم التوقيع عليها خلال هذه الفترة ، والتي كان لها دور في فتح اسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية، وما صاحب ذلك من اجراءات وتدابير اتخذتها الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية كان له أثر في الزيادة الكبيرة التي تحققت في الصادرات الأردنية السلعية خلال تلك الفترة .

[١] البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٥ ، ص ٩٥.

٢- التركيب السلعي للصادرات ودرجة تركزها:

- التركيب السلعي للصادرات:

إن التركيب السلعي للصادرات يعد من المؤشرات الهامة اللازمة لدراسة أوضاع الاقتصاد الوطني، ومدى تطور قطاعاته ومدى مقدرة الاقتصاد الوطني على التعامل بمرونة مع التجارة الدولية . فتطور الهيكل السلعي للصادرات لا يمكن فصله عن اتجاه تطور وحجم وبنية الاقتصاد الوطني ، إذ أن كل تطور في المكونات الأساسية لأحدهما ينعكس على تطور المكونات الأساسية للأخر .

وتقسم الصادرات السلعية حسب التصنيف الدولي (حسب طبيعة السلعة) إلى ثلاث مجموعات : المنتجات الزراعية ، منتجات المعادن (المواد الخام) ، المنتجات الصناعية . وتقسم حسب الاغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات أساسية هي :السلع الاستهلاكية ، المواد الخام والسلع الوسيطة ، والسلع الرأسمالية . ويختلف توزيع ونسب هذه السلع من دولة إلى أخرى تبعاً لمدى تقدم الدولة أو تأخرها . فالدول المتقدمة يغلب على هيكل صادراتها السلع الرأسمالية ذات التصنيع المعقد، نظرا للتقدم التقني ورأس المال العاليين اللذين تتمتع بهما هذه الدول ويحتاجهم هذا النوع من السلع ، في حين أن الدول النامية والأقل نمواً يغلب على هيكل صادراتها المواد الخام والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية نتيجة لضعف هياكل انتاجها المحلية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١-٥) يتضح لنا التركيب االسلعي للصادرات الأردنية والتغيرات التي طرأت عليه . فخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ كانت الصادرات الأردنية من المواد الخام والسلع الوسيطة تتصدر المجموعات الثلاث بنسبة متوسطها ٥١٪ ، وقد وصلت أعلى نسبة لها خلال العام ١٩٧٤؛ حيث بلغت حوالي ٦٣٪ وذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار الفوسفات خلال ذلك العام؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات من المواد الخام؛ حيث تشكل الفوسفات نسبة عاليه منها ، وتلتها السلع الاستهلاكية بنسبة متوسطها ٧.٤٦% ومن ثم الصادرات من السلع الرأسمالية بنسبة متواضعه بلغ متوسطها ٢.٢٪ .

جدول رقم (١-٥)

التوزيع الهيكلي للصادرات الأردنية

السنة	السلع الاستهلاكية		السلع الرأسمالية		المواد الخام والسلع الوسيطة		الصادرات من المواد الغذائية والزراعية		مواد خام		الصادرات الصناعية	
	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)
١٩٧٣	٦,٨	٤٨,٦	٠,٥	٣,٥	٦,٦	٤٧,١	٤,٦	٣٢,٨	٤,٥	٣٢,١	٤,٩	٣٥
١٩٧٤	١٣,٩	٣٥,٣	٠,٦	١,٥	٢٤,٨	٦٢,٩	٩,٥	٢٤,١	٢٠	٥٠,٧	٩,٩	٢٥,١
١٩٧٥	١٦	٣٩,٩	٠,٦	.15	٢٣,٤	٥٨,٣	١٠,٢	٢٥,٤	٢٠,١	٥٠,١	٩,٧	٢٤,٢
١٩٧٦	٢٥,٤	٥١,٢	٠,٩	١,٨	٢٣,٢	٤٦,٧	١٦,٣	٣٢,٨	٢٠	٤٠,٣	١٣,٢	٢٦,٦
١٩٧٧	٣٢,١	٥٣,٢	١,١	١,٨	٢٦,٩	٤٤,٦	٢٠,٦	٣٤,١	١٨,٩	٣١,٣	٢٠,٧	٣٤,٣
١٩٧٨	٣٢,٥	٥٠,٧	٠,٨	١,٢	٣٠,٦	٤٧,٧	١٦,٣	٢٥,٤	٢٠,٧	٣٢,٣	٢٧,١	٤٢,٣
١٩٧٩	٤٢	٥٠,٨	١,١	١,٣	٣٩,٣	٤٧,٦	٢١,٢	٢٥,٧	٢٧,٥	٣٣,٣	٣٣,٨	٤٠,٩
١٩٨٠	٥٤,٢	٤٥,١	١,٧	١,٤	٦٤,٦	٥٣,٨	٢٣,٥	١٩,٥	٤٩,٢	٤٠,٩	٤٧,٤	٣٩,٥
١٩٨١	٧٦,٦	٤٥,٣	٥,٥	٣,٢	٨٦,٧	٥١,٣	٣٣	١٩,٥	٥٦,٧	٣٣,٥	٧٩,٣	٤٦,٩
١٩٨٢	٨٨,١	٤٧,٤	٥,١	٢,٧	٩٢,١	٤٩,٦	٣٩,١	٢١,١	٦١,٤	٣٣,١	٨٥,١	٤٥,٨
المعدل		٤٦,٧		٢	٥١			٢٦,١		٣٧,٧		٣٦
١٩٨٣	٩٤,٢	٥٨,٨	٣,٤	٢,١	٦٢,٤	٣٨,٩	٣٦,٢	٢٢,٦	٥٢,٧	٣٢,٩	٧١,١	٤٤,٤
١٩٨٤	١٠٨,٧	٤١,٦	٣,٦	١,٤	١٤٨,٦	٥٦,٩	٤١,٧	١٦	٨٧,١	٣٣,٣	١٣٢,٢	٥٠,٦
١٩٨٥	٩٩	٣٨,٨	٣,١	١,٢	١٥٣,٢	٦٠	٤٣,٥	١٧	٩٨,٤	٣٨,٥	١١٣,٤	٤٤,٤
١٩٨٦	٧٨,١	٣٤,٦	١,٩	٠,٨	١٤٥,٦	٦٤,٥	٤١,٩	١٨,٥	٩٧,٨	٤٣,٣	٨٥,٩	٣٨,١
١٩٨٧	٨٤,١	٣٣,٨	٣,٨	١,٥	١٦٠,٧	٦٤,٦	٣٣,٨	١٣,٦	٩١,٥	٣٦,٧	١٢٣,٥	٤٩,٦
١٩٨٨	٧٩,٩	٢٤,٥	٥,٦	١,٧	٢٣٩,٣	٧٣,٥	٣٠	٩,٢	١٤٦,٨	٤٥,١	١٤٨	٤٥,٤
١٩٨٩	١٣٢,٣	٢٤,٧	١٣,٦	٢,٥	٣٨٨	٧٢,٦	٤٨,٦	٩,١	٢٢٤,٩	٤٢,١	٢٦٠,٦	٤٨,٨
١٩٩٠	١٤٤,٧	٢٣,٦	١١,٩	١,٩	٤٥٥,٧	٧٤,٤	٥٩,٧	٩,٧	٢٣٥,٢	٣٨,٤	٣١٧,٣	٥١,٨
١٩٩١	١٦٨,٩	٢٨,٢	٨	١,٣	٤٢١,٦	٧٠,٤	٨٦	١٤,٣	٢٢٨,٣	٣٨,١	٢٨٤,٣	٤٧,٤
المعدل		٣٥,١		١,٧		٦٣,٢		١٤,٥		٣٨,٨		٤٦,٦
١٩٩٢	٢١٤,٧	٣٣,٨	٢١,٤	٣,٤	٣٩٧,٥	٦٢,٧	٩٢	١٤,٥	٢١٨,١	٣٤,٤	٣٢٣,٦	٥١,١
١٩٩٣	٣٠١,٣	٤٣,٦	٣٨,٤	٥,٥	٣٥١,٣	٥٠,٨	١٤٠	٢٠,٢	١٩٢,٨	٢٧,٨	٣٥٨,٥	٥١,٨
١٩٩٤	٣٠٧,٧	٣٨,٧	٥١,٥	٦,٥	٤٣٤,٤	٥٤,٧	٩١,٢	١١,٥	٢٠٧,٧	٢٦,١	٤٩٥	٦٢,٣
١٩٩٥	٤١٢,١	٤١	٤١,٥	٤,١	٥٥٠,٨	٥٤,٨	٩٩,٥	٩,٩	٢٥٩,٨	٢٥,٨	٦٤٥,٣	٦٤,٢
١٩٩٦	٤٠٧,٥	٣٩,٢	٢٣,٤	٢,٢	٦٠٨,٤	٥٨,٥	١٦٠,١	١٥,٤	٢٨٥,٤	٢٧,٤	٥٩٤,٣	٥٧,١
١٩٩٧	٥٠٧,١	٤٧,٥	٣٠,٧	٢,٩	٥٢٩,٣	٤٩,٦	١٨١,٣	١٧	٢٥٨,٥	٢٤,٢	٦٢٧,٣	٥٨,٧
١٩٩٨	٤٥٧,٤	٤٣,٧	٣٠,٧	٢,٩	٥٥٨	٥٣,٣	١٦٥	١٥,٧	٢٦٨,٦	٢٥,٦	٦١٢,٨	٥٨,٥
المعدل		٣٩,٥		٣,٦		٥٦,٨		١٤,٨		٢٨,٧		٥٦,٤
١٩٩٩	٤١٧,٥	٣٩,٧	٤١,٨	٤	٥٩١,٧	٥٦,٣	١٢٧,٤	١٢,١	٢٦٤,٩	٢٥,٢	٦٥٩,١	٦٢,٦
٢٠٠٠	٤٥٠,٤	٤١,٦	٥٢,٢	٤,٨	٥٧٨	٥٣,٥	١١٦,٤	١٠,٧	٢٤٩,٣	٢٣,١	٧١٥,١	٦٦,١
٢٠٠١	٦٢٥,٦	٤٦,٣	٨٤,٧	٦,٢	٦٤٢	٤٧,٥	١٣٥,٥	١٠	٢٥٠,٢	١٨,٥	٩٦٦,٧	٧١,٤
٢٠٠٢	٨٣٠,٦	٥٣,٤	٧١,٤	٤,٦	٦٥٤,٦	٤٢,١	١٤١,٣	٩,١	٢٥٢,٣	١٦,٢	١١٦٣,١	٧٤,٧
٢٠٠٣	٩٨٥,٨	٥٨,٨	٤٥,٨	٢,٧	٦٤٣,٥	٣٨,٤	١٥٦,٦	٩,٣	٢٥٨,٦	١٥,٤	١٢٥٩,٩	٧٥,٢
٢٠٠٤	١٤٠٦,٦	٦١	٥٧,٧	٢,٥	٨٤٢,٤	٣٦,٥	٢٠٠,٩	٨,٧	٣١٠,٢	١٣,٤	١٧٩٥,٥	٧٧,٨
٢٠٠٥	١٥٨٤,١	٦١,٦	٦٥,٨	٢,٦	٩٢٠,٢	٣٥,٨	٢٧٤,٩	١٠,٧	٣٥٠,٢	١٣,٦	١٩٤٥,٢	٧٥,٧
٢٠٠٦	١٧٩٧,٧	٦١,٤	٨٨,٤	٣,٠	١٠٤٢,٢	٣٥,٦	٣٢٢,٩	١١,٠	٣٥٣,٨	١٢,١	٢٢٥٢,٩	٧٧,٠
المعدل		٥٢,٩		٣,٨		٤٣,٣		١٠		١٨,٦		٧١,٣

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسب احتسبت من قبل الباحث

وحسب التصنيف الدولي شكلت المواد الخام بالمتوسط ما نسبته ٧.٣٧% من الصادرات الإجمالية سنويا ، وكان أعلاها خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥؛ حيث شكلت ٥٠.١٪ و ٥٠.٧ % للعامين على التوالي نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الفوسفات ونتيجة للطلب الزائد عليه خلال تلك الفترة . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فقد ارتفعت مساهمتها من ٢٥.١٪ خلال العام ١٩٧٣ إلى ٤٥.٨ % خلال العام ١٩٨٢ ، وبالمتوسط اخذت المرتبة الثانية بعد المواد الخام بنسبة متوسطها ٣٦٪ ، اما المنتجات الزراعية والغذائية فمساهمتها تراجعت بصورة ملحوظة من ٣٢.٨٪ خلال العام ١٩٧٣ إلى حوالي ٢١٪ خلال العام ١٩٨٢ ، وبالمتوسط لم تتجاوز حصتها ٢٦٪ من الصادرات الإجمالية ، وهذا يفسر التغير الهيكلي الذي حصل على الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة باتجاه تنمية صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والمنتجات الصناعية التحويلية، على حساب المنتجات الزراعية نتيجة اتباع سياسة إحلال المستوردات وتشجيع الصادرات الصناعية.

وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ ازدادت الصورة وضوحا؛ حيث واصلت مساهمة المنتجات الزراعية انخفاضها بشكل مستمر حتى وصلت إلى أدنى نسبة لها خلال العام ١٩٨٩ وبلغت ٩٪ ، وبالمتوسط وصلت مساهمتها ١٤.٥٪ ، وهذا الانخفاض كان لصالح المنتجات الصناعية التي ارتفعت بشكل ملحوظ؛ حيث وصلت مساهمتها بالمتوسط إلى ٤٦.٦٪ خلال هذه الفترة بعد ان كانت ٣٦٪ خلال الفترة السابقة، وكذلك ازدادت مساهمة صادرات الأردن من المواد الخام ؛ حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال العام ١٩٨٨ وبلغت ٤٥.٢٪ من الصادرات الإجمالية، وذلك نتيجة ارتفاع صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والأسمدة خلال هذا العام ، وبالمتوسط شكلت ٣٨.٨٪ . أما بخصوص التوزيع الهيكلي وفقا للاغراض الاقتصادية فيبدو ان السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية تراجعت بصورة واضحة لصالح المواد الخام والسلع الوسيطة، التي وصلت مساهمتها إلى ٤.٧٠ % خلال العام ١٩٩١ مقابل ٢.٢٨% و٣.١% للسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية على التوالي ، وهذا يشير إلى ان الصادرات الأردنية بقيت خلال هذه الفترة تمثل الحالة التقليدية لصادرات الدول النامية، وهو الاعتماد على عدد قليل من المواد الخام في التصدير؛ مما جعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار عالميا وجعلها أكثر تأثرا بتقلبات نسب تبادل هذه السلع .

أما خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ فيشير الجدول رقم (١-٥) إلى أنه وعلى الرغم من أن الصادرات الأردنية من السلع الوسيطة والمواد الخام انخفضت نسبتها من الصادرات الإجمالية، إلا أنها بقيت تشكل النسبة الأعلى خلال هذه الفترة بنسبة متوسطها ٥٦.٩ %، وتلتها الصادرات من السلع الاستهلاكية بنسبة متوسطها ٣٩.٥٪ ، أما الصادرات من السلع الرأسمالية قد شهدت

تحسنا طفيفا خلال هذه الفترة، وانعكس ذلك على نسبتها من الصادرات الإجمالية، فارتفع معدل مساهمتها من ١.٧ % خلال الفترة الماضية إلى ٣.٧ % خلال هذه الفترة، وهذا يشير إلى تحسن طرأ على الصادرات الصناعية الأردنية خلال هذه الفترة ، وما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات الصناعية بشكل عام من مجمل الصادرات الأردنية لتشكل ما نسبته ٥٦.٤٪ خلال هذه الفترة ، مقارنة مع ٤٦.٦٪ خلال الفترة السابقة، وذلك على حساب الصادرات الأردنية من المواد الخام التي انخفضت نسبة مساهمتها بشكل واضح من ٣٨.٨٪ إلى ٢٧.٨٪ خلال الفترة الحالية، وهذا يشير إلى التحسن الذي طرأ على القاعدة الصناعية الأردنية خلال هذه الفترة وزيادة تنافسية المنتجات الأردنية الصناعية في الأسواق الخارجية.

وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ كانت الصورة أوضح، حيث قفزت الصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية في جميع سنوات هذه الفترة وبشكل مستمر ومتواصل وبمعدلات عالية حتى وصلت خلال العام ٢٠٠٦ إلى ٧٧٪ ، وهي نسبة قياسية ولم يسبق لها مثيل وذلك على حساب المنتجات الزراعية والغذائية والمواد الخام التي انخفضت نسبة مساهمة كل منها بشكل كبير حتى وصلت الأولى إلى ١١% والثانية إلى ١٢.١% خلال العام ٢٠٠٦ ، وقد كان السبب الرئيسي في نمو الصادرات الصناعية خلال هذه الفترة هو صادرات الأردن من الملابس التي شهدت ارتفاعا كبيرا نتيجة زيادة نشاط المناطق الصناعية المؤهلة ، حيث ارتفعت الصادرات الأردنية من هذه المادة وبشكل متواصل ومستمر من ٧٥.٩ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٠ إلى ٨٨٢.٢ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، وتعد السوق الأمريكية السوق الرئيسية لها ، بالإضافة إلى ذلك شهدت الصادرات الأردنية من المنتجات الصيدلانية والأدوية و الزيوت والشحوم المهدرجة والأسمدة أيضاً تطورا ملحوظا وساهمت بصورة جلية في رفع نسبة المنتجات الصناعية .

وحسب الأغراض الاقتصادية شهدت السلع الاستهلاكية تطورا ملحوظا واحتلت المرتبة الأولى بنسبة معدلها ٣.٥٢%، وتلتها المواد الخام والسلع الوسيطة بنسبة متوسطها ٣.٤٣% ، ومن ثم السلع الرأسمالية بنسبة متوسطها ٣.٨% خلال تلك الفترة .

وخلاصة القول إن الصادرات الأردنية شهدت تغيرا واضحا على التركيب السلعي لها ، فبعد أن كانت المواد الخام تستحوذ على نصيب الأسد من الصادرات خلال الفترات الأولى ، أصبحت الصادرت من المنتجات الصناعية هي صاحبة الحصة الأكبر خلال الفترة الأخيرة ، وهذا يشير إلى تحسنا في القاعدة الصناعية الأردنية وتحسنا في درجة تنافسية منتجاتها على الصعيدين المحلي والخارجي.

- درجة التركز السلعي للصادرات:

يقاس مؤشر التركز السلعي للصادرات بنسبة مجموع الصادرات لأهم سلعة او سلعتين تصديريتين إلى اجمالي الصادرات الوطنية ؛ حيث تزداد درجة تركز الصادرات بازدياد هذه النسبة وتقل كلما قلت . واذا كانت النسبة أعلى من ٦٠٪ يقال بأن صادرات الدولة في حالة تركز شديد ،أي ان ايراداتها من العملة الصعبة تعتمد بصورة كبيرة على سلعة او سلعتين تصديريتين ، وبالتالي تصبح أكثر تأثرا بتغيرات الأسعار العالمية لهاتين السلعتين ، وأكثر تأثرا بتقلبات سياسات الدول المستوردة وهذا يضع اقتصاد الدولة في خطورة بالغة .

ويعد التركز السلعي في الصادرات سمة غالبة على معظم اقتصادات الدول النامية، نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وعدم قدرتها على تنويع انتاجها ، وبالتالي تنويع المنتجات المصدرة منها. وغالبا ما تكون المادة الرئيسة في التصدير مادة أولية، كما هو حال معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية ، وعلى العكس تماما نجد الدول المتقدمة التي تتميز بمستوى عال من التصنيع وهيكل انتاجي متقدم وتكنولوجيا عالية، مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية في الإنتاج والتصدير فتنتج وتصدر تشكيلة كبيرة وواسعة من المنتجات.

وبتطبيق مؤشر التركز السلعي على الصادرات الأردنية ، تبين ان الفوسفات والبوتاس هما أهم الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة ، ويتضح من الجدول رقم (١-٦) ان هاتين المادتين شكلتا بالمتوسط أكثر من ٣٧٪ من الصادرات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ووصلت خلال العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ مساهمتهما أكثر من ٤٩٪ نتيجة للارتفاع الكبير الذي حصل على الأسعار العالمية للفوسفات خلال هذين العامين . وهذا يعني ان الصادرات الأردنية كانت في تركز واضح وتمثل الحالة التقليدية لصادرات الدول النامية، التي تظهر اعتمادها على سلعة تصديرية واحدة من المواد الخام الأمر الذي يجعلها تتأثر بشدة بالنتائج العرضية لتدهور نسب تبادل هذه السلعه مع السلع الأخرى ، وهذا يحمل في طياته مخاطر كبيرة تنعكس على معظم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني ، وهذا ما حصل فعلا خلال الفترة الأولى من التسعينيات؛ حيث إنخفضت أسعار الفوسفات والبوتاس بشكل ملحوظ مما سبب انخفاض ايرادهما مما اثر سلبا على تنفيذ الخطط والبرامج التي كانت معدة من قبل الشركات المنتجة وخاصة المشروعات التوسعية.

جدول رقم (١-٦)

مؤشر التركز السلعي للصادرات الأردنية

السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات من الفوسفات مليون دينار	الصادرات من البوتاس مليون دينار	التركز السلعي %
١٩٧٣	١٤	٤.١	٠.١	٣٠
١٩٧٤	٣٩.٤	١٩.٥	٠.١	٤٩.٧
١٩٧٥	٤٠.١	١٩.٦	٠.٢	٤٩.٤
١٩٧٦	٤٩.٦	١٩.٢	٠.٥	٣٩.٧
١٩٧٧	٦٠.٣	١٧.٣	١	٣٠.٣
١٩٧٨	٦٤.١	١٩.٥	٠.٧	٣١.٥
١٩٧٩	٨٢.٦	٢٦.٣	١	٣٣.١
١٩٨٠	١٢٠.١	٤٧.٢	١.٤	٤٠.٤
١٩٨١	١٦٩	٥٤.٨	١.٥	٣٣.٣
١٩٨٢	١٨٥.٦	٥٧.٢	٣.١	٣٢.٩
المتوسط				٣٧
١٩٨٣	١٦٠.١	٥١.٦	٠.١	٣٢.٣
١٩٨٤	٢٦١	٦٩.٦	١٤.٩	٣٢.٤
١٩٨٥	٢٥٥.٣	٦٦.١	٣٠.٩	٣٨
١٩٨٦	٢٢٥.٦	٦٤.٨	٣١.٤	٤٢.٦
١٩٨٧	٢٤٨.٨	٦١	٢٨	٣٥.٨
١٩٨٨	٣٢٥.٧	٧٦.٧	٦٧.٣	٤٤.٢
١٩٨٩	٥٣٤.٢	١٤٦.٣	٧١.٢	٤٠.٧
١٩٩٠	٦١٢.٣	١٣٨.٧	٨٨.٥	٣٧.١
١٩٩١	٥٩٨.٦	١٢٣.١	٩٦.٨	٣٦.٧
المتوسط				٣٧.٩
١٩٩٢	٦٣٣.٧	١٢٢.٥	٨٦.٢	٣٢.٩
١٩٩٣	٦٩١.٣	٩٧.٩	٨٦	٢٦.٦
١٩٩٤	٧٩٣.٩	١٠٠.٤	٩٢.٦	٢٤.٣
١٩٩٥	١٠٠٤.٥	١٠٥.٥	١٢١.٦	٢٢.٦
١٩٩٦	١٠٣٩.٨	١٢٦.٩	١٢٥.٦	٢٤.٣
١٩٩٧	١٠٦٧.١	١٣٤.٥	٩٨.٦	٢١.٨
١٩٩٨	١٠٤٦.٤	١٣٩.٧	١١١.٦	٢٤
المتوسط				٢٦.٧
١٩٩٩	١٠٥١.٤	١١٥.٢	١٢٦	٢٢.٩
٢٠٠٠	١٠٨٠.٨	٩٠.٩	١٣٨.١	٢١.٢
٢٠٠١	١٣٥٢.٤	٩٠.٥	١٣٨.٤	١٦.٩
٢٠٠٢	١٥٥٦.٧	٩٦.٤	١٣٦.٧	١٥
٢٠٠٣	١٦٧٥.١	٩٠.٨	١٤٤.٨	١٤
٢٠٠٤	٢٣٠٦.٦	١١٧.٧	١٦٣.٥	١٢.٢
٢٠٠٥	٢٥٧٠.٢	١١٩.٣	١٩٦.١	١٢.٢
٢٠٠٦	٢٩٢٩.٣	١١٢.٩	١٨١.٢	١٠
المتوسط				١٥.٥

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسبة احتسبت من قبل الباحث

وخلال الفترة اللاحقة ١٩٨٢-١٩٩١ أظهرت البيانات أن مؤشر التركز السلعي لهاتين السلعتين بقي مرتفعا وسجل بالمتوسط ٣٧.٩٪ ، وهذا يعني أن أكثر من ٣٧٪ من الصادرات الأردنية تعتمد على الفوسفات والبوتاس بالصورة الخام ، وبالتالي من الخطورة بمكان الاستمرار في الاعتماد على انتاج السلع الأولية وتصديرها، لأن ذلك سيحرم الاقتصاد الوطني من مبالغ وعوائد مالية كبيرة من خلال القيمة المضافة التي يمكن أن تأتي في حال تم تحويل تلك المواد من مواد اولية إلى سلع وسيطة او نهائية. ويبدو ان هذا ما تنبهت اليه الحكومة الأردنية وحدا بها إلى الاتجاه نحو تبني برامج اصلاحية تعتمد على تحفيز ودفع تنمية الصناعات التصديرية، واتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تحفيز الصناعات التحويلية إثناء إعداد الخطط التنموية والسياسات التجارية والاستراتيجيات الصناعية خلال الفترتين اللاحقتين ١٩٩٢-١٩٩٨ و ١٩٩٩- ٢٠٠٦ ، وهذا ما عكسه مؤشر التركز السلعي الذي اخذ بالانخفاض بصورة جلية وواضحة ومستمرة خلال هاتين الفترتين فانخفض من ٩.٣٢% خلال العام ١٩٩٢ إلى ٢٤٪ خلال العام ١٩٩٨ وإلى ١٠% خلال العام ٢٠٠٦ وبالمتوسط انخفض من ٢٦.٦٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ إلى ١٥.٥% خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ . وهذا يشير إلى ان الصادرات الأردنية أصبحت في حالة تنوع وزيادة في تصدير منتجات وسلع جديدة افضل مما كانت عليه في السابق ، الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الأردني، ويخفف من وطأة أيّة تأثيرات أو تقلبات قد تحدث في الأسواق الدولية ، ولا سيما قيام بعض المشروعات الاستثمارية لتحويل جزء من مادتي الفوسفات والبوتاس من الحالة الخام إلى سلع ومنتجات وسيطة ونهائية مثل الأسمدة .

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن الصادرات الأردنية من الألبسة اخذت تزداد وبصورة جلية خلال الاعوام الخمسة الأخيرة حيث أظهرت البيانات ان الأهمية النسبية للالبسة قد ارتفعت من ٣٪ خلال العام ١٩٩٩ لتصل إلى ٣٠٪ خلال العام ٢٠٠٦ [١]وهذا يعني ان التركز السلعي في الصادرات قد تحول خلال هذه الفترة لصالح الألبسة ، بعد ان كان لصالح الفوسفات والبوتاس ، وقد استوعبت السوق الأمريكية أكثر من ٩٠٪ من الصادرات الأردنية من الألبسة وذلك نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي منحت المنتجات الأردنية من الألبسة فرصة الدخول إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية وبدون " كوتا" ، في حين كانت تواجه الدول الأخرى عقبة أساسية هي اتفاقية المنسوجات والألبسة في إطار منظمة التجارة العالمية ، التي اجازت للدول الأعضاء

[١] البنك المركزي ، النشرة الشهرية ، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص٦٤

فرض قيود على المستوردات من الألبسة والمنسوجات[1] لغاية تاريخ ٢٠٠٥/١/١ ؛ وحيث إن اتفاقية المنسوجات والألبسة انتهت مع حلول عام ٢٠٠٥، وأصبحت منتجات الدول المختلفة من الألبسة والمنسوجات تدخل الولايات المتحدة من غير قيود، فهذا يعني أنه من المتوقع أن تتأثر الصادرات الأردنية من الألبسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سلبيا خلال السنوات القادمة.

وخلاصة القول إن الصادرات الأردنية كانت تعاني من تركز خلال فترة السبعينيات والثمانينيات في مادتي الفوسفات والبوتاس ، ولكن خلال فترة ما بعد التسعينيات أخذت الصادرات الأردنية بالتنوع ، وأخذ مؤشر التركز السلعي بالهبوط تدريجيا بصورة جلية، ولكنه بدأ يظهر في الصادرات الأردنية من الألبسة خلال فترة ما بعد عام ٢٠٠٠ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول العربية النفطية يرتفع فيها مؤشر التركز السلعي بصورة لافته للنظر ، كونها تعتمد وبصورة كبيرة جداً على مادة البترول ، التي كثيرا ما تتقلب أسعارها في السوق الدولية ، وتنعكس أثارها سلبياً على اقتصادات تلك الدول؛ فمثلا ساهم البترول بأكثر من ٨٢٪ من صادرات المملكة العربية السعودية ، وبأكثر من ٧٤٪ من صادرات الجمهورية العربية السورية، ووصل إلى أكثر من ٩٠٪ من صادرات الجمهورية الليبية وذلك خلال العام ٢٠٠٠.[2]

٣- التوزيع الجغرافي للصادرت الأردنية ودرجة تركزها :

من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية الأردنية تعزيز وتوسيع التبادل التجاري مع أكبر عدد ممكن من دول العالم، وخاصة الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية . وتفيد دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية في التعرف على أهم الأسواق الخارجية التي تصدر إليها السلع والمنتجات الأردنية، وعلى أهم الدول والتكتلات الاقتصادية التي يتعامل معها الأردن ، بهدف معرفة مدى قدرة الاقتصاد الأردني على مواجهة الأثار الناجمة عن تغيّر الظروف الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي ، وبالذات الدول التي يصدر إليها الأردن ومدى ارتباط فروع الاقتصاد الوطني بها، الأمر الذي يسمح لمتخذي القرار من تحديد نوع العلاقة الاقتصادية مع كل بلد وفقا لأهميتها التجارية وبدائلها الممكنة.

---

[1] World Trade Organization , The Legal Texts ,The Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations ,2002 ,p. 79.

[2] صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠١ .

- التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية:

بغرض الوقوف على حقيقة التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية سيتم تقسيم الدول حسب المجموعات وحسب الأهمية النسبية لكل دولة وتطورها وفقا لما يلي :

- **الدول العربية**

تعد الدول العربية من أهم الدول المستوردة للمنتجات والسلع الأردنية ، وتحتل المرتبة الأولى من بين بقية المجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، حيث يشير الجدول رقم (١-٧) إلى ان الدول العربية استوعبت حوالي ٦٠٪ من الصادرات الأردنية كمعدل خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٦.٤٥% خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ نتيجة انخفاض أسعار النفط وما ترتب عليها من انخفاض في طلب الدول الخليجية على الصادرات الأردنية ، واستمر الانخفاض أيضاً خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ليصل إلى ٤٢٪ نتيجة حرب الخليج الثانية ونتائجها المتمثلة في الحصار على العراق من ناحية ، وإغلاق السعودية والكويت أبوابها أمام المنتجات الأردنية من ناحية أخرى ، خاصة خلال الفترة الأولى من الأزمة ، أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى الدول العربية في معظم سنوات تلك الفترة ، ووصلت بالمعدل إلى ٤٣.٥٪ ، ويبدو ان سبب ذلك يعود إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما ترتب عنها من تخفيضات جمركية بين الدول العربية ، التي دخلت حيز التنفيذ خلال تلك الفترة .

وعلى الرغم من الانخفاض الذي تم على الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى السوق العربية، إلا أن الأسواق العربية بقيت تحتل المرتبة الأولى من بين بقية المجموعات الاقتصادية في العالم طوال فترة الدراسة ، وذلك بحكم قرب المسافة وتشابه انماط الاستهلاك، وانخفاض كلفة الشحن والتسهيلات الجمركية المتبادلة في إطار الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الجماعية.

وتعد كل من العراق والسعودية أهم الدول العربية المستوردة من الأردن ؛ حيث احتلت العراق المرتبة الأولى واستوعبت أكثر من ٣٠٪ من الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، واحتلت السعودية المرتبة الثانية بنسبة متوسطها ٢٥٪ خلال الفترة كاملة، وتلتها كل من سوريا والإمارات ولبنان بنسب متوسطها ١٠٪، ٧٪ ، ٥٪ لجميع الدول على التوالي [١] .

[١] جدول رقم (١-٨) ،والملحق الإحصائي رقم (٣).

الجدول رقم (١-٧)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية حسب مجموعات الدول

السنة	الصادرات الإجمالية	الدول العربية	الأهمية النسبية	المجموعة الاسيوية غير العربية	الأهمية النسبية	دول الاتحاد الأوروبي	الأهمية النسبية	الدول الأوروبية الأخرى	الأهمية النسبية
١٩٧٣	١٤	١٠,١	٧٢,١	٢,٦	١٨,٦	٠	٠	٠,٣	٢,١
١٩٧٤	٣٩,٤	١٨,٤	٤٦,٧	١٤,٤	٣٦,٥	٠	٠	٢	٥,١
١٩٧٥	٤٠,١	١٦,٩	٤٢,١	١١,١	٢٧,٧	٢	٥	٦,٤	١٦
١٩٧٦	٤٩,٦	٢٣,٩	٤٨,٢	١١,٩	٢٤	٢,٥	٥	٧,٣	١٤,٧
١٩٧٧	٦٠,٣	٣٦,١	٥٩,٨	١٥,٨	٢٦,٢	٠,٩	١,٥	٤,٢	٦,٩
١٩٧٨	٦٤,١	٤٢,٦	٦٦,٤	١١,٧	١٨,٢	١,٣	٢,٣	٥,٧	٨,٩
١٩٧٩	٨٢,٦	٥٥,٧	٦٧,٤	١٧,٣	٢٠,٩	١,١	١,٣	٤,٤	٥,٣
١٩٨٠	١٢٠,١	٧٢,٩	٦٠,٧	٢٥	٢٠,٨	٢,١	١,٧	١٣	١٠,٨
١٩٨١	١٦٩	١١٤,٥	٦٧,٧	٢٦,٧	١٥,٨	٢,٨	١,٦	١٨,٦	١١,٠
١٩٨٢	١٨٥,٦	١٢٣,٣	٦٦,٤	٢٩,٩	١٦,١	٣,٦	١,٩	٢٤	١٢,٩
المتوسط	٨٢,٤٨		٥٩,٨	١٦,٦٤	٢٢,٥	١,٦٣	٢		٩,٤
١٩٨٣	١٦٠,١	٨٧,١	٥٤,٤	٣٢,٨	٢٠,٥	٩,٤	٥,٩	١٨,١	١١,٣
١٩٨٤	٢٦١	١٣٢,٦	٥٠,٨	٧١,٩	٢٧,٥	١٢,٣	٤,٧	٢٣,٩	٩,١
١٩٨٥	٢٥٥,٣	١٣١,٥	٥١,٥	٨٥,٧	٣٣,٥	١١,٧	٤,٦	١٩,٢	٧,٥
١٩٨٦	٢٢٥,٦	١٠٢,١	٤٥,٢	٧٤	٣٢,٨	١٩,٦	٨,٧	٢٠,٨	٩,٢
١٩٨٧	٢٤٨,٨	١٢٩,٨	٥٢,٢	٧٥,٢	٣٠,٢	١٧,٣	٦,٩	٢١,٢	٨,٥
١٩٨٨	٣٢٥,٧	١٣٦,١	٤١,٨	١٢٧,٨	٣٩,٢	٢٥,٩	٧,٩	٢٤,٧	٧,٦
١٩٨٩	٥٣٤,٢	٢٤١,٩	٤٥,٣	٢٠٥,٥	٣٨,٤	٢٥,١	٤,٧	٤٢,٧	٨
١٩٩٠	٦١٢,٣	٢٥٨,٩	٤٢,٣	٢٥٦	٤١,٨	٢٢,٣	٣,٦	٢٤,٥	٤,٠
١٩٩١	٥٩٨,٦	١٧٣,١	٢٨,٩	٢٦٤	٤٤,١	١٨,٧	٣,١	٢٧,٨	٤,٦
الموسط	٣٢٧,٨٧٥		٩.٤٥	١١٦,١	١.٣٤		٥,٩		٦.٧
١٩٩٢	٦٣٣,٧	٢٢٢,٤	٣٥,١	٢٣٣,٤	٣٦,٨	١٩,٣	٣,٠	١٥,٦	٢,٤
١٩٩٣	٦٩١,٣	٢٨٥,٤	٤١,٣	١٩٦,٦	٢٨,٤	٢٨,٣	٤,١	٣٢,٩	٤,٧
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٣٣٧	٤٢,٤	٢١٥,٧	٢٧,١	٤٠,٨	٥,١	١٣,٥	١,٧
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٤٥١,٦	٤٤,٩	٢٢٥,٢	٢٢,٤	٦٣	٦,٣	١٩,٢	١,٩
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٤٨٥,٣	٤٦,٦	٢٧٥,٨	٢٦,٥	٨٦,٣	٨,٣	١٨,٨	١,٨
١٩٩٧	١٠٦٧,١	٥٥٤,٣	٥١,٩	٢٦١,٢	٢٤,٥	٧٧,٨	٧,٣	١٢,٨	١,٢
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٤٦٦,٤	٤٤,٦	٢٥٩,١	٢٤,٧	٦٩	٦,٦	٩,٧	٠,٩
المتوسط			٤٢	٩٦,٤	٣.٢٧		٤.٥		٢.٢
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٤٢٦,٧	٤٠,٦	٣٥٥,٣	٣٣,٨	٦٠,٩	٥,٨	٧,٥	٠,٧
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٤٣١,٣	٣٩,٩	٣٧٥,١	٣٤,٧	٣٥,٥	٣,٣	٥,٤	٠,٥
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٦٨٠,٩	٥٠,٣	٣٥٧,٤	٢٦,٤	٤٩,٨	٣,٧	١١,٧	٠,٨
٢٠٠٢	١٥٥٦,٧	٧٤٠,٨	٤٧,٦	٣٨١,٧	٢٤,٥	٤٤,٩	٢,٩	١١,٧	٠,٧
٢٠٠٣	١٦٧٥,١	٦٩١,٩	٤١,٣	٣٥٦,٢	٢١,٢	٥٧,١	٣,٤	٢٢,٢	١,٣
٢٠٠٤	٢٣٠٦,٦	٩٤٦,٣	٤١,١	٤٢٢,٩	١٨,٣	٦٢,٥	٢,٧	٤٤,٢	١,٩
٢٠٠٥	٢٥٧٠,٢	١٠٩٥,٢	٤٢,٦	٤٩٠	١٩,١	٨٠,٦	٣,١	٣١,٣	١,٢
٢٠٠٦	٢٩٢٩,٣	١٢٤٨,٨	٤٢,٧	٥٧١,٨	١٩,٥	٩٦,٦	٣,٢	٢٣,١	٠,٧
المتوسط			٤٣,٣	١٦٢,٨	٢٤,٨		٣,٣		١,١

– المصدر : الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، دائرة الاحصاءات العامة ، اعداد مختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب الصادرات الأردنية إلى الدول العربية كانت من السلع الاستهلاكية، وأهمها المواد الغذائية والخضروات والفواكه والزيوت النباتية والأدوية والألبسة والورق والكرتون ، في حين كانت الصادرات الأردنية إلى الدول الأخرى يغلب عليها طابع المادة الخام ، الفوسفات والبوتاس.

- **الدول الاسيوية غير العربية**

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للصادرات الأردنية بعد مجموعة الدول العربية؛ حيث استوعبت خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ أكثر من ٣٠٪ من الصادرات الأردنية السلعية ، وتعد الهند أهم مستورد للمنتجات الأردنية في هذه المجموعة، وقد شهدت الصادرات الأردنية إلى هذه الدولة تطورا واضحا وملموسا، فبعد ان كان معدل استيرادها من الأردن ٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ارتفع إلى ٥٣.٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ وبمساهمة بلغت بالمتوسط ١٥٪ من مجمل الصادرات الأردنية ، واستمر الارتفاع خلال الفترات اللاحقة ليصل إلى ٩٦.٥ مليون خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ وبنسبة ١١.٧٪ وإلى ١٦٢.٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦، وقد كانت الفوسفات والأسمدة وحامض الفوسفوريك هي أهم الصادرات الأردنية إلى السوق الهندي . وتأتي بعد الهند في هذه المجموعة كل من أندونيسيا واليابان والصين وماليزيا وإيران والتي استوعبت أكثر من ١٥٪ من الصادرات الأردنية كمتوسط خلال الفترة مدار البحث وكانت اغلب الصادرات الأردنية إلى هذه الدول هو من الفوسفات والبوتاس والأسمدة.[١]

- **دول الاتحاد الأوروبي**

رغم تعدد اسواق دول الاتحاد الأوروبي وسعي الأردن المستمر نحو الاستفادة من أسواقها كونها تضم حاليا ٢٥ دولة اوروبية صناعية، ولها ثقل كبير في التجارة الدولية ، إلا أن الصادرات الأردنية إلى هذه المجموعة كانت بسيطة جدا مقارنة مع حجم هذه الدول وخاصة خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢، حيث لم تتجاوز الصادرات الأردنية إليها بالمتوسط ١.٦ مليون دينار سنويا ، ولم تزد حصتها بالمتوسط عن ٢٪ من الصادرات الإجمالية ، وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي جرى على حصة اسواق الاتحاد الأوروبي من الصادرات الأردنية خلال الفترتين اللاحقتين التي وصلت بالمتوسط إلى ٥.٩٪ خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ وإلى ٥.٤٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ ، إلا أنها عادت وانخفضت إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ لتسجل بالمتوسط ٣.٣% . وما

[١] جدول رقم (١-٨) ،والملحق الإحصائي رقم (٣).

يمكن ملاحظته ان الانخفاض الكبير الذي حصل على الصادرات هو في الفترة التي اعقبت توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد اوروبي ، وهذا يشير إلى ان الاتفاقية لم يكن تأثيرها ايجابياً على الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي كما توقع المخططون.

- <u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

لم يكن هناك صادرات أردنية تذكر إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٩١، إذ لم تزد الصادرات الأردنية الإجمالية إلى السوق الأمريكية طوال هذه المدة عن عشرة مليون دينار ، وخلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ ظهر تحسن طفيف على الصادرات الأردنية، فوصلت أعلى قيمه لها خلال العام ١٩٩٥ إلى ١٤.٧ مليون دينار، أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٩-٢٠٠٦ أخذت الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية منحى اخر، اذ اخذت تنمو وبصورة ملفته للنظر ، وسجلت أرقاما قياسية بلغت أقصى قيمة لها خلال العام ٢٠٠٦ بواقع ٩٠٧.٨ مليون دينار، أي ما نسبته ٣٠ % من إجمالي الصادرات الأردنية خلال ذلك العام ، وهذا يعزى إلى اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي وقعها الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ، التي منحت المنتجات الأردنية فرصة الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون رسوم جمركية وبدون " كوتا" ، ويذكر ان أكثر من ٩٠٪ من المنتجات الأردنية التي دخلت السوق الأمريكية من الألبسة.

- <u>درجة التركز الجغرافي للصادرات الأردنية:</u>

يعبر مؤشر التركز الجغرافي للصادرات عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يعني ان الدولة المعنية تعتمد وبصورة كبيرة على عدد قليل من الدول لاستيراد منتجاتها ، وهذا يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالقرارات السياسية والاقتصادية المتخذه من قبل الدول المستوردة ، ويجعلها أكثر تأثرا بتغيرات الظروف والاحوال الاقتصادية في العالم الخارجي ، في حين أن انخفاض التركز السلعي للصادرات يعني التنويع في عدد الدول التي يتم التصدير إليها ، وبالتالي تكون الدولة المعنية أكثر قوة أمام المستجدات الدولية وتقلبات الأسعار، ونشاطها الاقتصادي لا يتأثر بقوة بالتطورات التي قد تطرأ على الساحة الدولية .

ويحسب مؤشر التركز السلعي للصادرات عادة بقسمة قيمة الصادرات لأهم دولتين يتم التصدير اليهما على القيمة الإجمالية لصادرات الدولة المعنية مضروبا بـ ١٠٠٪ كما في المعادلة التالية[١] :

قيمة الصادرات إلى أهم دولتين

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات = ---------- X ١٠٠٪

اجمالي الصادرات الوطنية

وبتطبيق هذا المؤشر على الصادرات الأردنية ، تبين ان العراق والهند كانتا تمثلان أهم الأسواق بالنسبة للصادرات الأردنية، لذا تم اختيارهما لقياس هذا المؤشر . ومن خلال الجدول رقم (١-٨) يتضح لنا أن مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الأردنية كان متباينا من فترة لأخرى ، فخلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ كان بالمتوسط ١٧.٧٪ أي أن الصادرات الأردنية خلال هذه الفترة لم تظهر تركزا ظاهرا ، ولكن خلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣- ١٩٩١ إرتفع المؤشر بالمتوسط بصورة ملحوظة ليصل إلى ٣.٣٧% ، أي أن ٣.٣٧% من الصادرات الأردنية كانت تتجه خلال هذه الفترة إلى العراق والهند ، وانخفض المؤشر خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ ليصل إلى ٤.٢٣% ، وعاد وارتفع خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٩- ٢٠٠٦ إلى ٤.٢٥% . و بمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها لبعض الدول العربية نجد ان مؤشر التركز السلعي للصادرات الأردنية قريب جدا منه لبقية الدول العربية، فمثلا كان للسعودية ٣٠٪ ، وللإمارات العربية ٢٥٪ وللبنان ٢٥٪ وذلك خلال العام ٢٠٠٠ ، وارتفع عند بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا وتونس والمغرب؛ حيث بلغ لكل منهم حوالي ٤٥٪ لنفس العام وانخفض في مصر إلى ١٥٪.[٢]

ولو أخذنا بعين الاعتبار الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي قفزت بصورة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة لوصل مؤشر التركز السلعي إلى حوالي ٥٠٪ وهذا يعني ان ٥٠٪ من الصادرات الأردنية خلال الفترة الأخيرة تركزت في ثلاثة اسواق هي: العراق والهند والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا الأمر ينطوي على مخاطر كبيرة ويجعل الصادرات الأردنية أكثر عرضة للتقلبات، وخاصة ان السوق العراقي حاليا غير مستقر ولا نعرف ماذا سيحل به في المستقبل ، أما السوق الهندي فكما قلنا سابقا معظم الصادرات الأردنية اليه من المواد الأولية ، وأما السوق الأمريكي فمعظم الصادرات الأردنية اليه من الألبسة التي ستدخل في منافسة شديدة مع الدول الأخرى بعد ان انتهى العمل بنظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات والألبسة اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ ،التي أشرنا إليها سابقا .

الجدول رقم (١-٨)

---

[١] بلعيد (١٩٩٨)، نجيب عمار ،اثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ص ٨٧.

[٢] صندوق النقد العربي ، مرجع سابق.

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية حسب أهم الدول

السنة	العراق مليون دينار	الأهمية النسبية أ	الهند مليون دينار	الأهمية النسبية ب	السعودية مليون دينار	الأهمية النسبية %	الولايات المتحدة الأمريكية	الأهمية النسبية %	مؤشر التركيز الجغرافي % (أ+ب)
1973	1	7.1	1.2	8.6	2.5	17.8	0	0	15.7
1974	1.6	4.1	6.6	16.7	5.5	13.9	0	0	20.8
1975	2.4	6	2	5	4.7	11.7	0	0	11
1976	2.3	4.7	1.7	3.4	7.5	15.1	0	0	8.1
1977	4.3	7.1	3.9	6.5	15	24.8	0	0	13.6
1978	3.4	5.4	3.5	5.4	17.7	27.6	0	0	10.8
1979	12.7	15.3	6.1	7.4	19.3	23.3	0	0	22.7
1980	15.6	12.9	8	6.7	23.7	19.7	0	0	19.6
1981	30.2	17.8	10.3	6.1	32.6	19.3	0	0	23.9
1982	40.2	21.7	16.6	8.9	36.2	19.5	0	0	30.6
المتوسط		13.3		7.4		19.3	0	0	17.7
1983	35.7	22.3	13.7	8.5	19.2	12	0	0	30.8
1984	67.4	25.9	34.1	13	38.6	14.8	0	0	38.9
1985	65.8	25.8	45.3	17.7	39	15.3	0.1	0	43.5
1986	42.4	18.8	34.1	15.1	27.7	12.3	0.3	0	33.9
1987	59.8	14	22	8.8	26.2	10.5	0.9	0.3	32.8
1988	64.6	19.8	55.4	17	31.3	9.6	1.2	0.3	36.8
1989	123.9	23.2	95	17.7	47.7	8.9	2.8	0.5	40.9
1990	118.5	19.3	129.1	21.1	46.8	7.6	3.5	0.6	40.4
1991	55.8	9.3	109.6	18.3	11	1.8	2.3	0.4	27.6
المتوسط		20.0		15.4		10.2		0.2	37.3
1992	48.8	7.7	96.3	15.2	70.1	11.1	4.1	0.6	22.9
1993	77.5	11.2	65.9	9.5	80.1	11.6	7.2	1	20.7
1994	105.3	13.2	88.1	11.1	72.3	9.1	8.9	1.1	24.3
1995	190.8	19	114.1	11.3	70.3	7	14.7	1.5	30.3
1996	96.2	9.2	81.7	7.8	129.6	12.5	13.8	1.3	17.1
1997	142.1	13.2	98.6	9.2	140.7	13.2	4.9	0.5	22.5
1998	107.9	10.3	117	11.2	103.7	9.9	5.6	0.5	21.5
المتوسط		11.8	96.4	11.5	84.7	10.5		0.9	23.4
1999	80.4	7.6	180..5	17.2	99.6	9.4	9.3	0.9	24.8
2000	100.1	9.3	172.2	15.9	92	8.5	44.8	4.1	25.2
2001	299.4	22.2	145.3	10.7	95.6	7	164.6	12.1	32.9
2002	311.8	20.1	159.7	10.2	105.3	6.7	304.4	19.5	30.3
2003	224	13.4	141	8.4	109.4	6.5	468.8	28	21.8
2004	361.9	15.7	178.4	7.7	138.3	6	722.2	31.3	23.4
2005	379.6	15	246.3	9.6	172.3	6.7	790.2	30.7	24.6
2006	327.3	11.2	280	9.6	272	9.3	907.7	30.9	20.8
المتوسط		14.6		11.3		7.5		19.8	25.4

– المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة.

٤. أهمية المستوردات السلعية في الاقتصاد الأردني

لما كان الأردن بلداً صغيراً نامياً لا يستطيع انتاج كل ما يحتاج اليه من سلع ومنتجات رأسمالية ووسيطة واستهلاكية ؛ نظرا لضعف القاعدة الإنتاجية لديه ، ولمحدودية موارده الطبيعية ، لعب القطاع الاستيرادي دورا هاما وبارزا في اقتصاده، من خلال تغطية الفجوة بين العرض والطلب المحليين ، ولا سيما أن الأردن واحد من الدول النامية التي تسعى وبكل جهدها لتحقيق التنمية الشاملة ، التي تحتاج في تنفيذ برامجها وخططها إلى العديد من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي ولا يستطيع انتاجها محليا ، وخاصة أن الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي لا يوفر إلا قسطا ضئيلا مما تحتاج إليه القطاعات الاقتصادية.

ويمكن من خلال الجدول رقم (١-٩) الوقوف على حقيقة أهمية المستوردات بالنسبة للاقتصاد الأردني ؛ حيث يوضح لنا التطور الكبير الذي حصل عليها خلال الفترات السابقة ، فخلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ارتفعت المستوردات وبصورة واضحة من ١٠٨.٢ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٧٣ إلى ١١٤٢.٢ مليون دينار خلال العام ١٩٨٢وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٢٩.٣٪ سنويا ، وبالأسعار الثابته لعام ١٩٩٤ ارتفعت المستوردات من ٣٨٦ مليون دينار إلى ١٦١٣ مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٧.٥ % . وبالنظر إلى نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تعد مؤشرا اخر يعكس مدى الانكشاف الاقتصادي للدولة ، نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت وبصورة جلية من ٣٥٪ خلال العام ١٩٧٣ إلى ٦٩.١ % خلال العام ١٩٨٢، وبالمتوسط كانت ٥٧.٥٪ ، وهي نسبة مرتفعة جدا ، وقد اعتبر كثير من الاقتصاديين اقتصاد الدولة منكشفا للخارج، اذا شكلت المستوردات نسبة تزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه يمكن القول ان الاقتصاد الأردني كان منكشفا لدرجة كبيرة جدا خلال تلك الفترة نتيجة الزيادة الكبيرة في المستوردات، إثر زيادة التدفقات النقدية الخارجية إلى المملكة خلال تلك الفترة بأشكالها المختلفة ، وهذا النوع من الانكشاف من شأنه ان يؤدي إلى تقليل فعالية السياسات المالية والنقدية عند استخدامها لغايات تصحيح مسار النمو الاقتصادي ، ويؤكد على ذلك مجموعة من الدراسات، طبقت على اقتصاديات الدول العربية[١] ، تبين من خلالها ان الدول التي يكون فيها الميل الحدي للاستيراد عاليا، يكون المضاعف فيها قليلا، وبالتالي تكون السياسة المالية والنقدية فيها أقل فاعلية ، والدول التي فيها الميل الحدي للاستيراد أقل، يكون المضاعف فيها أكبر وبالتالي تكون السياسة المالية والنقدية فيها أكثر فاعلية.

[١] حماد ، خليل وزكية مشعل(١٩٨٦) ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة أبحاث اليرموك ، جامعة اليرموك، المجلد ٢، العدد ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٧.

جدول رقم (١- ٩)

تطور المستوردات السلعية الأردنية

السنة	المستوردات الإجمالية (مليون دينار)	معدل نمو المستوردات %	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات	المستوردات بأسعار ١٩٩٤ (مليون دينار)	معدل نمو المستوردات بالأسعار الثابتة %	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٧٣	١٠٨,٢	١٣,٥	٢٨	٣٨٦,٤	٩,٦	٣٤,٩
١٩٧٤	١٥٦,٦	٤٤,٧	٣٥,٦	٤٣٩,٩	١٣,٨	٤٠,٦
١٩٧٥	٢٣٤	٤٩,٤	٤٨,٨	٤٧٩,٥	٩	٥٣,٧
١٩٧٦	٣٣٩,٥	٤٥,١	٤٣,٤	٧٨٢,٢	٦٣,١	٥٩,٨
١٩٧٧	٤٥٤,٥	٣٣,٨	٤٤,٣	١٠٢٥,٩	٣١,١	٦٥,٨
١٩٧٨	٤٥٨,٩	٠,٩	٤٣	١٠٦٧,٢	٤	٥٧,٧
١٩٧٩	٥٨٥,٧	٢٧,٦	٤٦,١	١٢٧٠,٥	١٩	٥٩,٦
١٩٨٠	٧١٦	٢٢,٢	٥٧,٢	١٢٥١,٧	١,٥-	٦١,٥
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٤٦,٣	٦٩,٧	١٥٠٢,٨	٢٠	٧٢,٣
١٩٨٢	١١٤٢,٥	٩,١	٧٠,٨	١٦١٣,٧	٧,٤	٦٩,٢
المتوسط		٢٩,٣		٩٨٢	١٧,٥	٥٧,٥
١٩٨٣	١١٠٣,٣	٣,٤-	٦٤,٧	١٧٠٥,٢	٥,٦	٦١,٧
١٩٨٤	١٠٧١,٣	٢,٩-	٦٧,٩	١٥٧٧,٧	٧,٤-	٥٦,١
١٩٨٥	١٠٧٤,٤	٠,٣	٦٦,١	١٦٢٥,٤	٣	٥٤,٥
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٢٠,٨-	٥٠	١٧٠٠	٤,٦	٣٧,٩
١٩٨٧	٩١٥,٦	٧,٧	٥١,٧	١٧٧٠	٤,١	٤٠
١٩٨٨	١٠٢١,٧	١١,٦	٥٤,٧	١٨٦٧,٨	٥,٥	٤٣,٥
١٩٨٩	١٢٣٠,١	٢٠,٤	٧٩,٤	١٥٤٩,٢	١٧-	٥٠,٧
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٤٠,٣	١٠٦,٨	١٦١٥,٩	٤,٣	٦٢,٥
١٩٩١	١٧١٠,٥	٠,٨-	١٠٧,١	١٥٩٧,١	١,١-	٥٧,٨
المتوسط		٠.٦			٠,٢	٥1.7
١٩٩٢	٢٢١٤	٢٩,٤	١٠١,٢	٢١٨٧,٧	٣٧	٦١,٣
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	١٠,٨	١٠٢,٨	٢٣٨٦,٧	٩,١	٦٣,١
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٣,٧-	١٠٠	٢٣٦٢	١-	٥٤,٢
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٩,٦	١١٣,٢	٢٢٨٨,٢	٣,١-	٥٤,٩
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥	١٧,٥	١٢٣,٥	٢٤٦٤,٤	٧,٧	٦١,٩
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	٤,٤-	١٢٠,٨	٢٤٠٧,٣	٢,٣-	٥٦,٦
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	٦,٧-	١١٩,٨	٢٢٦٥,٧	٥,٩-	٤٨,٤
المتوسط		٧,٥		٢٢٤٥	٦,٠	٥٧,٣
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	٢,٩-	١١٦,٩	٢٢٥٤,٢	٠,٥-	٤٥,٦
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	٢٣,٧	١١٩,٧	٢٧٢٢,٩	٢٠,٨	٥٤,٣
٢٠٠١	٣٤٥٣,٧	٥,٩	١٢٢,٥	٢٨١٩,٣	٣,٥	٥٤,٣
٢٠٠٢	٣٥٩٩,٢	٤,٢	١٢٤,٨	٢٨٨٣,٩	٢,٣	٥٣,١
٢٠٠٣	٤٠٧٢	١٣,١	١٣٨	٢٩٥٠,٧	٢,٣	٥٦,٥
٢٠٠٤	٥٧٩٩,٢	٤٢,٤	١٦٠	٣٦٢٤,٥	٢٢,٨	١.٧١
٢٠٠٥	٧٤٤٢,٨	٢٨,٣	١٧٧,١	٤٢٠٢,٦	١٦,٠	٨٢,٥
٢٠٠٦	٨١٨٧,٧	١٠,٠	١٩٣,٨	٤٢٢٤,٨	٠,٠١	٨١,٠
المتوسط		٥.١٥			٨,٥	٤.٦٢

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسب احتسبت من قبل الباحث

وخلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣-١٩٩١ ونتيجة للركود الاقتصادي الذي هيمن على اقتصاديات الدول الصناعية، وما ترتب عليها من انخفاض في معدلات الاستهلاك النفطي انخفضت أسعار النفط عالميا بصورة حادة كما أشرنا سابقا ، وانعكس ذلك على أسعار المستوردات بشكل عام ، وظهر ذلك جليا خلال الخمس سنوات الأولى منها ؛ حيث إنخفضت المستوردات من ١١٤٢.٥ مليون دينار بالأسعار االجارية خلال العام ١٩٨٢ ، إلى ١١٠٣ مليون دينار خلال العام ١٩٨٣ ، واستمر الانخفاض ليصل إلى ٨٥٠.٢ مليون دينار خلال العام ١٩٨٦ . وخلال الأعوام اللاحقة ارتفعت قيمة المستوردات لتصل عام ١٩٩١ إلى ٥.١٧١٠ مليون دينار، وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في سعر صرف الدينار الأردني إزاء العملات الأخرى ، وما ترتب عنه من ارتفاع في أسعار المستوردات الأردنية مقيّمة بالدينار الأردني ، بالإضافة إلى ظروف أزمة الخليج الثانية التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات العائدين والعابرين من خلال الأردن، وبالمتوسط كان معدل نمو المستوردات خلال هذه الفترة بالأسعار الجارية ٦.٦٪ وبالأسعار الثابتة ٢.٠% سنويا .

وعلى الرغم من الانخفاض الذي تم على المستوردات خلال معظم سنوات هذه الفترة إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بقيت مرتفعة نسبيا وبلغت بالمتوسط ٧.٥١%. وخلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨، فترة الاصلاح والتكيف الأولى ، ارتفعت المستوردات بشكل واضح من ٢٢١٤ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٢ إلى ٢٧١٤.٤ مليون دينار خلال العام ١٩٩٨ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٦.٥٪ ، وبالأسعار الثابتة من ٢١٨٧.٧ مليون دينار إلى ٢٢٦٥ مليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٦% ، ولعل ذلك يعود بصورة أساسية إلى حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من عودة أكثر من مئة الف عائلة اردنية من المقيمين في دول الخليج، الأمر الذي تطلب المزيد من استيراد السلع اللأزمة لسد احتياجات هذه العائلات ، بالاضافة إلى التوسع خلال هذه الفترة في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التنموية وما تطلبته هذه المشاريع من سلع راسمالية ووسيطة. ويذكر ان المستوردات الأردنية شهدت انخفاضا خلال العامين الأخيرين نتيجة الانخفاض الكبير على أسعار النفط عالميا . أما بالنسبة لنسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ارتفعت أيضاً خلال هذه الفترة وبلغت بالمتوسط ٥٧.٣٪، وهي نسبة مرتفعة جدا وتعبر عن مدى حاجة الاقتصاد الأردني للمستوردات وعن مدى الانكشاف الاقتصادي الذي يعانيه.

وخلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ اخذت المستوردات الأردنية تنمو وبصورة لافتة للنظر، وسجلت أرقام ومعدلات نمو قياسية بالأسعار الجارية والثابتة ، فبعد ان كانت ٢٦٣٥.٢ مليون دينار بالأسعار الجارية خلال العام ١٩٩٩، ارتفعت وبشكل متواصل ومستمر لتصل إلى ٨١٨٧.٧ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦ ، أي بمعدل نمو متوسطه ٥.١٥% سنويا ، وبالأسعار الثابته ارتفعت من ٢٢٥٤.٢ مليون دينار خلال العام ١٩٩٩ إلى ٤٢٢٤.٩ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو سنوي متوسطه ٨.٥ % ، وقد شهد عام ٢٠٠٤ أعلى معدل نمو حيث وصل إلى ٤١٪ بالأسعار الجارية و ٢٢.٨٪ بالأسعار الثابتة ، وارتفعت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة لافتة خلال العامين الأخيرين وسجلت أرقاما قياسية وصلت إلى أكثر من ٨٠٪. وتعزى الزيادة الكبيرة للمستوردات خلال هذه الفترة إلى ارتفاع حركة النشاط الاقتصادي في المملكة ، وما تطلبه ذلك من زيادة في الطلب على المستلزمات الأساسية لتلبية احتياجات الصناعات المحلية ، بالاضافة إلى تعزيز البنية التحتية للاقتصاد في ظل تزايد النشاط العمراني أيضاً، ويبدو أن الاتفاقيات التي وقعها الأردن خلال هذه الفترة في إطار تحرير التجارة الخارجية، كان لها دور كبير في الزيادة الملموسة على المستوردات بشتى أنواعها.

٥. التركيب السلعي للمستوردات

تقسم المستوردات السلعية حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي : مجموعة السلع الاستهلاكية؛ وتضم المواد الغذائية والحيوانات الحية والسلع غير الغذائية المعمرة وشبة المعمرة وغيرها من السلع التي تستخدم للاستهلاك بشكل مباشر ، ومجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة، التي تشمل كافة المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية من مواد خام وزيوت ونفط خام وحديد وصلب وغيرها ، ومجموعة السلع الرأسمالية وتشمل المكائن والالات والمعدات والمحركات والمحولات اللازمة للعملية الإنتاجية التي تساهم وبشكل مباشر في خلق وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت للدولة.

يعد تحليل التركيب السلعي للمستوردات ذو أهمية بالغة، كونه يعبر عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمية الاقتصادية، التي ترتبط معها بعلاقة تأثير تبادلية، فعند زيادة الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب السلع الوسيطة والرأسمالية فإن هذا يعمل على إبطاء عملية التنمية االاقتصادية ، ويعبر عن الخلل الموجود في القطاعات الإنتاجية المحلية المنتجة للسلع الاستهلاكية ، وبالمقابل فإن زيادة الأهمية النسبية من السلع الرأسمالية والوسيطة يعمل على توفير الاحتياجات الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية المتاحة ، ويؤدي إلى تغيير هيكل الإنتاج ورفع

مستوى القدرات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية ، مما يسرع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ويدفع بالعملية التنموية إلى الأمام .

وبالنظر إلى التركيب السلعي للمستوردات الأردنية من خلال الجدول رقم (١-١٠) يتضح لنا أن حصة السلع الاستهلاكية من المستوردات الإجمالية كانت كبيرة نسبيا خلال الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢ ، وقد تراوحت بين ٧.٤٦% خلال العام ١٩٧٣ و ٣١٪ خلال العام ١٩٨١، واحتلت المرتبة الأولى بالمتوسط من بين المستوردات بنسبة متوسطها ٣٧.٣ % ، وتلتها المستوردات من السلع الرأسمالية بنسبة متوسطها ٣٣٪، ومن ثم المواد الخام والسلع الوسيطة بنسبة ٢٦.٧٪ ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى الرخاء الاقتصادي الذي عاشه الأردن خلال هذه الفترة على اثر ارتفاع أسعار النفط عالميا ، الذي نجم عنه زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة نتيجة تحسن المستوى المعيشي للمواطنين، وزيادة الطلب على السلع والمنتجات الاستهلاكية ، في الوقت الذي لم يكن الإنتاج المحلي قادرعلى تلبية كافة رغبات واحتياجات المستهلكين . وقد صاحب ذلك أيضاً زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية المرسومة وإقامة المشاريع الاقتصادية المطلوبة ، في ظل غياب قطاع صناعي متقدم قادر على انتاج السلع الرأسمالية التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية ، ولذلك سجلت السلع الرأسمالية المستوردة أيضاً معدلات مرتفعة خلال هذه الفترة.

وخلال الفترة اللاحقة ١٩٨٣-١٩٩١ لم يطرأ تغيير جوهري على حصة السلع الاستهلاكية المستوردة من المستوردات الإجمالية وبلغت بالمتوسط ٥.٣٤% ، ولكنها تراجعت من حيث الأهمية إلى المرتبة الثانية بعد ان كانت تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة السابقة ، حيث احتلت المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المرتبة الأولى بنسبة متوسطها ٤٢٪، نتيجة لزيادة قيمة المستوردات من النفط الخام بشكل واضح خلال هذه الفترة ، وفي الوقت نفسه واكب استيراد السلع الرأسمالية خلال الفترة الماضية تطور القطاع التصنيعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجه إلى المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية واعتمد على الاستيراد في توفيرها ، في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي ؛ لأن هذه المواد تشكل عنصرا ملازما لضمان استمرار تشغيل المشاريع الإنتاجية . هذا وانخفضت نسبة مساهمة المستوردات من السلع الرأسمالية إلى نسبة متوسطها ١٩.٤٪ .

جدول رقم (١-١٠)

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية	الأهمية النسبية %	المواد الخام والسلع الوسيطة	ا لأهمية النسبية %	السلع الرأسمالية	الأهمية النسبية %
١٩٧٣	٥٠,٦	٤٦,٧	٢٢,٢	٢٠,٥	٢٠,٢	١٨,٦
١٩٧٤	٦٩,٦	٤٤,٤	٣٠	١٩,١	٤٠,٩	٢٦,١
١٩٧٥	٩٠,٤	٣٨,٦	٥٧,٢	٢٤,٤	٨٢,٩	٣٥,٤
١٩٧٦	١٣٣,٣	٣٩,٢	٩٠	٢٦,٥	١١٤,٦	٣٣,٧
١٩٧٧	١٤٧,٢	٣٢,٣	١٢١,٢	٢٦,٦	١٨٤,١	٤٠,٥
١٩٧٨	١٧٥,٧	٣٨,٢	١١٧,٣	٢٥,٥	١٦١,٢	٣٥,١
١٩٧٩	٢١٥,٢	٣٦,٧	١٧٩,٤	٣٠,٦	١٩٣,٦	٣٣,٠
١٩٨٠	٢٤٠,٢	٣٣,٥	٢٢٧,١	٣١,٧	٢٤٦,٧	٣٤,٤
١٩٨١	٣٢٥,٢	٣١,٠	٣٠٥,٥	٢٩,١	٤١٥	٣٩,٦
١٩٨٢	٣٦٨,٣	٣٢,٢	٣٨٠,٣	٣٣,٢	٣٩١,٤	٣٤,٢
المتوسط		٣٧,٣		٢٦,٧		٣٣,٠
١٩٨٣	٣٦٥,١	٣٣,١	٣٧٧,٨	٣٤,٢	٣١٠,٥	٢٨,١
١٩٨٤	٤١٧,١	٣٨,٩	٤٥٣,٧	٤٢,٣	١٧٠,٥	١٥,٩
١٩٨٥	٣٨٤,٨	٣٥,٨	٤٦٤,٧	٤٣,٢	٢٠١,٣	١٨,٧
١٩٨٦	٣٥٨,٢	٤٢,١	٣٠٩,٥	٣٦,٤	١٤١,٥	١٦,٦
١٩٨٧	٣٦٢	٣٩,٥	٣٧١	٤٠,٥	١٦٢,٨	١٧,٧
١٩٨٨	٣٧١,٦	٣٦,٣	٣٩٣,٧	٣٨,٥	٢١٩,٤	٢١,٤
١٩٨٩	٤١٤,٤	٣٣,٦	٥٢٣,٨	٤٢,٥	٢٦٢	٢١,٣
١٩٩٠	٤٣٣,٨	٢٥,١	٩٩٢,٩	٥٧,٥	٢٥٩,٧	١٥
١٩٩١	٤٧١,١	٢٧,٥	٩٧٣	٥٦,٨	٢٥١,٢	١٤,٦
المتوسط		٥.٣٤		٦.٤٢		٨.١٨
١٩٩٢	٥٢٦,٦	٢٣,٧	١١٦٣	٥٢,٥	٤٦١,٣	٢٠,٨
١٩٩٣	٥٥٥,٨	٢٢,٦	١٢٩٧,٦	٥٢,٨	٥٦٢,٧	٢٢,٩
١٩٩٤	٥٥١,٩	٢٣,٣	١٢٦٩,٣	٥٣,٧	٥٢٩,٥	٢٢,٤
١٩٩٥	٦٠٠,٤	٢٣,١	١٤٢٨,٥	٥٥,١	٥٤٧,٤	٢١,١
١٩٩٦	٧٢٧,١	٢٣,٨	١٦٥٠,٩	٥٤,٢	٦٦٤,٩	٢١,٨
١٩٩٧	٧٠٦,١	٢٤,٢	١٥٥٢	٥٣,٣	٦٤٩,٢	٢٢,٣
١٩٩٨	٧٦٢,٣	٢٨,٠	١٣٦٠,٧	٥٠,١	٥٩٠	٢١,٧
المتوسط		٠.٢٤		٤.٥٣		٠.٢٠
١٩٩٩	٧٨٢,٨	٢٩,٧	١٣٠٧,٢	٤٩,٦	٥٣٣,٤	٢٠,٢
٢٠٠٠	٩٨٤,٨	٣٠,٢	١٦٢٥,٧	٤٩,٨	٥٧٥,٥	١٧,٦
٢٠٠١	٩١٦	٢٦,٥	١٨٢٢,٥	٥٢,٧	٦٦٨,٣	١٩,٣
٢٠٠٢	٩٦٤	٢٦,٧	١٩٠٢,٧	٥٢,٨	٦٦٤,٥	١٨,٤
٢٠٠٣	١٠٤٨,٢	٢٥,٧	٢٢٣٥,١	٥٤,٨	٧٠٤,٥	١٧,٣
٢٠٠٤	١٤٠٢,١	٢٤,١	٣٢٧٩,٨	٥٦,٥	١٠١٥,٣	١٧,٥
٢٠٠٥	١٨١٠,٧	٢٤,٣	٤٠٧٥,٨	٥٤,٨	١٤١٨,٢	١٩,٠
٢٠٠٦	٢١٠٠,٨	٢٥,٦	٤٤٩٥,٩	٥٥,٩	١٤٤٥,١	١٧,٦
المتوسط		٢٦,٦		٥٣,٨		١٨,٤

المصدر: البنك المركزي ، نشرات سنوية وشهرية مختلفة

النسب احتسبت من قبل الباحث

أما خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ (فترة الإصلاح والتكيف الاقتصادي الأولى)، ونتيجة للإجراءات الحكومية التي اتخذتها خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ، التي اعقبت الأزمة الاقتصادية التي أصابت الأردن ، والمتمثلة في تخفيض وإزالت التعرفة الجمركية على كثير من السلع الوسيطة والرأسمالية ومدخلات الإنتاج ، فقد شهد التركيب السلعي للمستوردات تغيراً ملموساً وواضحا خلال هذه الفترة ؛ حيث إنخفضت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة بمعدلها السنوي من ٣٥.٤٪ خلال الفترة الماضية إلى ٢٤.٥٪ خلال هذه الفترة ، وذلك لصالح السلع الوسيطة والمواد الخام والتي ارتفعت نسبتها بشكل ملفت للنظر ووصلت بمعدلها السنوي إلى ٥٣.٦٪ من الاستيرادات الكلية ، وهذا يعكس التغير الهيكلي الذي طرأ على القطاع الإنتاجي الأردني ، وما ترتب عليه من تطور في القطاع الصناعي وقدرته على إحلال كثير من السلع الاستهلاكية المستوردة ، الأمر الذي أدى إلى خفض أهميتها النسبية من اجمالي المستوردات ، وتنامي المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام التي تدخل في صناعتها ، وفي الوقت نفسه زيادة أهمية ونسبة السلع الرأسمالية المستوردة التي بلغت بالمتوسط ٢٠% .

وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ استمرت الحكومة في اتخاذ الإجراءات الممكنة واللازمة لدعم القطاع الصناعي بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية الرامية إلى التحرير الاقتصادي ؛ فوسعت دائرة الإعفاءات الجمركية لتشمل كافة مدخلات الإنتاج ومعظم السلع الوسيطة المستوردة، لترتفع حصتها من المستوردات الإجمالية من ٤٩.٦٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ٩.٥٥% خلال العام ٢٠٠٦ . ونتيجة لنهوض وتطور قطاع الصناعات الاستهلاكية انخفضت حصة السلع الاستهلاكية من المستوردات الإجمالية من ٢٩.٧٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ١.٢٥٪ خلال العام ٢٠٠٤ وبالمتوسط لكل الفترة ٦.٢٦% . أما المستوردات من السلع الرأسمالية فقد انخفضت مساهمتها من ٢٠.٢٪ خلال العام ١٩٩٩ إلى ١٧.٥٪ خلال العام ٢٠٠٦ ، ويبدو أن القطاع الصناعي المحلي خلال هذه الفترة أصبح قادرا على تلبية بعض الاحتياجات المحلية من السلع الرأسمالية ، لذا بدت حصتها من المستوردات متناقصة خلال هذه الفترة .

٦. التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية

يوضح الجدول رقم (١-١١) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة مدار البحث ، ولغرض التسهيل تم تقسيم الدول حسب المجموعات وحسب أهميتها النسبية وفقا لما يلي :

- الدول العربية

تعد الدول العربية من المصادر الرئيسة لكثير من السلع الأردنية المستوردة، الاستهلاكية والوسيطة والمواد الخام على حد سواء ، وذلك بحكم قرب المسافة وانخفاض كلفة الشحن وتشابه أنماط الاستهلاك والتسهيلات الجمركية المتبادلة ، وقد احتلت المرتبة الثانية بين المجموعات والتكتلات الاقتصادية التي يستورد منها الأردن في جميع سنوات الدراسة بنسبة متوسطها ٢٢.٥٪ ، وقد شهدت هذه النسبة تطورا ملموسا خلال فترة الدراسة كما يتبين من الجدول رقم (١-١١) المشار اليه اعلاه ، فبعد أن كان معدل استيراد الأردن من الدول العربية ١٩.٣٪ من مجمل المستوردات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، ارتفع إلى ٠.٢٤% خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١، ووصلت أعلى نسبة لها خلال لعام ١٩٨٩ بنسبة ٢٧.٥٪، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الذي جرى خلال الفترة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٨ نتيجة لحرب الخليج الثانية وما ترتب عنها من تبعات ؛ حيث إنخفضت النسبة إلى ٢١.٨٪ ، إلا أن الأهمية النسبية عادت وارتفعت مرة أخرى وبشكل متواصل ومستمر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ووصلت إلى ٨.٣٥% خلال العام ٢٠٠٦ ، ليحتل بها المرتبة الأولى بين جميع المجموعات الدولية ، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى التسهيلات التجارية التي تم تبادلها بين الدول العربية خلال هذه الفترة، في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ خلال العام ١٩٩٨ .

وتعد كل من العراق والسعودية أهم الدول العربية المصدرة إلى الأردن ، وقد استحوذتا على أكثر من ٧٠٪ من المستوردات الأردنية من الدول العربية ، وعلى أكثر من ١٦٪ من المستوردات الأردنية من دول العالم؛ وذلك بسبب النفط ومشتقاته ، حيث تعتبر السعودية والعراق هي المصادر الأساسية لتزويد الأردن باحتياجاته النفطية، وقد شكل النفط ومشتقاته أكثر من ٦٥٪ من المستوردات الأردنية من هاتين الدولتين وما تبقى اغلبها سلع استهلاكية (الجدول رقم ١-١٢) . وجاءت كل من سوريا والإمارات ومصر بعد العراق والسعودية من حيث الأهمية بنسب متوسطها ٨٪، ٦.٥٪ ،٥٪ طوال الفترة ولجميع الدول على التوالي . وقد كانت اغلب المستوردات الأردنية من الدول العربية من السلع الاستهلاكية وأهمها المواد الغذائية والخضروات والفواكه والزيوت النباتية والألبسة.

الجدول رقم (١-١١)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية السلعية حسب مجموعات الدول

السنة	المستوردات الإجمالية	الاتحاد الأوروبي		الدول العربية		المجموعة الاسيوية غبر العربية		بقية الدول الأوروبية	
		القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الاهمبة النسبية
١٩٧٣	١٠٨,٢	٣٣,٧	٣١,٤	٢١,٧	٢٠,٠	١١,٣	١٠,٤	٦,٦	٦,٠
١٩٧٤	١٥٦,٦	٥١,٦	٣٢,٩	٢٦,٥	١٦,٩	١٩	١٢,١	١١,٣	٧,٢
١٩٧٥	٢٣٤	٩١,٣	٣٩,٠	٤٦,٣	١٩,٧	٣٢,٣	١٣,٨	١٨,٤	٧,٨
١٩٧٦	٣٣٩,٥	١٤٣,٥	٤٢,٢	٦٠,٩	١٧,٩	٥٠,٥	١٤,٨	٢٣,٦	٦,٩
١٩٧٧	٤٥٤,٥	١٧٩,١	٣٩,٤	٧٢,٥	١٥,٩	٥٧,٧	١٢,٦	٣٩,٢	٨,٦
١٩٧٨	٤٥٨,٩	١٩٠,٤	٤١,٤	٨٦,٥	١٨,٨	٦٢,٥	١٣,٦	٤٨,٧	١٠,٦
١٩٧٩	٥٨٥,٧	٢٥٥,٣	٤٣,٥	١١٠,٣	١٨,٨	٧٧	١٣,١	٤٩,٥	٨,٤
١٩٨٠	٧١٦	٣٠٣,٢	٤٢,٣	١٤٩,٢	٢٠,٨	٩٢	١٢,٨	٤٥,٩	٦,٤
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٣٨٩,٧	٣٧,٢	٢١٣,١	٢٠,٣	١٢٠	١١,٤	٧٦,٢	٧,٢
١٩٨٢	١١٤٢.٥	٣٧٥.٢	٣٢.٨	٢٦٩.٨	٢٣.٦	١٣٩.٦	١٢.٢	١٠٣.٥	٩.٠
المتوسط			٣٨,٢		١٩,٣		١٢,٧		٧,٨
١٩٨٣	١١٠٣,٣	٣٦٦,١	٣٣,١	٢٥٠,٦	٢٢,٧	١٦٨,٩	١٥,٣	٨٢,٧	٧,٥
١٩٨٤	١٠٧١,٣	٣٥٩,٧	٣٣,٥	٢٤٥,٧	٢٢,٩	١٥٥,٩	١٤,٥	١٠٢,٣	٩,٥
١٩٨٥	١٠٧٤,٤	٣٤١,٣	٣١,٧	٢٦٣,٦	٢٤,٥	١٦٣,٦	١٥,٢	١٢٣	١١,٤
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٣١٩,٣	٣٧,٥	١٧٢,٢	٢٠,٢	١٦٢,٥	١٩,١	٦٠,٢	٧,٠
١٩٨٧	٩١٥,٦	٣١١	٣٣,٩	٢٣٣,٨	٢٥,٥	١٦٢,١	١٧,٧	٦٦,٦	٧,٢
١٩٨٨	١٠٢١,٧	٣٢٤,٣	٣١,٧	٢٦١,٧	٢٥,٦	١٦٧,٧	١٦,٤	٨٧,٥	٨,٥
١٩٨٩	١٢٣٠,١	٣٩٧,٩	٣٢,٣	٣٣٧,٣	٢٧,٤	١٧٧,٢	١٤,٤	٨٣,٩	٦,٨
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٥٣١,٤	٣٠,٨	٤٣٨,٤	٢٥,٤	٢٢٥	١٣,٠	١٠٧,٨	٦,٢
١٩٩١	١٧١٠,٥	٥٥٢,٥	٣٢,٣	٣٣٨,٦	١٩,٨	٢٧٠	١٥,٧	١٠٤,٥	٦,١
المتوسط			٣٣,٠		٢٤,٠		١٥,٧		٧,٨
١٩٩٢	٢٢١٤	٦٩٨,٧	٣١,٥	٤٦٢	٢٠,٨	٤٢٠,١	١٨,٩	١٥٦,٢	٧,٠
١٩٩٣	٢٤٥٣,٦	٨١٤,٤	٣٣,١	٤٩٨,٨	٢٠,٣	٤٨٠	١٩,٥	١٧٠,٨	٦,٩
١٩٩٤	٢٣٦٢,٦	٨٣٨,٢	٣٥,٤	٥٣٠,٥	٢٢,٤	٥٠٢,٩	٢١,٢	١٦٢,١	٦,٨
١٩٩٥	٢٥٩٠,٣	٨٥٩,٣	٣٣,١	٦٠٨,٥	٢٣,٥	٥٧٠,٨	٢٢,٠	١٦٥,٥	٦,٣
١٩٩٦	٣٠٤٣,٥	٩٦٣,٦	٣١,٦	٧٦١,٨	٢٥	٦٤٤,٥	٢١,١	١٨٣,١	٦,٠
١٩٩٧	٢٩٠٨,١	٩٤٧	٣٢,٥	٦٨٣	٢٣,٤	٦٣٦,٢	٢١,٨	١٩٥,١	٦,٧
١٩٩٨	٢٧١٤,٤	٨٨٧,٨	٣٢,٧	٥٢١,٦	١٩,٢	٦٩٠,٥	٢٥,٤	١٩٤,٨	٧,١
المتوسط			٣٢,٨	٥٥٠,٦	٦.٢١		٢.٢٠	١٦٦,٥	٧.٦
١٩٩٩	٢٦٣٥,٢	٨٣٤,٩	٣١,٦	٥٦٩,٣	٢١,٦	٦٣٨,٦	٢٤,٢	١٧٣,١	٦,٥
٢٠٠٠	٣٢٥٩,٤	١٠٧٤	٣٢,٩	٧٧٣,٧	٢٣,٧	٧١٨,٩	٢٢,٠	١٧٤	٥,٣
٢٠٠١	٣٤٥٣,٧	١٠٨٩,٥	٣١,٥	٨٢٣,٢	٢٣,٨	٨٣٩,٧	٢٤,٣	١٩٢,٢	٥,٥
٢٠٠٢	٣٥٩٩,٢	١٠٣٠,٦	٢٨,٦	٩٠٧,٨	٢٥,٢	٩٦٧,٦	٢٦,٨	١٨٨,٨	٥,٢
٢٠٠٣	٤٠٧٢	١٠٢٣,٢	٢٥,١	١١٢١,٨	٢٧,٥	١١٥١,٢	٢٨,٢	٢٤٨,٩	٦,١
٢٠٠٤	٥٧٩٩,٢	١٢٩٦,١	٢٢,٣	١٧٧٦	٣٠,٦	١٦٨٠,٣	٢٨,٩	٤١١,٤	٧,٠
٢٠٠٥	٧٤٢٢,٨	١٧١٥,٦	٢٣,١	٢٥١٦	٣٣,٨	٢٠٣٠,١	٢٧,٣	٥٠٨,٩	٦,٨
٢٠٠٦	٨١٨٧,٧	١٨٠٠,٦	٢٢,٠	٢٩٣٠,٢	٣٥,٨	٢٢٨٨,٢	٢٨,٠	٤٧٠,٢	٥,٧
المتوسط			٢٧,٣		٢٧,٩		٢٦,١		٦,١

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة

مجموعة دول الاتحاد الأوروبي

احتلت دول الاتحاد الأوروبي مركز الصدارة من حيث المصادر الجغرافية للمستوردات الأردنية على مستوى التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية منذ عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠٠٣، بنسبة بلغ متوسطها ٣٤٪ من اجمالي المستوردات الأردنية، وبمعدل استيراد سنوي بلغ متوسطة ٥٦٠ مليون دينار سنويا، ولكن بعد عام ٢٠٠٢ ونتيجة لزيادة الأهمية النسبية للدول العربية أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الثانية وبنسبة متوسطها خلال الاعوام الاربعة الأخيرة ٢٣٪، وقد استحوذت المانيا على المرتبة الأولى من بين الدول الأوروبية وحصلت على أكثر ٢٨٪ من اجمالي المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي (الجدول رقم ١-١٢) ، وكانت أهم المستوردات الأردنية منها السيارات بشتى انواعها ، وجاءت بعد المانيا من حيث الأهمية كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا بنسب متفاوته بلغ متوسطها ١٧٪ ١٤٪ ٥٪ للدول الثلاث على التوالي. ويذكر ان معظم المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي كانت سيارات واليات ثقيلة وعدد وادوات واجهزة كهربائية[١].

- **الدول الاسيوية غير العربية**

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية بعد الاتحاد الأوروبي ومجوعة الدول العربية؛ حيث استوردت الأردن منها خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ بالمتوسط أكثر من ٢٠٪ من المستوردات الأردنية السلعية ، وقد نمت أهميتها النسبية بصورة تدريجية ، فخلال الفترة الأولى كان متوسط مساهمتها ١٢.٥٪ ارتفع ليصل إلى ٢٦.١% خلال الفترة الأخيرة ، وقد كانت اليابان أهم هذه الدول بالنسبة للاردن منذ عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠٠١ بنسبة متوسطها ٦.٤٪ من مجموع المستوردات الأردنية ، بعدها نمت الأهمية النسبية للصين الشعبية، وأصبحت تحتل المرتبة الأولى في هذه المجموعة للسنوات الست الأخيرة ٢٠٠١-٢٠٠٦ بنسبة متوسطها ٧٪ من مجمل المستوردات الأردنية وبمعدل استيراد سنوي بلغ ٢٦٢ مليون دينار سنويا للسنوات الست الأخيرة . وتأتي بعد الصين واليابان من حيث الأهمية في هذه المجموعة كل من كورياالجنوبية واندونيسيا والهند وماليزيا، والتي زادت أهميتها النسبية خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٩-٢٠٠٦ ، لتحصل بالمتوسط على أكثر من ٩٪ من اجمالي المستوردات الأردنية ، ويذكر ان أهم المستوردات الأردنية من هذه المجموعة كانت من السيارات الصغيرة والمتوسطة والاجهزه الكهربائية واجهزة الحاسوب وأجزائها [١].

الولايات المتحدة الأمريكية

---

[١] دائرة الإحصاءات العامة ، الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، للسنوات ٢٠٠١—٢٠٠٦.

شهدت المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية تطورا واضحا خلال الفترة مدار البحث ، فبعد أن كان معدل المستوردات الأردنية منها ٦٠.١ مليون دينار سنويا خلال الفترة الأولى ارتفع وبصورة تدريجية إلى ٣٢٧.٧ مليون دينار خلال الفترة الأخيرة . ولكن ما تجدر ملاحظته أن الأهمية النسبية لهذا السوق قد انخفضت وبصورة واضحة وتدريجية نظرا لزيادة أهمية الأسواق الأخرى ، فبعد أن كانت المستوردات الأردنية من السوق الأمريكية تشكل أكثر من ١٥٪ من المستوردات الأردنية الإجمالية في بعض السنوات ، انخفضت وبصورة جلية خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى أدنى نسبة لها خلال العام الأخير ٢٠٠٦ قدرت بـ ٤.٨ % ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى زيادة أهمية الأسواق الأخرى مقارنة بها التي تتمتع بمزايا أعلى منها بالنسبة للأردن . ويذكر أن أهم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية هي : القمح والذرة والطائرات وأجزاؤها واجهزة الحاسوب [١].

[١] دائرة الإحصاءات العامة ، المرجع السابق.

الجدول رقم (١-١٢)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية السلعية حسب أهم الدول (القيمة بالمليون دينار)

السنة	الولايات المتحدة		اليابان		المانيا			العراق		السعودية	
	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية %	القيمة	الأهمية النسبية		القيمة	الأهمية %	القيمة	الأهمية %
						اجمالي المستوردات	الاتحاد الأوروبي				
1973	11.3	10.4	5.3	4.8	8.7	7.6	25.8	0.9	0.8	3.4	3.1
1974	17.6	11.3	7.4	4.7	14.5	9.4	28.1	0.9	0.5	3.7	2.3
1975	24.2	10.3	17.1	7.3	24.9	10.4	27.2	0.6	0.2	22.9	9.7
1976	31	9.1	21.5	6.3	51.9	15.3	36.1	0.8	0.2	34.5	10.1
1977	67.3	14.8	28.7	6.3	63.6	14.6	35.5	0.8	0.1	37.1	8.1
1978	33.6	7.3	30.8	6.7	60.1	14.5	31.5	1.1	0.2	43.5	9.4
1979	43.5	7.4	37.3	6.3	68.2	13.1	26.7	1.9	0.3	69.5	11.8
1980	61.6	8.5	51.3	7.1	92.1	14.1	30.3	2.2	0.3	114	15.9
1981	166.7	15.9	71.5	6.8	111.6	11.5	28.6	0.8	0.1	175.8	16.7
1982	144.3	12.6	87.4	7.6	103.4	9.5	27.5	1	0.1	233.5	20.4
المتوسط	60.1	10.7		6.4		12.0	29.7		0.3		10.8
1983	131	11.8	102.9	9.3	87.3	8.7	23.8	4.8	0.4	211	19.1
1984	119.2	11.1	79.1	7.3	67	6.5	18.6	6	0.5	208.7	19.4
1985	128	11.9	67.8	6.3	65.6	6.2	19.2	72.9	6.7	159	14.7
1986	75.5	8.8	66.6	7.8	65.1	7.8	20.3	80.2	9.4	49.7	5.8
1987	93.4	10.2	55.7	6.0	70.5	7.0	22.6	99.4	10.8	76.7	8.3
1988	128.9	12.6	54.1	5.2	65.9	6.5	20.3	117.3	11.4	74.2	7.2
1989	170	13.8	45.8	3.7	80.8	7.1	20.3	212.6	17.2	32	2.6
1990	299.5	17.3	54.3	3.1	101.2	6.2	19.0	273.1	15.8	76.4	4.4
1991	178.2	10.4	61.1	3.5	133.2	7.0	24.1	187.8	10.9	27.6	1.61
المتوسط	143.2	12.٠		٥.٨		7.1	21.0		9.4		9.3
1992	246.2	11.1	132.2	5.9	186.7	8.5	26.7	295.4	13.3	39.3	1.7
1993	311.5	12.6	123.6	5.0	202.8	7.5	24.9	307	12.5	48.6	1.9
1994	232.5	9.8	93.6	3.9	184.3	7.8	21.9	298.3	12.6	71.5	3.0
1995	240.5	9.2	91.4	3.5	218.4	7.3	25.4	316.3	12.2	91.4	3.5
1996	294.9	9.6	12.9	0.4	242.2	8.0	25.1	358.5	11.7	91.5	3.0
1997	275	9.4	147.7	5.0	292	10.1	30.8	364.3	12.5	103.2	3.5
1998	258.1	9.5	158.9	5.8	265.8	9.7	29.9	240.1	8.8	101.5	3.7
المتوسط	254.6	10.2		4.0		8.2	25.8		11.7	71.8	2.9
1999	259.7	9.8	166.2	6.3	256.8	9.7	30.7	296	11.2	107.2	4.0
2000	322	9.8	127.7	3.9	375.2	10.5	34.9	483.9	14.8	106.2	3.2
2001	280.7	8.1	124.1	3.5	317.1	9.5	29.1	485.6	14	111	3.2
2002	278.6	7.7	112.5	3.1	329.7	9.1	31.9	532.4	14.7	102.5	2.8
2003	276.2	6	141.5	3.4	320.2	8.2	31.2	265.6	6.5	459.4	11.2
2004	393.9	6	189.9	3.2	394.9	6.0	30.4	45.6	0.7	1146	19.7
2005	417.0	5.6	210.4	2.8	597.1	8.0	34.8	19.7	0.02	1758	23.6
2006	393.3	4.8	253.4	3.1	645.1	7.9	35.8	5.1	0.01	2081	28.0
المتوسط	327.3	8.1		3.9		8.5	31.8		10.3		7.4

- المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة

ثانياً: سياسة التجارة الخارجية الأردنية وتطورها

تعرف السياسة التجارية على أنّها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف توجيه صادراتها ومستورداتها الوجهة التي تناسبها، وتخدم مصلحتها وفقاً للظروف العامة التي تعيشها [1]، وتتظافر مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أية اهداف ترمي إليها السياسة الاقتصادية بشكل عام ، التي من ضمنها تحقيق موارد لخزينة الدولة لتمويل الإنفاق العام، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية . وللسياسة التجارية ادوات تتمثل في الاجراءات الإدارية ، ورخص الاستيراد والتصدير ، ونظام الحصص، والتعرفة الجمركية ، والرقابة على العملة الأجنبية وادارة سعر الصرف . وتستخدم الدولة هذه الأدوات لإختيار سياسة تجارية حرة أو مقيدة أو مختلطة، وذلك حسب ظروفها وحسب المرحلة التي تعيشها .

في الأردن تركزت السياسة الاقتصادية الأردنية– ومنذ بدء التخطيط التنموي فيها– على تحقيق أكبر حجم من الناتج القومي الإجمالي ، وكان التركيز في بداية العهد منصبا على التصنيع الإحلالي المرتكز على المواد الأولية المتوفرة في الأردن ، واستخدمت السياسة التجارية المقيدة لحماية الصناعة المحلية بكل أساليب الحماية الممكنة ، فخلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى بداية السبعينيات كانت الأنظمة والقوانين الصادرة وتعديلاتها في تلك الفترة، تنص على اخضاع جميع البضائع المستوردة إلى المملكة التي تزيد قيمتها عن خمسين دينار لرخص الاستيراد ، ويمكن للجهة المعنية في الإصدار حق رفض منح اية رخصة أو منحها بشروط معينة تحددها وفقا لظروف الأرصدة من العملة الصعبة ، ويمكن حظر استيراد بعض السلع لحماية المنتجات المحلية المماثلة للسلع المستوردة ، وقد كان يحدد أحيانا مقادير وأنواع البضائع المسموح استيرادها والمبالغ المقرر صرفها للاستيراد بصفة عامة، كما وتحدد مخصصات كل مادة حسب حاجة البلاد إليها وفقا لقرار صادر عن اللجنة الاقتصادية . وقد كانت القوانين تجيز لمجلس الوزراء حصر استيراد البضائع كليا أو جزئيا في بلد معين، إذا تبين له أن هناك صعوبات في أرصدة المملكة من العملة الأجنبية ، أو كان ذلك لأغراض حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية أو لأغراض الاتفاقيات المعقودة مع المملكة[2].

وخلال تلك الفترة فرضت رقابة صارمة على العملة الأجنبية، لا سيما المدفوعات التجارية ، فالمصدرون مطالبون بإعادة أثمان صادراتهم بالعملات المقبولة لدى البنك المركزي،

---

[1] الفيتوري ، عطيه المهدي ، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٧٧.

[2] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

– الشريف ، بدر ، استراتيجية احلال المستوردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٥.

– المحتسب، بثينة ، احلال المستوردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٢.

والمستوردون يشترط عليهم الحصول على ترخيص عملة من البنك المركزي او احد البنوك المرخصة من اجل اجراء أي تحويل إلى خارج المملكة لتغطية أثمان البضائع المستوردة ، وقد كانت التعرفة الجمركية المطبقة خلال تلك الفترة مرتفعة جدا على السلع المستوردة التي لها مثيل منتج محلي ، في حين تنخفض وبصورة نسبية على مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة والمواد الخام اللازمة للانتاج المحلي ، كل ذلك بغرض حماية المنتجات المحلية واحلال المستوردات من ناحية ، وللمحافظة على رصيد المملكة من العملة الأجنبية ولضمان إيراد لخزينة الدولة من ناحية ثانية.

بقي هذا التشدد في السياسة التجارية حتى عام ١٩٧٣ ، بعدها- ولغرض زيادة وتحسين حجم القاعدة الإنتاجية للصناعات الأردنية- طرح المخططون سياسة بديلة أكثر مرونة من سياسة الحماية المتشددة المطبقة خلال الفترات الماضية ، هدفها إعطاء المزيد من الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، لإنشاء الصناعات التصديرية جنباً إلى جنب مع الصناعات الإحلالية، ولتحقيق ذلك تمت إعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام والسلع الرأسمالية والوسيطة التي تدخل في الصناعة، بما يضمن تشجيع الصناعة المحلية، وفي الوقت نفسه حمايتها من المنافسة الأجنبية ، وقد تم إجراء عدة تعديلات على القوانين والانظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وتم بموجبها إزالة الحماية الإغلاقية عن كثير من السلع واستبدالها بأخرى جمركية، وقد صاحب ذلك مزيد من التحرر على صعيد النقد الأجنبي، وتمت إعادة النظر في القيود المباشرة ومنع الاستيراد ورخص الاستيراد ، وقد تم أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والمنتج مثيلها محليا مثل الصناعات الكيميائية ، الألبسة والأحذية وسلع أخرى كثيرة .

لغاية عام ١٩٨٢ بقيت السياسة التجارية تتسم بالمرونة مقارنة بما كانت عليه قبل منتصف السبعينيات ، من حيث القيود الكمية والتعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات، بعدها واجه قطاع الصناعة ارتفاعاً في التكاليف، وتقلصاً في الأسواق الخارجية، ونقصاً في العملة الصعبة، نتيجة الكساد الذي أصاب المنطقة، فبدى للحكومة ضرورة الحد من الاستيرادات، وتشديد الحماية مرة أخرى لإحلال الواردات من السلع والخدمات بالمنتجات الأردنية[١] ، وتحقيقا لذلك قامت الحكومة بوضع قيود من جديد على المنافسة الخارجية، ففرضت معدلات تعرفة جمركية عالية على مجموعة كبيرة من السلع ، ووضعت قيود كمية على

[١] النادي ، علي ، دراسة تحليلية للانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة الاردني ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٧ ، ص ٣١.

سلع مستوردة شكلت المستوردات منها أكثر من ٤٠٪ من قيمة ناتج الصناعة المحلية خلال العام ١٩٨٧ [١]، وتم حظر استيراد العديد من السلع وبعض السلع ذات القيمة العالية وتم رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى متنوعة، كما وتم تعويم سعر صرف الدينار الأردني بهدف تضييق الفجوة بين موارد البلاد ومدفوعاتها من العملة الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمته مقابل الدولار الأمريكي بما نسبته ٥٠٪ من القيمة السابقة.

لقد أفادت الدراسات [٢]إن السياسة التجارية المتشددة التي اتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة نشأ عنها كثير من الصناعات المحلية غير كفؤة ، وقد ساعد على نشوئها البيئة الاحتكارية التي اكتسبتها نتيجة للقيود التي فرضها النظام التجاري ، مما منع حصول تغيرات في نمط وهيكل قطاع الصناعة لفترة طويلة من الوقت ، رغم الاهتمام المتواصل الذي أولته الخطط التنموية المتعاقبة للقطاع الصناعي والإنتاجي السلعي ، وبقي هذا القطاع يعتمد على المواد الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة ويعاني دوما من تدني في قيمة الصادرات الصناعية؛ نتيجة لضعف التكامل والتنسيق على المستويين المحلي والعربي ، وقد سيطرت الصناعات الصغيرة على هيكل الصناعات الأردنية بشكل عام، ولم تستفد من وفورات الحجم الكبير ، وقد لوحظ ارتفاع أسعار بعض المنتجات الصناعية المحلية عن أسعار مثيلاتها المستوردة ، ذلك لأن بعض الصناعات المحلية القائمة التي تمتعت بحماية زائدة لم تهتم بتحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج ، وقد كان هدفها تحقيق أعلى ربح ممكن على حساب الجودة، بواسطة منع استيراد السلع المثيلة لها وارتفاع الرسوم الجمركية على استيراد تلك السلع إن سمح باستيرادها ، وفي الوقت نفسه مستفيدة من التخفيضات الجمركية والتسهيلات التي تقدمها الدولة للسلع الوسيطة والمواد الخام المستخدمة.

ونتيجة لذلك وبعد ظهور أزمة المدفوعات في نهاية عام ١٩٨٨، لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة في تطبيق حزمة من الاصلاحات الاقتصادية، شملت اصلاح نظام التعرفة الجمركية ونظام التجارة الخارجية وذلك باتجاه تحريرها ، من خلال إزالة أو تخفيض أية قيود كمية أو رخص على الاستيراد والتصدير ، والتخفيض التدريجي لمعدل الحماية الجمركية لبدائل المستوردات بالإضافة إلى إجراء إصلاحات موازية على صعيد نظام

---

[١] البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٨، ص ٥٤.

[٢] للمزيد يمكن الرجوع إلى : الشريف ، بدر ،مرجع سابق.

تشجيع الاستثمار وإصلاحات مؤسسية أخرى بهدف دعم وتنمية قطاع الصناعة لتحقيق تكامل أفضل للصناعة الأردنية مع الاقتصاد العالمي، من خلال تحسين واستغلال الموارد المتاحة، وتوجيهها نحو الصناعات التصديرية وتوسيع قاعدة التصدير ، ومن خلال الضغط غير المباشر على المنتجين المحليين لتحسين جودة منتجاتهم ، وإجبارهم على تحديد أسعارها في جو تنافسي لا احتكاري لخلق نوع من المنافسة في السعر والجودة بين السلع المنتجه محليا والسلع المستوردة.

وقد اخذت الاجراءات التحررية تأخذ مجراها بصورة فعلية خلال العام ١٩٩٢ في إطار البرنامج التصحيحي للفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨) ، حيث تم رفع القيود الكمية على كثير من السلع ، ليصبح حجم الصناعة المحمية بهذا الأسلوب لا يتعدى٧٪، مقارنة مع ٤٠٪ خلال العام ١٩٨٨ ، كما وتم تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية إلى ٦٠٪، ومن ثم إلى ٥٠٪ للسلع التي لها بديل محلي بإستثناء السلع الكمالية [٢] . وقد أدت هذه الإجراءات إلى التقليل بشكل كبير من تباين معدلات الحماية بين الصناعات المحلية ، وأتاحت المجال أمام تحفيز الاستثمار ، ولا سيما في قطاع التصدير ، الذي حظي بإهتمام كبير خلال هذه الفترة، وذلك من خلال وضع البرامج اللازمة لتوفير التمويل المناسب لمستلزمات هذا القطاع واستكشاف فرص التصدير للخارج .

وخلال العام ١٩٩٤ أخذت اتجاهات الاقتصاد الأردني تتبلور بصورة واضحة نحو مزيد من الانفتاح ومزيد من الحرية الاقتصادية والتحرر التجاري ، وبالتالي مزيد من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فعمدت الحكومة خلال العام ١٩٩٤ وما بعده إلى اجراء اصلاح مالي وضريبي واسع النطاق ، تحضيراً للدخول في منظمة التجارة العالمية ، وقد شمل ذلك تخفيضاً كبيراً في الرسوم الجمركية، وإزالة شبة كاملة لرخص الاستيراد، ونظام الحصص، وتحرير القيود المفروضة على مراقبة النقد الأجنبي، بهدف إزالة أي تحيز ضد المستوردات، وذلك في إطار الالتزام القانوني للاردن بالاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الخصوص ، ولا سيما منظمة التجارة العالمية ، كما وقع الأردن على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات في مجال التجارة الخارجية التي عملت على ربطه بتكتلات اقتصادية إقليمية ودولية مختلفة فرضت عليه جملة من الالتزامات القانونية تتعلق بالتجارة الخارجية وتحريرها.

ثالثاً: الاتفاقيات التجارية:

[٢] النادي ،علي ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

في سعيه نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية تمشياً مع التوجهات العالمية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أصبحت إحدى سمات القرن الحادي والعشرين – وقع الأردن عدداً من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف والجماعية، التي كان من شأنها تعزيز دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني ، وأهم هذه الاتفاقيات:

١ – اتفاقية الجات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تقدم الأردن في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٣ بطلب للانضمام إلى ما كان يعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ، وهي معاهدة دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية، التي تعترض انسياب السلع بين الدول ، وذلك لخلق بيئة دولية تنافسية تغذيها المفاهيم الكلاسيكية لحرية التجارة [١]، وترتكز على خمسة مبادئ أساسية هي[٢]:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويقصد به تعميم أية ميزة تمنحها دولة متعاقدة لأي طرف آخر على جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية .[٣]
- مبدأ المعاملة الوطنية : ويعني معاملة المنتج المستورد معاملة المنتج المحلي من حيث الرسوم والضرائب، وأية إجراءات إدارية أو تشريعات داخلية .
- مبدأ الحماية من خلال التعرفة الجمركية : يسمح باستخدام التعرفة الجمركية كشكل من أشكال الحماية فقط، ويحظر استخدام القيود غير الجمركية.[٤]
- مبدأ المعاملة التفضيلية للبلدان النامية: حيث ينطوي هذا المبدأ على منح البلدان النامية معاملة تفضيلية، لإتاحة الفرصة لها في إتمام برامجها التنموية.
- مبدأ مكافحة الإغراق : ويقصد به عدم تصدير المنتجات بأسعار تقل عن السعر الطبيعي في بلد المنشأ اذا كان يلحق الضرر بالمنتجين المحليين في البلد المستورد .

وبتاريخ ١٩٩٥/١١/١٥ تم تحويل الطلب الأردني إلى طلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، التي أعلن عن إنشاءها بموجب اتفاق مراكش خلال شهر نيسان من العام ١٩٩٤، كخلف قانوني ومؤسسي لاتفاقية الجات، وأصبحت المظلة التي تنطوي تحتها اتفاقية الجات والاتفاقيات الجديدة التي تشمل كل ما له علاقة بالتجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الاستثمار أو حقوق الملكية الفكرية وغيرها .

---

[١] Peter Gallagher ,Guide to the WTO and the Developing Countries , Kluwer Law International ,London , 2000,P.2.

[٢] WTO, The Legal Text ,opp. cit,p.17.

[٣] يستثنى من ذلك الدول الأعضاء في اتحادات جمركية او مناطق تجارة حرة كما ورد في المادة ٢٤ من الاتفاقية ، وكذلك يستثنى ما تمنحه الدول المتقدمة للدول النامية او الاقل نموا من معاملة تفضيلية او تخفيضات جمركية.

[٤] يستثنى من هذا المبدأ في حال وجود خلل في ميزان المدفوعات والغرض تصحيحه .

تمكن الأردن بعد جولات عديدة من إنجاز كافة استحقاقات ومتطلبات الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية وذلك بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٠ ، التي شملت إزالة جميع القيود الكمية والإدارية والفنية المفروضة على التبادل التجاري ، والتقيد بانظمة وقواعد الجات فيما يتعلق برخص الاستيراد وقواعد المنشأ ومكافحة الإغراق وإجراءات الحماية ، إضافة إلى تخفيض نسب التعرفة الجمركية بحدها الأعلى إلى ٣٠٪ في العام ٢٠٠٠، ومن ثم إلى ٢٥٪ خلال العام ٢٠٠٥، وأخيرا ليستقر سقف التعرفة الجمركية الأردنية عند مستوى ٢٠٪ عام ٢٠١٠. [١]

تضمنت عضوية الأردن في المنظمة الاستفادة من المعاملة التفضيلية للسلع والخدمات ضمن إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في اسواق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، والبالغ عددها حاليا ١٥٣ دولة [٢]، كما ويستطيع تطبيق اتفاقيات المنظمة الخاصة بحماية المنتجات المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة، مثل الاغراق والدعم وتزايد المستوردات المفاجئ الذي يكون له أثار سلبية على الصناعة المحلية. وفي الوقت نفسه ترتب على الأردن التزامات كبيرة في مجال حماية الملكية الفكرية، وفي مجال الغاء الدعم الموجه لبعض الصناعات الأردنية والمنافسة الكبيرة التي ستتعرض لها المنتجات الأردنية في السوق المحلية وفي الأسواق الدولية من جراء تحرير التجارة الخارجية.

٢- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

في إطار تطوير وتوسيع حجم التبادل التجاري وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي العربي ، تم بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لبرنامج تنفيذي محدد يتماشى مع أوضاع واحتياجات جميع الدول العربية، كما ويتماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية ، استنادا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الموقعة بين الدول العربية خلال العام ١٩٨١. حيث نص البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من ١٩٩٨/١/١ ، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية (١٠٪) ، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع بداية عام ٢٠٠٥ [٣].

جميع الدول العربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء اربع دول هي: موريتانيا ، والجزائر ،وجزر القمر والصومال ، وجميع الدول الأعضاء تطبق حاليا

---

[١] تم استثناء كل من التبغ والكحول والمركبات من التخفيض .

[٢] Web site : www.wto.org

[٣] الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، ١٩٩٧.

التخفيض الجمركي بنسبة ١٠٠٪ اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١ باستثناء فلسطين (لها معاملة خاصة بموجب قرار القمة العربية غير العادية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٢) ، والسودان واليمن حيث يطبقان تخفيض بنسبة ١٦٪ اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ للوصول إلى تخفيض كامل مع نهاية عام ٢٠١٠، وذلك بناء على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، حيث اتفقت الدول العربية الأعضاء على منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية .

وتعامل السلع التي تدخل التبادل في إطار منطقة التجارة الحرة معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية ، ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

٣- اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين في ٢٠٠٠/١٠/٢٤، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١٢/١٧/ ٢٠٠١ وتقع هذه الاتفاقية في (١٩) مادة تتناول مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية، مع ملاحق خاصة بالرسوم الجمركية والالتزامات في القطاعات الخدمية وتطبيق قواعد المنشأ، وتغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة انتقالية مدتها (١٠) سنوات كحد أقصى لإزالة الرسوم الجمركية، يجري خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب الجدول الزمني المبين أدناه[1].

إذا كان الرسم الجمركي:	فانه سيزال على فترة زمنية مقدارها:	بمقدار تخفيض
أكبر من (٠٪) و أقل من أو يساوي (٥%)	سنتان	قسطين متساويين
أكبر من (٥٪) و أقل من أو يساوي (١٠%)	٤ سنوات	أربعة أقساط متساوية
أكبر من (١٠٪) و أقل من أو يساوي (٢٠٪)	٥ سنوات	خمسة أقساط متساوية
أكبر من (٢٠٪)	١٠ سنوات	عشرة أقساط متساوية

هناك عدد من السلع تخضع لجدولة زمنية مختلفة لتفكيك الرسوم الجمركية ، مثل اللحوم والدواجن والسيارات الأمريكية المنشأ المستوردة من قبل الأردن . وتخضع بعض السلع

[1] الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن والولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠٠١ ، العدد ٤٤٩٦ ، ص ٢٧٠٤.

والمنتجات الأردنية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحصص كمية ، تزداد بنسب سنوية إلى ان تزال هذه الحصص نهائيا في بداية السنة العاشرة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وجميعها مبينة في ملاحق خاصة بالاتفاقية .

٤- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

وقع الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة عام ١٩٩٧؛ حيث توفر الاتفاقية للسلع الأردنية فرصة دخول سوق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية أو أية رسوم وضرائب أخرى ، وكذلك من أي من الحصص الكمية التي قد تكون مفروضة على السلع المصدرة ، على أن تحقق قيمة مضافة ٣٥٪ على الأقل من قيمة السلعة المنتجة شريطة استيفاءها لشروط معينة ضمن القوانين الأمريكية المعنية إلى جانب المعايير التي تنص عليها الاتفاقية نفسها . ويذكر أن عدد المناطق الصناعية المؤهلة حاليا ١٣ منطقة ، ثلاث منها مناطق حكومية ، والباقية يمتلكها القطاع الخاص ، وتتركز صناعاتها في قطاع الألبسة والمنسوجات[١] .

٥- اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ بهدف تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ، والتعاون في كافة المجالات . وجاءت هذه الاتفاقية في إطار إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي حدد سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية ، والهادفه إلى إنشاء منطقة موسعة على جانبي حوض المتوسط يسودها التعاون والتضامن في كافة المجالات وإعطاء بعد جديد للعلاقات الاقتصادية المستقبلية.

دخلت اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١ ، وفي الجانب الاقتصادي تضمنت الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة ١٢ سنة من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ، تعفى بموجبها المنتجات الصناعية المنتجة في الأردن المصدرة إلى أسواق الدول الأوروبية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مباشرة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وفي المقابل ونتيجة لاختلاف المستويات التنموية والصناعية، فسيقوم الأردن بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، ويمتد إلى ١٢ سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء قائمة محددة من المنتجات التي لن يشملها الإعفاء، وذلك وفقا للجدول المبين في الملحق رقم (٤). [٢]

رابعاً: خلاصة الاسباب التي ادت إلى تحرير التجارة الخارجية :

---

[١] Ministry of Industry and Trade(2007) , Economic and Trade Agreement of tha Hashemite Kingdom of Jordan,Amman ,p.13.

[٢] وزارة االتخطيط ، اتفاقية الشراكة الاردنية الأوروبية ، ٢٠٠٠.

بعد أن استعرضنا فيما سبق واقع الاقتصاد الأردني وملامح التطورات التي شهدها خلال الفترات الماضية من خلال محاوره الأساسية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته وميزان المدفوعات ، وقدمنا تحليلاً تفصيلياً لواقع التجارة الخارجية والتطورات التي شهدتها السياسة التجارية الأردنية – يمكن ان نخلص فيما يلي إلى أهم الأسباب التي دفعت بالسلطات الأردنية تجاه تحريرالتجارة الخارجية وتوقيع اكبرعدد ممكن من اتفاقيات التجارة الحرة :

- فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية وتوسيع الأسواق التقليدية القائمة ، للتخلص من مشكلة ضيق السوق المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ، التي سببت ارتفاعاً في كلف الإنتاج ، وانخفاضاً في كفاءة الاستثمار نتيجة عدم مقدرة القطاعات الإنتاجية زيادة حجم إنتاجها، واستغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة للوصول إلى المستوى الأمثل الذي يسمح لها الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل ووفورات الحجم الكبير .

- فتح المجال أمام قوى السوق وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية للعمل على إعادة هيكلة القطاع الصناعي، بما يضمن تحسين كفاءة استغلال الموارد وتخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، من خلال تحسين البيئة التنافسية وبالتالي تحسين مستوى الكفاءة الفنية لتشغيل عوامل الإنتاج ، في إطار برامج الاصلاح والتصحيح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة بمساعدة المؤسسات الدولية ، التي تؤدي إلى انتقال جزء من رأس المال والعمل العاملين في القطاعات الاقتصادية الأقل ربحية إلى القطاعات المنافسة التي تتمتع بربحية وإنتاجية أعلى ، مما يحقق نمواً صافياً في الإنتاج المحلي .

- خلق نوع من المنافسة في السعر والجودة بين السلع المنتجه محلياً والسلع المستوردة، بهدف الضغط غير المباشر على المنتجين المحليين ، لتحسين جودة منتجاتهم مقارنة بمثيلاتها المستوردة وإجبارهم على تحديد أسعارها في جو تنافسي لا احتكاري؛ حيث لوحظ أن أغلب الصناعات المحلية القائمة، التي تمتعت بحماية تجارية، لم تهتم في تحسين جودة منتجاتها أو تخفيض تكاليف إنتاجها ، وكان هدفها تحقيق أكبر ربح ممكن ولو كان على ذلك على حساب الجودة أوالسعر أو تبديد الموارد، مستفيدة من الحماية التجارية التي توفرها الدولة، من خلال منع الاستيراد أو تقييده أو رفع الرسوم الجمركية أو أية قيود أخرى تفرضها الدولة على السلع المثيلة المستوردة .

- عدم تحقيق السياسة التجارية الحمائية للأهداف التي وضعت لأجلها ، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية ، وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي ، والحد من العجز في الميزان التجاري ؛ حيث استمرت الصناعة المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية وأصبحت بمثابة الحق المكتسب لها ، الأمر الذي أدى إلى نشوء كثير من الصناعات الأردنية غير الكفؤة ، والتي لا ترقى إلى مستوى منافسة السلع المستوردة ، ولم تحاول جديا هذه الصناعات الاستفادة من الحماية التجارية الممنوحة لها وإحداث التطوير المطلوب ، وساعد على بقائها فقط البيئة الاحتكارية التي اكتسبتها نتيجة للقيود التي فرضها النظام التجاري الحمائي على المنتجات المثيلة المستوردة ، وفي الوقت نفسه زاد الاعتماد وبشكل دائم على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة ولم يتم التحول لإنتاجها محليا ؛ حيث إنحصر الإنتاج المحلي على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذي ساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري.

- الحماية التجارية والحوافز التي قدمت للصناعة الإحلالية من تدابير تشجيع الاستثمار، وسياسات توجيه الائتمان ، والمحافظة على سعر صرف مبالغ فيه – أدت إلى إضعاف حوافز التصدير، وتحول المصادر والموارد من هذا القطاع إلى قطاع الإنتاج للسوق المحلي، الذي يتميز بمعدلات ربحية أعلى وبمعايير جودة ومواصفات أسهل .

- إيجاد بيئة ملائمة لجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات ورؤوس الاموال الأجنبية، وذلك من خلال فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأردنية ، وإضافة السوق العالمية للسوق المحلية؛ مما يخلق طلباً اضافياً يمكن بمقتضاه إقامة مشروعات استثمارية جديدة وكبيرة كان يستحيل إقامتها في ظل السوق المحلية الضيقة ؛ نتيجة حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية ليس بالإمكان توفيرها بدون الاستثمار الأجنبي وبدون سوق واسعة.

- رفع معدلات النمو في القطاعات التصديرية ، التي بدورها تعمل على تنمية المدخرات المحلية، وزيادة الاعتماد على الذات في توفير العملات الأجنبية اللازمة لتوفير السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، بدل الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية المتذبذبة أو القروض ذات الشروط الصعبة التي أدخلت الأردن في أزمات اقتصادية خانقة نتيجة الاعتماد الكبير عليها، وكادت أن تؤدي إلى انهياره خلال العام ١٩٨٨.

- تنمية قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق تكامل أفضل للصناعة الأردنية مع الاقتصاد الخارجي، من خلال الاستفادة من فرص تراكم المنشأ مع الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات تجارة حرة، الأمر الذي يساعد الصناعة الأردنية على تحسين استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة، وتوسيع قاعدة التصديروتنويعها، بدلاً من الاعتماد وبصورة كبيرة على تصدير المواد الخام التي تتسم بضعف مرونة الطلب عليها ؛ لا سيما أن أسعارها تتحدد عالميا، وليس بوسع دولة صغيرة مثل الأردن تحديدها أو التأثير عليها.

- تحرير التجارة الخارجية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة ملحة لجميع الدول؛ للمحافظة على حصتها في التجارة الدولية ضمن ضوابط تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، والبقاء خارج إطار هذه المنظومة يترتب عليه خسارة كبيرة ، لكون أكثر من ٩٢٪ من التجارة الدولية تسيطر عليها حاليا الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى أصبحت منظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير تمثل الأعمدة الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وشروط التعامل مع اي منها تستند إلى مبادئ تحرير التجارة الخارجية. والأردن كونها دولة صغيرة ضعيفة الموارد محدودة القدرات، لا تستطيع الاستغناء عن التعامل مع هذه المؤسسات لتمويل برامجها التصحيحية والتنموية.

خلاصة القول إن الهدف الأساسي من تحرير التجارة الخارجية دفع النمو الاقتصادي نحو الزيادة والارتفاع ، من خلال زيادة كفاءة التصنيع ، وتطوير أساليب الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة ، ورفع كفاءة وانتاجية العناصر الإنتاجية واستخدامها بشكل أفضل ، وإنشاء مشاريع صناعية كبيرة تساهم في تحقيق الأهداف التنموية ليصل المنتجون من خلالها إلى الحجم الأمثل ، لتحقيق وفورات الإنتاج التي تقلل من كلفة الإنتاج وترفع من مستوى إنتاجية وكفاءة العناصر الإنتاجية ، التي بدورها تؤدي إلى منافع كثيرة تعود على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتسهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنيين، وتوفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هل حققت سياسة التحرير التجاري التي اتبعها الأردن منذ عام ١٩٩٢ ولغاية الآن الأهداف المرجوة منها في قطاع الصناعة التحويلية ام لا؟ هذا ما سيتم الكشف عنه في الفصول اللاحقة إن شاء الله .

الفصل الثالث

تقييم تجربة تحرير التجارة الخارجية في الأردن قياسياً

الفصل الثالث

تقييم تجربة تحرير التجارة الخارجية في الأردن قياسياً

المقدمة

استعرضنا فيما سبق أهم التطورات الهيكلية والكمية لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، ولقطاع التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير، وتناولنا تطورات السياسة التجارية الأردنية بأدواتها المختلفة ، واتضح لنا من خلال بعض المؤشرات أن هناك علاقة جوهرية بين تحرير التجارة الخارجية في إطار استراتيجية التوجه نحو التصدير، وبين نمو قطاع الصناعة التحويلية ، من خلال أثره المباشر على كل من الصادرات والمستوردات الصناعية ، التي تعمل على تصحيح ما يحدث من اختلال في كافة القطاعات الاقتصادية ، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية ، من خلال تصدير الفائض من الإنتاج واستيراد السلع التي لا يمكن إنتاجها محليا من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام اللازمة لعملية النمو والتنمية الاقتصادية. ويأتي هذا الفصل لإلقاء الضوء على الأثار التي تركها تحرير التجارة الخارجية على الصناعة التحويلية في الأردن قياسياً، إجمالاً وتفصيلاً، وذلك باستخدام نماذج قياسية مختلفة ، وفقا لأهم اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة ، وذلك من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات من منتجات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

المبحث الثاني : قياس أثر أهم الاتفاقيات التجارية التي ادت إلى تحرير التجارة على المستوردات من منتجات قطاع الصناعة التحويلية .

المبحث الثالث : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

المبحث الرابع : قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

المبحث الأول
قياس أثر تحرير التجارة الخارجية
على المستورات من منتجات الصناعة التحويلية وفروعها

لا شك أن لتحرير التجارة الخارجية أثاراً بالغة ظهرت على كافة أركان بنية الاقتصاد الأردني وقطاعاته المختلفة ، وتركت أثاراً مباشرة على قطاع المستوردات بشتى أنواعها ؛ الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية . فعلى الرغم من الدور التنموي الكبير الذي تلعبه المستوردات في اقتصادات الدول النامية ، وخاصة الصغيرة منها من حيث توفير مستلزمات الإنتاج من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية غير الممكنة الإنتاج محليا ، إلا أنها تساهم وبصورة كبيرة في تسريب جزء كبير من العملة الصعبة إلى الخارج ، وتزيد من حدة العجز في الميزان التجاري ، وقد تترك أثاراً سلبيةً على الصناعات المحلية المحمية، لا سيما ذات المنتجات المماثلة والموجهة أساساً لتغدية السوق المحلية.

عندما اتبع الأردن سياسة تجارية حمائية خلال الفترات الماضية؛ كان يهدف من ورائها إلى حماية الصناعة المحلية وتطويرها من ناحية ، والتخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من ناحية أخرى . غير أن النتائج بيّنت ان الصناعة المحلية في إطار السياسة الحمائية، لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤهلها لتوفير احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات المختلفة، وفي الوقت نفسه تزايد الاعتماد على الاستيرادات بصورة لافتة للنظر ، الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى معدلات التبادل التجاري . عندها أصبح مبدأ التحريرالتجاري وتبني اليات السوق والتوجه نحو الخارج لتنمية الصادرات يلقى مزيدا من القبول لدى كثير من الاقتصاديين ، على الرغم من التحذيرات التي أثارها البعض حول ابعاد هذه السياسة المتوقعة المباشرة على جانب الاستيرادات ، وانعكاسها السلبي على الميزان التجاري.

ومن هنا وفي إطار تقصي الأثار التي تركها تحرير التجارة الخارجية على محاور الاقتصاد الأردني ، جاء هذا المبحث لقياس أثر التحرير التجاري على المستوردات الأردنية الصناعية بكافة أنواعها ، وفقا للتصنيف الإحصائي الدولي (HSC) وذلك من خلال النموذج القياسي المبين أدناه.

النموذج القياسي :

لتقدير أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات الصناعية قياسيا ينبغي بداية توصيف النموذج القياسي بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية ، لإيجاد نمط العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والتابعة .

ترى النظرية الاقتصادية ان الطلب على المستوردات يعتمد بصورة أساسية على درجة تنافسية السلع المستوردة مع المنتجات المماثلة لها في الدولة المستوردة ، والتي عادة ما تقاس من خلال سعر المستوردات منسوبة إلى مستوى الأسعار المحلية للمنتجات في الدولة المستوردة ، وكذلك يعتمد على قدرة الدولة على الاستيراد، وتقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه تأخذ معادلة الطلب على المستوردات الصيغة التالية[١]:

$$M_t = A(P_M \setminus P_d)_t^{\alpha} y_t^{\beta} \qquad (1)$$

حيث تشير M_t إلى مستوى المستوردات في الزمن t , و تشير $(P_d \setminus P_M)$ إلى مستوى أسعار السلع المستوردة منسوبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، و تشير (y_t) إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t) ، وتشير المعلمة (α) إلى المرونة السعرية والقيمة المتوقعة لها أقل من الصفر ، والمعلمة (β) إلى المرونة الدخلية والقيمة المتوقعة لها أكبر من الصفر ويشيرالرمز (A) إلى الحد الثابت .

ولتحويل المعادلة السابقة الأسية إلى معادلة خطية يمكن قياس معلماتها، ينبغي أخذ اللوغرتم لطرفي المعادلة لتصبح على النحو التالي:

$$LOG\ M_t = LOG\ A + \alpha\ LOG\ (P_M/P_d)_t + \beta\ LOG\ y_t \qquad (2)$$

ترى النظرية الاقتصادية بأن الطلب على المستوردات طلب ديناميكي (Dynamic) لا يتأثر بشكل فوري بتغيرات الأسعار والدخول، بل يحتاج إلى فترة زمنية للاستجابة لتغيرات العوامل المستقلة ، وعليه لا بد من ادخال المستوردات في السنة السابقة (M_{t-1}) كمتغير مستقل متباطىء زمنيا؛ للتمييز بين المرونات السعرية والدخلية قصيرة وطويلة الأجل ، فتصبح المعادلة على النحو التالي[٢]:

$$LOG\ M_t = LOG\ A + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + \Omega\ LOG\ M_{t-1} + u_t \qquad (3)$$

---

[١] الخياط ، محمد نجيب(٢٠٠٠) ، تقدير دالة الطلب على واردات المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ،الاقتصاد والادارة،م١٤ ،ع٢، ص٨.

[٢] Amelia ,Thrillwall .The Impact of Trade Liberalization on Exports and Imports and the Balance of Payments of Developing Countries, The Economic Journal ,114 ,February ,2004 ,page f50.

حيث تمثل (α) المرونة السعرية قصيرة الأجل، وتمثل ($\alpha/(1-\Omega)$) المرونة السعرية طويلة الأجل ، وتمثل (β) المرونة الدخلية قصيرة الأجل ، وتمثل ($\beta/(1-\Omega)$) المرونة الدخلية طويلة الأجل ، ويمثل u_t المتغير العشوائي الذي يقيس أثر العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير (M) ولم تظهر في النموذج.

ولمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على المستوردات الصناعية ندخل على النموذج متغيرين : الأول يقيس أثرالرسوم الجمركية التي تفرض على المستوردات بشتى أنواعها ويرمز له بالرمز G_t ، ومتغير اخر صوري (dummy variable)؛ ليعبر عن أثر التحرير التجاري الكمي والنوعي، ويمثل السنوات التي بدأ بها التحرير التجاري بشكل فعلي ويرمز له بالرمز D_t، وعليه تصبح المعادلة بالصيغة النهائية على النحو التالي:

$$LOG\ M_t = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + \Omega\ LOG\ M_{t-1} + a_2\ G_t + a_3\ D_t + u_t \quad (4)$$

<u>نتائج التقدير :</u>

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ، تم تقدير معلمات المعادلة السابقة (٤) على مستوى إجمالي منتجات الصناعة التحويلية المستوردة ومدخلاتها ، وعلى مستوى منتجات الفروع الصناعية المستوردة فكانت النتائج على النحو التالي :

أ) على مستوى إجمالي المستوردات الصناعية :

$$\log M_{dt} = \underset{(4.4)}{1.86} + \underset{(2.2)}{0.26}\log y_t - \underset{(1.8)}{0.18}\log P_t + \underset{(0.86)}{0.14}\log M_{dt-1} + \underset{(2.7)}{0.1}D_t - \underset{(2.2)}{0.04}\ G_{dt}$$

$R^2=.95$, $\bar{R}^2=.94$, $F=73$, $h=1.4$

تشير المعادلة أعلاه الى أن الطلب على منتجات الصناعة التحويلية المستوردة ومدخلاتها، قد تأثر وبجلاء بالتغيرات التي جرت على القيود الكمية والنوعية والجمركية خلال فترة الدراسة ، وتأثر كذلك بالتغيرات التي جرت على كل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية ، و فسرت هذه العوامل مجتمعة اكثر من ٩٥٪ من التغيرات التي طرأت على المستوردات الصناعية بشكل إجمالي كما يشير معامل التحديد (R^2) .

فالمرونة الدخلية قصيرة الأجل ، كما تشير المعادلة أعلاه قدرت بـ (٠.٢٦) وقد تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٠.٠٥)، حيث القيمة التائية للمعلمة المقدرة أكبر من

القيمة التائية المجدولة ، وهذا يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ كان يصاحبها زيادة في المستوردات من المنتجات الصناعية بما نسبته ٠.٢٦٪ . اما المرونة السعرية فقد قدرت بـ (٠.١٨) كما تشير المعادلة أعلاه ، اي ان زيادة الأسعار النسبية (أسعارالمستوردات مقارنة بالأسعارالمحلية) بنسبة ١٪ كان يتبعها نقص في المستوردات الصناعية الإجمالية بنسبة ٠.١٨٪ ، وهذه العلاقة تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى(٠.٠٥). ويبدو انه لا فرق بين المرونة الدخلية والسعرية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لإجمالي الصناعة التحويلية، لكون المعلمة المقدرة للمستوردات المتخلفة زمنيا غير معنوية وقيمتها لا تختلف عن الصفر.

أما بخصوص التعرفة الجمركية المشار اليها بالرمز (G)، فيبدو أن أثرها كان واضحا على المستوردات الصناعية ، فكما تشير المعادلة اعلاة قدرت المعلمة الخاصة بها بـ (٠.٠٤)، وقد تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٠.٠٥) كما تشير القيمة التائية المحسوبة ، وهذا يعني ان التخفيضات الجمركية تركت أثارا واضحة على إجمالي المستوردات الأردنية من المنتجات الصناعية بحيث انها رفعتها بمعدل ٠.٠٤٪ مع كل ١٪ تخفيض في التعرفة الجمركية . اما معلمة المتغير الوهمي (D) المقدرة ، التي تعكس استجابة المستوردات الصناعية للتغيرات التي طرأت على القيود الكمية والنوعية على الاستيرادات خلال فترة التحرير التجاري، فيبدو انه كان لها دور في رفع معدل نمو المستوردات الصناعية بمعدل (١٠٪) سنويا من تاريخ التحرير كما تشير المعلمة المقدرة، التي تمتعت بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى ثقة (٠.٠٥) . وهذا يعني ان التحرير التجاري لعب دورا هاما وبارزا في زيادة معدل نمو المستوردات الصناعية بصفة إجمالية، و كان له أثاراً واضحة عليها قدرت بالنسب المشار إليها.

وتشير المعايير الإحصائية (R^2) و (F) ذات القيم العالية إلى فعالية ودقة نتائج التقدير، ويدل مؤشر (h) [1]إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة (h) المحسوبة(١.٤) أقل من قيمة (h) المجدولة (٢.٠٨)، وعليه تكون المعلمات المقدرة دقيقة ومتجانسة وغير متحيزة.

---

[1] يستخدم هذا المؤشر بدلا من مؤشر دوربن واطسون(D.W) لاختبار عما اذا كان هناك مشكلة الارتباط الذاتي في حال كان في النموذج متغيرات متخلفة زمنيا ويحسب على النحو التالي :

$$h = (1- D.W/2) \sqrt{n/1-n.v (bi)}$$

حيث تمثل (n) عدد المشاهدات ((v(bi) التباين المقدر للمتغير المتخلف زمنيا ، وقد اشار Durbin الى ان توزيع h يقترب من التوزيع الطبيعي ، ويكون هناك ارتباط ذاتي في حال كانت قيمة h المحسوبة أعلى من قيمة h المجدولة . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- Gujarati, Damodar N.,1995 , Basic Econometrics , McGraw-Hill, New York ,p.605.

ب) على مستوى الصناعات التحويلية الفرعية:

أما على صعيد منتجات الصناعات التحويلية الفرعية فيبدو ان الأثر المباشر لتحرير التجارة الخارجية عليها قد اختلف من صناعة إلى أخرى ، تبعا لنوعها ولمدى اهميتها ولمدى مرونة الطلب عليها، فجاءت نتائج التقدير لكل واحدة منها على النحو التالي :

١) صناعة المنتجات الغذائية :وتشمل محضرات الحبوب ، والمصنوعات السكرية والشوكولاته ، والزيوت النباتية والحيوانية، والمشروبات الغازية والعصائر[٢]، وقد كانت نتائج التقدير لهذه الصناعات على النحو التالي :

$$\log M_{ft} = \underset{(1.8)}{1.6} + \underset{(3.3)}{0.92}\log y_t - \underset{(3.1)}{0.85}\log P_t + \underset{(0.6)}{0.1}\log Mf_{t-1} + \underset{(3.5)}{0.23}D_t + \underset{(0.7)}{0.003}G_{ft}$$

$$R^2=.98 \quad , \bar{R}^2= .97 \quad , \quad F= 146 \quad , \quad h = 1.4$$

يبدو من المعادلة أعلاه أن التخفيضات التي جرت على التعرفة الجمركية على المنتجات الغذائية (G_{ft}) لم تلعب دوراً يذكر في نمو المستوردات الصناعية الغذائية ، فالمعلمة المقدرة (٠.٠٠٣) لا تتمتع بأية معنوية إحصائية عند أي مستوى، ولكن ما يمكن ملاحظته ان تحرير التجارة الخارجية بشكل عام من القيود الكمية والنوعية، كان له دور واضح في زيادة معدلات نمو المستوردات الصناعية الغذائية ، فكما تشير المعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D) الذي يدل على الفترة التي بدأ بها التحرير التجاري بشكل فعلي، ساهم التحرير التجاري في رفع معدل نمو المستوردات من الصناعات الغذائية بمعدل ٢٣٪ سنوياً، والمعلمة المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (٠.٠١)، وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية وبين المستوردات من الصناعات الغذائية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود العلاقة.

أما فيما يتعلق بالمحددات الأخرى للمستوردات الصناعية الغذائية فيبدو ان الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية كانت تلعب الدور الأساسي في الطلب على هذا النوع من المستوردات ، وهي تفسر إلى جانب التحرير التجاري اكثر من (٩٧٪) من التغيرات التي جرت على المستوردات الصناعية الغذائية كما يشير إلى ذلك معامل التحديد (R^2)، وما يمكن ملاحظته هو عدم اختلاف المرونة السعرية والمرونة الدخلية في الأجل الطويل عنها

[٢] يستثنى منها التبغ ومنتجاته والمشروبات الكحوليه؛ لانها خارج إطار التحرير التجاري.

في الأجل القصير ؛ لكون معلمة المستوردات المتخلفة زمنيا لا تختلف قيمتها المقدرة عن الصفر لعدم معنويتها الإحصائية ، بالاضافة إلى ذلك يدل المؤشر (h) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج لكون قيمة (h) المحسوبة أقل من قيمة (h) المجدولة ، وهذا يشيرإلى دقة النتائج، وتؤكدها القيمة المرتفعة لاختبار (F) .

٢) الأخشاب ومصنوعاتها: وتشمل الأخشاب بشتى أنواعها وأشكالها ومصنوعاتها من اثاث واعمده وعوارض والواح خشبية معدة للابنية والإنشاءات وصفائح للتلبيس وصناديق وأوعيه وما شابه ذلك ، وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$\log M_{Wt} = \underset{(0.8)}{0.5} + \underset{(0.3)}{0.04}\log y_t - \underset{(2.1)}{0.59}\log P_t + \underset{(3.7)}{0.61}\log M_{Wt-1} + \underset{(3.5)}{0.13} D_t - \underset{(1.8)}{0.006} G_{Wt}$$

$$R^2 = .94 \quad , \bar{R}^2 = .92 \quad , \quad F = 55 \quad , \quad h = 0.88$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن تحرير التجارة الخارجية ، بجميع أدواته الكمية والنوعية والجمركية، قد ساهم بصورة واضحة في زيادة معدلات نمو الاستيراد من الأخشاب ومنتجاتها خلال فترة الدراسة ، فكما تشير المعلمة المقدرة للمتغير (G_{Wt})، الذي يقيس أثر التعرفة الجمركية على المنتجات الخشبية المستوردة ، هناك علاقة سلبية بين التعرفة الجمركية وبين المستوردات من المصنوعات الخشبية، وتتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) على الرغم من صغرها لكونها لا تتعدى (٠.٠٠٠٦) ، وهذا يعني ان تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٪ ادى إلى زيادة المستوردات من الأخشاب ومصنوعاتها بما نسبته ٠.٠٠٠٦٪ . أما معلمة المتغير الوهمي (D_t) فتشير إلى ان إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الخشبية، ساهم في زيادة معدل نموها بما نسبته ١٣٪ سنوياً وهي تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى (٠.٠١) ، وهذا يعني ان تحرير التجارة الخارجية بجميع أشكاله قد ساهم في زيادة معدلات نمو المستوردات من المصنوعات الخشبية ، إلى جانب العوامل الأخرى المحددة للاستيراد التي على رأسها الأسعار النسبية ، حيث تشير المعادلة المقدرة أعلاه إلى ان المرونة السعرية للمستوردات الخشبية قصيرة الأجل تساوي (٠.٥٩)، وطويلة الأجل تساوي (١.٥)، وهذا يعني انخفاض الأسعار النسبية بنسبة ١٠٪ ادى إلى ارتفاع المستوردات من المنتجات الخشبية بنسبة ٥.٩٪ في الفترة القصيرة ، وكذلك ارتفاعها بنسبة ١٥٪ على الفترة الطويلة ، وهذا يعني ان هذا النوع من المنتجات يتمتع بمرونة سعرية كبيرة على صعيد السوق المحلي نتيجة توفرالبدائل المحلية ، وما يشير إلى ذلك أيضاً عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين المستوردات من

الصناعات الخشبية ، وهذا يعني ان نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يصاحبه نمو مماثل في الإنتاج المحلي للصناعات الخشبية يغطي احتياجات السوق منها بدلا من استيرادها، الأمر الذي يجعل الأسعار تلعب الدور الرئيس في تحديد الكميات المستوردة منها .
ومن ناحية أخرى يمكن القول ان نتائج تقدير المعادلة قيد التحليل دقيقة ومطمئنة لكون المعايير الإحصائية (R^2) و (F) ذات قيم عاليه ويدل مؤشر (h) على خلو المعادلة من الارتباط الذاتي، وعليه تكون المعلمات المقدرة دقيقة ومتجانسة وغير متحيزة .

٣) الورق ومصنوعاته : ويشمل الورق بأشكاله المختلفة المقوى والمطلي والمصقول وورق الجدران وورق التواليت والمناديل، كما ويشمل العلب والصناديق الكرتونية والمطبوعات من الكتب والمجلات والصحف، وما شابه ذلك من المنتجات الورقية . وقد كانت نتائج التقدير لهذه الصناعة على النحو التالي :

$$\log M_{Pt} = \underset{}{0.96} + \underset{(1.35)}{0.67}\log y_t - \underset{(2.7)}{0.44}\log P_t + \underset{(1.95)}{0.17}\log M_{Pt-1} + \underset{(0.84)}{0.2}D_t - \underset{(0.34)}{0.005}G_{Pt} \quad \underset{(0.81)}{}$$

$$R^2=0.93 \quad , \bar{R}^2=0.91 \quad , \quad F= 48 \quad , \quad h = 0.0$$

تشير المعادلة أعلاه إلى ان الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية، هي التي لعبت الدور المحوري في التغيرات التي جرت على الكميات المطلوبة من المستوردات من الورق ومصنوعاتها، فالمرونة الدخلية قدرت بـ (٠.٦٧) والمرونة السعرية قدرت بـ (٠.٤٤) ، وكلتاهما تتمتعان بمعنوية إحصائية عالية ، ولم يظهر التقدير اي دور للتحرير التجاري في التاثير على المستوردات من الورق ومصنوعاتها؛ حيث ان المعلمات المقدرة للمتغير (G_{Pt}) التعرفة الجمركية وللمتغير الوهمي (D_t) لا تتمتع باية معنوية إحصائية عند اي مستوى ، حيث ان القيمة التائية المحسوبه لها أقل بكثير من القيمة المجدوله، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على انه لا يوجد علاقة تذكر بين المستوردات من الورق ومصنوعاتها وبين التحرير التجاري ، المتمثل في إزالة القيود الكمية والنوعية وتخفيض التعرفة الجمركية.

٤) الصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها : وتشمل المستحضرات الطبية والصيدلانية والعطور ومواد التجميل والصابون والأسمدة واللدائن ومصنوعاتها ومواد التلوين والدباغة والصباغة وغيرها، وقد كانت نتائج التقدير كما يلي :

$$\log M_{ct} = 2.1 + 0.67\log y_t - 0.62\log P_t + 0.17\log M_{ct-1} + 0.16D_t - 0.005G_{ct}$$
(1.1) (2.7) (2.1) (0. 81) (3.3) (0.81)

$R^2=0.88$, $\bar{R}^2=0.85$, $F= 28$, $h = 1.6$

يتضح من المعادلة أعلاه ان تحرير التجارة الخارجية في إطار إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات من الصناعات الكيميائية، قد ساهم في رفع معدل النمو السنوي للمستوردات من منتجات هذه الصناعات بما نسبته ١٦٪ ، كما تشير إلى ذلك المعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D) ، اما التعرفة الجمركية فلم يثبت وجود دور يذكر لها في التاثير على المستوردات الصناعية الكيميائية حيث المعلمة المقدرة لها لا تتمتع بأية معنوية إحصائية كما يتضح من المعادلة أعلاه ، ويبدو ان المرونة السعرية والدخلية لهذه المنتجات لا تختلف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير، حيث إن معلمة المستوردات المتخلفة زمنيا لا تختلف قيمتها عن الصفر، وعليه فالمرونة السعرية والدخلية للصناعات الكيميائية قدرت بـ (٠.٦٢) و (٠.٦٧) على التوالي .

٥) الألبسة والمنسوجات : وتشمل جميع أنواع الألبسة المصنوعة من قطن أو صوف أو كتان أو الياف تركيبية، وكذلك جميع أنواع المنسوجات والأقمشة والسجاد بشتى أنواعه ، وقد كانت النتائج على النحو التالي :

$$\log M_{Lt} = 0.72 + 0.54\log y_t - 0.30\log P_t + 0.55\log M_{Lt-1} - 0.003D_t - 0.007G_{Lt}$$
(0.73) (2.1) (1.8) (4.9) (1.1) (2.4)

$R^2=0.97$, $\bar{R}^2=0.96$, $F= 114$, $h = 1.2$

تشير المعادلة أعلاه ان التخفيضات الجمركية قد لعبت دوراً هاماً في زيادة حجم المستوردات من الألبسة والمنسوجات في إطار سياسة التحرير التجاري ، وكما يبدو تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٪ ادى إلى زيادة حجم المستوردات من الألبسة والمنسوجات خلال فترة الدراسة بما نسبته ٠.٠٠٧٪، وهذه العلاقة تمتعت بمعنوية إحصائية عالية كما تشير القيمة التائية المحسوبة للمعلمة المقدرة . في حين تشير المعادلة إلى عدم وجود أثر لإزالة القيود الكمية والنوعية على المستوردات من الألبسة والمنسوجات؛ لكون المعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D) لا تتمتع بأية معنوية إحصائية .

كما وتشير المعادلة إلى ان المرونة الدخلية للمستوردات من الألبسة والمنسوجات قصيرة الأجل قدرت بـ (٠.٥٤) في حين المرونة الدخلية طويلة الأجل قدرت بـ (١.٢) ، اما المرونة السعرية فقد قدرت بـ (٠.٣٠) في الأجل القصير و (٠.٦٦) في الأجل الطويل. كما ويبدو ان المعلمات المقدرة تتمتع بدقة إحصائية عالية، كما يشيرإلى ذلك الاختبار الإحصائي (F) وكذلك (R^2) .

٦) المنتجات المعدنية اللافلزية : وتشمل الزجاج ومصنوعاته والخزف ومصنوعاته، وكذلك مصنوعات من الإسمنت أو الجص أو الحجر أو اية مواد مماثلة، وقد كانت المعادلة المقدرة للطلب على المستوردات من هذه المواد على النحو التالي:

$$\log M_{nt} = 0.77 + 0.41\log y_t - 0.77\log P_t + 0.5\log M_{nt-1} + 0.09D_t - 0.001G_{nt}$$
(1.9) (3.1) (4.9) (3.6) (2.1) (0.4)

$R^2=0.98$, $\bar{R}^2=0.97$, $F= 108$, $h = 0.88$

وكما تشير المعادلة المقدرة أعلاه كان لإزالة القيود الكمية والنوعية أثر واضح في زيادة المستوردات من هذا النوع من المنتجات الصناعيه ، حيث ساهمت في زيادة معدل نمو المستوردات من الصناعات المعدنية غير الفلزية بمعدل ٩٪ سنويا ، في حين لم يظهر التقدير وجود أثر واضح للتخفيضات الجمركية عليها نظرا لعدم ثبوت المعنوية الإحصائية للمعلمة المقدرة للمتغير (G_n) ، وهذا يعني ان درجة تأثر هذا النوع من الصناعات بإزالة القيود التجارية الإدارية والكمية والنوعية، كان أكبر من درجة تأثرها بالتخفيضات الجمركية . ويبدو ان هذا النوع من السلع كان يتسم بتوفر بدائل محليه له نظراً للمرونة السعرية والدخلية الكبيرة التي كانت تتمتع بها المستوردات من هذا النوع من السلع على صعيد الفترة قصيرة الأجل او على صعيد الفترة طويلة الأجل ، فكما تشير المعادلة كانت المرونة السعرية قصيرة الأجل (٧٧٪)، اي ان انخفاض الأسعار النسبية لهذه المنتجات بنسبة (١٪) كان يؤدي إلى زيادة المستوردات منها بنسبة(٠.٧٧٪) ، وعلى صعيد الفترة الطويلة فقد تجاوزت المرونة الـ (١٥٠٪) نظرا لتوفر البدائل المحلية لها، وما يؤكد ذلك المرونة الدخلية العالية أيضاً، التي كانت في الفترة القصيرة (٤١٪) وفي الفترة الطويلة قدرة بـ (٨٠٪).

٧) المنتجات المعدنية الفلزية : وتشمل الحديد ومصنوعاته ، والنحاس ومصنوعاته ، والألمنيوم ومصنوعاته ومعادن أخرى مماثله ومصنوعاتها . ونتائج التقدير كانت على النحو التالي :

$$\log M_{mt} = 3.01 + 1.1\log y_t - 0.77\log P_t + 0.48\log M_{nt-1} + 0.2D_t - 0.005G_{nt}$$
(1.8) (2.4) (3.2) (2.7) (3.4) (1.0)

$R^2=0.95$, $R^2=0.93$, $F= 63$, $h = 0.01$

يبدو من المعادلة أعلاه ان ظروف الطلب على المستوردات المعدنية الفلزية يشبه إلى حد بعيد ظروف الطلب على المنتجات المعدنية اللافلزية المستوردة ، فالمرونة السعرية والدخلية كبيرة على صعيد المدى القصير والمدى الطويل كما هو شأن المنتجات المعدنية اللافلزية ، وهذا يشير إلى توفر البدائل المحلية لهذا النوع من المنتجات ، وكذلك وكما تشير المعلمات المقدرة أعلاه لم يثبت وجود علاقة واضحة بين التعرفة الجمركية وبين المستوردات منها ، في حين كان لإزالة القيود الكمية والنوعية أثر بارز في زيادة الكميات المستوردة منها، وهذا يؤكد مدى اهمية هذا النوع من السلع ومدى توفر البدائل المحلية لها.

٨) الألآت والأجهزة : وتشمل جميع أنواع الأجهزة والمعدات والألآت الكهربائية وغيرالكهربائية بما فيها أجهزة التسجيل والاستقبال والاذاعة والتكييف والتبريد والمولدات والمحولات وجميع المنتجات المشابهة ، وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي :

$$\log M_{ht} = \underset{}{1.2} + \underset{(2.3)}{0.3}\log y_t - \underset{(2.7)}{0.28}\log P_t + \underset{(1.6)}{0.12}\log M_{ht-1} + \underset{(0.7)}{0.11}D_t - \underset{(2.7)}{0.005}G_{ht} \quad \underset{(2.0)}{}$$

$R^2=0.95$, $\bar{R}^2=0.94$, $F= 76$, $h = 0.00$

تشير المعادلة أعلاه بان التحرير التجاري بشقيه ، التخفيض الجمركي وإزالة القيود الكمية والنوعية ، كان له أثر واضح في زيادة المستوردات من الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية ، فالمعلمة المقدرة للتعرفة الجمركية (٠.٠٠٥) تتمتع بمعنوية إحصائية عالية، وتعني ان تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ١٪ كان يؤدي إلى زيادة في المستوردات من هذا النوع من السلع بنسبة ٠.٠٠٥٪ خلال فترة الدراسة ، وتشير المعلمة المقدرة للمتغير (D_t) إلى ان إزالة القيود الكمية والنوعية أدت إلى زيادة معدل نمو المستوردات بما نسبته (٠.١١) نقطة مئوية سنويا. ومن ناحية أخرى تشير المعادلة إلى ان المرونة الدخلية قصيرة وطويلة الأجل قدرت بـ ٣٠٪ ، في حين لم يثبت معنوية المرونة السعرية لهذا النوع من السلع، وهذا يشير إلى ضعف العلاقة التبديلية بين المنتجات المحلية وهذا النوع من السلع.

٩) آليات النقل : وتشمل جميع أنواع السيارات والعربات والجرارات والحافلات والدراجات ولوازمها واجزاءها ، وقد كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$\log M_{rt} = \underset{(0.3)}{0.2} + \underset{(2.4)}{0.5}\log y_t - \underset{(1.5)}{0.6}\log P_t + \underset{(0.3)}{0.07}\log M_{rt-1} + \underset{(3.0)}{0.3} D_t - \underset{(2.1)}{0.003} G_{rt}$$

$$R^2=0.96 \quad , \bar{R}^2=0.95 \quad , \quad F= 88 \quad , \quad h = 1.1$$

يبدو من المعادلة أعلاه ان التخفيضات الجمركية، وإزالة القيود الكمية ساهمت بصورة كبيرة في زيادة المستوردات الأردنية من آليات النقل المختلفة ، فالمعلمة المقدرة للتعرفة الجمركية تشير إلى ان كل تخفيض جمركي بمعدل (١٪) كان يتبعه زيادة في المستوردات من اليات النقل بمعدل (٠.٠٠٣٪) ، كما وتشير المعادلة المقدرة إلى ان إزالة القيود الكمية عن اليات النقل ساهم في زيادة معدل نمو المستوردات الأردنية منها بمعدل ٣٠٪ سنوياً، وقد تمتعت كلا المعلمتين بمعنوية إحصائية عند مستوى (٠.٠١)، كما تشير القيمة التائية المحسوبة لكلتيهما . اما المرونة السعرية فيبدو انها لم تتمتع بأية معنوية إحصائية، وهذا يشير إلى ضعف العلاقة التبادلية بين المستورد من هذا النوع من السلع وبين ما ينتج محليا . اما المرونة الدخلية فقد تمتعت بمعنوية إحصائية عالية، وقدرت بـ (٥٠٪) أي ان زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في المستوردات من اليات النقل بما نسبته ٠.٥٪ ، وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي كان يلعب الدور المحوري في الطلب على المستوردات من هذا النوع من السلع . هذا وتشير المعايير الإحصائية المبينة أعلاه إلى أن النتائج دقيقة وتتمتع المعادلة بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية .

في ضوء ما سبق يمكن القول ان المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية ومدخلاتها بصفة إجمالية قد تأثرت إيجابا بالتحرير التجاري ، بشقيه التخفيض الجمركي وإزالة القيود الكمية والنوعيه عنها ، وقد اختلفت درجة تأثر منتجات الصناعات الفرعية تبعا لمدى اهميتها، ولمدى توفر البدائل المحلية لها ، ولمدى اهميتها في تمويل خزينة الدولة ، فمنها من

تأثر بإزالة القيود الكمية مثل :الصناعات الغذائية والكيميائية والصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية ، ومنها من تأثر بالتخفيضات الجمركية : مثل الألبسة والمنسوجات . ومنها من تأثر بكليهما معا مثل : الصناعات الخشبية والألآت والمعدات والأجهزة واليات النقل. ومنها من لم يتأثر بأي منها مثل الورق ومنتجاته . ولكن بصفة إجمالية ارتفعت معدلات نمو الاستيرادات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية بمعدل (٠.٠٤ %) لكل (١٪) تخفيض في التعرفة الجمركية ، كما وساهمت إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الصناعية برفع معدل النمو السنوي للمستوردات الصناعية بنسبة (١٠٪) سنويا .

المبحث الثاني
قياس أثر الاتفاقيات التجارية التي أدت
إلى تحرير التجارة على المستوردات من منتجات الصناعة التحويلية

خطى الأردن شوطا طويلا على طريق التحرير التجاري والاقتصادي منذ عام ١٩٩٨ بتوقيعه على العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وكان أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، واتفاقية الشراكة الأوروبية– الأردنية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، إلى جانب اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . وقد تركت هذه الاتفاقيات أثاراً واضحة على كافة المناحي الاقتصادية، لا سيما على التجارة الخارجيه بشقيها الاستيراد والتصدير.

ولما كانت المستوردات واحدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بهذه الاتفاقيات، جاء هذا المبحث لإلقاء الضوء على الأثار التي تركتها أهم الاتفاقيات على المستوردات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية ، تاركين الجوانب الأخرى للمباحث اللاحقة وصولا إلى تقييم شامل للأثار التي تركتها هذه الاتفاقيات على قطاع الصناعة التحويلية بصفة إجمالية ، وذلك باستخدام النماذج القياسية المبينة أدناه .

أولا: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحدة من أهم الاتفاقيات التجارية التي وقع عليها الأردن إلى جانب عدد كبير من الدول العربية ، التي جاءت ترجمة للجهود العربية المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في ظل بروز كثير من التكتلات الاقتصادية العالمية ، وفي ظل دعوة منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية ، حيث أصبحت حركة التجارة الدولية تخضع لقواعد وأسس منظمة التجارة العالمية المرتكزة أساسا على تحرير التجارة العالمية .

دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في ١٩٩٨/١/١ وبحلول عام ٢٠٠٥ أصبحت السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول العربية معفاة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل[١].

[١] Ministry of industry and trade,2007,p.8. Economic and trade agreements of the Hashemite kingdom of Jordan , Amman ,p.8.

أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المستوردات الأردنية الصناعية:

لا شك بان تطبيق هذه الاتفاقية ترك أثاراً على اقتصادات الدول العربية الأعضاء في المنطقة ، لا سيما على جانب التجارة البينية بشقيها الاستيراد والتصدير ، وهنا وفي معرض حديثنا عن المستوردات الصناعية سنقيس أثار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية، وذلك باستخدام النموذج القياسي التالي :

$$LOG\ M_{At} = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + a_2\ G_{At} + a_3\ D_{At} + u_t \quad ..(1)$$

حيث تمثل ($\mathbf{M}_{At}$) المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الدول العربية في الزمن (t) ، وتمثل (P_t) الرقم القياسي لأسعار المستوردات الأردنية نسبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، وتشير (y_t) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتشير (G_{At}) إلى معدل التعرفة الجمركية المفروضة على منتجات الصناعة التحويلية ذات المنشأ العربي ، وتشير (D_{At}) إلى المتغير الوهمي الذي يعكس الفترة الزمنية التي بدأ بها تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتشير (u_t) إلى حد الخطأ العشوائي.

نتائج القياس:

$$LOG\ M_{at} = 0.03 - 1.76 LOG\ P_t + 1.57 LOG\ y_t + 0.004 G_{at} + .02 D_{at} \quad .. (2)$$
$$(0.09)\ (2.9) \qquad (1.8) \qquad (0.3) \qquad (0.2)$$

$$R^2 = .95 \qquad \bar{R}^2 = .93 \qquad F = 43 \qquad D.W = 2.0$$

فكما تشير المعادلة أعلاه لا يبدو أن هناك دور واضح لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة معدل المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الدول العربية، فالمعلمة المقدرة للمتغير الوهمي (D_a)، الذي يشير إلى السنوات التي بدأ بها تطبيق الاتفاقية، والمعلمة المقدرة للتعرفة الجمركية المطبقة على الدول العربية (G_a) قيمها منخفضة ولا تتمتع بأية معنوية إحصائية عند اي مستوى، وما هو واضح أن الناتج المحلي الإجمالي والأسعار كان لها الدور الأكبر في تحديد معدل الاستيرادات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الدول العربية ، والمرونات المقدرة لها كما تشير المعادلة أعلاه لكلا العاملين
عالية جدا، وهي أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعني أن أية زيادة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي كان يتبعها زيادة نسبية أعلى في المستوردات الصناعية من الدول العربية ، وفي الوقت

نفسه اي زيادة في الأسعار النسبية للمستوردات كان يتبعها نقص في المستوردات بنسبة أعلى ، وهذا يعني ان العلاقة الاحلالية بين المنتجات الأردنية الصناعية والمنتجات العربية الصناعية قوية جدا نظرا لتوفر فائض من البدائل على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الخارجي. وهذا واقعي لأن معظم الصناعات العربية متماثلة في أساليب الإنتاج وفي التقنيات وفي طبيعة المنتجات؛ وذلك بسبب غياب التنسيق الصناعي العربي الشامل ، فكانت النتيجة أن معظم تقنيات الإنتاج من فنون معرفية ومعدات وألآت وأجهزة مستوردة من الخارج ، في حين هناك فائض في المنتجات العربية الاستهلاكية لا تقوى الأسواق العربية المحلية على استيعابه، مما أوجد طاقات إنتاجية عربية معطلة، أثرت سلبا على اقتصاديات الدول العربية.

ثانياً : اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية :

يعود تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي إلى عام ١٩٧٧، حينما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين الطرفين في ذلك العام، هدفت إلى إعلان التعاون الشامل بين الطرفين والمساهمة في التنمية الاقتصادية والفنية الاجتماعية في الأردن[١].

ففي مؤتمر برشلونة في العام ١٩٩٥ الذي جمع الدول الخمس عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (انذاك)[٢] ، واثنتي عشرة دولة متوسطية أعلن عن نشوء نمط جديد من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبين دول منطقة البحرالأبيض المتوسط ، واخذت طابعا جديدا اشمل اطلق عليه الشراكة الاورو– متوسطية، ليحل محل المفهوم السابق "التعاون المشترك "، ويقوم على أساس المعاملة بالمثل ، والشراكة الكاملة، وخلق مناخ جديد للعلاقات وخاصة في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني.

تم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الأردن بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ بعد خمس جولات من التفاوض استمرت ثلاث سنوات، وقد دخلت حيز التنفيذ خلال العام ٢٠٠٢ بعد ان اكتملت عملية المصادقة عليها من قبل البرلمانات الأوروبية البالغ عددها خمسة عشر أنذاك[٢] ، راهن الكثير على هذه الاتفاقية واعتبرها في صالح الأردن لكونها تسهم في زيادة فتح الأسواق

---

[١] Ministry of industry and trade,.Economic and trade agreements of the Hashemite kingdom of Jordan, op. cit ,p.14.

[٢] بحلول عام ٢٠٠٧ أصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة ،وذلك بانضمام كل من : التشيك ، استونيا ، هنغاريا ، لاتفيا ، لتوانيا بولندا ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، رومانيا وبلغاريا .

[٢] الأردن ليس دولة متوسطية ولكن بسبب العلاقات الجيدة للاردن مع معظم الدول الأوروبية ، لا سيما التجارية منها فقد تم ضمه الى الشراكة المتوسطية.

الأوروبية أمام المنتجات الأردنية ، وتزيد من امكانية استقطاب الاستثمارات الأوروبية والعالمية إلى الأردن، لكون الاتفاقية تربط الأردن بكتلة اقتصادية كبيرة، وبدورها تعزز ثقة المستثمر في الاقتصاد الأردني ، كما ويمكن ان تترك أثارا ايجابية على القطاع الصناعي بحكم والمساعدات الفنية المتوقعة وبحكم نقل التكنولوجيا.

وبالمقابل حذر آخرون من أثارها السلبية على القطاع الصناعي نتيجة توقع زيادة تدفق المنتجات الأوروبية إلى السوق الأردني بعد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بعد نفاذ الاتفاقية ، وإزالة كافة العوائق الجمركية والكمية امام المنتجات الأوروبية، وقيام منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٤ ؛ اي بعد ١٢ عام من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .

وهنا وفي معرض حديثنا عن المستوردات، وبعد مضي خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية سنقيس الأثار التي تركتها الاتفاقية على المستوردات الصناعية ، وصولا للأثار الإجمالية التي تركتها الاتفاقية على قطاع الصناعة التحويلية من ناحية المستوردات والصادرات والإنتاجية والنمو المتحقق في هذا القطاع .

ولقياس أثر اتفاقية الشراكة على المستوردات الصناعية تم بناء دالة الطلب على المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي **(M_{ut})** بناء على النماذج السابقة، وبالتالي فان الطلب على المستوردات الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي هو دالة في الأسعار النسبية**(P_t)** ، التي تقيس درجة الاحلال بين المستوردات والسلع المحلية ، والناتج المحلي الإجمالي**(y_t)** الذي يعكس القدرة الاستيرادية ، ومعدل التعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات الصناعية القادمة من دول الاتحاد الأوروبي **(G_{ut})** ، والمتغير الوهمي **(D_{ut})** الذي يقيس الفترة التي بدأ بها تطبيق اتفاقية الشراكة وإزالة القيود الكمية عن السلع المتبادلة ، وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$LOG\ M_{ut} = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + a_2\ G_{ut} + a_3\ D_{ut} + u_t \ldots..(3)$$

وبعد التقدير كانت النتائج على النحو التالي:

$$LOG\ M_{ut} = 1.45 - 0.15\ LOG\ P_t + 0.5\ LOG\ y_t - 0.008\ G_{ut} + 0.04\ D_{ut} \ldots \quad (4)$$
$$(1.9)\quad (0.95)\qquad (2.0)\qquad (3.4)\qquad (2.6)$$

$$R^2 = 0.99 \qquad \bar{R}^2 = 0.99 \qquad F = 382 \qquad D.W = 1.75$$

يتضح من المعادلة أعلاه، ان اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية تركت أثاراً واضحة على المستوردات الأردنية الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال المعنوية الإحصائية العالية التي تمتعت بها المعلمات المقدرة لكلا المتغيرين ، المتغير الوهمي (D_{ut}) الذي يعكس الفترة الزمنية التي تم خلالها تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية، والمتغير الاخر الذي يعكس معدل التعرفة الجمركية المطبقة على المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي المشار اليه بالرمز (G_{ut})، فكما تشير المعلمات المقدرة ، ساهمت اتفاقية الشراكة في رفع معدل النمو السنوي من المستوردات الأردنية من المنتجات الصناعية من الاتحاد الأوروبي بمعدل (٤٪) سنويا ، وان تخفيض التعرفة الجمركية (G_{ut}) في إطار اتفاقية الشراكة ساهم في زيادة معدل نمو المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي بمعدل (٠.٠٠٠٨٪) لكل (١٪) تخفيض في التعرفة الجمركية ، وقد تمتعت كلا المعلمتين بمعنوية إحصائية عالية. وما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه أيضاً ان المرونة السعرية للمستوردات الصناعية ، التي تقيس درجة الاحلال بين المنتجات المستوردة وبين المنتجات المحلية كانت منخفضة جدا ولا تتمتع باية معنوية إحصائية ، وهذا يدل على ان معظم المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي، ليس لها بديل على الصعيد المحلي، اي انها لاتتسم بالمرونة الكافية بحيث يحل مكانها المنتج المحلي في حال اختلفت الأسعار النسبية لها ، وهذا منطقي ويتناسب والواقع الاقتصادي للاردن، لان غالبية المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي هي من السلع الرأسمالية كالأجهزة والمعدات والألآت واليات النقل ، والتي يصعب على الصناعة المحلية توفيرها ويحتاج إنشاؤها إلى تقنية عالية تفتقر اليها الأردن وكثيرا من الدول النامية نظرا لإنخفاض مستويات التصنيع فيها، ونظرا لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة والكافية لإنشاء مثل هذه الصناعات .

كما وتشير المعادلة المقدرة إلى الدور الكبير الذي يلعبه الناتج المحلي الإجمالي كمحدد محوري للمستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي ؛ حيث ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (١٪) كان يؤدي إلى زيادة في المستوردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي بنسبة (٠.٥٪) ، اي ان هناك ارتباط كبير بين الناتج المحلي وبين المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي؛ نظرا لاهمية هذا النوع من السلع في التنمية الاقتصادية ومدى حاجة الدول النامية لها لتنفيذ برامجها التنموية . هذا وتشير المعايير الإحصائية المحسوبة (R^2, F, D.W) إلى الدقة الكبيرة التي تتمتع بها النتائج وخلو المعادلة من المشاكل الإحصائية .

ثالثا : اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ):

دخلت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ نهاية العام ٢٠٠١ ، وهي تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة بين البلدين من خلال العمل على تحرير التجارة بالسلع والخدمات، وتسهيل حركة نقل البضائع والاشخاص ، وقد تضمنت التزامات متكافئة من كلا الطرفين بخصوص حماية البيئة، وحقوق العمال والتزامات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية ، ويتم من خلال هذه الاتفاقية تحرير التجارة السلعية ذات منشأ احد الطرفين من كافة القيود والضوابط التي تعيق انسيابها بين البلدين، وتخفيض الرسوم تدريجيا على أساس المعاملة بالمثل، للوصول إلى منطقة تجارة حرة في مدة اقصاها عشر سنين من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية[١].

كما هو حال اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى حذر كثير من الاقتصاديين من تزايد الاستيرادات من السلع الأمريكية المنشأ ، لا سيما الصناعية منها ، وأثرها المباشر على الميزان التجاري وأثرها المتوقع على الصناعة المحلية من السلع المشابهة ، الأمر الذي يلحق الضرر بالصناعة المحلية ويزيد العجز في الميزان التجاري.

وللوقوف على الأثار التي تركتها هذه الاتفاقية على المستوردات الصناعية تم اختيار النموذج القياسي التالي :

$$LOG\ M_{rt} = a_0 + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ y_t + a_2\ G_{rt} + a_3\ D_{rt} + u_t \ldots..(5)$$

حيث تمثل ($\mathbf{M_{rt}}$) المستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية من الولايات المتحدة الأمريكية في الزمن (t) ، وتمثل (P_t) الرقم القياسي لأسعار المستوردات الأردنية نسبة إلى مستوى الأسعار المحلية ، وتشير (y_t) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتشير (G_{rt}) إلى معدل التعرفة الجمركية المفروضة على منتجات الصناعة التحويلية ذات المنشأ الأمريكي ، وتشير (D_{rt}) إلى المتغير الوهمي الذي يعكس الفترة الزمنية التي بدأ بها تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشير (u_t) إلى حد الخطأالعشوائي.

[١] Ministry of industry and trade, Economic and trade agreements of the Hashemite kingdom of Jordan op.cit ,p.13.

نتائج التقدير

$$LOG\ M_{rt} = 0.53 - 0.5\ LOG\ P_t + 1.0\ LOG\ y_t + 0.001\ G_{rt} + 0.03\ D_{rt} \quad ..(6)$$
$$(.28)\quad (1.9)\quad (2.9)\quad (0.24)\quad (1.09)$$

$R^2=0.97$ $\bar{R}^2=0.96$ $F= 82$ $D.W=2.3$

تشير المعادلة أعلاه إلى ان اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تساهم في زيادة معدل نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تترك أثاراً تذكر على هذا الصعيد ، فالمعلمات المقدرة للمتغير (D_{rt}) وللتعرفة الجمركية (G_{rt}) لا تتمتع بأية معنوية إحصائية عند اي مستوى ، اي ان قيمتها لا تختلف عن الصفر ، وهذا يعني ان الاتفاقية لغاية السنة السابعة من تطبيقها لم تترك أثارا تذكر على صعيد المستوردات الأردنية الصناعية ، وهذا قد يفسره بعد المسافة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع كلف الشحن ، وفي الوقت نفسه توفر البدائل من الدول الأخرى الاقرب، التي ترتبط معها الأردن باتفاقيات مشابهه. وما يمكن ملاحظته هو ان المحددات الأساسية للمستوردات الأردنية الأمريكية هي: الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية ، فكما تشير المعادلة أعلاه قدرت المرونة الدخلية ب (١.٠) تقريبا، وهذا يعني ان اي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي كان يتبعها زيادة في المستوردات الصناعية من امريكا بنفس النسبة ، في حين مرونة الأسعار النسبية قدرت بـ (٠.٥) ، اي ان انخفاض الأسعار النسبية بنسبة ١٪ كان يتبعها ارتفاع في المستوردات الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٠.٥٠٪.

هذا على صعيد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، اما على صعيد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي تم التوقيع عليها في العام ١٩٩٦ ، التي قامت على أساس انشاء مراكز صناعية لها ميزة تصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون رسوم جمركية أو قيود كمية ، فقد تركت هذه الاتفاقية أثاراً مباشرة على الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية وخاصة من الألبسة والمنسوجات المختلفة ، التي سيتم بحثها لاحقاً، اما على جانب المستوردات، فقد تركت أثاراً مباشرة على المستوردات الأردنية من المواد الخام والسلع الوسيطة، لا سيما في مجال الخيوط والمنسوجات والأقمشة ، حيث تشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى أن المستوردات الأردنية من المنسوجات والأقمشة ومستلزماتها قد ارتفعت من (٩٦.٥) مليون دينار في العام ١٩٩٦ ، وهو العام الذي بدأ به تطبيق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ، إلى (٤٨٤.١) مليون دينار في العام ٢٠٠٥ ، وقد ارتبطت هذه المستوردات بصورة مباشرة

بالصادرات الأردنية من المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لتحقيق شروط قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن اتفاقية الشراكة الأوروبية – الأردنية لعبت دوراً هاماً وبارزاً في نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الاتحاد الأوروبي ، وكذلك لعبت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة دورا هاما أيضاً في زيادة نمو المستوردات الأردنية الصناعية من الخيوط والمنسوجات، في حين لم يظهر دور يذكر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في نمو المستوردات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية.

المبحث الثالث

قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات قطاع الصناعة التحويلية وفروعها

تعد تنمية الصادرات واحدة من أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى الأردن إلى تحقيقها من خلال سياسة التحرير التجاري التي اتبعها منذ تسعينيات القرن الماضي ، في إطار تنفيذه برامج شاملة للاصلاح الهيكلي ، التي سعت من خلالها إلى التخلص من التشوهات الاقتصادية التي كانت تسيطر على الاقتصاد الأردني وعلى رأسها العجز المزمن في الميزان التجاري والعبىء المتزايد للمديونية الخارجية .

إنّ السياسة الحمائية التي كان يتبعها الأردن خلال فترة ما قبل التسعينيات ،التي كانت تعتمد على استراتيجية التوجه نحوالداخل لتغذية السوق المحلية بما تحتاج من سلع وخدمات بدلاً من استيرادها ، دلت كثير من الدراسات السابقة على عدم جدواها، وعدم تحقيقها للاهداف المرجوة منها، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري . ونتيجة للتدهور الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال عقد الثمانينيات والذي تمثل في انخفاض في معدلات النمو وتفاقم المديونية الخارجية ، وتدهور في معدلات التبادل التجاري نتيجة سيطرة المواد الأولية والسلع الزراعية على معظم الصادرات ، تم اعادة النظر في السياسات التنموية المطبقة ، واخذت تتجه نحو الخارج لرفع معدلات النمو في القطاعات التصديرية ، بهدف تنمية المدخرات المحلية، وزيادة الاعتماد على الذات في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتوفير السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، بدلا من الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية المتذبذبة والقروض ذات الشروط الصعبة ، ولذا أصبح مبدأ التحرير التجاري والتوجه نحو الخارج هوالمعتمد منذ بداية التسعينيات ، باعتباره إحدى الوسائل المهمة التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد الإنتاجية، وتخصيص عوامل الإنتاج من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية، وخلق مزيدا من المنافسه في السعر والجودة ؛ لتحسين جودة المنتجات المحلية وتنويعها وزيادة قدرتها التنافسية وبالتالي تنمية الصادرات .

وعليه كانت تنمية الصادرات وتنويع وتوسيع القاعدة التصديرية، هدفا أساسيا من أهداف سياسة التحرير التجاري المتبعه ، بدلا من الاعتماد على تصدير المواد الخام ، التي تتسم بضعف مرونة الطلب عليها، وخاصة أن أسعارها تتحدد عالميا ولا يوجد لدولة صغيرة مثل الأردن قدرة في تحديدها او التأثير عليها . كما وان فتح اسواقا جديدة امام المنتجات الأردنية ، وتوسيع الأسواق التقليدية القائمة ، التي تساعد على التخلص من مشكلة ضيق السوق المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ، التي سببت ارتفاعا في كلف الإنتاج نتيجة عدم قدرة القطاعات الإنتاجية زيادة حجم إنتاجها واستغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة لديها للوصول إلى المستوى الأمثل والاستفادة من مزايا التخصص ووفورات الحجم .

وعليه يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية يمكن ان يؤثر إيجابا على الصادرات السلعية من خلال خمس قنوات رئيسة هي :

١- تخفيض كلف الإنتاج من خلال تخفيض التعرفة الجمركية والرسوم المشابهه على المواد المدخلة في الإنتاج، وعلى المواد الوسيطة وعلى السلع الرأسمالية المستوردة التي تساهم في زيادة التراكم الراسمالي الثابت.
٢- التخفيض المتبادل للتعرفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المشابهه على الصادرات الأردنية السلعية ، في إطار دول منظمة التجارة العالمية، وفي إطار الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والثنائية التي لها أثر مماثل .
٣- إزالة المعيقات الكمية من رخص الاستيراد والحصص الاستيرادية امام الصادرات الأردنية السلعية .
٤- الاستفادة من فرصة تراكم المنشأ مع الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات تجارة حرة ، الأمر الذي يساعد الصناعة الأردنية على تحسين استغلال الموارد المتاحة لديها، وبالتالي توسيع قاعدة التصدير وتنويعها.
٥- التخلص من ضيق السوق المحلية التي تقف حائلا امام التوسع في الإنتاج والاستفادة من مزايا التخصص ووفورات الحجم .

ومن هنا جاء هذا المبحث لقياس محددات الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية، والأثار التي تركها تحرير التجارة الخارجية عليها باستخدام النموذج القياسي المبين أدناه.

النموذج القياسي:

ترى النظرية الاقتصادية أن الطلب على الصادرات يعتمد بصورة أساسية على درجة تنافسية السلع التصديرية مع السلع المماثلة لها في الدول المستوردة ، التي عادة ما تقاس من خلال سعر الصادرات بالدولة مقارنة بالأسعار العالمية للمنتجات المماثلة ، بالاضافة إلى معدل الدخل في العالم والذي يقيس القدرة الشرائية ، وعليه تكون معادلة الصادرات على النحو التالي [1]:

$$X_t = A(P_X \setminus P_f)_t^{\alpha} W_t^{\beta} \quad \text{.....(1)}$$

حيث تشير X_t إلى معدل الصادرات في الزمن(t) ، و تشير $(P_X \setminus P_f)$ إلى مستوى أسعار الصادرات الأردنية منسوبة إلى مستوى الأسعار العالمية ، وتشير W_t إلى مستوى دخل العالم ، وتشير المعلمة (α) إلى المرونة السعرية ، والمعلمة (β) إلى المرونة الدخلية وتشير (A) إلى الثابت .

ولتحويل المعادلة السابقة الأسية إلى معادلة خطية، يمكن قياس معلماتها ينبغي اخذ اللوغرتم لطرفي المعادلة لتصبح على النحو التالي:

$$LOG\ X_t = LOG\ A + \alpha\ LOG(P_X/P_F)_t + \beta\ LOG\ W_t \text{.....(2)}$$

وكما هو شأن المستوردات ترى النظرية الاقتصادية ان الطلب على الصادرات طلب ديناميكي (Dynamic) لا يتأثر بشكل فوري بتغيرات الأسعار والدخول، بل يحتاج إلى فترة زمنية للاستجابة لتغيرات العوامل المستقلة ، وعليه لا بد من ادخال االصادرات في السنة السابقة (X_{t-1}) كمتغير مستقل متباطىء زمنيا ، فتصبح المعادلة :

$$LOG\ X_t = LOG\ A + \alpha\ LOG\ P_t + \beta\ LOG\ W_t + \Omega\ LOG\ X_{t-1} + V_t \text{.....(3)}$$

حيث تمثل (α) المرونة السعرية قصيرة الأجل، وتمثل ($\alpha/(1-\Omega)$) المرونة السعرية طويلة الأجل ، وتمثل (β) المرونة الدخلية قصيرة الأجل وتمثل ($\beta/(1-\Omega)$) المرونة الدخلية طويلة الأجل ، ويمثل V_t حد الخطأ العشوائي .

---

[1] Amelia ,Thrillwall .The Impact of Trade Liberalization on Exports and Imports and the Balance of Payments of Developing Countries, The Economic Journal ,114 ,February ,2004 ,page f50

ولمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات الصناعية من خلال القنوات الخمسة سالفة الذكر، ندخل على النموذج متغيرين صوريين، الأول يعكس أثر التحرير التجاري في إطار برامج التصحيح الهيكلي والمتضمنة تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض التعرفة الجمركية على المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية، ويرمز له بالرمز D_{1t} ، واخر يعكس أثر التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، والمتضمنة تبادل الإعفاءات الجمركية، وإزالة المعيقات التجاريةالكمية والنوعية وغيرها من العوامل المرتبطة امام الصادرات ، وعليه تصبح المعادلة بالصيغة النهائية على النحو التالي:

$$LOG\ X_t = B_0 + B_1 LOG\ P_t + B_2 LOG\ W_t + B_3 LOG\ X_{t-1} + B_4\ D_{1t} + B_5\ D_{2t} + V_t \quad ..(4)$$

<u>نتائج التقدير :</u>

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تم تقدير معلمات المعادلة السابقة (٤) على مستوى إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، وعلى مستوى الفروع الصناعية، فكانت النتائج على النحو التالي :

<u>اولا : على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية :</u>

$$LOG\ X_t = \underset{(1.8)}{2.1} - \underset{(1.8)}{0.43} LOG\ P_t + \underset{(0.17)}{0.06} LOG\ W_t + \underset{(1.5)}{0.3} LOG\ X_{t-1} + \underset{(0.14)}{0.04}\ D_{1t} + \underset{(2.1)}{0.15}\ D_{2t}$$

$$R^2 = .91\ ,\ \bar{R}^2 = .90\ ,\ D.W = 2.0\ ,\ F = 41$$

تشير المعادلة أعلاه إلى ان تحرير التجارة الخارجية في إطار برامج التصحيح الاقتصادي الهيكلي ، التي بدأ تطبيقها بصورة فعلية في العام ١٩٩٢ لم يكن لها دور يذكر في نمو الصادرات الأردنية الصناعية خلال فترت الدراسة ، فالمتغير (D_{1t}) لا يتمتع بأية معنوية إحصائية ، اما التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة والاتفاقيات المشابهه ذات الأثر المماثل ، التي شملت تبادل الإعفاءات الجمركية مع الدول الأعضاء ، والاستفادة من مزايا تراكم المنشأ ، فيبدو من خلال المتغير (D_{2t}) انه كان له أثار ايجابية على الصادرات الأردنية الصناعية، وقد ساهم في رفع معدل نموها السنوي بما يقارب (١٥٪) سنوياً ، فالمعلمة المقدرة للمتغير (D_{2t}) تتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (١٪).

ولكن وكما يبدو من المعادلة أعلاه أن الصادرات الأردنية الصناعية لا تستجيب بشكل كبير لتقلبات الأسعار والدخول عالميا ؛ فالمرونة السعرية المقدرة أقل من الواحد الصحيح (٠.٤٣) ، والمرونة الدخلية منخفضة ولا تتمتع باية معنويه إحصائية ، وهذا يعني ان الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية لا يتسم بالمرونة العالية ، وهذا هو شأن صادرات غالبية الدول النامية الصغيرة، اذ ليس لديها القدرة على السيطرة على أسعار صادراتها او وارداتها ، وفي الوقت نفسه لا تستطيع ان تلبي الاحتياجات العالمية من منتجاتها في حال زاد الطلب عليها نظرا لضعف الطاقة والقدرة الإنتاجية لديها. كما ويبدو من خلال المعلمة المقدرة للصادرات المتخلفة زمنيا (X_{t-1}) انه لا فرق بين المرونة في الأجل الطويل وبين المرونة في الأجل القصير نظراً لعدم معنويتها الإحصائية ، وهذا يؤكد عدم قدرة الصناعة الأردنية على الاستجابة بشكل كبير لتغيرات الأسعار والدخول حتى خلال الفترات الطويلة.

وتشير المعايير الإحصائية المقدرة (R^2, D.W, F) إلى دقة النتائج، وإلى خلو المعادلة من اية مشاكل إحصائية.

ثانيا : على مستوى فروع الصناعة التحويلية :

وعلى مستوى الفروع الصناعية تم تقدير المعادلات القياسية لكافة الفروع الصناعية لمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات الصناعات الفرعية، وفقا للتصنيف الإحصائي العالمي المنسق(H.S.C) ، ووفقا للنتائج المتحققة تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وعلى النحو التالي:

المجموعة الأولى: وتضم الصناعات التي تأثرت صادراتها إيجابا بالتحرير التجاري في إطار برامج التصحيح الهيكلي، وفي إطار اتفاقيات التجارة الحرة، وقد ضمت صناعات المنتجات الغذائية ، والصناعات المعدنية وصناعة الألآت والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ، وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

أ) صناعة المنتجات الغذائية :

$$LOG\ X_{ft} = 1.6 - 0.47LOG\ P_t + 0.23LOG\ W_t + 0.1LOG\ X_{ft-1} + 0.5\ D_{1t} + 0.18\ D_{2t}$$
$$(2.7)\quad (1.4)\qquad (0.8)\qquad (0.6)\qquad (3.8)\qquad (2.2)$$

$$R^2 = .89\ ,\ \bar{R}^2 = .86\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 31$$

ب) صناعة المنتجات المعدنية الفلزية:

$$LOG\ X_{mt} = 0.24 - 0.49LOG\ P_t + 0.68LOG\ W_t + 0.43LOG\ X_{mt-1} + 0.23D_{1t} + 0.41D_{2t}$$
$$(0.3)\quad (1.8)\quad (1.95)\quad (2.1)\quad (2.0)\quad (3.0)$$

$$R^2 = .78\ ,\ \bar{R}^2 = .73\ ,\ D.W = 1.9\ ,\ F = 13.4$$

ج) صناعة المعدات والأجهزة والكهربائية وغير الكهربائية:

$$LOG\ X_{qt} = -1.99 - 0.9LOG\ P_t + 1.38LOG\ W_t + 0.18LOG\ X_{qt-1} + 0.36D_{1t} + 0.36D_{2t}$$
$$(2.7)\quad (2.4)\quad (4.1)\quad (1.3)\quad (2.9)\quad (3.7)$$

$$R^2 = .91\ ,\ \bar{R}^2 = .81\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 18$$

فكما يتضح من المعادلات الثلاثة أعلاه ، لعب تحرير التجارة الخارجية بشقيه دوراً واضحاً في نمو الصادرات الأردنية للصناعات الثلاث المشار اليها أعلاه ، فتحرير التجارة الخارجية في إطار برامج التصحيح الهيكلي المشار اليها بالرمز (D_1) التي صاحبها تخفيضات جمركية على المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية وإزالة لمعظم القيود الكمية على المستوردات، قد ساهمت في رفع معدل نمو الصادرات من المواد الغذائية المصنعة بما يعادل (٥٠٪) نقطة مئوية سنويا ، ومن المنتجات المعدنية بما يعادل (٢٣٪) سنوياً، و(٣٦٪) سنوياً لصناعة الأجهزة الكهربائية وغيرها ، وهذا ناجم عن تخفيض تكاليف الإنتاج نتيجة تخفيض التعرفات الجمركية، الأمر الذي جعلها اكثر تنافسية في الأسواق التصديرية .

أما التحرير التجاري في إطار اتفاقيات التجارة الحرة المشار اليه بالرمز (D_2)، فقد كان له أثر ايجابي أيضاً، وقد ساهم في رفع معدل النمو السنوي للصادرات الأردنية من الصناعات الغذائية بما يعادل (١٨٪) سنوياً ، وللصناعات المعدنية بما يعادل (٤١٪) سنوياً ، و (٣٦٪) سنوياً لصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية . ولكن ما تجدر ملاحظته انه وعلى الرغم من النمو المتحقق في هذه القطاعات الثلاثة بفعل تحرير التجارة الخارجية، إلا أن مساهمتها مجتمعة لم تتعد ١٥٪ من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية الأردنية ، وهذا يعني ان هذه الصناعات لم تصل بعد إلى المستوى الذي يؤهلها لزيادة حجم إنتاجها، وتحقيق الفائدة المرجوة من تحرير التجارة الخارجية.

هذا وتشير المعايير الإحصائية المحسوبة إلى خلو المعادلات الثلاث المشار اليها من المشاكل الإحصائية؛ ولذا يمكن القول ان نتائج التقدير دقيقة من الناحية الإحصائية .

المجموعة الثانية :وتضم الصناعات التي تأثرت صادراتها إيجابا باتفاقيات التجارة الحرة التي وقع عليها الأردن ، ولم يظهر تأثرها واضحا بالتصحيح الاقتصادي الهيكلي، وهي من الأهمية بمكان حيث ان صادراتها تشكل اكثر من ٧٥٪ من صادرات قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وهذه الصناعات هي : الألبسة والمنسوجات ، والصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها ، وكانت نتائج التقدير لهذه الصناعات على النحو التالي :

ا) الصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها:

$$LOG\ X_{cht} = \underset{}{1.36} - \underset{(2.1)}{0.41}LOG\ P_t + \underset{(0.5)}{0.15}LOG\ W_t + \underset{(4.8)}{0.7}LOG\ X_{cht-1} + \underset{(0.2)}{0.02}\ D_{1t} + \underset{(1.8)}{0.18}\ D_{2t}$$
$$\underset{(1.3)}{}$$

$R^2 = 0.96$, $\bar{R}^2 = 0.96$, D.W= 2.1 , F =103

ب) الألبسة والمنسوجات:

$$LOG\ X_{clt} = \underset{}{2.5} - \underset{(1.9)}{0.93}LOG\ P_t + \underset{(0.7)}{0.41}LOG\ W_t + \underset{(0.5)}{0.12}LOG\ X_{cht-1} + \underset{(0.2)}{0.13}\ D_{1t} + \underset{(3.0)}{0.73}\ D_{2t}$$
$$\underset{(2.0)}{}$$

$R^2 = 0.87$, $\bar{R}^2 = 0.85$, D.W= 2.2 , F =25

فكما يتضح من المعادلات أعلاه كان لتحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، التي وقع عليها الأردن خلال السنوات الاخيرة الدور الأبرز في نمو الصادرات الأردنية من منتجات الصناعات الكيميائية وصناعة الألبسة والمنسوجات، فكما تشير المعلمة المقدرة للمتغير (D_2) ، التي تتمتع بمعنوية إحصائية عالية ، ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية بما نسبته (١٨٪) سنوياً بالنسبة للصناعات الكيميائية ، وبما يعادل (٧٣٪) سنوياً بالنسبة للالبسة والمنسوجات ، وقد جاءت هذه المساهمة في إطار تبادل الإعفاءات الجمركية مع الدول الأعضاء ، وإزالة القيود الكمية التي كانت تحول دون وصول كثير من هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية ، وكذلك في إطار الاستفادة من مزايا تراكم المنشأ التي سمحت بها الاتفاقيات التجارية . ويذكر ان الأدوية والمنتجات الصيدلانية كانت من اهم المنتجات الكيميائية التي حضيت بالاستفادة من مزايا هذه الاتفاقيات واستطاعت ان تحقق معدلات نمو عالية في صادراتها ، وكذلك الألبسة والمنسوجات ، التي استطاعت ان تدخل السوق الأمريكية والأوروبية دون قيود كمية او رسوم جمركية الأمر الذي ساهم في نمو صادراتها بمعدلات مرتفعة جدا.

المجموعة الثالثة: وتضم المنتجات المعدنية اللافلزية، والمنتجات الخشبية، والورق ومنتجاته ؛ حيث لم يظهر في التحليل القياسي أثر لتحرير التجارة الخارجية على صادرات

هذه الصناعات، لكون معظم منتجات هذه القطاعات مخصصة لتلبية احتياجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير، ومعظم مدخلاتها إما معفاة اصلاً او منشأها محلي.

ثالثا :على مستوى اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات ذات الأثر المماثل:

بعد ان تبين فيما سبق ان تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، كان له الدور الأكبر في التاثير على الصادرات الأردنية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية بقي لنا أن نبين أي الاتفاقيات التي كانت اكثر فعالية ؛ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أم اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، تم تقدير معادلة الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية من قبل الأطراف الثلاث المعنية بالاتفاقيات المشار اليها أعلاه، فكانت النتائج على النحو التالي:

أ) اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

$$LOG\ X_A = \underset{}{0.06} - \underset{(0.05)}{0.1}LOG\ P_{At} + \underset{(0.4)}{1.2}LOG\ W_{At} + \underset{(2.1)}{0.02}LOG\ X_{At-1} + \underset{(0.3)}{0.21}\ D_t \quad \underset{(5.8)}{}$$

$$R^2 = .97\ ,\ \bar{R}^2 = .96\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 73$$

يبدو واضحا من المعادلة أعلاه بان تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقية منطقة التجارةالحرةالعربيةالكبرى والمشار اليه بالمتغيرالوهمي (D_t)، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (W_A)، كانت تمثل المحددات الأساسية بالنسبة للصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فكما يظهر من المعلمة المقدرة للمتغير (D_t) ، ساهمت الاتفاقية– بما تضمنته من تخفيضات جمركية وإزالة للمعيقات غير الجمركية امام انسياب السلع بين الدول العربية– في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية الأعضاء بما نسبته ٢١٪ سنوياً ، والمعلمة المقدرة تمتعت بمعنوية إحصائية عالية ، وتفيد البيانات الإحصائية أن النمو في الصادرات الأردنية الصناعية إلى الدول العربية لم يكن محصورا في سلعة واحدة دون غيرها، بل كان شاملا لمعظم المنتجات الصناعية، وعلى رأسها المنتجات الصيدلانية والأدوية والزيوت النباتية والمشروبات والأجهزة الكهربائية . كما وتشير المعادلة إلى ان الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الذي يرمز له بالرمز (W_A)، كان له الدور الأكبر في تحديد حجم الصادرات الأردنية السلعية إلى الدول العربية، فكانت المرونة الدخلية المقدرة (١.١)، اي ان زيادة للناتج المحلي الإجمالي في

الدول العربية بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في حجم الصادرات الصناعية بما نسبته ١.١٪ وهذا يعني أن الطلب على الصادرات الأردنية الصناعية كان يتمتع بمرونة دخلية عالية ، في حين لم يبد للأسعار النسبية دور يذكر في ذلك .

ب) **اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية :**

$$LOG\ X_u = -2.4 - 0.01LOG\ P_{ut} + 1.7LOG\ W_{ut} + 0.4LOG\ X_{ut-1} - 0.07\ D_t$$
$$(0.05)\quad (0.3)\qquad (2.4)\qquad (2.5)\qquad (1.9)$$

$$R^2 = 0.93\ ,\ \bar{R}^2 = 0.90\ ,\ D.W = 2.2\ ,\ F = 28$$

أما اتفاقية الشراكة الأوروبية فكما يبدو من المعادلة أعلاه لم تلعب دوراً إيجابياً في نمو الصادرات الأردنية الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي ، بل على العكس لعبت دوراً سلبياً كما تشير المعلمة المقدرة للمتغيرالوهمي (D)؛ حيث تشير إلى ان تطبيق اتفاقية الشراكة ساهم في تخفيض معدل نمو حجم الصادرات الأردنية الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي بما معدله (٧٪) سنوياً خلال السنوات التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ، وهذا يعني ان هناك عوامل مرتبطة بالاتفاقية ، اوعوامل ظهرت خلال فترة تطبيق الاتفاقية، أثرت سلباً على الصادرات الأردنية الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي لم تظهر في النموذج ، وظهر أثرها من خلال المتغير الوهمي (D)، من هذه العوامل يمكن ان تكون المواصفات الأوروبية المتشددة التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة على المنتجات التي تدخل اسواقها، التي تقف في معظم الأحيان حائلا امام وصول معظم منتجات الدول النامية اليها، وخاصة المنتجات التي يكون فيها المكون الزراعي مرتفعاً نسبياً التي تتسم بانخفاض أسعارها مقارنة مع المنتجات الأوروبية ، وهي تستخدمها كوسيلة لحماية غير مباشرة لمنتجاتها المحلية المماثلة، ومن العوامل الأخرى التي نحسبها أثرت سلباً على الصادرات الأردنية الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي التوسع الذي تم على الاتحاد الأوروبي، ليضم اثنتى عشرة دولة جديدة غالبيتها من دول اوروبا الشرقية، التي أصبحت تتمتع بمزايا الاتحاد بما فيها التسهيلات التجارية فيما بينها، مما ادى إلى زيادة حركة التبادل التجاري فيما بينها، وذلك على حساب الدول الأخرى بما فيها الدول النامية، وخاصة أن غالبية الدول الجديدة تتسم بانخفاض نسبي في أسعار منتجاتها . بالاضافة إلى ذلك يواجه الأردن منافسة كبيرة من قبل الدول المتوسطية المجاورة ، التي وقع الاتحاد الأوروبي معها اتفاقيات شراكة مماثلة وأصبحت بموجبها تتمتع بنفس المزايا والأفضليات التجارية.

وما يمكن ملاحظته أيضاً من المعادلة أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي كان يمثل المحدد الأساسي للطلب على الصادرات الأردنية الصناعية، فكانت المرونة له تزيد عن الواحد الصحيح، وقد يكون ذلك في إطار الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى الأردن في إطار اتفاقية الشراكة ، في حين لم تلعب الأسعار النسبية دوراً يذكر في ذلك، فظهرت مرونتها منخفضة ولا تتمتع بمعنوية إحصائية عند اي مستوى. وتدل المعايير الإحصائية (R^2,F,D.W) بان نتائج التقدير دقيقة وتخلو من اية مشكلة إحصائية.

ج) <u>اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:</u>

$$LOG\ X_U = 5.2 - 1.2LOG\ P_{Ut} + 1.1LOG\ W_{Ut} + 0.65LOG\ X_{Ut-1} + 0.72\ D_t$$
$$(1.1)\quad (0.7)\qquad (0.6)\qquad (5.7)\qquad (2.8)$$

$R^2 = .98$, $\bar{R}^2 = .97$, D.W= 2.1 , F =83

يبدو من المعادلة أعلاه بان الأسعار النسبية والناتج المحلي الإجمالي لم يكن لها دور يذكر في تحديد الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فالمعلمات المقدرة لها جميعها لا تتمتع باية معنوية إحصائية ، بينما تحرير التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة وفي إطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، كان لها الدور الأكبر في نمو الصادرات الصناعية الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويشير إلى ذلك المعلمة المقدرة للمتغير (D) ، التي تتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوى (١٪) ، وقد ساهمت هذه الاتفاقيات برفع معدل نمو الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته (٧٢٪) سنويا، كما تشير المعلمة المقدرة ، ولكن ومن خلال البيانات الإحصائية المنشورة تبين أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة يعود بصورة أساسية إلى منتجات المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تم الاشارة اليها وإلى محاذيرها سابقا، لكون القيمة المضافة الأردنية لهذه المنتجات تكاد لا تتجاوز ٣٠٪ من القيمة الإجمالية ، اذ ان غالبية المواد المدخلة هي مواد مستوردة من الخارج ، وعليه فالايراد الحقيقي لهذه الصادرات لا يعكسه الرقم الإجمالي لها.

وخلاصة القول إن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، كان لها دور واضح في زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من السلع التي يتطلب إنتاجها كثافة عمالية، وتحديدا من الألبسة والمنسوجات، نظراً لارتفاع كلفة العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى، فقد كان لها أثر واضح في زيادة حجم الصادرات الأردنية السلعية بصفة شمولية، ولم يكن التصدير محصورا في سلعة دون الأخرى، فكان أثرها متوازن وشامل . اما بخصوص الصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي فيبدو ان اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية لم تلعب دوراً ايجابياً بخصوصها، بل كان لها دور سلبي، كما تبين من المعادلات القياسية المقدرة الخاصة بها، وذلك للأسباب التي تم ذكرها سابقا.

المبحث الرابع
قياس أثر تحرير التجارة الخارجية
على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها

من الأهداف الأساسية التي كانت وراء تبني سياسة التحرير التجاري في الأردن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي ، تحسين كفاءة اداء قطاع الصناعة التحويلية ، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيه ، وذلك من خلال فتح المجال أمام قوى السوق وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية للعمل على اعادة هيكلة هذا القطاع ، بما يضمن تحسين كفاءة استغلال الموارد وتخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، بعد ما فشلت السياسة الحمائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي .

إن لتحسين البيئة التنافسية من خلال التحرير التجاري دوراً كبيراً في رفع الكفاءة الفنية لتشغيل عوامل الإنتاج ، واستخدامها بشكل أفضل ، ويساعد المنتجون على الوصول إلى الحجم الأمثل الذي يقلل من كلفة الإنتاج ، ويرفع من مستوى إنتاجية العناصر الإنتاجية ويتيح فرصة الاستفادة من وفورات الحجم أمام الأسواق الخارجية الكبيرة ، وهذا بدوره يحدث تغييرا جذريا في بنية القطاع الصناعي لصالح الصناعات التصديرية، فيؤدي إلى انتقال جزء من رأس المال والعمل العاملين في القطاعات الاقتصادية الأقل ربحية إلى القطاعات المنافسة التي تتمتع بربحية وإنتاجية أعلى ، مما يحقق نموا صافيا في القطاع الصناعي، ومن ثم في الناتج المحلي ككل .

يأتي هذا المبحث استكمالا لما جاء في المباحث السابقة لقياس أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية وفروعها ، من خلال التغيرات التي طرأت على مرونات عناصر الإنتاج المختلفة ، التي تعكس مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج وكفاءة تشغيلها بعد التحرير التجاري ، وذلك بواسطة نماذج دوال الإنتاج المبينة أدناه :

النموذج القياسي :

اغلب الدراسات الاقتصادية السابقة استخدمت نماذج قياسية لدالة الإنتاج اعتمدت في اصولها على نماذج الكلاسيك الجدد (New Clasical) ، التي تعتبر العمل ورأس المال العناصر الأساسية في دالة الإنتاج ، وتأخذ أشكالا مختلفة منها نوع كوب دوغلاس (Cobb – Douglas) ، ودالة ذات المرونه الثابته (Constant Elasticity of Subistitution) ، ودالة من نوع (Log Trans) . وفي دراستنا هذه اخترنا دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس (Cobb – Douglas) التي استخدمت في كثير من الدراسات السابقة المماثلة .

تأخذ الصيغة العامة لدالة الإنتاج الشكل التالي[1]:

$$Q= f(K,L)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ترمز (Q) إلى القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وترمز (K) إلى رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج ويقاس من خلال الموجودات الثابتة الصافية، و(L) إلى عدد العمال المستخدمين في قطاع الصناعة التحويلية ، ولغرض القياس وتجانس الوحدات سيتم الاستعاضة عنها بمعدل الاجور والرواتب التي يتقاضاها العاملين في هذا القطاع ونرمز لها بالرمز (W) .

وبناء عليه تأخذ دالة كوب دوغلاس الصيغة الأسية العادية التالية :

$$Q_t = \alpha_0 W_t^{\alpha_1} K_t^{\alpha_2} e_t\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تشير α_0 **إلى** الحد الثابت ، وتشير α_1 إلى مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور ، كما وتشير α_2 إلى مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال ، وتشير (e_t) **إلى** حد الخطأ العشوائي .

وباستخدام اللوغرتم تم تحويل المعادلة السابقة (٢) الاسية إلى معادلة خطية يمكن قياسها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Square) (OLS) ولتصبح على النحو التالي:

$$LOG\ Q_t = LOG\ \alpha_0 + \alpha_1\ LOG\ W_t + \alpha_2\ LOG\ K_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

[1] Jacques , Jan, Mathmatics for Economics and Business ,Addison-Wesley Publishing Company,1991,p.280.

نتائج التقدير :

لمعرفة دور التحرير التجاري في نمو قطاع الصناعة التحويلية ، تم باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تقدير مرونات الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال لفترتين زمنيتين لغرض المقارنة ؛ حيث تمتد الفترة الأولى من عام ١٩٧٧ ولغاية ١٩٩١ وهي فترة ما قبل التحرير التجاري ، وتمتد الفترة الثانية من عام ١٩٩٢ ولغاية ٢٠٠٦ ،وهي فترة التحرير التجاري في إطار البرامج التصحيحية وفي إطار الاتفاقيات التجارية ، كما وتم تقدير مرونات الإنتاج على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية وعلى مستوى الفروع الصناعية فكانت النتائج على النحو التالي :

أولا : على مستوى إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية:

أدت عملية قياس مرونات الإنتاج لعنصري العمل ورأس المال على مستوى إجمالي قطاع الصناعة التحويلية إلى التوصل إلى النتائج المبينة في المعادلات التالية :

$$\text{Log } Q = 0.57 + 0.17\ K + 0.72\ W \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(1)$$
$$(3.5)\quad (1.75)\quad (2.8)$$

$$R^2 : 0.96\ ,\ \bar{R}^2 : 0.96\ ,D.W:2.44\ \ ,F:157$$

$$\text{Log } Q = 0.45 - 0.4\ K + 1.5\ W \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$(3.3)\quad (3.8)\quad (13.8)$$

$$R^2 : 0.98\ ,\ \bar{R}^2 : 0.98\ \ ,D.W:2.0\ ,\ F:394$$

تعكس المعادلة رقم (١) دالة الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية بصفة إجمالية خلال فترة ما قبل التحرير التجاري ، ويتضح من خلالها ان عناصر الإنتاج ، العمل ورأس المال ، كانت تفسر اكثر من ٩٦٪ من التغيرات الحاصلة في القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة، كما يشير المعيار الإحصائي (R^2) ، ويبدو ان استجابة القيمة المضافة للتغيرات التي حصلت للاجور كانت أكبر مما هو لرأس المال ، فكما هو واضح من المعادلة المشار اليها كانت مرونة الإنتاج المقدرة للاجور(٠.٧٢) في حين لم تتجاوز لرأس المال (٠.١٧) ، اي ان زيادة الاجور بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في القيمة المضافة بما نسبته ٠.٧٢٪ ، وزيادة مماثلة في رأس المال كان يتبعها زيادة في القيمة المضافة بما نسبته ٠.١٧٪

، ولكون مجموع المرونتين أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني ان قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة كان يمر بمرحلة تناقص الغلة بالنسبة للحجم (Decreasing returns to scale) ، أي أن نسبة نمو القيمة المضافة المتحققة أقل من نسبة نمو عناصر الإنتاج في حال زادت مجتمعه، وهذا يشير إلى ان حجم معظم المشاريع الصناعية خلال تلك الفترة كان صغيرا ويتناسب مع حجم السوق المحلية الضيقة ، لان معظم منتجات هذه الصناعات كانت موجهة أساسا للسوق المحلية في إطار سياسة احلال المستوردات التي كانت سائدة آنذاك.

أما بخصوص دالة الإنتاج المقدرة لفترة ما بعد التحرير التجاري والمبينة في المعادلة رقم (٢) فيبدو ان اختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج خلال هذه الفترة قد انعكس على مرونات الإنتاج لكل منها ، فكما يتضح من المعادلة المشار اليها انخفض معامل مرونة الإنتاج لرأس المال الثابت بصورة لافته نتيجة التضخم في استخدام هذا العنصر خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، الأمر الذي انعكس سلبا على إنتاجية هذا العنصر حتى سجل مرونة إنتاج سالبة قدرت بـ (٠.٤) ، وهذا يعني ان الإنتاجية الحدية للموجودات الثابتة كانت تمر بمرحلة تناقص العائد بالنسبة للحجم خلال هذه الفترة نتيجة وجود فائض في رأس المال الثابت المستخدم تزيد عن الاحتياجات الفعلية لقطاع الصناعة التحويلية انذاك ، وهذا ما توصلت اليه دراسات أخرى مشابهة (خرابشة ، ٢٠٠٠) . اما بخصوص عنصر العمل فقد ازدادت اهميته خلال هذه الفترة حتى أصبحت استجابة القيمة المضافة للتغير فيه أفضل بكثير مما كانت عليه خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري، ووصلت إلى الضعف تقريبا . فكما تشير المعادلة رقم (٢) أعلاه قدرت مرونة الإنتاج للاجور بـ (١.٥) ، اي ان زيادة الاجور بنسبة ١٪ كان يتبعها زيادة في القيمة المضافة بما نسبتة ١.٥٪ ، وهذا يدل على زيادة في كفاءة استخدام عنصر العمل وتوجهه نحو القطاعات الاكثر إنتاجية ، وما يؤكد ذلك ان حصة العامل من رأس المال المستخدم خلال السنوات الاخيرة من هذه الفترة، قد تناقصت بصورة واضحة (الجدول رقم (٢-١٢))، وهذا يعني ان التحسن في اداء العمالة خلال هذه الفترة ناجم عن تحسن في كفاءة الاستخدام وليس ناجم عن زيادة في العناصر الإنتاجية .

وبأخذ محصلة جمع المرونتين معا ، مرونة الاجور ومرونة رأس المال ، يتبين ان قطاع الصناعة خلال هذه الفترة كان يعمل في مرحلة تزايد الغلة بالنسبة للحجم (Increasing returns to scale) ، لان محصلة المرونات كانت تزيد عن الواحد الصحيح بفعل المرونة العالية لعنصر العمالة ، وهذا يشير إلى توظيف أفضل للعناصر الإنتاجية وفائدة متحققة من زيادة حجم الإنتاج نتيجة اتساع الأسواق الخارجية امام المنتجات الصناعية في إطار سياسة التحرير التجاري .

ثانيا : على مستوى فروع الصناعة التحويلية :

وعلى مستوى الفروع الصناعية تم تقدير مرونات الإنتاج للعمالة ولرأس المال لكافة الفروع الصناعية، لفترة ما قبل التحرير التجاري وما بعدها، لمعرفة أثر التحرير التجاري على نمو الصناعات المختلفة ، فكانت النتائج على النحو التالي:

أ) صناعة المنتجات الغذائية :

$$Log\ Q_f = 1.67 - 0.17\ K_f + 0.8\ W_f \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(3)$$

(11.6) (0.9) (4.02)

$R^2 : 0.87$,$\bar{R}^2: 0.85$, D.W:1.9 , F: 39.1

$$Log\ Q_f = 1.4 + 0.20\ K_f + 0.52\ W_f \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots(4)$$

(7.1) (1.3) (2.7)

$R^2 : 0.85$, $\bar{R}^2$:0.82 , D.W:2.6 , F:33

تشير المعادلتان (٤،٣) أعلاه الخاصة بالصناعات الغذائية الأردنية إلى ان استجابة القيمة المضافة لتغيرات الاجور، كانت أعلى من استجابتها لتغيرات رأس المال الثابت خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري ، وكذلك خلال الفترة التي تلتها، على الرغم من الانخفاض الذي حصل لمعامل مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور خلال فترة التحرير التجاري ليصل إلى (٠.٥٢)، بعد ان كان (٠.٨٠) خلال الفترة التي سبقت التحرير التجاري؛ فمعامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال لم يتمتع بأية معنوية إحصائية خلال الفترتين ، الأمر الذي جعل الصناعات الغذائية تعمل في مرحلة تناقص الغلة (Decreasing returns to scale) قبل وبعد التحرير التجاري . اي ان توسيع الطاقات الإنتاجية لم يمنح الصناعات الغذائية فرصة الاستفادة من وفورات الحجم وبقيت تعمل في مرحلة تناقص الغلة حتى بعد التحرير التجاري، وبالتالي لم تحقق الصناعات الغذائية فائدة تذكر على صعيد استغلال العناصر الإنتاجية واعادة توزيعها في إطار سياسة التحرير التجاري، وهذا قد يفسره انخفاض نسبة القيمة المضافة في هذا القطاع نتيجة ارتفاع المكون الزراعي المستورد ، الذي يدخل في صناعتها بصورة أساسية.

ب) صناعة الألبسة والمنسوجات :

$$Log\ Q_c = 0.37 + 0.54\ K_c + 0.3\ W_c \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(5)$$

(2.3) (2.6) (2.1)

R^2 : 0.79, $\bar{R}^2$:0.75 , D.W:1.7 , F:17.5

$$\text{Log } Q_c = 0.29 + 0.1\ K_c + 1.26\ W_c \qquad (1992\text{- }2006)\ldots\ldots(6)$$

(1.8) (0.5) (4.8)

R^2 : 0. 96 , $\bar{R}^2$: 0.94 , D.W:1.77 , F:147

أما بخصوص صناعة الألبسة والمنسوجات ، فكما يتضح من المعادلتين (٦،٥) الخاصة بها ، فقد ارتفعت مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور بصورة لافته من (٠.٣) خلال الفترة الأولى إلى (١.٢٦) خلال الفترة الثانية . وبالمقابل انخفضت مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال من (٠.٥٤) إلى (٠.١) ، وهذا يعني تحسن واضح في قوة استجابة القيمة المضافة لتغيرات العمالة وزيادة اهميتها في قطاع الألبسة والمنسوجات ، وتراجع في أهمية رأس المال وانخفاض قوة استجابة القيمة المضافة للتغيرات الحاصلة فيها . بمعنى اخر ان سياسة التحرير التجاري ساهمت في زيادة الطاقات الإنتاجية واعادة توزيع العناصر الإنتاجية في هذه الصناعات لصالح توسيع استخدام عنصر العمالة ، الأمر الذي جعلها تنتقل إلى مرحلة الغلة المتزايدة بالنسبة للحجم مستفيدة من وفورات الحجم ، بعد ان كانت تعمل في مرحلة تناقص الغلة ، بفعل ضيق السوق المحلية خلال فترة ما قبل التحرير التجاري ، واستطاعت ان تحقق صناعة الألبسة والمنسوجات فائدة ملموسة في إطار سياسة التحرير التجاري على صعيد كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية واستغلالها، وبالتالي تركت أثاراً ايجابية على نمو القيمة المضافة لدى هذه الصناعة .

ج) صناعة المنتجات الخشبية :

$$\text{Log } Q_w = 0.36 + 0.7\ K_w - 0.03\ W_w \qquad (1977\text{- }1991)\ldots\ldots(7)$$

(8.7) (8.1) (0.3)

R^2 : 0.95 , $\bar{R}^2$:0.93 , D.W: 2.3 , F:129

$$\text{Log } Q_w = 0.89 - 0.34\ K_w + 1.09\ W_w \qquad (1992\text{- }2006)\ldots\ldots\ldots(8)$$

(5.1) (2.2) (6.8)

R^2 : 0. 84 , R^2:0.82 D.W:1.9 , F:30.5

أما بخصوص صناعة المنتجات الخشبية فيبدو من خلال المعادلتين الخاصة بها أعلاه (٧،٨) ان هذه الصناعات كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على تراكم رأس المال الثابت خلال الفترة الأولى، الأمر الذي جعل قوة استجابة القيمة المضافة فيها لتغيرات رأس المال عالية حيث

قدرت مرونة الإنتاج لهذه الفترة بـ (٠.٧٠) ، وهذا يعني ان زيادة رأس المال بنسبة ١٪ خلال تلك الفترة كانت تؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة بنسبة ٠.٧٠٪ ، ونتيجة لزيادة التكوين الراسمالي الثابت وبكميات كبيرة خلال الفترات اللاحقة تراجعت مساهمة رأس المال في نمو القيمة المضافة حتى أصبحت لا تستجيب لاية زيادة جديدة في رأس المال إلى ان أصبح الأثر سالبا؛ حيث قدرت مرونة الإنتاج لهذه الفترة بـ (- ٠.٣٤) ، اي ان الإنتاجية الحدية لرأس المال أصبحت تمر خلال الفترات الاخيرة بمرحلة تناقص العائد بالنسبة للحجم.

اما بخصوص مرونة الإنتاج بالنسبة للأجور فيبدو انها سلكت اتجاها معاكسا مقارنة برأس المال ، فبعد ان كانت سالبة ولا تتمتع باية معنوية إحصائية خلال الفترة الأولى نتيجة التضخم في استخدام هذا العنصر، أصبح معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح (١.٠٩) خلال الفترة الثانية وتمتع بمعنوية إحصائية عالية ، وهذا يدل على زيادة اهمية عنصر العمالة في هذا القطاع وتوظيف أفضل له مقارنة مع الفترات السابقة. ولكن وكما يبدو من محصلة مجموع معامل مرونات عناصر الإنتاج ، والتي لم تزيد عن الواحد الصحيح ، بأن هذا القطاع بقي يعمل في مرحلة الغلة المتناقصة بالنسبة للحجم في كلا الفترتين ولم يحقق تطورا يذكر على صعيد وفورات الحجم الكبير في إطار سياسة التحرير التجاري .

د) صناعة الورق ومنتجاته :

$$\text{Log } Qp = 0.8 + 0.47\ Kp + .\cdot 48\ Wp \qquad (1977\text{-}\ 1991).....(9)$$

(0.8) (2.1) (2.03)

$R^2 : 0.95,\ \bar{R}^2 : 0.94\ ,\ D.W : 1.5\ ,\ F : 127$

$$\text{Log } Qp = 0.26 - 0.03\ Kp + 1.12\ Wp \qquad (1992\text{-}\ 2006).....(10)$$

(1.8) (0.15) (5.1)

$R^2 : 93\ ,\ \bar{R}^2 : 0.92\ ,\ D.W : 1.8\ ,\ F : 84$

على الرغم من أن صناعة الورق ليست صناعة تصديرية، وهي مخصصة أساسا للسوق المحلية ، إلا أنه ونتيجة لارتباطها الكبير بالصناعات الأخرى ، كونها سلعة وسيطة وتدخل في معظم الصناعات ، فقد استطاعت أن توسع عملياتها الإنتاجية وان تحسن من استخدام العناصر الإنتاجية، وتعيد توزيعها حتى تمكنت من الانتقال من حالة الغلة المتناقصة

إلى حالة الغلة المتزايدة، وذلك برفع إنتاجية عنصر العمل وتكثيفه مستفيدة بذلك من وفورات الحجم الكبير التي اتاحها تحرير التجارة الخارجية ، بحيث أصبح زيادة عناصر الإنتاج بنسبة ١٪ يتبعها زيادة في القيمة المضافة بنسبة ١.٠٩٪، بعد ان كانت قبل التحرير لا تتجاوز ٠.٩٥٪ كما يتضح من المعادلات الخاصة بها أعلاه .

هـ) الصناعات الكيميائية :

$$\text{Log } Q_{ch} = 0.38 - 0.06\ K_{ch} + 1.2\ W_{ch} \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(11)$$

(0.8) (0.3) (5.7)

$R^2 : 0.92\ ,\ \bar{R}^2 : 0.91\ ,\ D.W : 1.7\ ,\ F : 127$

$$\text{Log } Q_{ch} = -\ 0.4 + 0.01\ K_{ch} + 1.44\ W_{ch} \qquad (1992\text{-}\ 2006)\ldots\ldots(12)$$

(2.8) (0.10) (2.3)

$R^2 : 0.93\ ,\ \bar{R}^2 : 0.92\ ,\ D.W : 1.9\ ,\ F : 175$

تعد الصناعات الكيميائية من أهم الصناعات التصديرية، التي تعتمد عليها الأردن قبل وبعد التحرير التجاري والتي اهمها الأدوية والاسمدة والمنتجات البلاستيكية ، وقد استفادت هذه الصناعات استفادة كبيرة أيضاً من التحرير التجاري، كما يتضح من المعادلات الخاصة بها أعلاه ، واستطاعت ان تعيد توزيع استخدام العناصر الإنتاجية ، وان تحسن استخدامها واستغلالها في إطار سياسة التحرير التجاري، حتى حققت معدلات نمو مرتفعة في إنتاجية عنصر العمل انعكست على مرونة الإنتاج بالنسبة له، فارتفعت من (١.٢) خلال الفترة الأولى إلى (١.٤٤) خلال الفترة الثانية مستفيدة بذلك من وفورات الحجم.

و) الصناعات المعدنية الفلزية واللافلزية:

$$\text{Log } Q_n = 0.58 + 0.0\text{٦}\ K_n + 0.8\ W_n \qquad (1977\text{-}\ 1991)\ldots\ldots(13)$$

(2.4) (٠.1) (1.8)

R^2 : 0.77 R^2: 0. 76 , D.W:1.6 , F:24

Log Qn =- 0.16 - 0.19 Kn + 1.7 Wn (1992- 2006).....(14)

(2.0) (0.8) (4.8)

R^2 : 0.85, $\bar{R}^2$: 0.83 , D.W:1.8 , F:37

Log Qm = 0.62 + 0.19 Km + 0.52 Wm (1977- 1991).....(15)

(8.4) (3.1) (1.8)

R^2 : 0.95 , $\bar{R}^2$:0.94 , D.W:2.4 , F:150

Log Qm =- 1.47 + 0.89 Km + 0.96 Wm (1992- 2006).....(16)

(2.0) (2.6) (4.8)

R^2 : 0.80 , $\bar{R}^2$:0.80 , D.W:1.6 , F:23

فكما يبدو من المعادلات الأربعة أعلاه الخاصة في المعادن الفلزية (١٤،١٣) ، والمعادن اللافلزية (١٦،١٥) لم يختلف حال هذه الصناعات عن حال معظم الصناعات الأخرى، فقد تحسن اداؤها واستغلالها وتوزيعها للعناصر الإنتاجية خلال فترة التحرير التجاري، واستطاعت بذلك ان تنتقل بمستوى إنتاجها من مرحلة الإنتاج ذو الغلة المتناقصة إلى مرحلة الإنتاج ذو الغلة المتزايدة مستفيدة من وفورات الحجم الكبير . فكما يتضح من المعادلات أعلاه، فقد تحسن استخدام عنصر العمل في هاتين الصناعتين ، فارتفعت مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور في الصناعات المعدنية الفلزية من (٠.٨) إلى (١.٧) ، وفي الصناعات المعدنية اللافلزية من (٠.٥٢) إلى (٠.٩٦) . اما بخصوص مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، فقد ارتفعت في الصناعات المعدنية اللافلزية من (– ٠.١٩) إلى (٠.٨٩) ، وفي الصناعات المعدنية الفلزية لم تتمتع باية معنوية إحصائية عند اي مستوى نتيجة التضخم في استخدام هذا العنصر ، وعلى الرغم من ذلك دخلت كلا الصناعتين في مرحلة الغلة المتزايدة بالنسبة للحجم في إطار سياسة التحرير التجاري بحكم الاستغلال الأفضل للعناصر الإنتاجية ، لا سيما عنصر العمل.

ز) صناعة الألآت والمعدات والأجهزة:

Log Qq = 0.13 + 0.53 Kq + 0.63 Wq (1977- 1991).....(17)

(2.6) (1.8) (2.2)

R^2 : 0.94 , $\bar{R}^2$: 0.93 , D.W:2.3 , F:90

$$\text{Log } Qq = 0.29 - 0.01\ Kq + 1.1\ Wq \qquad (1992\text{-}2006)\ldots\ldots(18)$$
$$(1.3 \quad (0.8) \qquad (5.5)$$

$$R^2 : 0.81\ ,\ \bar{R}^2 : 0.80\ ,\ D.W : 1.4\ ,\ F : 26$$

تعد صناعة الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية من الصناعات الكبيرة التي تحتاج إلى تقنية عالية ورؤوس اموال ضخمة وتكنولوجيا لا تتوفر في معظم الدول النامية ، لا سيما الصغيرة منها مثل الأردن ، وما هو موجود فعلا في هذه الدول عبارة عن صناعات تجميعية اصولها في الدول المتقدمة يتم نقلها إلى الدول النامية لاستكمال بعض العمليات الإنتاجية النهائية الخاصة بهذا النوع من السلع ، وهي في الغالب تحتاج إلى كثافة في الايدي العاملة ، لذا يتم نقلها للدول النامية نظرا لتوفر الايدي العاملة الرخيصة فيها.

وفي الأردن كما نرى من المعادلات أعلاه تحسنت إنتاجية الايدي العاملة في هذا القطاع بعد التحرير التجاري فارتفعت مرونة الإنتاج بالنسبة للاجور من (٠.٦٣) خلال الفترة الأولى إلى (١.١) خلال الفترة الثانية ، اما مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، فكما يبدو من المعادلات أعلاه تراجعت بصورة واضحة بعد التحرير التجاري حتى أصبحت القيمة المضافة لا تستجيب لأي تغير يحدث في رأس المال خلال الفترة الاخيرة ، والدور الأكبر أصبح للايدي العاملة نظرا لحاجة هذا النوع من السلع إلى الايدي العاملة اكثر من حاجته لرأس المال . وكما يبدو من محصلة جمع المرونتين معا (مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال ومرونة الإنتاج بالنسبة للاجور) بأن هذه الصناعة كانت تعمل في مرحلة الغلة المتزايدة قبل التحرير التجاري وكذلك بعده، مستفيدة بذلك من وفورات الحجم .

في ضوء ما سبق يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري استطاع أن يوسع من عملياته الإنتاجية ، وأن يزيد من فعالية استخدامه للعناصر الإنتاجية المتاحة واستخدامها استخداما أفضل من خلال اعادة توزيعها ، فوصل بذلك إلى مرحلة العائد المتزايد بالنسبة للحجم ، مستفيداً بذلك من وفورات الحجم التي اتاحها التحرير التجاري والسوق الكبير الواسع امام المنتجات المختلفة ، وكما تبين فقد تم تكثيف

استخدام عنصر العمل في هذا القطاع اكثر من عنصر رأس المال ، نظراً لارتفاع إنتاجيته الحدية مقارنة مع عنصر رأس المال، إلى ان أصبحت معظم الصناعات الأردنية تتسم بالكثافة العمالية اكثر من الكثافة الرأسمالية نظراً لارتفاع مردودها ، وهذه نتيجة حتمية تصل اليها معظم الدول المشاركة في العمليات التجارية في حالة التحرير التجاري ، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية بالاعتماد على ما يتوفر لديها من مواد اولية وعناصر إنتاجية ، ولكون عنصر العمل هو العنصر الوفير في الأردن فمعظم الصناعات الأردنية ركزت على استخدام هذا العنصر في إنتاجها واستطاعت أن ترفع من إنتاجيته من خلال التدريب والتأهيل والتعليم وتطوير الأساليب الإنتاجية والتنظيم الأفضل للعمليات الإنتاجية .

جميع القطاعات الصناعية الفرعية استطاعت أن تستفيد من سياسة التحرير التجاري وتوسع من طاقاتها الإنتاجية وتزيد من فعالية استخدامها ، مستفيدة بذلك من وفورات الحجم باستثناء صناعتين هما :الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية حيث لم تحقق هذه الصناعات فائدة تذكر على هذا الصعيد نظراً لارتباطها المباشر بمنتجات القطاع الزراعي الذي يتسم بالضعف في الأردن ، وبانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة المكون الزراعي المستورد في منتجاتها ، وهذا بدوره انعكس على درجة تنافسية منتجاتها بصفة عامة أمام مثيلاتها من المنتجات الأجنبية على صعيد السوق المحلية وعلى صعيد السوق الخارجية .

الملحق رقم(١)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الاردني

السنة	الناتج المحلي باسعار السوق الجارية		الناتج المحلي باسعار السوق الثابتة ١٩٩٤		الناتج القومي باسعار السوق الجارية	
	القيمة (مليون دينار)	معدل النمو (%)	القيمة (مليون دينار)	معدل النمو (%)	القيمة (مليون دينار)	معدل النمو (%)
١٩٧٣	٣١٠,١	١٠,٣	-	-	٣١٦,٧	٢٢,٤
١٩٧٤	٣٨٥,٧	٢٤,٤	-	-	٣٩٤,٨	٢٤,٧
١٩٧٥	٤٣٥,٩	١٣	-	-	٤٤٩,٥	١٣,٩
١٩٧٦	٥٦٧,٣	٣٠,١	١٦٨٩,٤	-	٥٨٩,٣	٣١,١
١٩٧٧	٦٩٠,٤	٢١,٧	١٨٢٩,٦	٨,٣	٧١٢,٣	٢٠,٩
١٩٧٨	٧٩٥,٤	١٥,٢	٢٠٩٨,١	١٤,٧	٨١٨,٥	١٤,٩
١٩٧٩	٩٨٢,٥	٢٣,٥	٢٥٣٤,٦	٢٠,٨	١٠٠٩,٧	٢٣,٤
١٩٨٠	١١٦٤,٨	١٨,٥٦	٢٨١٨,٣	١١,٢	١١٩٨,٢	١٨,٧
١٩٨١	١٤٤٨,٧	٢٤,٤	٣٣٠٢,٢	١٧,٢	١٥٠٦,٢	٢٥,٧
١٩٨٢	١٦٤٩,٩	١٣,٩	٣٥٣٤,٢	٧	١٧١٤,٣	١٣,٨
المتوسط		١٩,٥		١٣,٢		٢٠,٩
١٩٨٣	١٧٨٦,٦	٨,٣	٣٤٥٥,٨	٢,٢-	١٨٣٥,٨	٧,١
١٩٨٤	١٩٠٩,٧	٦,٩	٣٦٠٤,١	٤,٣	١٩٢٣,٣	٤,٧
١٩٨٥	١٩٧٠,٥	٣,٢	٣٥٠٦,٥	٢,٧-	١٩٦٥,٩	٢,٢
١٩٨٦	٢٢٤٠,٥	١٣,٧	٣٦٩٩,٥	٥,٥	٢٢٢٣,٢	١٣,١
١٩٨٧	٢٢٨٦,٧	٢,١	٣٧٨٥,٥	٢,٣	٢٢٣٦,٥	٠,٦
١٩٨٨	٢٣٤٩,٥	٢,٧	٣٨٤٠,٨	١,٥	٢٢٦١	١,١
١٩٨٩	٢٤٢٥,٤	٣,٢	٣٤٢٨,٧	١٠,٧-	٢٢٣٤	١,٢-
١٩٩٠	٢٧٦٠,٩	١٣,٨	٣٤١٩,٣	٠,٣-	٢٥٢١,٤	١٢,٨
١٩٩١	٢٩٥٨	٧,١٣	٣٤٧٤,٣	١,٦	٢٧٣٦,٩	٨,٥
المتوسط		٦,٨		٠٨.٠-		٤.٥
١٩٩٢	٣٦١٠,٥	٢٢,١	٣٩٧٢,٩	١٤,٣	٣٤٢٤,٣	٢٥,١
١٩٩٣	٣٨٨٤,٣	٧,٦	٤١٥١	٤,٥	٣٧٣٥,٢	٩,١
١٩٩٤	٤٣٥٨,٣	١٢,٢	٤٣٥٨,١	٥	٤٢٠٦,٩	١٢,٦
١٩٩٥	٤٧١٤,٧	٨,٢	٤٦٢٧,٧	٦,٢	٤٥٩٧,٩	٩,٣
١٩٩٦	٤٩١٢,٢	٤,٢	٤٧٢٣,٥	٢,١	٤٧٩٩,٩	٤,٤
١٩٩٧	٥١٣٧,٥	٤,٥	٤٨٨٠,٥	٣,٣	٥٠٩٠,١	٦
١٩٩٨	٥٦٠٩,٨	٩,٢	٥٠٢٧,٦	٣	٥٦٠٤	١٠,١
المتوسط		٧.٩		٥,٥		١٠,٩
١٩٩٩	٥٧٧٧,٧	٣	٥١٨١,٤	٣,١	٥٧٥٨,٦	٢,٧
٢٠٠٠	٥٩٩٨,٤	٣,٨	٥٣٩٩	٤,٢	٦٠٩٣,٩	٥,٨
٢٠٠١	٦٣٦٣,٣	٦,١	٥٦٨٥,١	٥,٣	٦٤٩٦,١	٦,٦
٢٠٠٢	٦٧٩٧,٠	٨.٦	٦٠٠٩	٥,٧	٦٨٥٧,٧	٦.٥
٢٠٠٣	٧٢٢٨,٧	٤.٦	٣.٦٢٨٦	٦.٤	٧٣٥٣,٦	٣.٧
٢٠٠٤	٨٠٨١,٣	١١,٨	٦٨٢٤,٤	٨,٥	٨٣٢٠,٣	١.١٣
٢٠٠٥	٩٠١٢,٢	١١,٥	٧٣٠٧,٢	٧,١	٩٢٣١,٢	١٠,٩
٢٠٠٦	١٠١٠٨,٥	١٢,٢	٧٧٦٨,١	٦,٣	١٠٤٠٩,١	١٢,٨
المتوسط		٧,٧		٦.٥		٨,١

المصدر : البنك المركزي ، بيانات احصائية سنوية للفترة ١٩٦٤– ٢٠٠٣،عدد خاص .

البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.

معدلات النمو احتسبت من قبل الباحث.

الملحق رقم (٢)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

السنة	الناتج المحلي بالاسعار الاساس الجارية	الخدمات	الاهمية النسبية للخدمات %	الانتاج السلعي	الاهمية النسبية للسلع %	الصناعات التحويلية	الاهمية النسبية %	التعدين والمحاجر	الاهمية النسبية %	الزراعة	الاهمية النسبية %	الانشاءات والكهرباء (مليون دينار)	الاهمية النسبية %
1973	284.8	190.8	67	94	33	36	12.6	4.1	1.4	25	8.8	28.9	10.1
1974	347.5	227.6	65.5	119.9	34.5	26.8	7.7	11.2	3.2	57.2	16.4	24.7	7.1
1975	382.2	261.5	68.4	120.7	31.6	34	8.9	16.9	4.4	30.2	7.8	39.6	10.3
1976	509	353.8	69.5	155.2	30.5	48.6	9.5	16.2	3.2	42.4	8.3	48	9.4
1977	607.4	415	68.4	192.4	31.6	60.8	10	19.4	3.2	52.7	8.6	59.5	9.7
1978	712.4	473.1	66.4	239.3	33.6	67.5	9.4	20.8	2.9	77	10.8	74	10.3
1979	901.1	621.5	69	279.6	31	91.8	10.2	28.8	3.2	61.6	6.8	97.4	10.8
1980	1058.7	709.2	67	349.5	33	104.6	10	40.3	3.8	83.2	7.8	121.4	11.5
1981	1312.2	864.4	66	447.8	34	167.1	12.7	43.7	3.3	79.8	6	157.2	12
1982	1506.7	982.1	65	524.6	35	181.3	12	46.5	3.1	92.9	6.1	203.9	13.5
المتوسط			67.2		32.8		10.3		3.2		8.7	0	10.5
1983	1601.3	1049.2	65.6	552.1	34.4	189.3	11.8	43.6	2.7	109.9	6.8	209.3	13.1
1984	1730.6	1145	66.2	585.6	33.8	205.6	11.9	64.5	3.7	97.7	5.6	217.8	12.6
1985	1767.7	1226.6	69.4	541.1	30.6	189.2	10.7	65.7	3.7	96.9	5.5	189.3	10.7
1986	1937.2	1297.7	67	639.5	33	274.4	14.1	68.4	3.5	114.3	5.9	182.4	9.4
1987	1999.9	1329.8	66.5	670.1	33.5	293.2	14.7	72.6	3.6	134.7	6.7	169.6	8.4
1988	2062.7	1417.7	68.8	645	31.2	259.8	12.6	82.6	4	137.6	6.7	165	8
1989	2199.5	1495.2	68	704.3	32	261.2	11.9	154.7	7	132.7	6	155.7	7
1990	2463.7	1610.7	65.4	853	34.6	352.5	14.3	149.1	6	190	7.7	161.4	6.5
المتوسط			67.3		32.7		12.8		4.3		6.4	0	9.5
1991	2632.6	1756.1	66.7	876.5	33.3	347.4	13.2	125.4	4.7	214.3	8.1	189.4	7.1
1992	3128.9	2022.4	64.7	1106.5	35.3	444.6	14.2	130.8	3.2	247	7.9	284.1	9.1
1993	3334.5	2220.1	66.6	1114.4	33.4	443.3	13.3	107.2	2.7	199.2	6	364.7	10.9
1994	3691.2	2422.9	65.7	1268.3	34.3	586	15.9	102.7	3.9	192.9	5.2	386.7	10.5
1995	4019.2	2683	66.8	1336.2	33.2	606.9	15.1	157.2	3.7	173.7	4.3	398.4	10
1996	4143.5	2902	70	1241.5	30	570	13.8	153.7	3.8	158.6	3.8	359.2	8.7
1997	4451.3	3153.2	70.9	1298.1	29.1	621.6	13.9	169.9	3.6	148.3	3.3	358.3	8
1998	4720.2	3327.7	70.5	1392.5	29.5	742	15.7	170.4	3.7	144.3	3	335.8	7.1
المتوسط			67.7		32.3		14.4		3.3		5.2	0	8.9
1999	4864.5	3487.7	71.7	1376.8	28.3	760.7	15.6	163.8	3.3	115.9	2.3	336.4	6.9
2000	5153.5	3716.2	72.2	1437.3	27.8	807.2	15.7	171.5	3.2	120.9	2.3	337.7	6.5
2001	5469.5	3936	72.0	1533.5	28	861.2	15.7	176.4	3.2	124.3	2.3	371.6	6.8
2002	5833.9	4100.3	70.3	1733.6	29.7	987.7	17	188.7	3.2	148.9	2.6	408.3	7
2003	6301.1	4418.8	70.1	1882.5	29.9	1082.6	17.2	192.1	3	178.3	2.8	429.5	6.8
2004	7185.6	4925.2	68.5	2259.9	31.5	1313.7	18.3	230.4	3.2	202.1	2.8	513.8	٧.١
2005	7956.2	5376.8	67.6	2579.4	32.4	1527.7	19.2	263	3.3	223.3	2.8	565.4	7.1
2006	8838.3	5917.1	66.9	2921.2	33.1	1782.9	20.2	262.4	3.0	241.6	2.7	634.3	7.0
المتوسط			69.9		30.1		17.4		3.2		2.6		6.9

- المصدر : البنك المركزي ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ،١٩٦٤-٢٠٠٣ .
البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.
الاهمية النسبية احتسبت من قبل الباحث.

الملحق رقم (٣)

التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية حسب الدول (القيمة بالمليون دينار)

السنة	الامارت العربية	سوريا	لبنان	اليابان	الصين الشعبية	اندونيسيا	ايران	تركيا	الباكستان
١٩٧٣	٠	٢,٦	١,٤	٠,٧	٠	٠	٠,٤	٠,٣	٠
١٩٧٤	٠	٢,٩	٤	٣,٨	٠	٠	٢,٤	١,٦	٠
١٩٧٥	٠,٣	٣,٦	١,٩	١,٩	٠	٠	٤,٣	٢,٩	٠
١٩٧٦	٠,٨	٦,٤	١,٧	١,٩	٠	٠,١	٦,٣	١,٤	٠,٥
١٩٧٧	٠,٨	٧,٥	٢,٩	٢,٦	٠	٠,١	٧,٣	١,٤	٠,٥
١٩٧٨	١,٣	١٠,٤	١,٨	١,٨	٠,٨	٠,٣	٢,٣	٢,٣	٠,٧
١٩٧٩	١,٦	١٢,٣	٢,٣	٢,٩	٠,٩	١,٤	٠,٧	٣,٧	١,٦
١٩٨٠	١,٥	١٣,٦	٢,٢	٤	٢,١	٣,٣	٠	٥,٥	٢,١
١٩٨١	١,٩	١٠,٧	٣,١	٣,٨	٠,٩	٣,٥	٠	٥,٧	٢,٥
١٩٨٢	٢,٥	٨,٤	١,٩	٣,٨	١,٤	٣,٤	٠	١,٥	٣,٢
١٩٨٣	٢,٦	٣,٦	١,٨	٣,٤	٣,٢	٣,٩	٠	١,٩	٦
١٩٨٤	٢,٢	٢,٩	٢,٣	٥,٦	٨,٨	٧,١	٠	٢,٥	١١,٢
١٩٨٥	٣,٩	٣,٩	١,٨	٥,٨	٢,٢	٩	٠	٤	٥,٩
١٩٨٦	٤,٨	٤,٥	١	٥,٧	٧,٥	٧,٦	٠	٣,٦	٣,٤
١٩٨٧	٤,٨	٧,٢	٠,٨	٧,٤	١٠	٨	٠	٥,٨	١٠,٢
١٩٨٨	٧	٣,٢	١,١	٦,٦	١٥,٩	١١	٠	٨,٨	٤
١٩٨٩	١٣	٨	٣,٩	١٨,٢	١١	٢٧,٣	٠	١١,٨	٦,٣
١٩٩٠	٢١,٤	٨,٤	٨,٨	١٣	١٨	٣٠,٤	٠,٩	١٥,١	٨,٨
١٩٩١	٢٦,١	٩,١	١٠	١٠,٦	٣٢,٦	٢٤,٢	٣٠,٢	١٣,١	٤,٦
١٩٩٢	٢٦,١	١٣	٩,٧	١٢,١	١٤	٢٩	١٩,٥	١٥,٣	٥,٩
١٩٩٣	٢٥,٩	١٩	١٨	٩,٨	١٦,٥	٣٧,٦	٩,٥	١٢,٦	٤,١
١٩٩٤	٣٠,٥	٢٦,٧	١٧,٩	١٢,٦	٨,٢	٢٨	٤,٣	١٠,٣	١٦,٧
١٩٩٥	٣٩	٣٩,٤	٢٤,٢	١٣,١	١٣,٣	٢٧,٣	١,٩	١٩,٦	
١٩٩٦	٥٩	٤١	٢٤,٢	١٢,٣	٩,٦	٣١,٤	٢,١	١٨,٢	
١٩٩٧	٥٥,٤	٢٥,٧	٢٨,٥	١٢,٧	١٣,٦	١٨,٢	٠,٥	١٦,٤	١٢,٩
١٩٩٨	٥٨	١٥,٣	٢٩,٨	١٠,١	١١,٦	١٨,٤	٢٠,٥	٤,٣	٣,٤
١٩٩٩	٦١,٧	١٣,٢	٢٢,٤	١٠,٦	٢٥,٢	١٨,٥	٦,٢	١٠,١	١٢,٥
٢٠٠٠	٤٧,٦	١٦,٤	٢٤,١	٩,٣	٣٣	٢٠	٣,٤	١٠	٢٤,٤
٢٠٠١	٥٨,٩	٢٥,٦	٢٧,٧	٩,١	٢٩,٦	٢١,١	٦,٣	٨,٩	١٨,١
٢٠٠٢	٥٦,٦	٤٦,٧	٣٤,٧	٨,٤	٣٢,٤	١٤,٨	٨	١٣	٢١,٨
٢٠٠٣	٦٥,٧	٦٤	٣٢,٦	٩,٦	٢٥,٥	١٩,٢	١٨,٨	٩,٣	١٦,١
٢٠٠٤	٧٧,١	٩٤,٦	٤١	١٢,٢	٢٤,٣	٢٤,٥	٣٦,١	١٠,٩	١٤,٦
٢٠٠٥	٩٥,٨	١١٣,١	٤٤,٨	١٨,٦	٢٨,٧	٩,٥	٢٦,١	١٦,٣	١٥,٢
٢٠٠٦	١٧٢,٩	١١٠,٨	٤٦,٨	٢٩,٨	٢٤,٥	١٥,٢	٤٦,٢	١١,٣	٤,٧

– المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة.

الملحق رقم(٤)

الجدول الزمني للتخفيضات الجمركية المطبق على السلع والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الاوروبي المستوردة الى الاردن

الفئة	التخفيض على رسم التعريفة الأساسي (MFN)	الجدول الزمني للتخفيض الجمركي (من تاريخ نفاذ الاتفاقية)	ملاحظات
١	١٠٠٪(معفى من الجمارك)	٢٠٠٢/٥/١	تطبق هذه القاعدة على جميع السلع باستثناء ما تم حصره بالملاحق ٢،٣،و٤ من الاتفاقية، والملحق رقم(١) للمعاهدة التي أنشأت الاتحاد الأوروبي عام ١٩٥٧
٢	٪١٠ ٪٢٠ ٪٣٠ ٪٤٠ ٪٥٠	٢٠٠٦/٥/١ ٢٠٠٧/٥/١ ٢٠٠٨/٥/١ ٢٠٠٩/٥/١ ٢٠١٠/٥/١	ملحق رقم (٢) من الاتفاقية: قائمة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي ويجوز بشأنها للأردن الاحتفاظ بمكون زراعي. وتعتبر التعريفة الأساسية لكل منتج والمطبق عليها التخفيضات هي ذاتها تعريفة الدولة الأولى بالرعاية (MFN).
٣	٪٢٠ ٪٤٠ ٪٦٠ ٪٨٠ ٪١٠٠	٢٠٠٢/٥/١ ٢٠٠٣/٥/١ ٢٠٠٤/٥/١ ٢٠٠٥/٥/١ ٢٠٠٦/٥/١	ملحق رقم (٣) من الاتفاقية: قائمة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي (أ) والمطبق عليها جدول تفكيك التعريفة الجمركية الخاص بالفئة الثالثة عند استيرادها إلى الأردن
٤	٪١٠ ٪٢٠ ٪٣٠ ٪٤٠ ٪٥٠ ٪٦٠ ٪٧٠ ٪٨٠ ٪١٠٠	٢٠٠٦/٥/١ ٢٠٠٧/٥/١ ٢٠٠٨/٥/١ ٢٠٠٩/٥/١ ٢٠١٠/٥/١ ٢٠١١/٥/١ ٢٠١٢/٥/١ ٢٠١٣/٥/١ ٢٠١٤/٥/١	ملحق رقم (٣) من الاتفاقية: قائمة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي (ب) والمطبق عليها جدول تفكيك التعريفة الجمركية الخاص بالفئة الرابعه عند استيرادها إلى الأردن
٥	لا يوجد أي تخفيض	٢٠٠٦/٥/١	ملحق رقم (٤): قوائم المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي التي لا تخضع لأي تخفيض جمركي لمدة ٤ سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية. وقد اتفق الطرفان على دراسة هذه القائمة بهدف تحديد جدول زمني للتفكيك الجمركي الذي سيطبق عليها عند استيرادها إلى الأردن.

الملحق رقم (٥)
اجور العاملين في قطاع الصناعةالتحويلية
وفروعها (بالمليون دينار)

السنة	اجمالي الصناعة التحويلية	المواد الغذائية	الالبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الالات والمعدات والاجهزة
١٩٧٩	٢٢,٤	٤,١	٢,١	٠,٦	١,٤	٦,٨	٤,٥	٢,٧	٠,٢
١٩٨٠	٣١	٥,٩	٢,٧	١,٢	٢,٢	٨	٦,٦	٤,١	٠,٣
١٩٨١	٤٣	٧,١	٣,٥	١,٧	٣,٣	١٢,٥	٨,١	٦,٢	٠,٦
١٩٨٢	٤٥,١	٧,١	٣,٧	١,٢	٣,٦	١٥,٩	٨,١	٥	٠,٥
١٩٨٣	٥٥,٢	٨,٣	٤,٦	٢,١	٤,٢	١٨,٩	١٠,٧	٥,٩	٠,٥
١٩٨٤	٥٣,٢	٨,٧	٤,٣	٤	٤,٣	١٦,٩	٧,٩	٦,٧	٠,٤
١٩٨٥	٥٨,٣	٩,٢	٤,٥	٣	٤,٨	١٨,٩	٩,٢	٨,١	٠,٦
١٩٨٦	٦٥	١٠,٢	٤,٧	٣,١	٥,٤	٢٢,٥	٩,٧	٨,٦	٠,٨
١٩٨٧	٧٨,٤	١١,٧	٤,٩	٣,١	٥,٩	٢٥,٣	١٠,٦	٩,١	١
١٩٨٨	٧٨	١٣,٣	٦	٣	٦,٩	٢٧,١	١١,٩	٨,٩	١,٣
١٩٨٩	٨٦,٧	١٤,٦	٦,١	٤,٢	٦,٧	٣١,٤	١١,٩	٨,٢	٣,٦
١٩٩٠	٩٣,٢	١٦,١	٦,٦	٣,٨	٧,٧	٣٣	١٣,٧	٨,٧	٣,٦
١٩٩١	١٠٧,٩	١٩,٩	٨,٩	٤,٦	٨,٦	٣٧,٢	١٥,٧	٩,١	٣,٩
١٩٩٢	١٤٣,٨	٢٢,٨	١٠,٨	٧,٧	١٠,٥	٤٤,٨	٢٠,٢	١٣,١	٤,٩
١٩٩٣	١٤٩,٩	٢٥,٥	١٠,٩	٨	١٣,٤	٥١,٨	٢٢,٣	١٢	٦
١٩٩٤	١٨٠,٦	٣٠,٥	١٥,٣	١٠,١	١٤,٤	٥٩,٥	٢٤	١٥,٩	١٠,٩
١٩٩٥	٢٠٠,٤	٣٤,٤	١٦,٤	١٢,٣	١٦	٦٣	٢٨,١	١٧,٩	١٢,٣
١٩٩٦	٢٠٩,١	٣٤,٣	١٧,٨	١٣,٨	١٦,٧	٦٧,٥	٢٨,١	١٨,١	١٢,٨
١٩٩٧	٢٢٢,٩	٣٧,٤	١٧	١٣,٣	٢١,٤	٧٢	٣٠,١	١٩,٦	١٢,١
١٩٩٨	٢٤٤,٩	٤٦,٦	١٨,٤	١٥	٢٠,٣	٧٩,١	٣٠,٧	١٨,٣	١٦,٥
١٩٩٩	٢٦٤,٩	٤٨,٨	٢٣,٥	١٢,٥	٢٢,٦	٨٦,٢	٣٣,٥	٢١,٥	١٦,٣
٢٠٠٠	٢٩١	٥٥,٢	٤١	١٤,٥	٢١,٧	٨٤,٧	٣٥,٦	٢٢,١	١٦,٢
٢٠٠١	٣٠٥,٩	٥٦,٤	٥٠	١٤,٤	٢٣,٤	٨٧,٥	٣٢,٩	٢٢,٣	١٩
٢٠٠٢	٣٢٢,٥	٥٧,١	٥٨,٤	١٤,٧	٢٦,٣	٩٠,١	٣١,٥	٢٤,٥	١٩,٩
٢٠٠٣	٣٣٨,٧	٥٩,١	٦٤,٨	١٤	٢٥	٩٣,٦	٣٤,٢	٢٧,٢	٢٠,٨
٢٠٠٤	٣٨٧,٥	٦٥,٥	٨٠,٢	١٤,٨	٣١,٦	١٠٤,٥	٣٩,٨	٢٩,١	٢٢
٢٠٠٥	٤٤١,٠	٧٠,٢	٨٩,٢	٢٠,٤	٣٦,١	١١٣,٣	٤٣,٥	٣٣,٥	٢٧,٩
٢٠٠٦	٤٨٠,٤	٨٠,٨	٩٦,٠	٢٣,٩	٣٦,٧	١٢٤,٤	٥٠,٤	٣٤,٨	٣٢,٩

المصدر : – دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ، اعداد مختلفة.

– دائرة الاخصاءات العامة ، المسح الصناعي ، اعداد مختلفة.

الملحق رقم (٦)
معدل اجر العامل في قطاع الصناعةالتحويلية
وفروعها (بالدينار)

السنة	اجمالي الصناعة التحويلية	المواد الغذائية	الالبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الالات والمعدات والاجهزة
١٩٧٩	٩٢٤,٧	٩٠٢,٢	٦٦٤,٥	٣١٣,٩	٩٤١,٤	١٦٠٥,٦	٩٨٥,٥	٦٧٩,٥	٥٧٤,٧
١٩٨٠	١١٦٥,٠	١٠٩٨,٤	٩٥٣,٧	٦١٦,٣	١٢٥٣,٥	١٥٧١,٤	١٣٣٤,١	٩٤٩,٩	٨٥٤,٧
١٩٨١	١٤٣١,٥	١٢٥٢,٦	٩٣١,٠	٧٥٠,٢	١٦٣٥,٢	٢٢٧١,٠	١٥١٤,٣	١٢٥٥,٥	١١٢١,٤
١٩٨٢	١٤٠١,٨	١٢٨١,٥	٩٠٥,٩	٤٩١,٨	١٦٢٢,٣	٢٣١٣,٠	١٤١١,٨	١٠٢٥,٨	١٢٤٠,٦
المتوسط	١٢٣٠,٨	١١٣٣,٧	٨٦٣,٨	٥٤٣,٠	١٣٦٣,١	١٩٤٠,٣	١٣١١,٤	٩٧٧,٧	٩٤٧,٩
١٩٨٣	١٧٦٤,٧	١٤٩٧,٦	١٣١١,٢	٨٤٧,١	١٨٣٢,٤	٣٠٤٦,٤	١٧٨٩,٥	١٢١٤,٤	١١٩٩,٠
١٩٨٤	١٣٣٢,٤	١٢١٨,٣	٨٩٤,١	٨٧٩,٣	١٦٧٧,٧	٢٢٥٥,٤	١٢٤٠,٣	١٠١٠,٧	١٠٦٦,٦
١٩٨٥	١٤١٠,٠	١١٦٨,٤	٩٧٣,١	٦٩٥,٥	١٨٠١,١	٢٣٨٨,١	١٣٩٤,١	١٢١٠,٧	٨٩٩,٥
١٩٨٦	١٥١٩,٤	١١٨٤,٩	١٠٥٨,٧	٧٥٨,٥	١٩٥٠,٨	٢٦٩٩,١	١٤٢٠,٤	١٢٧٣,٦	٨٣٣,٣
١٩٨٧	١٦٧٩,٦	١٢٩٧,٤	٩٥٦,٢	٧٠٦,٣	٢٠٢٤,٧	٢٧٢٢,٤	١٤٨٨,٧	١١٨٥,٦	٨٧٤,٨
١٩٨٨	١٦٣٦,٨	١٣٧٠,٠	١١٠٨,٤	٦٠١,٢	٢١٥٣,٥	٢٩٠٣,٣	١٧٢٢,٣	١٣٥٢,٣	٨٥٨,٠
١٩٨٩	١٦٢١,٥	١٣٨٧,٤	١٠١٩,٠	٦٩٨,٦	٢١٥٧,٨	٢٩٧٤,٨	١٤٩٤,٥	١١٦٣,٩	١٥٧٩,٦
١٩٩٠	١٦٤٨,٥	١٣٩٠,٤	٩٦٧,٤	٦٤٩,٢	١٩٨٢,٤	٢٨٦٦,٣	١٦٧٣,٣	١٢٨١,٨	١٨٨٣,٨
١٩٩١	١٧٤٥,٤	١٥٨٦,٩	١١٤٦,٤	٧١٩,٨	٢٠٧٠,٢	٣١٨٤,٩	١٦٦٤,١	١١٩٨,٦	١٧٢٠,٣
المتوسط	١٥٩٥,٤	١٣٤٤,٦	١٠٤٨,٣	٧٢٨,٤	١٩٦١,٢	٢٧٨٢,٣	١٥٤٣,٠	١٢١٠,٢	١٢١٢,٨
١٩٩٢	١٨٧٤,٩	١٦٠٦,٦	١١٢٧,٨	٨٤٠,٨	٢٢١٥,٦	٣٢٢٨,١	١٧٢٧,٦	١٢٢٣,٢	١٧٧٩,٢
١٩٩٣	١٩١٣,٠	١٦٥٧,٢	١١٧٣,٣	٩١٩,٠	٢٤٨٢,٤	٣٤٩٢,٤	١٨٥٣,٥	١٢٨٩,٠	١٧٦٢,٦
١٩٩٤	١٨١٨,٦	١٦٤٥,٨	١٢٢٧,٥	٨٨٧,٤	٢٣٠٤,٣	٣٠٢٩,٣	١٧٨٧,٥	١٣١٢,٢	١٩٨٣,٩
١٩٩٥	٢٠٠٨,٤	١٧٤٠,٢	١٣٠٢,٠	٩٧١,٨	٢٦٦٨,٠	٣٧٣٧,٧	٢٠٥٢,٤	١٤١٣,١	٢٢١٦,٦
١٩٩٦	٢٠٤٤,٩	١٧٦٠,٧	١٣٢٣,١	١٠٠٠,٩	٢٦٤٣,٢	٣٩١٣,٠	٢٠٥٧,٤	١٤٢٥,٩	٢٢٨٠,٠
١٩٩٧	٢١٤٢,٦	١٧٦٢,٤	١٣٤٧,٦	١٠٧٨,٢	٣٠٧٦,٩	٣٨٨٨,٩	٢١٦٠,٣	١٥١٩,٤	٢١٧٧,٤
١٩٩٨	٢٣٤١,٨	٢٢٠٢,٧	١٤٦٩,٧	١١٦٦,٤	٢٩٩٣,٦	٤٣٠٩,٢	٢١٤٩,٤	١٤٠٧,٦	٢٩٣٥,٩
المتوسط	٢٠٢٠,٦	١٧٦٨,٠	١٢٨١,٥	٩٨٠,٦	٢٦٢٦,٣	٣٦٥٦,٩	١٩٦٩,٧	١٣٧٠,١	٢١٦٢,٢
١٩٩٩	٢٣٦٠,١	٢٠٨٧,٨	١٣٠٨,٣	١٠٠٨,٥	٢٩٥٦,٥	٤٩٨٠,٩	٢٥٦٨,٢	١٥٢٤,٦	٢٥٤٠,٩
٢٠٠٠	٢٢٣٣,٠	٢٢٠٣,٥	١٢٨٤,٣	١٠٣١,١	٣٤٤٠,٠	٤٤٥٦,٧	٢٦٠٧,١	١٥٩٣,٩	٢٥١٢,٤
٢٠٠١	٢١٣٦,٥	٢١٤٥,٣	١٢٥٠,٥	١٠١٣,٧	٣٢٨٦,٩	٤٣٤١,٧	٢٣١٣,٩	١٦١٥,٤	٢٥٦٦,١
٢٠٠٢	٢١٦٦,٠	٢١٣٠,٢	١٢٤٨,٥	١٢٢٥,٤	٣٤٨٩,٤	٤٦٦١,٦	٢٢٧٣,٢	١٦٢٠,٠	٢٦٦٥,٠
٢٠٠٣	٢١٦٥,٦	٢١٣٤,٨	١٢٥٠,٧	١٢١٥,١	٣٢٩٠,٣	٤٧٣٩,٧	٢٤٣٩,٥	١٦٨٦,٧	٢٦٣٤,٥
٢٠٠٤	٢١٤١,٥	٢١٩١,٧	١١٧٩,٩	١٢٠٥,٠	٣٥٦٢,٥	٤٩١١,١	٢٤٩٨,٢	١٨٥٣,٧	٢٤٣٦,٠
٢٠٠٥	٢٢٦٧,٥	٢١٦٦,٣	١٢٧٢,٤	١٢٣٩,٧	٣٨٠٥,٤	٥١١٩,٩	٢٦١٤,٢	١٩٦٩,٩	٢٧٩٨,٦
٢٠٠٦	٢٤٧١,٣	٢٥٨٩,٣	١٣٧٠,١	١٦٠٤,٧	٤٠٣٣,٨	٥٨٠٩,٥	٢٩٣٢,٤	٢١٥٢,١	٣١٣٩,٣

المصدر : تم حساب الارقام على اساس بيانات الملحق رقم (٥) والجدول رقم (٤:٢).

الملحق رقم (٧)
الموجودات الثابتة في قطاع الصناعةالتحويلية
وفروعها (بالدينار)

السنة	اجمالي الصناعة التحويلية	المواد الغذائية	الالبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الالات والمعدات والاجهزة
١٩٧٩	١٢٥	٢٤,٤	٦,٧	٢,٩	٧,٣	٤٥,٤	٢٤,٨	١٢,٩	٠,٦
١٩٨٠	١٨٩,٧	٣٧,٣	١١,٢	٣,٣	٨	٦١,٣	٥٣,٧	١٣,٨	١,١
١٩٨١	٢٩١,٣	٣٩,٢	١١,٣	٥,٢	١٢,٩	١٢٩,٧	٦٩,٢	٢١,٩	١,٩
١٩٨٢	٣٣٣,١	٤٢,١	١٠,٥	٤,٢	١٤,٣	١٥٦,٩	٧٦,٣	٢٦,٦	٢,٢
١٩٨٣	٤٠٠,٣	٤٠,٨	١٠,٧	٤,٩	١٢,٩	١٨٣,٨	١١٠,٣	٣٤,١	٢,٨
١٩٨٤	٤١٦,٨	٣٨	١٠,٨	٥	١٢,٥	١٨٠,٥	١٣٠	٣٧	٣
١٩٨٥	٤٢٤,٣	٣٥	٩	٦,٤	١٣	١٥٠,٧	١٦٧,٧	٣٩	٣,٥
١٩٨٦	٤٢٤,١	٣٠,٢	٦,٢	٧,٨	١٧	١٢٧	١٩٠,٨	٤٠,٦	٤,٥
١٩٨٧	٤٦٩,٣	٣٤	٦,٤	٨,٩	١٨,٩	١٢٩	٢١٩,٥	٤٦,٥	٦
١٩٨٨	٥٤٣,٧	٨٠,٨	١٢,٩	١٠	٢٧,٢	١٣٦,٧	٢٢٩,٢	٣٩,١	٧,٨
١٩٨٩	٥٣٧,٣	٨٩	١٣,٧	١١,٤	٢٥,٥	١٣٢	٢١٤,٤	٣٠,٦	٢٠,٧
١٩٩٠	٥٧٥,٨	٩٥,٤	١٩,٢	١٣,٧	٣١,١	١٤٤,٦	٢١٣,٥	٤٠,١	١٨,٢
١٩٩١	٥٦٦,٦	٨٥,٣	٢٣,١	١٥,٧	٢٨,٤	١٣٦,٧	٢١٧,٦	٤١,١	١٨,٧
١٩٩٢	٦٣٢,٥	١٠٢,٣	٣٠,٦	٢٧,١	٣٨	١٤٨,٦	٢٠٧,٩	٥٣	٢٥
١٩٩٣	٦٣٦,٥	١٠٩,١	٣٢,٧	٢٣,٤	٤٨,٩	١٤٢	٢٠٢,٧	٥٣,٧	٢٤
١٩٩٤	٩٥٤,٢	٢٠٧,٢	٨٦,٣	٢٦	٦٦,٢	٢٢٧	٢٠٣	٧٣,٧	٦٤,٨
١٩٩٥	١١٣٣,٢	٢٧٢,٨	٨٦,٢	٥٢,٢	٨٠,٨	٢٦٦	٢١٢,٥	٩٤	٦٨,٧
١٩٩٦	١١١٤	٢٦٢,٨	٨٥,٧	٤٥	٨٤,٣	٢٧٦,٥	١٨١	١٠٨,٣	٧٠,٤
١٩٩٧	١٤٣٤,١	٣٤٤,٦	٩٣,٥	٤٩,٥	١٠٧,٢	٤٤٨,٣	٢٠٧,٥	١١٢,٢	٧١,٣
١٩٩٨	١٤٤١,٧	٣٤٦,٥	٩٢,٨	٥١,٩	١١١	٤٠٦,٧	٢٠٤	١١٤,٦	١١٤,٢
١٩٩٩	١٦٣٤,٨	٣٦٨,٣	١٠١,٨	٤٥,٣	١١٧,٩	٤٨٢,٤	٢١٨	١٨٠,٦	١٢٢,٨
٢٠٠٠	١٦٥٥,٦	٣٥٨	١٣٩	٤٥,٥	١٣٧,٤	٥١٠,٦	٢١٠	١٨٨,١	٦٧
٢٠٠١	١٧٦٧,٦	٣٦٠,٤	٢٧٧,٢	٤٨,٨	١٣٠,٧	٤٩٥,٤	٢١٠,١	١٦٩,٥	٧٥,٥
٢٠٠٢	١٦٦٤,٨	٣٤٧,٢	٢٦٩,٦	٤٨	١٣٧,٣	٤٥١,٨	١٩٤,٢	١٤٤,٥	٧٢,٢
٢٠٠٣	١٧١٠,٧	٣٥٢,١	٣١٨,٤	٤٤,٨	١٢٥,٣	٤٣٩,٦	١٨٦,٤	١٦٣,٣	٨٠,٨
٢٠٠٤	١٧٨٦,٥	٣٤٩,٥	٣١٨,٦	٤٩,٦	١٤٣	٤٦٧,٦	٢١٨	١٤٦,٧	٩٣,٥
٢٠٠٥	١٩١٣,٧	٣٩٤,٧	٣٥٦,٦	٥٣,٨	١٤٦,٨	٤٧٠,٩	٢٢٩	١٦٠,٤	٩٨,٨
٢٠٠٦	٢٠٥٦,٩	٤٣٤,٣	٣٧٩,٠	٥٨,٣	١٥٥,٩	٤٦٤,٢	٢٦٧,٥	١٦٨,١	١٢٧,٤

المصدر : – دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ، اعداد مختلفة .

– دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ، اعداد مختلفة.

– بيانات الفترة ١٩٧٩– ١٩٨٥ تم تقديرها اعتمادا على نسب الاهتلاك المنشورة لعدم توفر ارقام صريحة عن قيم الموجودات الثابته لهذه السنوات.

ملحق رقم (٨)

اهتلاك راس المال الثابت

في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصناعة التحويلية	المنتجات الغذائية	الالبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنتجاته	المنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية اللافلزية	المنتجات المعدنية الفلزية	الالات والمعدات
١٩٧٩	١٠	١,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٣,٦	٢	١	٠
١٩٨٠	١٥,٢	٣	٠,٨	٠,١	٠,٦	٤,٨	٤,٣	١,١	٠,١
١٩٨١	٢٣,٣	٣,١	٠,٩	٠,٤	١	١٠,٤	٥,٥	١,٧	٠,١
١٩٨٢	٢٦,٦	٣,٢	٠,٩	٠,٣	١,١	١٢,٥	٦,١	٢,١	٠,٢
١٩٨٣	٣٢	٣,٢	٠,٨	٠,٢	١	١٤,٦	٨,٨	٢,٦	٠,٢
١٩٨٤	٤٤,٤	٤,٦	٠,٩	٠,٤	١,٤	٢٣,٤	٩,٦	٣,٢	٠,٣
١٩٨٥	٤٧	٢,٨	٠,٧	٠,٥	١	١٣	١٣,٤	٣,١	٠,٢
١٩٨٦	٤٣	٢,٤	٠,٦	٠,٦	١,٤	١٠,١	١٥,٣	٣,٢	٠,٣
١٩٨٧	٤٧	٢,٧	٠,٦	٠,٧	١,٥	١٠,٢	١٧,٦	٣,٤	٠,٥
١٩٨٨	٤٨,٨	٦,١	١	٠,٦	٢,٥	١٩,٣	١٢,٩	٢,٤	٠,٦
١٩٨٩	٤٣	٧,١	١,١	٠,٩	٢	١١,٦	١٧,١	٢,٤	١,٦
١٩٩٠	٥٦,٣	٨	١,٨	١,٤	٢,٧	٢٣	١٣,١	٣,٦	١,٤
١٩٩١	٥٧,٤	٧,٨	٢,٥	١,٤	٢,٩	٢٢,٧	١٣,٥	٣,٥	١,٥
١٩٩٢	٦٤,٥	٩,١	٣,٨	٢,٣	٣,٧	٢٢,٥	١٤,٢	٤,٧	٢,٥
١٩٩٣	٦٢,٣	٩,٥	٣,٤	٢	٤,٧	١٨,٢	١٧,٢	٣,٨	١,٩
١٩٩٤	٩٠,٧	١٩,١	٦,٩	٢,٦	٦	٢٤,٩	١٧,٢	٧,٩	٤,٧
١٩٩٥	١٠٠,٣	٢٤,٧	٥,٧	٤	٨,١	٢٦,٥	١٧,٥	٩,١	٥,٣
١٩٩٦	١٠٣	٢٠,٤	٧,١	٣,٩	٧,٨	٣٠,٧	١٨	٩,٥	٥,١
١٩٩٧	١١٤,٧	٢٧,٦	٧,٥	٣,٩	٨,٦	٣٥,٩	١٦,٦	٩	٥,٤
١٩٩٨	١٢٩,٧	٢٧,٧	٧,٤	٤,١	٨,٩	٣٢,٥	١٦,٣	٩,٢	٩,١
								٧,٦	
١٩٩٩	١٥٧	٣٥,١	١٠,٥	٣,٧	١٠,٨	٥١,١	٢١,٩	١٤,٦	٩,١
٢٠٠٠	١٤٨,٤	٣٤,٨	١١,١	٣,٨	١٢,٦	٤٨,٢	١٩,٥	١٢,٤	٦,٩
٢٠٠١	١٤٧,١	٣٣	٢٢,٢	٣,٧	١٢,٣	٤٦,٥	٢٠,٥	١٢,٤	٧,٢
٢٠٠٢	١٣٨,٢	٣١,٦	٢١,٥	٣,٩	١٣,٤	٤٥	١٦,٩	١١,٤	٦,٣
٢٠٠٣	١٣٥,٤	٣٣,٩	٢٥	٣,٦	١١,٧	٤٢	١٦,١	١٢,٥	٦,٤
٢٠٠٤	١٤٧,٤	٣٦,٨	٢٥,٤	٣,٨	١٤	٤٣,٧	١٩,٨	١٢,٥	٩

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ، اعداد مختلفة.

: دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ، اعداد مختلفة.

الملحق رقم (١٠)

بعض مؤشرات الصناعة التحويلية وفروعها

لبعض الدول العربية

الدولة	المؤشر	اجمالي الصناعة التحويلية	المواد الغذائية والمشروبات	الالبسة والمنسوجات	الخشب ومنتجاته	الورق ومنجاته	الكيماويات	معدنية لافلزية	معدنية اساسية	الات والمعدات والاجهزة
مصر	القيمة المضافة(مليون جنية)	18317	2617	2244	124	699	7745	1386	894	2608
١٩٩٢	عدد العاملين (الف عامل)	1080	231	309	13	40	145	81	68	191
	الاجور(مليون جنية)	5187	864	1134	52	250	966	392	458	1064
١٩٩٤	القيمة المضافة(مليون جنية)	20513	3560	2550	226	645	6405	2373	888	3866
	عدد العاملين (الف عامل)	1118	215	335	18	31	162	79	75	200
	الاجور(مليون جنية)	6568	1070	1405	70	266	1398	569	581	1195
١٩٩٦	القيمة المضافة(مليون جنية)	22591	4010	2803	135	780	7201	2308	1484	3870
	عدد العاملين (الف عامل)	1138	223	343	20	39	157	93	71	187
	الاجور(مليون جنية)	7820	1250	1597	93	329	1698	679	734	1420
٢٠٠١	القيمة المضافة(مليون جنية)	32359	5712	4064	243	1026	10300	3438	1687	5843
	عدد العاملين (الف عامل)	1247.1	249.1	380.9	22.1	43.2	175.2	96	76.4	200.6
	الاجور(مليون جنية)	11240	1816	2331	143	538	2436	969	996	1989
سوريا	القيمة المضافة(مليون ليره)	25508	6440	7824	1879	269	2574	2078	508	3822
١٩٩٢	عدد العاملين (الف عامل)	246.9	58.1	60.8	28	3	21.7	37.1	2.4	35.5
	الاجور(مليون ليرة)	10057	2714	2128	369	116	1147	2240	155	1188
١٩٩٤	عدد العاملين (الف عامل)	289.8	63.5	75.6	36.3	3.7	21.8	44.5	3.3	40.7
	الاجور(مليون ليرة)	12934	3141	3107	535	153	1564	2763	216	1455
	القيمة المضافة(مليون ليره)	37893	6194	8504	2424	451	9096	4642	459	5988
١٩٩٦	عدد العاملين (الف عامل)	375.7	79.5	99.7	47.6	4.4	24.4	56.1	5.4	57.8
	الاجور(مليون ليرة)	18453	3960	4668	806	213	2193	4174	335	2104
	القيمة المضافة(مليون ليره)	62663	15333	12992	3161	760	11753	8625	930	8801
٢٠٠١	عدد العاملين (الف عامل)	448.2	95.1	121.3	56.3	5.6	30	65	6.3	67.6
	الاجور(مليون ليرة	22359	4175	6398	1702	269	2910	4275	415	2216
	القيمة المضافة(مليون ليره)	78836	23035	19700	4948	1053	1173	10840	2229	14972
تونس	عدد العاملين (الف عامل)	256.8	46	112.6	10.7	8	17.4	21.2	10	28.4
١٩٩٢	الاجور (مليون دينارتونسي)	1134	186	384	45	35	134	170	80	93
	القيمة المضافة (مليون دينار)	3546	679	774	170	77	1108	334	172	199
١٩٩٤	عدد العاملين (الف عامل)	259.4	40.3	115	10.6	8.6	19.3	21.6	9.3	32.2
	الاجور (مليون دينار)	1197	198	428	52	38	165	110	90	106
	القيمة المضافة (مليون دينار	4081	834	1039	201	93	1113	305	202	252
١٩٩٦	عدد العاملين (الف عامل)	287.4	40.7	133.7	11.6	9.2	21.4	21.9	8.4	37.8
	الاجور (مليون دينار)	1436	224	553	58	44	184	123	103	129
	القيمة المضافة (مليون دينار)	4895	960	1313	243	113	1346	333	229	305
٢٠٠١	عدد العاملين (الف عامل)	294.2	36.9	135.8	10.5	9.9	23.4	23	7.1	44.9
	الاجور (مليون دينار)	1848	288	761	80	53	211	136	126	169
	القيمة المضافة (مليون دينار)	4994	966	1540	291	125	1093	314	224	380

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، نشرة الاحصاءات الصناعية ، ٢٠٠٠ .

: الاسكوا، المجموعة الاحصائية ، العدد الثاني والعشرين ، ٢٠٠٣.

الملحق رقم (١١)

التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر

المماثل على منتجات قطاع الصناعة التحويلية [١]

(%)

السنة	اجمالي الصناعات التحويلية		الصناعات الغذائية		الصناعات الخشبية		صناعات الورق ومنتجاته		الصناعات الكيميائية	
	المتوسط	سقف[٢] التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة
١٩٨٠	٢٥.٠٠	٦٦	٥٥.٢٨	٥٤	٢٥.٧١	٥٤	٢٣.٢٢	٥١	٢٢.٣٠	٤٩
١٩٨١	٢٥.٠٠	٦٦	٥٥.٢٨	٥٤	٢٥.٧١	٥٤	٢٣.٢٢	٥١	٢٢.٣٠	٤٩
١٩٨٢	٢٨.٦٤	٦٦	٢٨.٨٣	٥٦	٢٥.٤١	٥٤	٢٣.٥١	٥١	٢٢.٣٦	٤٩
١٩٨٣	٢٩.٣٠	٦٦	٢٨.٧٧	٥٦	٢٥.٤١	٥٤	٢٣.٥١	٥١	٢٢.٢٣	٤٩
١٩٨٤	٢٩.٦٥	٦٦	٢٩.٦٥	٥٦	٢٥.٤١	٥٤	٢٣.٥١	٥١	٢٢.٢٩	٤٩
١٩٨٥	٣٠.٠٣	٦٦	٣٠.٦٥	٥٦	٢٥.٧٨	٥٤	٢٤.٣٢	٥١	٢٢.٥٥	٤٩
١٩٨٦	٣٠.٥٥	٦٦	٣٠.٦٢	٥٦	٢٦.٦٥	٥٤	٢٤.٣٢	٥١	٢٢.٧٠	٤٩
١٩٨٧	٣٠.٥٥	٦٦	٣٠.٦٢	٥٦	٢٦.٦٥	٥٤	٢٤.٩١	٥١	٢٢.٧٠	٤٩
١٩٨٨	٣١.٣٣	١٠١	٧٠.٣٢	٥٦	٢٦.٦٥	٥٤	٢٤.٩٥	٥٤	٢٢.٩٤	٤٩
١٩٨٩	٣٤.٠٠	١١٦	٣٥.٠٠	٨٦	٣٠.٠٠	٥٦	٢٥.٨٥	٥٦	٢٣.٥٦	٥٦
١٩٩٠	٣٤.٠٠	١١٦	٣٥.٠٠	٨٦	٢٩.٧٥	٥٦	٢٥.٨٥	٥٦	٢٣.٩٢	٥٦
١٩٩١	٣٦.٠٠	١١٦	٣٥.٠٠	٨٦	٢٩.٧٥	٥٦	٢٥.٨٥	٥٦	٢٣.٩٢	٥٦
١٩٩٢	٣٠.٢٩	١١٦	٣٣.٠٠	٨٦	٢٩.٠٦	٤٦	٢٤.٩٦	٤٦	٢٣.٤١	٤٦
١٩٩٣	٢٩.٠٣	١١٦	٣٠.٤١	٨٦	٢٧.٣٠	٤٦	٢٤.٦٧	٤٦	٢٣.٠٥	٤٦
١٩٩٤	٢٦.٩٤	١٠٠	٢٩.٧٦	٦٦	٢٦.٩١	٤٦	٢٤.٢٦	٤٦	٢٢.٤٠	٤٦
١٩٩٥	٢٥.٠٠	١٠٠	٢٩.٧٦	٦٦	٢٦.٩١	٤٦	٢٤.٢٦	٤٦	٢٢.٤٠	٤٦
١٩٩٦	٠٠.٢٥	٥٥	٢٨.٤٤	٤٦	٢٥.٢٣	٤٦	٢٣.٨٣	٤٦	٢٠.٧٢	٤٦
١٩٩٧	٢٢.٤٥	٤٠	٢٨.٠٤	٤٠	٢٥.١٨	٤٠	٢٣.٢١	٤٠	٢٠.١٢	٤٠
١٩٩٨	٢٢.٤٥	٤٠	٢٨.٠٤	٤٠	٢٥.١٨	٤٠	٢٣.٢١	٤٠	٢٠.١٢	٤٠
١٩٩٩	١٨.٥٥	٣٥	٢٧.٦١	٣٥	٢٢.١	٣٥	٢٠.٠٩	٣٥	١٣.٨٢	٣٥
٢٠٠٠	١٥.٢٨	٣٠	٢٠.٦٦	٣٠	١٥.٧٦	٣٠	١٧.٨١	٣٠	١١.٤٢	٣٠
٢٠٠١	١٣.٢٩	٣٠	٢٠.٣٧	٣٠	١٢.٨١	٣٠	١٧.٨٠	٣٠	٩.٥٧	٣٠
٢٠٠٢	١٢.٦٦	٣٠	١٩.٤٦	٣٠	١١.٥٣	٣٠	١٦.٩٦	٣٠	٨.٠٥	٣٠
٢٠٠٣	١١.٠٢	٣٠	١٦.٩٥	٣٠	١١.٣	٣٠	١٤.٢٨	٣٠	٤.٧٨	٣٠
٢٠٠٤	١٠.٧٢	٣٠	١٧.٣٨	٣٠	١٠.٨٦	٣٠	١٤.١١	٣٠	٤.٢٦	٣٠
٢٠٠٥	١٠.٤٢	٣٠	١٦.٩٥	٣٠	١٠.٨٦	٣٠	١٤.٠٥	٣٠	٤.٠٤	٣٠
٢٠٠٦	١٠.١٢	٣٠	١٦.٦٥	٣٠	١٠.٥٦	٣٠	١٤.٠٠	٣٠	٤.٠٠	٣٠

[١] لا تشمل المشروبات الروحية والتبغ ومنتجاته
[٢] لا يشمل معدات النقل

تابع الملحق رقم (١١)

التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر

المماثل على منتجات قطاع الصناعة التحويلية

(%)

السنة	المنسوجات والالبسة		المنتجات المعدنية غيرالفلزية		المنتجات المعدنية الفلزية		الالات والمعدات والاجهزة الكهربائية		معدات النقل	
	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة	المتوسط	سقف التعرفة
١٩٨٠	٣٩.٠١	٦١	٣١.٠٦	٤٤	٢٨.٧٣	٥١	٢٤.٩٦	٦٦	٥٠.٠١	١٧٦
١٩٨١	٣٩.٠١	٦١	٣١.٠٦	٤٤	٢٨.٧٣	٥١	٢٤.٩٦	٦٦	٥٠.٠١	١٧٦
١٩٨٢	٣٩.٦٤	٦١	٣١.٠٦	٤٤	٢٨.٨٠	٥١	٢٥.٧٨	٦٦	٥٠.٠١	١٧٦
١٩٨٣	٤٠.٦٥	٥٩	٣١.٠٦	٤٤	٣١.٠٦	٥١	٢٥.٧٤	٦٦	٥٥.١٠	١٨٦
١٩٨٤	٤٠.٦٥	٥٩	٣١.٩٣	٥١	٢٩	٥١	٢٥.٧٨	٦٦	٧٣.٩٩	٢١٦
١٩٨٥	٤٠.٩٢	٥٩	٣٣.٥١	٥١	٢٩.٦٢	٥١	٢٦.٢٧	٦٦	٧٦.٠٠	٢١٦
١٩٨٦	٤١.٢٣	٥٩	٣٣.٩٠	٥١	٣١.٢٦	٦٦	٢٦.٦١	٦٦	٧٦.٠٠	٢١٦
١٩٨٧	٤١.٢٣	٥٩	٣٣.٩٠	٥١	٣١.٢٦	٦٦	٢٦.٦١	٦٦	٧٦.٠٠	٢١٦
١٩٨٨	٤١.٢٣	٥٩	٣٥.٤١	٧٦	٣٤.٠٠	١٠١	٢٧.٦٩	٨٦	٧٦.٠٠	٣٠٦
١٩٨٩	٤٠.٢٩	١٠٦	٣٩.٥٧	١١٦	٣٥.٠٠	١١٦	٣٠.٦٣	١١٠	٦٧.٨٥	٣٣٦
١٩٩٠	٤٠.٢٩	١٠٦	٣٩.٥٧	١١٦	٣٥.٠٠	١١٦	٣٠.٦٣	١١٠	٦٧.٨٥	٣٣٦
١٩٩١	٤٠.٢٩	١٠٦	٣٩.٥٧	١١٦	٣٥.٠٠	١١٦	٣٠.٦٣	١١٠	٨٠.٦٧	٣٣٦
١٩٩٢	٣٢.١٩	١٠٦	٣٨.٩٨	١١٦	٣١.٤٨	١١٦	٢٩.٧١	١١٠	٦٥.٠٠	٣٣٦
١٩٩٣	٣١.٧٦	١٠٦	٣٨.٥٠	١١٦	٢٥.٢٧	٤٦	٢٩.٦٣	١١٠	٦٥.٠٠	٣٣٦
١٩٩٤	٣٠.٩٧	٧٥	٣٨.٥٠	١٠٠	٢٥.٢٥	٤٦	٢٥.٥٩	٧٥	٥٤.١٠	٢١٦
١٩٩٥	٣٠.٩٧	٧٥	٣٨.٥٠	١٠٠	٢٥.٢٥	٤٦	٢٥.٥٩	٧٥	٥٤.١٠	٢١٦
١٩٩٦	٢٩.٤١	٥٥	٣٣.٠٥	٤٦	٢٤.٤٥	٤٦	٢٣.٥٦	٥٥	٥٤.١٠	٢١٦
١٩٩٧	٢٧.٧٦	٤٠	٣١.٦٣	٤٠	٢٣.٣٩	٤٠	١٧.٤٧	٤٠	٢٠.٩٥	٤٠
١٩٩٨	٢٧.٧٦	٤٠	٣١.٦٣	٤٠	٢٣.٣٩	٤٠	١٧.٤٧	٤٠	٢٠.٩٥	٤٠
١٩٩٩	٢٣.١	٣٥	٢٨.٧٤	٣٥	١٩.٣١	٣٥	١٤.٩٥	٣٥	٢٠.٨٩	٣٥
٢٠٠٠	١٩.٢٥	٣٠	٢٣.٨٦	٣٠	١٥.٦٠	٣٠	١٢.٥٨	٣٠	١٩.١٧	٣٠
٢٠٠١	١٣.٢٢	٣٠	٢١.٩٥	٣٠	١٤.٩	٣٠	١١.٨	٣٠	١٨.٥٠	٣٠
٢٠٠٢	١٣.٢٢	٣٠	٢٠.٨٣	٣٠	١٤.٢٢	٣٠	١١.٥	٣٠	١٨.٣٣	٣٠
٢٠٠٣	١٣.٠١	٣٠	١٩.٦٩	٣٠	١٢.٩٧	٣٠	١٠.٣٧	٣٠	١٨.٠٥	٣٠
٢٠٠٤	١٢.٩٦	٣٠	١٩.٦٨	٣٠	١٢.٦٥	٣٠	٩.٨	٣٠	١٧.٨٨	٣٠
٢٠٠٥	١٢.٥٦	٣٠	١٩.٣٤	٣٠	١٢.٥١	٣٠	٩.٥	٣٠	١٧.٣٩	٣٠
٢٠٠٦	١٢.٢٦	٣٠	١٩.١٤	٣٠	١٢.٤١	٣٠	٩.١	٣٠	١٧.٠٩	٣٠

– المصدر : دائرة الجمارك الاردنية، جداول التعرفة الجمركية وتعديلاتها،١٩٨٠-٢٠٠٦.

الملحق رقم (١٢)

بعض الارقام القياسية المستخدمة في المعادلات القياسية

(%)

السنة	الرقم القياسي لاسعار الصادرات الاردنية	الرقم القياسي لاسعار المستهلك في الاردن	الرقم القياسي لاسعار المستوردات الاردنية	الرقم القياسي للدخل العالمي	الرقم القياسي للاسعار العالمية
١٩٨٠	٣٩,٧٠	٣٥,١٠	٤٥,٤٠	٥١,٣٦	٦,٦٠
١٩٨١	٤٥,٦٠	٣٧,٧٠	٥٥,٣٠	٥٢,١٣	٧,٨٠
١٩٨٢	٤٩,٩٠	٤٠,٦٠	٥٦,١٦	٥٢,٣٤	٩,٠٠
١٩٨٣	٣١,١٠	٤٢,٦٠	٥١,٣١	٥٣,٧٠	١٠,٥٠
١٩٨٤	٤٩,٦٠	٤٤,٣٠	٥٦,٧٨	٥٦,٢٨	١٢,٢٠
١٩٨٥	٤٨,١٠	٤٥,٦٠	٥٥,٢٩	٥٨,٤٢	١٤,٢٠
١٩٨٦	٤١,٥٠	٤٥,٦٠	٤١,٦٣	٦٠,٤٠	١٥,٩٠
١٩٨٧	٣٨,٥٠	٤٥,٥٠	٤٣,٢٠	٦٢,٧٦	١٨,٢٠
١٩٨٨	٤٤,٨٠	٤٨,٦٠	٤٥,٧٠	٦٥,٦٥	٢١,٢٠
١٩٨٩	٦٩,٩٠	٦١,٠٠	٦٦,٣٠	٦٧,٧٥	٢٤,٠٠
١٩٩٠	٨٣,٣٠	٧٠,٩٠	٨٩,٢٩	٦٩,٥٨	٣١,٠٠
١٩٩١	٩٢,٧٠	٧٦,٧٠	٨٩,٥٠	٧١,٣٩	٣٦,٨٠
١٩٩٢	٨٩,٣٠	٧٩,٨٠	٨٤,٥٠	٧٣,٦٨	٤٣,١٠
١٩٩٣	٩٠,٣٠	٨٢,٤٠	٨٥,٩٠	٧٥,٨٣	٥١,٠٠
١٩٩٤	٩٤,٥٠	٨٥,٣٠	٨٣,٥٠	٧٩,٤٧	٦٤,٦٠
١٩٩٥	١١٠,٠٠	٨٧,٣٠	٩٤,٦٠	٨٢,٧٠	٧٤,٥٠
١٩٩٦	١١٧,٠٠	٩٣,٠٠	١٠٣,٢٠	٨٦,٣٠	٨١,٠٠
١٩٩٧	١١٣,٦٠	٩٥,٨٠	١٠٠,٩٠	٨٩,٩٠	٨٦,٠٠
١٩٩٨	١٠٧,٣٠	٩٨,٨٠	١٠٠,١٠	٩٢,١٠	٩٠,٩٠
١٩٩٩	١٠٤,٦٠	٩٩,٣٠	٩٧,٧٠	٩٥,٦٠	٩٥,٨٠
٢٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
٢٠٠١	١٠١,٣٠	١٠١,٨٠	١٠٢,٣٠	١٠٢,٥٠	١٠٤,١٠
٢٠٠٢	١٠١,٧٠	١٠٣,٦٠	١٠٥,٣٠	١٠٥,٣٠	١٠٧,٦٠
٢٠٠٣	١٠١,٩٠	١٠٥,٣٠	١١٥,٣٠	١٠٩,٢٠	١١١,٥٠
٢٠٠٤	١١٤,٣٠	١٠٨,٩٠	١٣٠,١٦	١١٤,٥٠	١١٥,٥٠
٢٠٠٥	١٣١,٠٠	١١٢,٧٠	١٤٨,٠٠	١١٩,٥٠	١١٩,٦٠

- المصدر :

- International Monetary Fund (2007), International Financial Statistics , Yearbook

الإطار التمهيدي للدراسة

المقدمة

في ظل ما يشهده العالم من ترويج لمزايا العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية ، لجأت العديد من الدول العربية إلى تحرير تجارتها الخارجية ، للاستفادة من مزايا التحرير والفرص المتاحة لها في الأسواق الدولية ، باعتباره يساعد الدول الصغيرة على التخلص من ضيق السوق المحلية، ويفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها ، ويمنحها فرصا لتنمية وتطوير طاقاتها الإنتاجية .

ويعد الأردن واحدا من هذه الدول ، لحق بالركب وخطى باتجاه تحرير تجارته الخارجية، فخفض القيود الكمية والتعرفة الجمركية على كثير من السلع منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي اعتمدها بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وواصل تحريره للتجارة الخارجية بصورة أعمق في السنوات اللاحقة من خلال إنضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، التي أصبح الإنضمام اليها ضرورة ملحة لجميع الدول، للاستفادة من حقوق العضوية فيها ، وخاصة المتعلقة منها بنفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية في إطار تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) على الدول الاعضاء ، التي أصبحت تسيطر على أكثر من ٩٢٪ من التجارة العالمية.

كما ووقع الأردن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول والتجمعات المختلفة، منها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تأسيس منطقة تجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، التي التزم بموجبها بتخفيض الحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة الخارجية، وذلك مقابل التزام الأطراف الأخرى بالمثل ، لغرض فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأردنية، ورفع كفاءة أداء المؤسسات الخاصة بإخضاعها للمنافسة الدولية وتوسيع مشاركتها في قيادة العملية التنموية، وكذلك رفع مستوى جودة المنتج المحلي وزيادة تنافسيته مع المنتج الأجنبي.

لا شك أن تحريرالتجارة الخارجية استناداً إلى مبدأ الميزة النسبية يساعد على رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية، ويحفز المنافسة التي تؤدي إلى بقاء منتجي السلع الأكثر كفاءة

والأقل هدراً للموارد الطبيعية، ولكنّ تحرير التجارة الخارجية قد ينطوي على انعكاسات سلبية إذا لم يكن هناك علاقات تجارية متكافئة ، وسياسات تجارية حكيمة تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الاقتصادية المحيطة. إن توزيع مكاسب التجارة الخارجية أو تكاليفها يختلف من دولة إلى أخرى استناداً إلى طبيعة اقتصاداتها؛ من حيث درجة تطورها الاقتصادي والصناعي ومن حيث إنتاجية القوى العاملة والكفاءة الإدارية والاقتصادية لديها، إضافة إلى ما تملكه الدولة من مزايا نسبية في قطاعاتها الإنتاجية السلعية والخدمية .

كان لسياسة التحرير التجاري التي اتبعها الأردن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، أثار مختلفة على بنية الاقتصاد الأردني بكافة مجالاته وقطاعاته، وتأثر بزخمها سلباً وإيجاباً، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية الذي أُولي اهتماماً زائداً من قبل الحكومات المتعاقبة؛ لكونه يمثل المحرك الأساس لعملية التنمية الاقتصادية ؛ لإرتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولقدرته الكبيرة على امتصاص الفائض من العمالة؛ ولكونه يعد المؤشر الأساس لتطور الدول او تخلفها.

٢- <u>مشكلة الدراسة :</u>

يعد الأردن من الدول الصغيرة في المساحة وعدد السكان، الأمر الذي جعل من اقتصاده اقتصادا محدود الموارد، صغير الحجم، ضيق السوق، يعاني من ضعف في بنية الطلب لديه وتدني في مرونة جهازه الإنتاجي، اعتمد سياسة التحرر الاقتصادي كوسيلة للتخفيف من حدة أثار هذه العوامل ، وأصبح اقتصاده من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجي مقارنة مع غيره من الدول النامية، وقد علق المخططون الاقتصاديون اماالاً كبيرةً على هذه السياسة؛ لتنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، لما لها من دور في فتح الأسواق الخارجية الكبيرة أمام المنتجات الأردنية، مما يتيح فرصاً أكبر لزيادة حجم

الإنتاج، وتوسيع وتطوير المصانع القائمة، وإقامة المصانع الجديدة ، والاستفادة من وفورات الحجم، على الرغم من المحاذير الكبيرة التي أشار اليها البعض، التي تكتنف هذه السياسة من

جراء المنافسة الشديدة المتوقعة أمام منتجات الصناعة الأردنية من قبل المنتجات الأجنبية المنافسة بعد التحرير التجاري وإزالة الحماية الجمركية وغير الجمركية.

في ضوء ذلك ولتقييم مدى نجاح سياسة التحرير التجاري وأثرها على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذا الموضوع وذلك من خلال الإجابة عن الاسئلة التالية:

- هل تحرير التجارة ساهم فعلا في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية ؟
- هل تحرير التجارة الخارجية أدى إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية أم زيادة حجم المستوردات الصناعية وأي الأثرين كان أكبر؟
- ما هي الاتفاقيات التي كانت أكثر جدوى بالنسبة للاردن :اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أم اتفاقية الشراكة الاوروبية ، أم اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وما أهمية اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في نمو الصادرات الأردنية ؟ وهل إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية أثر ايجاباً او سلباً على قطاع الصناعة التحويلية؟
- ما أثر تحرير التجارة الخارجية على استخدام الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية ؟
- ما أثر تحرير التجارة على انتاجية عناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ؟ وما هي القطاعات التي استطاعت أن تستفيد من وفورات الحجم في إطار سياسة التحرير التجاري ؟

٣- <u>أهمية الدراسة :</u>

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس وتحلل أثر تحرير التجارة الخارجية في الأردن على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها، من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الأردن خلال الفترة الاخيرة ، هذا القطاع الذي يحظى بأهمية بالغة في اقتصاديات الدول، باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول أو تخلفها ، وفي الوقت نفسه شرطاً أساسياً من شروط التنمية الاقتصادية؛ لارتباطه الوثيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي مع الناتج القومي الإجمالي . ولقطاع الصناعة التحويلية في

الأردن أهمية خاصة في كونه يساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ويوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل .

٤- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التغيرات التي حدثت على سياسة التجارة الخارجية الأردنية خلال العقدين الماضيين وعلى دوافع التغيير .
- التعرف على أهم اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة التي وقع عليها الأردن خلال الفترة الماضية ، وعلى أبرز ملامح دخول الأردن في منظمة التجارة العالمية.
- التعرف على التغيرات الكمية والهيكلية التي جرت على الصادرات والمستوردات الأردنية السلعية ، وعلى التوزيع الجغرافي لها في إطار سياسة التحرير التجاري.
- التعرف على تطورات قطاع الصناعة التحويلية في الأردن من حيث: القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، التغيرات الهيكلية ، انتاجية عوامل الإنتاج ، المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية الصناعية.
- التعرف على الأثار التي تركتها سياسة التحرير التجاري على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها من حيث :الصادرات الصناعية ، المستوردات الصناعية، القيمة المضافة ، وكذلك التعرف على القطاعات التي استطاعت أن تستفيد من وفورات الحجم في إطار سياسة التحرير التجاري.
- معرفة أكثر اتفاقيات التجارة الحرة مردوداً بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية.

٥- فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية :

أولاً: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة حجم المستوردات والصادرات الأردنية من السلع الصناعية ، ولكن الزيادة المتوقعة في المستوردات أكبر.

ثانياً: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة، ويمنح الشركات الصناعية الكبرى فرصة الاستفادة من وفورات الحجم.

ثالثاً: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تراجع الصناعات الأردنية الصغيرة غيرالقادرة على المنافسة والتي لا تعمل بكفاءة عالية، وقد يخرجها من السوق، في حين يبقي على الصناعات المنافسة الكبيرة والتي تتمتع بمزايا نسبية عالية ويزيد من فعاليتها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي .

رابعاً: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لها تأثير إيجابي على الصناعة الأردنية أكثر من الاتفاقيات التجارية الأخرى.

٦- **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في الصناعات التحويلية الأردنية في قطاعاتها المحتلفة التي تشمل: الصناعات الغذائية، النسيج والملبوسات، الخشب والأثاث، الورق والمطبوعات، الكيماويات، المنتجات المعدنية الفلزية، المنتجات المعدنية اللافلزية، الألآت والمكائن.

٧- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي في عرض وتحليل البيانات ذات الصلة بموضوع البحث ؛ حيث تم إعداد مجموعة من الجداول وتحليلها بما يخدم أهداف الدراسة ، كما إعتمدت الدراسة وبصورة أساسية على المعادلات القياسية لتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية؛ من حيث حجم المستوردات الصناعية، وحجم الصادرات الصناعية، ومعدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى القطاعات الصناعية الفرعية المتخصصة، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

٨- **الإطار النظري للدراسة:**

تعد السياسة التجارية إحدى السياسات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها الدول لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بواسطة أدواتها المختلفة ، ولقد عرفت الأدبيات الاقتصادية سياستين تجاريتين رئيسيتين هما: سياسة التوجه للخارج والتي تقوم على تحرير التجارة من القيود الجمركية والكمية والإدارية ، وسياسة التوجه للداخل والتي تقوم على تقييد التجارة وإحلال المستوردات لتحقيق الاعتماد على الذات، عن طريق انتاج سلع محلية بديلة لما يستورد. ولقد تعددت الاراء حول مدى فعالية استخدام أي من هاتين السياستين منذ العصر الكلاسيكي ولغاية العصر الحالي.

يرى أصحاب الفكر الكلاسيكي ومن يؤيدهم أن تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية والإدارية والرسوم الجمركية، يلعب دوراً هاماً وبارزاً في التنمية الاقتصادية لجميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، من خلال تغيير هياكل الإنتاج والإنتاجية وتوزيع عناصر الإنتاج توزيعا أمثلا يحقق كفاءة اعلى للاستخدام ؛ لكونه يفسح المجال أمام تعميق التخصص وتقسيم العمل ، فتتمكن كل دولة من أن تتخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية طبيعية ومكتسبة ، تستطيع انتاجها بتكاليف أقل نسبيا من غيرها وفقا لما تملكه من عناصر انتاج ، ونتيجة لهذا التخصص القائم على تحرير التجارة فإن كافة الدول تستفيد من جراء الاستخدام الاكفأ لعناصر الإنتاج واتساع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج وزيادة التشغيل والاستفادة من مزايا حجم الإنتاج الكبير[١].

ويرى كل من : هيكشر (Heckscher) و اولين (Ohlin) ، وستوبلر (Stopler) وساملسون (Samuelson) في نظرياتهم المعروفة المبنية على الفكر الكلاسيكي ، إن الحماية التجارية تزيد الإيراد النسبي للعناصر الإنتاجية النادرة– العمالة في الدول المتقدمة ورأس المال في الدول النامية– وفي حال التحرير التجاري الإيراد النسبي للعمالة (العنصر الوفير) في الدول النامية سيزداد وسيزداد الطلب عليه بحكم تخصصها في انتاج سلع كثيفة العمالة في إطار المنافسة الدولية ، بينما في الدول المتقدمة والتي تتسم بوفرة عنصر رأس المال ، الإيراد النسبي للعمالة سينخفض وستتخصص في انتاج سلع كثيفة رأس المال ، ولكون رأس المال والعمالة الماهرة متلازمين ويسيران بنفس الاتجاه ، سيزداد الطلب على العمالة غير الماهرة في الدول النامية ، في حين سيزداد الطلب على العمالة الماهرة في الدول المتقدمة [٢].

---

[١] Arora , Anil(2007) , International Trade Theories and Current Trends in the Globalized World, Deep & Deep Publications PVT, New Delhi ,pp. 58-70.

٢) Arbache , Jorge Saba (2004), Trade Liberalization and Wages in Developing Countries, The Economic Journal, 114 (February) ,pp f75 –f 77.

وترى النظريات الحديثة أن لتحرير التجارة الخارجية أهمية بالغة في تراكم رأس المال البشري والمادي في الدول النامية ، من خلال زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وما يصاحبها من نقل للإدارات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والتقنية العالية ، ومن خلال زيادة الاتصال المباشر بين التجار والوسطاء التجاريين بين الدول المختلفة ، الذي يساهم في نقل المعرفة الفنية والتجارب العملية وتبادل المعلومات عن الأسواق وعن احتياجات واذواق المستهلكين في دول كلا الطرفين [١] .

وبالمقابل يرى بعض الاقتصادين أن الأثر المباشر لتحرير التجارة الخارجية سلبي على كافة القطاعات الإنتاجية في الدول النامية ،لا سيما على القطاع الصناعي ، حيث إن الكثير من الصناعات المحلية في الدول النامية لا تستطيع أن تعمل إلا في إطار حماية تجارية، فبمجرد زوال الحماية عنها ستتعرض لمنافسة خارجية تؤدي إلى خروجها من السوق وخروج موظفيها وعمالها من سوق العمل، وبالتالي زيادة البطالة وإنخفاض الأجور . والتخصص الدولي بما هو عليه الأن عمل لصالح المجتمعات الصناعية الكبرى وزادها غنى ، في حين لم يزد الدول النامية والفقيرة إلا فقرا وبطالة .

على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول الأثار المترتبة عن تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول ، إلا أن ما هو ثابت هو أن تحرير التجارة الدولية ظاهرة لا يمكن إغفالها أو تجنب أثارها ، وأصبحت من أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، ولا شك أن تحرير التجارة الخارجية، يفقد القطاعات المنتجة المحمية والموجهة أساساً للسوق المحلية كثيراً من أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، ويعرضها لمزيد من المنافسة الدولية من قبل المستوردات السلعية المماثلة ، وتصبح أكثر عرضة للانكماش والتخلي عن عدد من عامليها؛ لأن وجودها يعتمد إلى حد كبير على الحماية التجارية ، أما الصناعات التصديرية والصناعات الأخرى المنافسة فمن المتوقع أن تستفيد من سياسة التحرير التجاري والتنويع والتوسع في الإنتاج.

---

[١] يمكن الرجوع إلى :

- Berman ,E, Bound (1998) ,Implication of skill biased technological change ,Quarterly Journal of Economics ,vol.113.pp. 45-79.
- Feliciano ,Z.(2001), Workers and trade liberalization :the impact of trade reforms in Mexico on wages and employment ,Industrial and Labor Relations Review ,vol.55,pp 95-115.
- Grossman & Helpman (1994), Endogenous Innovations in the theory of growth ,Journal of Economic Perspective , 8 (1) ,pp: 23-44.

٩- الدراسات السابقة:

تناول الباحثون موضوع التجارة الخارجية وانعكاساتها المختلفة على اقتصاديات الدول النامية في العديد من الدراسات السابقة ، وقد توصل معظمهم إلى أن التجارة الخارجية تعمل كمحرك أساسي لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، لا سيما قطاع الصناعة التحويلية ، كونها تعمل على مواجهة أعباء التنمية وتوفير مستلزمات الإنتاج من الألآت والمعدات، وكذلك تصريف الفائض من الإنتاج . أما التحرير التجاري فقد اختلفت أثاره من دولة إلى اخرى تبعا لمرونات العرض والطلب الخاصة بالجهاز الإنتاجي لديها ولمدى استجابتها لتغيرات محددات الاستيراد والتصدير .

من هذه الدراسات ، دراسة قام بها الباحثان " Thrilwall & Amelia " خلال العام ٢٠٠٤ على ٢٢ دولة نامية، لمعرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات والمستوردات وموازين المدفوعات ، اعتمدا فيها التحليل القياسي واستخدما بيانات السلاسل الزمنية ، أظهرت نتائجها أن تحرير التجارة الخارجية كان له أثر إيجابي على نمو صادرات ومستوردات هذه الدول ، ولكن التأثير على المستوردات كان أكبر ، وبالتالي كان تأثير تحرير التجارة الخارجية سلبياً على الميزان التجاري لمعظم الدول التي تم اختيارها للدراسة (Thrilwall & Amelia 2004) .

وفي دراسة أخرى قام بها الباحثان " Carneiro & Arabache" على مجموعة من الدول النامية خلال العام ٢٠٠٤ ، توصلا من خلالها إلى أن الدول التي تبنت استراتيجيات تنموية متجهه نحو الخارج حققت معدلات نمو مرتفعة مقارنة من الدول المماثلة التي تبنت استراتيجيات تنموية متجهه نحو الداخل (Carneiro & Arabache 2004) .

وفي دراسة لأبي الهيجاء تناولت موضوع تحرير التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة ١٩٧٨-١٩٩٨ ، بيّن الباحث من خلالها وجود دور فعّال لتحرير التجارة الخارجية في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة (Abo Alhaija 2004).

وهناك دراسة أخرى للخامري قام بها عام ٢٠٠٠ على الاقتصاد اليمني ، لمعرفة أثر تحرير التجارة على القطاع الصناعي اليمني للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ ، بيّن من خلالها أن عملية التحرير التجاري لم تترك أثاراً إيجابية على القطاع الصناعي اليمني، بل تركت أثاراً سلبية تمثلت في انخفاض الصادرات الصناعية وارتفاع العجز التجاري ، وتراجع القيمة المضافة الحقيقية، وكذلك تراجع انتاجية العامل الحدية (الخامري ٢٠٠٠).

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث الحسن عام ٢٠٠٢ على الاقتصاد التركي للفترة الزمنية (١٩٧٥- ١٩٩٣) ، بهدف تحليل أثر المستوردات على تطور الصناعة التحويلية إجمالا وتفصيلا باستخدام نموذج قياسي ضمن سلسلة زمنية . أثبتت الدراسة أن هناك تأثير معنوي وموجب للمستوردات الإجمالية والتفصيلية على اجمالي الناتج الصناعي التركي وعلى فروع الصناعة المحلية التي استخدمت في التحليل (الحسن ٢٠٠٢).

وهناك دراسة أخرى قامت بها الباحثة منى حديد على الاقتصاد المغربي خلال العام ١٩٩٣ ، هدفت إلى تحليل أثار تحرير التجارة الخارجية على انتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الصناعي المغربي ، وقد بينت الدراسة أن تحرير التجارة قد ترك أثاراً إيجابية على القطاع الصناعي المغربي، ورفع من قدرته التنافسية (Haddad 1993).

وهناك دراسة قام بها الباحثان حميدات والهزايمة خلال العام ١٩٩٢ على الاقتصاد الأردني للفترة الزمنية (١٩٦٧- ١٩٩٠) هدفت إلى تحليل أثر التجارة الخارجية بشكل عام على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقطع العرضي وتبين من النتائج أن معدلات النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، تأثر بشكل إيجابي بمعدلات النمو في مجمل الصادرات الصناعية ومجمل المستوردات الرأسمالية والوسيطة (حميدات والهزايمة ١٩٩٢).

١٠- <u>ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة:</u>

لم يعثر الباحث على أية دراسة تناولت انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها في الأردن بصفة شمولية ، وما وجد هو مجموعة من الدراسات والأبحاث تناولت موضوع التجارة الخارجية بشكل عام وأثرها على بعض محاور الاقتصاد الوطني ، دون أن يتم بحث اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أوالإقليمية أو الاتفاقيات الأخرى التي أدت من حيث النتيجة إلى تحرير التجارة الخارجية ، أو الأثار التي ترتبت على إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاسها على الصناعة المحلية . ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذه الجوانب وتتناولها بشكل تفصيلي .

١١- <u>مصادر الدراسة :</u>

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والانجليزية ، تتمثل المصادر العربية بالكتب والمجلات والنشرات والتقارير السنوية ؛ اهمها نشرات البنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة ، وتتمثل المصادر الانجليزية في بعض المقالات والابحاث المأخوذة من المجلات العالمية وفي نشرات صندوق النقد الدولي وفي بعض الكتب الانجليزية التي بحثت هذا الموضوع.